جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

النموذج التنموي والاستقرار السياسي في تركيا: الرهانات والتحديات (2002-2022)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: الدراسات السياسية المقارنة

إعداد الطالب:

سليم ميرة

إشراف الأستاذ:

أ.د. رابح لعروسي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د فاضل أمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د رابح لعروسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
بن عياش سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
بوفرورة زوينة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
كعيبوش عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
بوكركب عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكـــر وتقـديــر:

أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى الأستاذ المشرف، البروفيسور رابح لعروسي

كما أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3.

إليهـم جميعـا كـل الاحتـرام والتقديـــر

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أمي وأبي اللذان سهرا على تربيتي وتوجيهي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى المخلصين والشرفاء من أبناء هذا الوطن

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي

سليم ميرة

مقدمـــة

تمهيد:

كانت تركيا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تواجه أزمات متعددة على المستويين السياسي والاقتصادي، إضافة إلى تحولات إقليمية ودولية أثرت في توجهاتها ومكانتها. حيث شهدت تركيا حالة من عدم الاستقرار السياسي المزمن خلال سنوات التسعينيات، نتيجة الانقسامات الحزبية الحادة وضعف وتعدد الحكومات الائتلافية قصيرة الأمد وغير المستقرة، مما عرقل عملية اتخاذ القرار وأضعف ثقة الشعب في المؤسسات السياسية وزاد من السخط الشعبي على النخب السياسية التقليدية، نتيجة الأزمات اقتصادية التي عانت منها تركيا والتي أبرزها أزمتي 1994 و2001. إضافة إلى الفساد وسوء إدارة الاقتصاد التي أدت إلى تراجع الاستثمارات وتآكل البنية التحتية المالية. كما تفاقمت التوترات داخليا في المناطق الكردية الواقعة جنوب شرق البلاد، نتيجة السياسات الأمنية القمعية والصراع المسلح مع حزب العمال الكردستاني (PKK). مما ساهم في استنزاف الموارد الاقتصادية وزيادة عزلة تركيا على المستوى الاقليمي.

ليس هذا فحسب، بل إن تاريخ تركيا السياسي حافل بالانقلابات العسكرية، حيث لعب الجيش التركي دورًا بارزًا كوصي على النظام العلماني، وهو ما تجلى في انقلاب عام 1980 وتدخلاته اللاحقة، بما في ذلك الضغط على حكومة نجم الدين أربكان الإسلامية في عام 1997، فيما عرف بـ"الانقلاب ما بعد الحداثي". أسفر هذا التدخل عن تعميق التوترات بين التيار الإسلامي والمؤسسة العلمانية.

أما على الصعيد الدولي والاقليمي، فبعد نهاية الحرب الباردة، فقدت تركيا جزءًا من أهميتها الاستراتيجية كحليف للغرب في مواجهة الاتحاد السوفيتي، مما دفعها إلى إعادة النظر في موقعها على الساحة الدولية. فقد حاولت تركيا تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال طلب العضوية الكاملة. أما منطقة الشرق الأوسط فقد شهدت اضطرابات كبيرة في التسعينيات، منها تداعيات حرب الخليج (1991) وتصاعد التوترات بين تركيا وسوريا بشأن

دعمها لحزب العمال الكردستاني. كما كانت العلاقات مع إيران والسعودية ودول الخليج محدودة نتيجة اختلاف الأولويات الاقليمية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والاقتصادية. لذلك ورغم موقعها الجيوسياسي المتميز، كانت تركيا قبل 2002 تلعب دورًا ثانويًا في الشرق الأوسط بسبب انشغالها بأزماتها الداخلية، وضعف قوتها الناعمة، واعتمادها المفرط على تحالفها مع الغرب لتأمين مصالحها.

رغم كل ذلك، وبعد أن كانت واحدة من الديكتاتوريات العسكرية، نجحت تركيا منذ فترة ليست بالبعيدة في إثارة إعجاب الكثيرين بإنتقالها الناجح لنظام أكثر ديمقراطية. وقد أثبتت التجربة التركية أن هناك علاقة تلازم بين نجاح التجربة التنموية ومدى توفر مستوى معين من الاستقرار السياسي. حيث لطالما شكل ارتباط الاستقرار السياسي بفعالية التجربة التنموية، قاعدة متفق عليها على المستوى العالمي؛ لأن تطوير استثمارات أحنبية ومحلية كبيرة وإقامة اقتصاديات مزدهرة ومتنوعة، وتشييد بنى تحتية قوية، مرتبط أساساً بتوفر مناخ سياسي داعم ومُحرِك ودافع.

حيث أنه وبعد تولّي السلطة أواخر 2002، اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات جادة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ووضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي؛ بهدف ضبط القطاع المالي وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة. كما أدخلت اصلاحات شاملة على الاقتصاد، وسجلت نموا كبيرا في قطاع السياحة، وأصبحت أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، واعية بالمتغيرات الداخلية، الاقليمية، والدولية المحيطة بها. لكن مسألة الاستقرار السياسي ومدى فعالية النموذج التنموي التركي تبقى رهينة جملة من التحديات الداخلية والخارجية، خصوصاً في ظل بيئة اقليمية ودولية بالغة التعقيد، لاسيما مع التجاذبات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط التي تشكل بؤرة توتر باستمرار.

أولا: أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الدراسة في أن أصعب المشاكل المطروحة في الأجندة العالمية على غرار الهجرة غير الشرعية، واللجوء، والعنف السياسي، والصرعات والحروب؛ تعيد وبقوة طرح موضوع فعالية النموذج التنموي المتبع، وضرورة توفر المناخ السياسي الملائم لإحتواء حدة المنافسات والخلافات على الموارد والسلطة بين الجماعات والأفراد؛ ضمانا لاستقرار مؤسسات الدولة وأمنها.

كما تتمثل أهمية الدراسة في كون احتلال تركيا مكانة مهمة في السياسة العالمية بحكم موقعها الاستراتيجي، إضافة إلى تحقيقها نهضة اقتصادية رائدة، وعملها على إنماء دورها السياسي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتنمية علاقاها السلمية والودية عبر اتفاقيات اقتصادية ونفطية هامة؛ الأمر الذي مكنها من إحداث نهضة تنموية رائدة يقتدى بها لاسيما بالنسبة للدول العربية، التي شهدت تحولات سياسية وديمقراطية نتيجة الثورات التي قامت بها الشعوب العربية التواقة للتحرر، والكرامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

من جانب آخر، تتأسس هذه الدراسة على الربط بين عدة مفاهيم علمية وتفسيرية مثل التنمية والاستقرار السياسي والدور الاقليمي، بحيث تبرز أهميتها من خلال إسقاطاها على المشهد السياسي الداخلي في تركيا، لمعرفة التوجهات الآنية والمستقبلية للنظام السياسي التركي، والتنبأ بسير الأحداث لاسيما منها المرتبط بارتفاع المد الشعبوي والاستقطاب الداخلي الحاد بسبب حدة المنافسات السياسية، فضلا عن الهجرة، وكذا القضية الكردية التي لا تزال ترهن وحدة البلاد واستقرارها.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دفعت الباحث في معالجته لهذا الموضوع على وجه الخصوص، فمنها ما يتعلق بالموضوع في حد ذاته، بالإضافة إلى وجود مبررات ذاتية تتعلق بميول الباحث:

1. **المبررات الموضوعية:** تعتبر الدراسة التي بين أيدينا بمثابة محاولة لاستكشاف جدلية الارتباط الوثيق بين النهضة الفكرية والحضرية والاقتصادية التي شهدتها تركيا وتوفر المناخ الملائم من الاستقرار السياسي. هذا الأخير الذي رافق عملية الاصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية التي انتهجتها هذه الدولة وجعلها تحقق أهدافها الانمائية والتنموية.
2. **المبررات الذاتية:** تتمثل في اهتمام الباحث بقضايا التنمية، والاستقرار السياسي، والتحول الديمقراطي. فوجدنا بأن التجربة التنموية التركية رائدة ويمكن الاقتداء بها خاصة من طرف الدول العربية التي اندلعت بها ما يسمى بـ " ثورات الربيع العربي"، على اختلاف نجاحاتها واخفاقاتها.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن العلاقة التكاملية بين الاستقرار السياسي والنموذج التنموي الناجح، فالنهضة التركية تعزى لهذا الارتباط. ونبحث في ذات الوقت عن الرهانات والتحديات التي تواجه استقرار النظام السياسي التركي خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة وكذا ما ستسفر عنه نتائج الانتخابات العامة الرئاسية المقرر إجرائها سنة 2023.

كما تحاول تبيان صعوبة محافظة تركيا على استقرارها السياسي، وكذا نفس الأداء التنموي في ظل بيئة دولية وإقليمية بالغة التعقيد وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتسم بتضارب المصالح، وتعدد الصراعات والحروب، وانتشار النزعات الطائفية والعرقية. إضافة إلى الجبهة الداخلية التي تشهد تراجعا في بعض المؤشرات الاقتصادية وتقلبات سعر الصرف ومطالبات بمزيد من المشاركة السياسية خاصة لبعض الطوائف والأقليات؛ مما سيرهن مستقبل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والتي ظل الأتراك أنفسهم يتغنون بها لعقد من الزمن.

تحاول الدراسة كذلك تخصيص حيز كبير لاستكشاف وتفكيك العلاقات المدنية العسكرية، في ظل خصوصية التجربة التركية التي تتميز بالدور التاريخي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ونقف على مدى تعايش الطابع العلماني للدولة مع الهوية الاسلامية المحافظة التي تكرست أكثر بصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، وأثر ذلك في تطور تشكيل وبناء الدولة الحديثة في تركيا.

إضافة إلى تقديم تصور مستقبلي لمسار وتطورات الأحداث السياسية في تركيا، في ظل إعادة تشكيل المشهد السياسي الداخلي في تركيا، ببروز لعبة التحالفات الحزبية على غرار تحالف الشعب وتحالف الأمة المعارض؛ وذلك بالبحث في طرق وتكتيكات إدارة الصراع على السلطة، ومن ثم مدى قدرة حزب العدالة والتنمية على البقاء في السلطة، ومدى تأثير كل ذلك على رسوخ التجربة الديمقراطية.

رابعا: الدراسات السابقة

يُعدّ تحليل الأدبيات السابقة خطوة أساسية لفهم الخلفية النظرية والتطبيقية لموضوع البحث، واستيعاب التراكم العلمي الذي تناول النموذج التنموي والاستقرار السياسي، لا سيما في الحالة التركية خلال العقدين الأخيرين. وقد اجتذبت إليها اهتمام العديد من الدارسين والباحثين في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية فتعددت الاهتمامات البحثية بين: النهضة الحضارية والفكرية والاقتصادية وصعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، التجربة الديمقراطية، تحوّلات السياسة والاقتصادية، ودور المؤسسة العسكرية، والسياسة الخارجية في إعادة تشكيل موقع تركيا اقليميًا ودوليًا. غير أنّ معظم هذه الدراسات ركّزت على أحد الجوانب بشكل منفصل، مثل البقاء السياسي أو الاصلاحات الدستورية أو العمق الاستراتيجي، دون تقديم تحليل معمق يُبرز العلاقة الجدلية بين النموذج التنموي والاستقرار السياسي في ضوء الرهانات والتحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها تركيا بين سنتي 2002 و2022.

تسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تقديم رؤية شمولية تتقاطع فيها التحليلات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، بما يسمح بتقييم مدى نجاح النموذج التركي وحدود قابلية استمراره في ظل المتغيرات الداخلية والاقليمية. وتحاول هذه الدراسة التي بين أيدينا، استكمال المجهودات العلمية السابقة وتضيف إليها أبعادا بحثية أخرى، تتمحور أساسا حول التغيرات في آليات وميكانيزمات عمل النظام السياسي في تركيا، من خلال الغوص في الديناميكيات الداخلية والمنافسات السياسية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وعلى ضوء أهم المستجدات على الساحة الاقليمية والدولية في الوقت الحالي، بما تحمله من فرص ومخاطر وأثرها على الدور والمكانة الاقيلمية لتركيا.

أما أبرز هاته الدراسات التي تناولت التجربة التركية والتي تندرج في صلب موضوعنا، فمنها من يركّز على البُعد السياسي كالعلاقات المدنية–العسكرية، والبقاء السياسي، ومنها من يركز على السياسة الخارجية كرافعة تنموية واستراتيجية، وبعضها يتناول الهوية الجيوسياسية والعمق الحضاري لتركيا كإطار للنموذج التنموي. ونعرضها كما يلي:

1. العسكر والدستور في تركيا "من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر" لـ لكاتب طارق عبد الجليل.

توفر هذه الدراسة بعدًا تاريخيًا عميقًا لعلاقة الجيش بالدولة، وهي مهمة لفهم التحول الديمقراطي ودور المؤسسة العسكرية في تعطيل أو تسريع النموذج التنموي. كما تُظهر كيف أن التخلص من هيمنة العسكر يعد شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية والاستقرار.

حيث قام الكاتب في هذه الدراسة الشاملة، بالتقصي والبحث في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في تركيا، حيث يرى بأنّه إذا كانت تركيا العدالة والتنمية قد نجحت إلى حدٍّ كبير في إعادة توصيف الجيش في الدستور وفق النظم الديمقراطية الغربية، فإنّ المؤسسة العسكرية التركية بانقلاباتها المختلفة قد نجحت هي أيضًا في توجيه مسار التيارات السياسية والاسلامية،

وإجبارها على اللعب داخل الملعب السياسي التركي وفق قوانينه وأحكامه. وهكذا يعرض الكتاب العلاقة الأبوية بين العسكر والدستور في تركيا، ويحلل الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية لهذه العلاقة، ويطرح رؤى لما قد تكون عليه في المستقبل[1].

يخلص الكاتب إلى أنه قد تولدت لدى معظم قطاعات المجتمع التركي قناعة مشتركة بأن تركيا لا يمكنها مواصلة مسيرتها التنموية بدستور 1982 المعمول به حاليًّا، وأنها بحاجة ملحة إلى صوغ دستور جديد تتوافق عليه كافة أطياف المجتمع السياسية والفكرية. ولعل المرحلة التاريخية التي تمر بها الجمهورية التركية حاليًّا تمثل منعطفًا وعلامة فارقة في تاريخها إذ إنه وللمرة الأولى منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923، تتفق الإرادتان السياسية والمجتمعية على وجوب سن دستور جديد للبلاد بإرادة مدنية حرة بعيدة عن وصاية حكم العسكر[2].

2. منطق البقاء السياسي في السياسة التركية: دراسة حالة حزب العدالة والتنمية (The Logic of Political Survival in Turkish Politics: The Case of AKP) للكاتب كاجلار إيزيك أوغلو (Caglar Ezikoglu)

تعد بمثابة دراسة تحليلية ومدخلًا مهمًا لفهم تحولات الاستراتيجية السياسية للحزب الحاكم. إذ تبيّن كيف يُعاد تشكيل النموذج التنموي وفق دوافع البقاء السياسي، وليس دائمًا وفق منطق المصلحة العامة أو التنمية الاقتصادية. وتُظهر كيف أن الاستقرار السياسي النسبي في تركيا قد يكون استقرارًا وظيفيًا مؤقتًا مرتبطًا ببقاء الحزب لا باستقرار مؤسساتي شامل.

يحاول هذا البحث العلمي استكشاف منطق البقاء السياسي في السياسة التركية مع حالة حزب العدالة والتنمية من خلال الأدلة التجريبية. تستخدم هذه الدراسة أيضًا أدلة من مقابلات أُجريت مع النخبة التركية، ووثائق الحزب، والخطابات العامة، والتطورات والتغييرات؛ لاستكشاف

[1] طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**، ط2، الجيزة (مصر) دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص 171.

[2] المرجع ذاته، ص 163.

البقاء السياسي لحزب العدالة والتنمية. تشير هذه الأدلة إلى وجود أربعة متغيرات مستقلة لمتغير تابع وهو البقاء السياسي لحزب العدالة والتنمية؛ -- إضفاء الشرعية على محافظة حزب العدالة والتنمية (2002–2007)، وصراع حزب العدالة والتنمية على السلطة مع النخب الكمالية (2007–2011)، وشعبوية حزب العدالة والتنمية واستبدادها (2011–2014)، واستغلال الاسلاموية والقومية تحت قيادة أردوغان (2014–2018)، وذلك ضمن فترات حكم حزب العدالة والتنمية الأربع. بعبارة أخرى، يقدم هذا البحث آلية سببية بين المناهج السياسية الأربعة المختلفة لفترات حكم حزب العدالة والتنمية الأربع والبقاء السياسي لحزب العدالة والتنمية[1].

توصل الباحث في دراسته إلى أن الارتباط بين الزعماء والسلطة يتكرر عبر الزمان والمكان في ضوء مفهوم البقاء السياسي. ومن ثم، فإن تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ليست استثناءًا من هذه الحجة. فقد أدت السياسات والاجراءات التي ينتهجها هذا الحزب لحماية واستدامة بقائه السياسي إلى الزيادة التدريجية في إضفاء طابع الشعبوية، والاستبداد، والقومية الاسلامية في السياسة التركية[2].

3. دراسة بعنوان: "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" للكاتب أحمد داوود أوغلو

تعود هذه الدراسة للكاتب أحمد داوود أوغلوا، المعروف بمهندس السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم. وفي هذه الدراسة الفكرية يعطي خلفية عن الرؤية الجيوسياسية التي استندت إليها تركيا في بناء نموذجها التنموي والسياسي الجديد. وتوضح كيف أن الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية كانا مشروطين برؤية استراتيجية متكاملة للسياسة الخارجية.

[1] Caglar EZIKOGLU, **The Logic of Political Survival in Turkish Politics: The Case of AKP**, 1st Ed, Lanham, Maryland USA, Lexington Books (Rowman and Littlefield), 2021, P 06.
[2] Ibid, p 250.

يخلص الكاتب إلى أن قيمة ومكانة أيّة دولة إنّما تنبع من موقعها الجيواستراتيجي وعمقها التاريخي. أمّا تركيا، فهي ذات هوية شرق أوسطية وذات هوية بلقانية وذات هوية آسيوية؛ وهي مطالبةٌ على هذا الأساس بسياسة خارجية تسعى إلى استقرار داخلي واقليمي. وبهذين الاستقرارين، يتحقق الأمن القومي التركي. ويشير الكاتب في كتابه القيّم، إلى أنّ الهيمنة الحضارية سوف تنتقل من المحور الأطلسي إلى محاور أخرى لا تزال في مرحلة التشكيل، وفي مقدّمتها "المحور الباسيفيكي" حول الصين والهند واليابان، أو المحور الحضاري الاسلامي، وفي القلب منه تركيا وإيران وباكستان ومصر[1].

في الإطار ذاته، يُشدّد "أوغلوا" على أنّ تركيا هي دولة مركزية. والدليل على ذلك هو تواجد تركيا في مكانٍ قريبٍ من الجغرافيا التي تسمى (أفرو–آسيا)، أي أفريقيا وأوروبا وآسيا. فهي من الناحية الجغرافية دولة مركزية وليست دولة أطراف، وإنّ تركيا تقع وسط هذا المكان الذي تشكل فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة... وهي دولة تؤثر في عدة حضارات وتتأثر بها في الوقت ذاته. فهي دولة مركزية من الناحيتين التاريخية والثقافية. ويؤكد "أوغلوا" على أنّ الأبعاد الحضارية والثقافية والتاريخية والجغرافية والدينية لا تشكل عبئاً على تركيا كما يتصور البعض، وإنّما تشكل في مجملها فرصة كي تقوم تركيا بدور فعال ليس فقط في النظام الاقليمي المحيط بها، وإنّما في النظام العالمي أيضاً[2].

يخلص الكاتب أحمد داوود أوغلوا إلى القول بأنّ تركيا قد شرعت مع بداية العقد الحالي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين. وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية على أرضية صلبة. توظِّف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية

---

[1] ياسمين قعيق، قراءة في كتاب العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، **مجلة دراسات باحث**، 2012، ب ص.

[2] المرجع ذاته.

التوظيف الأمثل. ويتعين على تركيا من ثم الالتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية ايجابية وفعالة من خلال مبادئ ستة هي[1]:

- المبدأ الأول هو التوازن السليم بين الحرية والأمن
- المبدأ الثاني يعتمد على سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار.
- المبدأ الثالث يقوم على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية.
- المبدأ الرابع هو مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد.
- المبدأ الخامس هو مبدأ الدبلوماسية المتناغمة.
- المبدأ السادس والأخير فهو اتباع أسلوب دبلوماسي جديد.

4. دراسة بعنوان تركيا : دبلوماسية القوة الناهضة للكاتبة جنى جبور

تعتمد هذه الدراسة على تحليل مقارن ودقيق لتركيا كقوة اقليمية صاعدة، يربط بين عناصر القوة الناعمة والصلبة. وتشرح كيف تم ترويج "النموذج التركي" بكونه يحمله مظاهر الاستقرار السياسي والنموذج التنموي الناجح.

تتناول الدراسة كذلك مسألة الدول الناهضة وموقعها في النظام الدولي انطلاقًا من تحليل دقيق للتجربة التركية كنموذج. وهو في ذلك يخرج عن التحليلات التقليدية التي اختصرت في معظمها فترة حكم "حزب العدالة والتنمية" بمحاولة إحياء العثمانية الجديدة أو الانحياز الى نهج اسلامي في الحكم. فتركيا الناهضة تسعى إلى تأمين موقع على الخريطة الاقليمية والدولية يتناسب مع قدراتها وطاقاتها وتاريخها وطموحاتها، وما انخراطها في شؤون الشرق الأوسط العربي إلا وسيلة لبلوغ هدف أكبر، ألا وهو تحقيق موقع اقليمي يمكّن تركيا من اللعب في ساحة

[1] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، ط1، بيروت والدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010.

الكبار. بعد الغوص في العقيدة الاستراتيجية لحزب العدالة والتنمية، يحلل الكتاب عناصر مشروع "النهوض التركي" بجوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية[1].

يخلص الكتاب الى أن تجربة تركيا كدولة ناهضة تفتح بابًا واسعًا للتساؤل عن طبيعة نظام دولي ما عاد في إمكانه الخضوع لتحكّم نادٍ صغير من أوليغارشيين يستبعدون الضعفاء، ويتنكرون للمطالب العادلة لمجتمعات تنبثق عن عالم جديد تتزايد فيه الجهات الفاعلة وتتنوّع. فإفساح المجال أمام قوى إقليمية فاعلة لتمارس دورها وتخلق توازنًا جديدًا في العلاقات الدولية، لا بد من أن يؤدي إلى حوكمة عالمية أكثر عدلًا تخفّف من حدة الأزمات في القرن الحادي والعشرين[2].

خامسا: اشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:

بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، قام بإجراء حزمة من الاصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية؛ والتي كانت سببا مباشرا في النهضة التي شهدتها تركيا. لكن ورغم تحقيقها معجزة اقتصادية باحتلاها المرتبة السادسة عالميا، وتسجليها تحسينات مقبولة نسبيا في مجالات الحقوق والحريات والتنمية البشرية. إلا أن بروز بعض المتغيرات الداخلية والخارجية، بدأت تلقي بآثارها على جاذبية النموذج التنموي والديمقراطي، والاستقرار السياسي للبلاد، وكذا بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم. مما دفعنا إلى البحث عن إجابات وافية للإشكالية المركزية التي جاءت على النحو التالي:

ـ إلى أي مدى ساهم النموذج التنموي في تركيا في دعم الجهود الهادفة إلى تحقيق الاستقرار السياسي؟.

---

[1] جنى جبور، **دبلوماسية القوة الناهضة**. ترجمة جان جبور، (لمحة عن الكتاب)، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

[2] المرجع ذاته.

الأسئلة الفرعية:

- ما هي مقومات وأسس الاصلاحات المنتهجة من طرف حزب العدالة والتنمية؟
- ماهي محددات الاستقرار السياسي في تركيا؟
- ما هي طبيعة علاقات التأثير المتبادلة بين الاستقرار السياسي والنموذج التنموي في تركيا؟ وماهي الرهانات والتحديات التي يواجهها النظام السياسي في تركيا؟
- إلى أي مدى ساهمت تكتيكات حزب العدالة والتنمية في إدارة الصراع على السلطة وكسب شرعية سياسية جديدة؟
- ما دلالات تحول الدور الاقليمي التركي بمنطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة؟

سادسا: الفرضيات

- يعتبر نجاح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى السلطة منفردا وبأغلبية برلمانية مريحة، ومن ثم الانخراط في حركة تغيير واسعة شملت اصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية؛ ركيزة أساسية تحقيق الاستقرار الحكومي، وبالتالي؛ دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي.

- إنّ استقرار الأوضاع السياسية الداخلية بفضل فاعلية البرامج التنموية المنتهجة، يساهم في دعم جهود تطوير الدولة التركية لسياستها وعلاقاتها الخارجية، وكذا فعالية دورها الاقليمي.

- يصبح الحفاظ على الاستقرار السياسي واستكمال التجربة التنموية والنهضوية، أمرا في غاية الصعوبة بالنسبة للأحزاب الحاكمة التي تطول فترة بقائها في السلطة مثلما هو الحال بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، وخاصة في ظل بيئة داخلية تتميز بحدة المنافسة على السلطة

والاستقطاب الداخلي الحاد، وازدياد الضغوط الاجتماعية المرتبطة بتلبية الحاجات المتجددة لأفراد المجتمع.

- في سياقات داخلية معينة، على غرار الحالة التركية، يساهم النظام الرئاسي من خلال سرعة اتخاذ للقرار، في جهود دعم الاستقرار السياسي، مقارنة بالنظام البرلماني حينما شهدت البلاد ائتلافات حكومية غير مستقرة.

- إن الطبيعة المعقدة للبيئة الاقليمية في الشرق الأوسط بما تحمله من تحديات ورهانات ناجمة عن المنافسات، الاضطرابات، الصراعات والحروب بين مختلف الفواعل الاقليمية والدولية، تشكل عائقا أمام تطوير الدور الاقليمي التركي وكذا وصوله إلى الاستقلالية الذاتية في السياسة الخارجية.

سابعا: حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية

إذ ترتبط الفترة الممتدة من سنة 2002 تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وما جاء به من إصلاحات داخلية حققت قفزة نوعية في مجال الإقتصاد والسياحة والحريات، مرورا بمحاولة الانقلاب الفاشلة ووصولاً إلى إجراء الانتخابات العامة والرئاسية سنة 2023، وذلك لمعرفة أهم الرهانات والتحديات التي تواجه مستقبل الدولة التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية.

2. الحدود المكانية

وهي تختص بدراسة دولة تركيا ذات الموقع الجيواستراتيجي باعتبارها منطقة تربط بين القارتين الأوروبية والأسيوية، وذات بعد حضاري وثقافي وإرث تاريخي كبير. كما تغطي الدراسة

فضاء جيوسياسي يمتد من الشرق الأوسط إلى شرق البحر المتوسط، والذي يتميز بكثافة الأحداث واحتدام الصراع والتنافس على النفوذ والسلطة والموارد، ولتركيا دور فاعل فيه.

ثامنا: منهجية الدراسة

سنقوم بتحليل موضوع دراستنا هاته بالاعتماد على الأطر المنهجية والنظرية، التي تم انتقائها بعناية شديدة لتكون خادمة لأهداف البحث العلمي، وهي جاءت كما يلي:

1. الإطار المنهاجي:

تمثل المناهج العملية الطرق والسبل المؤدية إلى المعرفة العلمية، لذلك من أجل إضفاء مبدأ العلمية، قمنا بتوظيف ثلاث مناهج علمية تتلاءم وطبيعة الموضوع المتناول، نوردها فيما يلي:

1.1 المنهج التحليلي

سنقوم باستخدام المنهج التحليلي بهدف تفسير الوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها تركيا، ويتحقق ذلك عبر فحص التوجهات القيمية للفاعلين الأساسيين، ومعرفة أهدافهم السياسية.

2.1 المنهج المقارن

وذلك من خلال محاولة تفكيك الظواهر الكلية التي قامت عليها النهضة في تركيا بنجاحاتها ونكساتها، وفهم مدلولاتها وتفسيرها، والربط والمقارنة بين هذه المتغيرات عبر حقب سياسية مختلفة.

3.1 المنهج التاريخي

يعتبر المنهج التاريخي من أقدم المناهج توظيفًا في حقل العلوم السياسية، بحيث يساعدنا في سرد الوقائع التاريخية والسياسية والاقتصادية، وفحص الوثائق التاريخية، وتتبع مسارات الأحداث ودورها في تشكيل الظواهر السياسية ذات الصلة بمسار تطور الدولة التركية الحديثة.

2. الإطار النظري:

يشكل الإطار النظري الزاوية التي ينظر بها الباحث إلى موضوع بحثه، وفي سبيل إثراء دراستنا هاته بمختلف الافتراضات النظرية، فقد اخترنا بعض الأطر النظرية التي لها أهميتها ومكانتها في حقل العلوم السياسية، فمنها من تناول بالدراسة، النقاشات الدائرة حول أولوية التنمية على الاستقرار السياسي والعكس بالعكس، ومنها من ركز على محورية دور التنمية الاقتصادية في تطور الدولة واستقرارها. كما أضفنا لهما مقتربا آخر يأخذ البعد الاقليمي الذي له الأثر البالغ في تحديد توجهات السياسة الداخلية للدولة، وكذا الخارجية منها، من منطلق الارتباط الوثيق بين السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

1.2 نظرية النظم:

تُعد نظرية النظم من أبرز الإطارات التحليلية التي استعان بها علماء السياسة لفهم آلية عمل النظام السياسي وتفاعله مع بيئته الداخلية والخارجية. وقد ساهمت هذه النظرية في تحويل دراسة الظواهر السياسية من مقاربات تقليدية تُعنى بالهياكل إلى مقاربات تُركز على الوظائف والعلاقات التبادلية. وينطلق هذا التصور من فكرة أن النظام السياسي يشبه الكائن الحي، يتفاعل مع محيطه عبر مدخلات (مثل المطالب والمساندة) تُعالج داخله لتنتج مخرجات (كالقوانين والسياسات)، مما يتيح فهم آليات الاستقرار والتغير.

طوّر هذا النموذج عدد من الباحثين، أبرزهم ديفيد إيستون الذي ركز على بعدي المدخلات والمخرجات وآلية التغذية الراجعة، حيث يرى إيستون أن جوهر النظام السياسي يتمثل في قدرته على الاستجابة الفعالة للمطالب والضغوط عبر هذه الدورة المتواصلة، بما يضمن تحقيق غاية عليا هي البقاء والاستمرارية. لكنه يميز بوضوح بين الاستقرار بمعناه الساكن والقدرة على التكيف؛ إذ لا يكون الاستقرار نقيضًا للتغير، بل يكون التغير المتعمد وسيلة لتعزيز ديمومة النظام[1]. فالنظام الذي يستطيع إدخال تعديلات تنظيمية وسياسية في مواجهة المتغيرات البيئية يُعد نظامًا مستقرًا، أما العجز عن التفاعل أو الانغلاق على الذات فهو ما يُهدد باضطراب النظام أو انهياره. بهذا الطرح، لا يُختزل الاستقرار السياسي في غياب الأزمات، بل في قدرة النظام على التحوّل المدروس والمرن دون فقدان شرعيته أو تفككه.

إضافة إلى إسهامات غابرييل ألموند الذي قدم نموذجًا وظيفيًا لتحليل النظم السياسية، ميز فيه بين وظائف المدخلات (كالتنشئة السياسية، والتجنيد، والتعبير والتجميع والاتصال) ووظائف المخرجات (كالتشريع، والتنفيذ، والقضاء)، قبل أن يُعيد تصنيف هذه الوظائف إلى ثلاث مجموعات كبرى: قدرات النظام وتتعلق بسلوك النظام ومخرجاته وعلاقته ببيئته (القدرات التوزيعية، الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية والاستجابية)، وظائف التحويل (عمليات التعبير عن المصالح، وصنع القاعدة وتطبيق القاعدة والتغاضي بموجب القاعدة، والاتصال)، ووظائف التكيّف والاستمرار (التنشئة السياسية والتجنيد السياسي). وقد شدد ألموند على أن استقرار النظام لا يعني الجمود، بل يرتبط بقدرته على أداء الوظائف الحيوية بمرونة وتناغم، بحيث تستجيب بنيته للتحولات البيئية والاجتماعية مع الحفاظ على تماسكه الداخلي. إن استجابة النظام لمطالب الاستقرار والتوزيع والتنظيم والمشاركة، فضلًا عن مدى توفر المساندة

[1] حسن عبد الله الدعجه، **صنع السياسات العامة**، عمان: وزارة الثقافة، 2020، ص 96.

الجماهيرية، تُعد محددات مركزية في استمرار شرعيته وتحقيق التوازن بين المدخلات والمخرجات[1].

2.2 مقترب التنمية والتحديث:

يعد التنمية والتحديث من أقدم المقتربات في حقل العلوم السياسية، التي تمحورت أطروحاتها الفكرية حول تأثير عمليات التحديث الاقتصادية والاجتماعية على طبيعة النظام السياسي، حيث يرى أغلب علماء السياسة أن هذه التحولات تؤثر سلباً على الاستقرار السياسي ما لم تترافق بتنمية سياسية موازية، إذ تؤدي زيادة التعليم واتساع المشاركة السياسية إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة ومطالب تفوق قدرة النظام على تلبيتها، مما يُفضي إلى احتدام الصراع على السلطة. وفي هذا السياق، يشير لوينر وهوسيلتز إلى دور التنمية الاقتصادية كعامل مفاقم للطلب على المشاركة، بينما يحذر هنتنجتون من أن انتشار الفساد يزيد من هشاشة النظام، مبرزاً الحاجة الملحة لبناء مؤسسات سياسية وبيروقراطية راسخة قادرة على ضبط عملية التغيير وتنظيم المنافسة، إذ يعد مأسسة السلطة عاملاً محورياً لاستقرار النظام السياسي، بغض النظر عن نوع الحكومة. ويؤكد كذلك بايندر وآخرون على ظهور سلسلة من الأزمات التنموية – كأزمات المشاركة، والتوزيع، والاندماج، والشرعية – التي رغم تهديدها للاستقرار، يمكن أن تشكّل فرصاً لإعادة صياغة العلاقات داخل المجتمع وتحقيق توازن سياسي وتنموي على المدى الطويل[2].

في العقود الأخيرة، تركزت الدراسات على اختبار مصداقية نظرية ليبست حول دور التنمية الاقتصادية كمحفّز محوري لعملية التحول الديمقراطي، مما فتح باب نقاش أوسع حول

---

[1] المرجع ذاته، ص ص 107- 109.

[2] عمر مولود دنس، التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الخيار الصعب بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي من جانب والاستقرار السياسي من جانب آخر، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**. العدد 03، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الاسلامية، 2014، ص ص 390-395.

جدوى التنمية الاقتصادية كعامل مُمكِّن للاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي. فيما ركزت معظم الدراسات الحديثة (في العقدين الماضيين) على مسائل التحول الديموقراطي، فحاولت غالبية هذه الدراسات اختبار مدى صحة الفرضية الأساسية لنظرية التحديث كما طرحها ليبست القائلة بأهمية التنمية الاقتصادية في حفز التغير السياسي المنشود[1].

اختلف الباحثون حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، حيث يرى برزورسكي وآخرون عدم وجود ارتباط مباشر، مؤكدين أن الديمقراطية قد تنشأ عشوائياً، بينما تساهم التنمية الاقتصادية لدى الأنظمة الأوتوقراطية غالباً في تعزيز بقائها، على الرغم من دورها المهم لاحقاً في تثبيت الديمقراطيات عالية الدخل. على النقيض، يشدد هادينيوس وتوريل Teorell And Hadenius على أثر التنمية الاقتصادية الايجابي، مبرزين دورها في تعزيز استقرار الأنظمة الديمقراطية الراسخة وكذلك دعم عمليات التغيير السياسي في الأنظمة شبه الديمقراطية. وفي السياق ذاته، يشير مارتن ليبست إلى محورية عنصر الشرعية السياسية، الذي يتطلب اقتران الفعالية الاقتصادية والسياسية، مبيّناً أن الأزمات الاقتصادية التي رافقت عمليات التحول الديمقراطي خلال الثمانينات والتسعينات قد أضرت باستقرارها السياسي[2].

مجمل القول، أن التحديث السريع قد يؤدي إلى اهتزاز الأنظمة السياسية، ولمواجهة آثار التحديث السلبية، وجب بناء مؤسسات سياسية بيروقراطية قادرة على إدارة التغيرات الاجتماعية والسياسية وتنظيمها بفعالية. لكن يبقى من الأفضل إعطاء الأولوية للتحديث التدريجي الذي يراعي الخصوصيات والتحديات الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. وبدل النظر إلى التحديث كعملية استبدال للمجتمع التقليدي، يمكن اعتباره يوفر إطار للتعايش بين القوى السياسية التقليدية

[1] المرجع ذاته، ص 395.

[2] عمر مولود دنس، مرجع سابق ذكر، ص ص 396-397

والحديثة، عبر وسائل التفاوض والتوفيق؛ قصد الوصول إلى الإجماع الوطني بعيداً عن حدة المنافسات السياسية والصراع على السلطة.

3.2 اقتراب الاقتصاد السياسي:

يعد الاقتصاد السياسي من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية، ففي القرن التاسع عشر تناول كارل ماركس السياسة وظواهرها من مدخل الاقتصاد على أساس أن الظواهر السياسية تتشكل بفعل الحقائق الاقتصادية. من هنا كان الاقتراب الذي استخدامه كارل ماركس في تحليل ظواهر عصره السياسية، بل والتاريخ الأوربي هو اقتراب الاقتصاد السياسي. وتشهد الفترة الحالية اتجاها يسعى لاستخدام هذا الاقتراب الذي يربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية سبب أساسي لتحقيق الديمقراطية السياسية، وهاته الشروط هي[1]:

1. وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق.
2. مستوى اقتصاد تكنولوجي عال.
3. تقاليد ثقافية أكثر تسامحاً، وأقل انغلاقاً، وأكثر قابلية للحلول الوسط.
4. مستوى عال من التعلم.
5. درجة عالية من التمدن.
6. تعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قوية ومستقلة.

فيما يخص العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، فهي قضية مثيرة للقلق منذ فترة طويلة؛ إذ يعد عدم الاستقرار السياسي أحد الموضوعات التقليدية لنظرية الاقتصاد السياسي الحديثة. بحيث تشير النظرية الحديثة للاقتصاد السياسي إلى أن الاستقرار السياسي

[1] بوحنية قوي، تعليمية المواد في العلوم السياسية – الأسس المنهجية والمعارف النظرية ، ملاحظات أولية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 08 (2010)، ص 380.

يلعب دورا مهماً في النمو الاقتصادي للبلد. وبالتالي؛ فإنّ النظام السياسي غير المستقر يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي بشكل خطير. أما في الإطار النظري للاقتصاد السياسي الحديث، فتعتبر الحكومة غير فعّالة إذا اختلفت أهداف السياسة على مدى فترة زمنية قصيرة. وبالتالي؛ تشكل الحكومات الائتلافية تهديدًا خطيرًا وتكون أكثر عرضة للاستقرار السياسي. علاوة على ذلك، تؤكد نظرية الاقتصاد السياسي الحديثة أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر أيضًا على مستوى النمو الاقتصادي في البلاد حيث ترتبط معدلات النمو الاقتصادي بالسياسات المستمرة للحكومة وكيفية تنفيذ الحكومة لهذه السياسات[1]. وهي بهذا المعنى ترتبط بمفهوم "الكفاءة السياسية"، إذ ومن منظور الاقتصاد السياسي، فإن كفاءة الحكومة لا تعني فقط قدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية، بل تشمل أيضًا قدرتها على إدارة التحولات السياسية والاجتماعية التي تترتب على تلك السياسات.

من جانب آخر، أظهر بارو (1991) أن تواتر الانقلابات وعدد الاغتيالات السياسية يضران بالنمو الاقتصادي، بينما وجد أليسينا وآخرون (1996) أن متوسط نمو الفرد هو الأدنى في السنوات التي شهدت انقلابات، وأعلى قليلاً في السنوات التي شهدت تغيير الحكومة وأعلى في الفترات التي لم تشهد أي تغييرات من هذا القبيل[2]. مرد ذلك، أن شرعية النظام السياسي غالبًا ما تكون مرتبطة بالأداء الاقتصادي. فالدول التي تفشل في تقديم استقرار اقتصادي تواجه احتجاجات تهدد النظام، مما قد يدفع إلى حدوث انقلابات عسكرية، وبالتالي الاضرار بالاستقرار السياسي؛ مما يدفع بالنظام السياسي إلى ضرورة الموازنة بين تطلعات الشعب الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على شرعيته.

---

[1] Emin Ahmet Kaplana and Alpaslan Akçoraoğlub, "Political Instability, Corruption, and Economic Growth: Evidence from a Panel of OECD Countries", **Business and Economics Research Journal**, Vol. 8, No. 3, 2017, p 364.

[2] Fernando Tohmé, M. Ángeles Caraballo, and Carlos Dabús , "Instability, political regimes and economic growth. A theoretical framework", **Metroeconomica**, Vol 73, Issue 1, Feb 2022, p 292.

4.2 نظرية مركب الأمن الاقليمي

تُعدُّ أكثرُ المساهمات تميزاً بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن صياغتها لمفهومي الأمن المجتمعي والأمننة واللتين وظّفهما كلٌّ من باري بوزان Barry Buzan وزميله أولي ويفر Ole Waever لبناء نظرية المركب الأمني الاقليمي Regional Security Complex، بحيث عرفاها بأنها « مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها بعضاً بشكل وثيق وكافٍ، بحيث إن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبراً بشكل معقول بعيداً عن الأخرى». وقريبا من التعريف السابق عرّفها البعض أيضا على أنّها مجموعة الوحدات التي تتكون بينها العمليات الكبرى للأمننة (Securitisation) أو غير الآمنة (Desecuritisation) أو كلتاهما هي جد مرتبطة، بحيث إن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى[1]. وهي بذلك، تسلط الضوء على أن الأمن ليس مجرد مفهوم وطني، بل هو عملية اقليمية تشاركية. يمكن للفاعلين السياسيين استخدام هذه الفكرة لتطوير أطر عمل تعاونية اقليمية تؤسس لتحالفات قائمة على المصالح الأمنية المشتركة، وليس فقط على التاريخ أو القرب الجغرافي.

لذلك تقوم هاته النظرية على فكرة رئيسية تتمحور حول أن المستوى الاقليمي هو جوهر ومركز التحليل الأمني في فهم العلاقات الدولية الأمنية، لكن التأكيد على أهمية هذا المستوى وجوهريته التحليلية لا يعني أنه مفصول عن مستويات أخرى ثانوية مثل المستوى الدولي والمحلي، إلا أنها تعتبر المستوى الاقليمي وحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية، فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقاتها الاقليمية، حيث يسيطر الإقليم على الأمن مع عدم إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية ومختلف القوى المؤثرة في المركب

[1] حسين حميد علي وعباس هاشم فراس، رؤية استراتيجية: منظورات تصدُّع ركائز الأمن في الفضاءات الخليجية: نظرية مركب الأمن الاقليمي مقاربة جديدة في إدارة المخاطر، **مجلة حمورابي**، العدد 29، السنة السابعة، شتاء 2019، ص ص 7-8. ص ص 6-20.

الأمني[1]. وهي لا تغفل بأن للأمن ديناميكية متعددة المستويات، التي تشير إلى إمكانية بناء استراتيجيات سياسية مرنة قادرة على التعامل مع التهديدات الأمنية على كافة المستويات. على سبيل المثال، تطوير سياسات تعالج القضايا الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على المستوى الإقليمي والعالمي.

في تحليله لنظرية المركب الأمني الاقليمي، ينطلق باري بوزان ـ أبرز منظري الأمن الاقليمي ـ من اعتبار القرب الجغرافي البسيط الإطار الأنسب لمعالجة القضايا الأمنية بين الدول المتجاورة أكثر منه بالنسبة للدول المتواجدة في فضاءات جغرافية متباعدة، كما أن تأثير القرب الجغرافي في التفاعلات الأمنية يكون قويا ضمن مختلف المستويات العسكرية والسياسية والاجتماعية والبيئية. وفق هذا المنظور تصبح التفاعلات داخل التجمعات الاقليمية خاضعة من جهة للبنية الفوضوية ولتداعياتها المرتبطة بتوازن القوة، ومن جهة أخرى منضبطة لضغوطات القرب الجغرافي، وهو ما يشكل المركب الأمني الاقليمي[2].

أما المتغيرات النظرية لنظرية مركب الأمن الاقليمي فهي: تأثير علاقات الصداقة/والعداوة، التقارب الجغرافي، الاختراق، الاعتماد المتبادل، ومبدأ القوة. بينما الهيكل الأساسي لمركب الأمن الإقليمي فهو يتألف من: الحدود، الهيكل الفوضوي، القطبية، والبناء الاجتماعي[3]. كما تفترض هذه النظرية كذلك أربعة مستويات للتحليل، والتي يمكن دمجها للوصول إلى صورة الاعتماد الأمني المتبادل الذي يقوم عليه مركب الأمن الاقليمي؛ أولها المستوى الداخلي ويتم التركيز هنا

---

[1] بومليك نوال وتيغزة زهرة، الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 469.

[2] إدريس قسيم، البعد الإقليمي للأمن القومي العربي: المركب الأمني المغاربي نموذجا، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد 36، العدد 36، جوان 2023، ص ص 342- 343.

[3] آية عبد العزيز، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: وأثره على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية**، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2024، ص ص 34-35.

على نقاط الضعف داخل الدولة والتهديدات والمخاوف بالنسبة لها، ثم المستوى الاقليمي؛ أي العلاقات بين الدول والتفاعلات فيما بينها داخل المنطقة، ويأتي ثالثًا مستوى آخر يمكن تسميته بالمستوى البيني بين الأقاليم Interregional Level وهو العلاقات بين الإقليم والأقاليم الأخرى، أما الرابع فهو المستوى العالمي ويتم التركيز فيه على التفاعل بين بنيات الأمن العالمية والاقليمية[1].

إجمالا، يمكن القول بأنّ تقديم الأمن الإقليمي كمعطى سياسي يمكن أن يعزز شرعية الحكومات، خاصة في الدول التي تواجه تهديدات أمنية داخلية؛ إذ أنّ بناء أجندة سياسية تستند إلى النجاحات الاقليمية قد تكون وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الداخلي. أما سرعة انتقال التهديدات داخل الإقليم يمكن أن تُوظف كذريعة لإنشاء منصات استجابة اقليمية فورية (مثل قوة تدخل أمني مشتركة أو نظام إنذار مبكر للتحديات الأمنية). كما أنّ الاندماج الاقليمي من خلال التركيز على نقاط الالتقاء المشتركة بين الدول الإقليمية (مثل المناخ، المياه، التجارة)؛ يمكن أن يعزز من الترابط الأمني ويخلق مركباً أمنياً أقوى قادرًا على مواجهة التحديات الاقليمية والدولية.

تاسعا: الإطار المفاهيمي

إننا نمارس التفكير العلمي من خلال الربط بين مجموعة من المصطلحات والمفاهيم وإقامة علاقات منطقية بينها، وتطويعها بشكل يخدم الغاية النهائية لموضوع البحث، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال ضبطها وتحديد مدلولاتها ومركزيتها ضمن الدراسة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن مدلولاتها تتحول وتتغير عبر حقب زمنية معينة. وفي هذا البحث العلمي، قمنا بتوظيف بعض المفاهيم والمصطلحات التي تعد الأكثر شيوعا وتقليدية في حقل العلوم السياسة،

[1] ريحاب السيد رجب حسن، **العلاقات المصرية – السعودية وتأثيرها على الأمن الإقليمي**، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023، ص 26.

لكنها لا تزال حاضرة وبقوة وارتبطت بمفاهيم أخرى مستحدثة في ظل توسع مجالات وروافد البحث العلمي.

1. التنمية:

لقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده؛ أي بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكمل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، فظهر ما يسمى بمفهوم التنمية السياسية[1].

يعرف الكاتب "أحمد وهبان" التنمية السياسية بأنها: "عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف فكرة ترسيخ المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع الوطن، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني محض فيما يتصل باعتلائها وممارساتها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية

[1] هدى سيد لطيف ومحمد عبد الفتاح زهرى، التمكين كمحور للتنمية البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة للشباب في المجتمعات العربية، **مجلة اقتصاديات المالو الأعمال JFBE**، العدد السابع، سبتمبر 2018، ص 310.

والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين"[1].

من خلال تعريف "أحمد وهبان" للتنمية السياسية، يتضح بأن فكرة المواطنة تُبرز أهمية وضع المواطن في قلب العملية التنموية. فتعزيز شعور المواطنين بالانتماء للدولة، مع ضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية، يمكن أن يحقق استقراراً أكبر ويشجعهم على المشاركة الايجابية. التي تتطلب تعزيز الديمقراطية التشاركية، بحيث يلعب المواطن دورًا فعالًا في صنع القرارات المحلية والوطنية، بدلاً من الاكتفاء بالانتخابات كوسيلة وحيدة للتعبير السياسي. كما يظهر من خلال تعريف "أحمد وهبان" بأن الشرعية السياسية ليست مجرد مسألة قانونية، بل يجب أن ترتبط بالتنمية. فتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار وإظهار قدرة الحكومة على تحسين حياتهم يمكن أن يكون حجر الزاوية في تحقيق شرعية مستدامة. ويضيف لها مفهوم الفصل بين السلطات الذي لا يعتبره مجرد مبدأ قانوني فحسب؛ بل هو ركيزة لرفع كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة. عبر تصميم هياكل حكومية مرنة تضمن التعاون بين السلطات مع المحافظة على استقلاليتها.

2. الاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية. وكلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر، يستقر، استقراراً، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان، أي القرار والثبات فيقول المولى عز وجل في محكم تنزيله، بعد بسم الله الرحمان الرحيم ﴿ ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اشتثت من فوق الأرض ما لها من قرار﴾- أي ما لها من ثبات. أما الموسوعة البريطانية Britanica

[1] زين العابدين دايلي ونبيل كريبش، التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 13، العدد 01، أفريل 2022، ص 705.

Encyclopedia فتعرفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي"[1].

من جانب آخر، ارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرفه آلان بال في قوله بأنه "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسي". أما ليبست LIPEST فإنه يؤكد على أن الاستقرار السياسي "هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية". معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي[2].

أما تيفين مسعد فترى في الاستقرار السياسي: « ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات، لمواجهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته»[3]. فالأنظمة التي تتمتع بمؤسسات مرنة قادرة على التكيف مع الأزمات هي أكثر قدرة على الحفاظ على استقرارها السياسي. وبناء هذه المؤسسات يتطلب دعمًا سياسيًا واسع النطاق، وتعزيز آليات للمشاركة الشعبية، والتطوير المستمر للمنظومة القانونية.

بهذا المعنى، فإن مفهوم الاستقرار السياسي ليس غياب التغيير بقدر ما هو القدرة على التحكم فيه وتوجيهه. فالنظام السياسي المستقر يُظهر مرونةً في استيعاب التغيرات والتفاعل مع توقعات الجماهير من دون اللجوء إلى العنف المفرط. هذا يبرز الحاجة إلى بناء مؤسسات قادرة

---

[1] محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم و الغايات، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 15، جوان 2016، ص ص 309 – 310.

[2] المرجع ذاته، ص ص 310–311.

[3] حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، ط1، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص ص 75–76.

على إدارة التحولات السياسية بفعالية. أما التغيرات الوزارية أو الادارية المتكررة تعكس ضعفًا في بنية النظام السياسي وعدم قدرته على تحقيق التماسك الداخلي. وهنا تصبح هاته الأنظمة بحاجة إلى صياغة آليات تُعزز من الاستقرار الحكومي وتجنب التقلبات المتكررة التي تؤثر على الأداء العام للدولة وفعاليتها.

ليس هذا فحسب، بل هناك علاقة ديناميكية بين الاستقرار الداخلي للدول واستقرار الإقليم الذي تنتمي إليه. فالدول غير المستقرة داخليا يمكن أن تُصدّر أزماتها إلى جوارها الجغرافي، مما يجعل الاستقرار الاقليمي رهينًا بوجود سياسات تعاونية بين دول الإقليم لمعالجة هذه القضايا بطرق جماعية. لذلك فالتعاون الاقليمي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لاحتواء الأزمات الداخلية ومنع تداعياتها على دول الجوار. إضافة إلى إنشاء منظومات إقليمية تعاونية في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد قد يُعزز من قدرة الدول على معالجة أزماتها بطرق سلمية ومستدامة.

3. مفهوم الشرعية السياسية:

يُعرَّف قاموس كولينز الانجليزي كلمة "شرعي" على أنها تعني "وفقًا لما هو صحيح أو لائق أو عادل"، حيث تعني كلمة "صحيح" "وفقًا للمعايير المقبولة للسلوك الأخلاقي أو القانوني والعدالة وما إلى ذلك". تشترك كل من المعالجات المقارنة والفلسفية للشرعية في هذا التمييز التعريفي للشرعية عن أشكال أخرى من الدعم السياسي. وتكون هناك شرعية، إذا تمتعت الدولة بدعم المواطنين، وليس بسبب الخوف أو المحاباة، وإنّما في ضوء آرائهم المدروسة حول ما هو الأفضل من منظور عام[1].

في السياق ذاته، ذكر صموئيل هنتنغتون في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة: بأنه بالاستناد إلى النظرية الطبيعية فإن إجراءات الحكم تكون شرعية بمقدار ملاءمتها

[1] BRUCE GILLEY, "The meaning and measure of state legitimacy: Results for 72 countries", **European Journal of Political Research**, N 45, 2006, p p 501-502.

لفلسفة العامة، وطبقاً لنظرية الديمقراطية فإن إجراءات الحكم تستمد شرعيتها من مدى تجسيدها لإرادة الشعب، وطبقاً للمفهوم الاجرائي فإن إجراءات الحكم تكون شرعية حين تمثل حصيلة عملية صراع وتسوية شاركت فيها المجموعات الاجتماعية المعنية كلها، بالإضافة إلى أنه يمكن تحري الشرعية من خلال قدرتها على أن تعكس مصالح مؤسسات الحكم[1].

بالنسبة لموريس دوفرجيه يكون شرعيا كل نظام سياسي يمتثل للإجماع الشعبي. ووفق هذا المنظور، يكون شرعياً، ليس فقط النظام الذي يعمل وفقاً لقيمه الخاصة، وإنما أيضاً ذلك الذي يستجيب، على الأقل بشكل ضمني، للتطلعات الشعبية[2].

من خلال التعاريف السابقة، يتضح بأن مفهوم الشرعية لا يمكن حصره في بُعد واحد؛ فهو ناتج عن تفاعل معايير متعددة تتنوع بين الأخلاقية، القانونية، والأدائية. في هذا السياق، يُظهر النظام السياسي شرعيته ليس فقط بناءً على استجابته لمتطلبات المواطنين فحسب، بل كذلك من خلال تفاعله مع توقعاتهم العامة ومبادئ العدالة. ذلك أن الشرعية ليست حالة ثابتة؛ بل هي عملية تفاعلية تتطور بتطور العلاقات بين الدولة والمجتمع. هذا وتأتي الشرعية السياسية من مصادر متعددة، إذ يمكن أن تستند إلى القيم القانونية، الدينية، أو حتى التوافق الاجتماعي السياسي. اختلاف هذه المصادر قد يؤدي إلى تباين في أشكال النظام السياسي وفهمه، مما يعزز من تعقيد عملية بناء الشرعية في المجتمعات المتنوعة. هذا التعدد يستدعي بناء أنظمة حكومية مرنة ومتعددة الأبعاد، تتسم بالقدرة على الاستجابة لمطالب مختلف فئات المجتمع دون فقدان شرعيتها.

---

[1] ميساء زياد مصطفى عواد ومحمد حمد مصطفى القطاطشة، أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة العربية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، المجلد 43، العدد 3، 2023، ص 159.

[2] أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص 353.

عاشرا: تقسيم الدراسة

للإحاطة بموضوع الدراسة تم اعتماد خطة مقسمة إلى أربعة فصول، تدمج التحليل السياسي والاقتصادي والاستراتيجي ضمن مقاربة تفسيرية تأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي والتحولات الاقليمية والدولية. **ففي الفصل الأول،** تتناول الدراسة أسس الاستقرار السياسي في تركيا، من خلال تحليل جهود حزب العدالة والتنمية في دمقرطة الحياة السياسية، ومعالجة محاور الصراع بين العلمانية والإسلام السياسي، ثم تفكيك العلاقة المعقدة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية، باعتبارها إحدى أبرز محددات الاستقرار السياسي التركي.

أما الفصل الثاني، فيرصد تحولات النموذج التنموي التركي من خلال ثلاث مراحل متداخلة: مرحلة الإصلاح والانفتاح (2002–2008)، مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية (2009–2013)، ثم مرحلة إعادة توجيه السياسات الاقتصادية (2013–إلى اليوم). ويُعنى هذا الفصل بتحليل دينامية الاقتصاد التركي بين النمو والتراجع، مع التركيز على التخطيط الجهوي، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، والتحديات البنيوية.

بينما يتناول الفصل الثالث التفاعلات السياسية الداخلية لحزب العدالة والتنمية، خصوصًا في ما يتعلق بمحاولاته المتكررة لكسب شرعية جديدة، وإدارة الصراع السياسي مع المعارضة، في ظل تحولات عميقة مثل المحاولة الانقلابية عام 2016، والتحول نحو النظام الرئاسي، وتغير التحالفات الانتخابية، بالإضافة إلى تحديات الإصلاح الداخلي، والقضية الكردية، واللاجئين.

أما الفصل الرابع والأخير، فيركّز على تأثير السياق الاقليمي على الاستقرار والدور التركي، من خلال تحليل تحولات السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وتفاعل أنقرة مع الأزمات الاقليمية بعد الربيع العربي، ثم علاقاتها المعقدة مع القوى الاقليمية والدولية في سعيها لتحقيق توازن استراتيجي يخدم نموذجها التنموي.

الخطـــة

مقدمة

الفصل الأول: الاستقرار السياسي في تركيا: المحددات، السياسات والأبعاد.

المبحث الأول: جهود حزب العدالة والتنمية لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في تركيا (2002 و 2007)

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية: ـ التأسيس والأيديولوجيا ـ

المطلب الثاني: انتخابات 2002 كتكريس للأغلبية البرلمانية والاستقرار الحكومي

المبحث الثاني: محاور الصراع العلماني الاسلامي

المطلب الأول: علمانية الجمهورية التركية

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية لعام 2007

المطلب الثالث: محاكمة إغلاق حزب العدالة والتنمية

المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية في تركيا

المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية لدمقرطة العلاقات المدنية العسكرية

المطلب الثاني: تحقيقات أرجنكون والمطرقة ومساعي تفكيك الدولة العميقة

المطلب الثالث: السيطرة المدنية وإعادة تعريف دور العسكر

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية في تركيا: جدلية الأزمات/النهضة الاقتصادية.

المبحث الأول: مرحلة الإصلاح والانفتاح (2002 – 2008)

المطلب الأول: تثبيت الاستقرار الكلي والاصلاحات الهيكلية

المطلب الثاني: التقارب مع الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: النمو السريع

المطلب الرابع: التحولات القطاعية: الصناعة، الزراعة، السياحة والخدمات.

المطلب الخامس: تطوير سياسة التنمية الجهوية من خلال المخططات الخماسية للتنمية

المبحث الثاني: مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية (2009 – 2013)

المطلب الأول: تحفيز الاقتصاد

المطلب الثاني: زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي

المطلب الثالث: توسع الطبقة المتوسطة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية

المطلب الرابع: التحول في آليات التخطيط الجهوي ـ دور وكالات التنمية الجهوية ـ

المبحث الثالث: مرحلة الاضطرابات وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية (2013– حتى الآن)

المطلب الأول: تراجع الاستقلال النقدي، تدهور سعر الليرة والتضخم المرتفع.

المطلب الثاني: سياسة "النمو مع الفائدة المنخفضة"

المطلب الثالث: "تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد"

المطلب الرابع: التخطيط الجهوي ـ الواقع والتحديات ..

الفصل الثالث: حزب العدالة والتنمية بين محاولات كسب شرعية سياسية جديدة وإدارة الصراع على السلطة

المبحث الأول: حزب العدالة والتنمية ومحاولة كسب شرعية سياسية جديدة

المطلب الأول: الشعبوية وتنامي الاستقطاب الداخلي الحاد

المطلب الثاني: إبطال المحاولة الانقلابية سنة 2016

المطلب الثالث: تعديل الدستور والانتقال إلى النظام الرئاسي

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية وإدارة الصراع على السلطة في تركيا

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإعادة تشكيل التحالفات الحزبية سنة 2018

المطلب الثاني: الانتخابات المحلية سنة 2019

المطلب الثالث: الانتخابات البرلمانية والرئاسية لسنة 2023

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية وتحدي استكمال مسار الاصلاحات الداخلية

المطلب الأول: إصلاح الوضع الداخلي لحزب العدالة والتنمية الحاكم

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية وقضية اللاجئين

المطلب الثالث: القضية الكردية ومشكلة الاندماج الوطني

الفصل الرابع: تفاعلات منطقة الشرق الأوسط وأثرها على الدور الاقليمي لتركيا

المبحث الأول: تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: مركزية الشرق الأوسط ضمن دائرة صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط: الاستمرارية والتغير

المبحث الثاني: تركيا والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط ـ الفوضى وعدم الإستقرار بالمنطقة ـ

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي في ظل حالة الفراغ الاقليمي

المطلب الثاني: تركيا والمتغيرات الاقليمية والأمنية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الثالث: تركا والقوى الإقليمية والكبرى: البحث عن التوازن الاستراتيجي المفقود في الشرق الأوسط

المطلب الأول: تركيا والأمن/ الاستقرار الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط: الرهانات والتداعيات

المطلب الثاني: تركيا وتحدي الحفاظ على توازن العلاقات الخارجية مع القوى الكبرى

خاتمـة

الفصل الأول: الاستقرار السياسي في تركيا: المحددات، السياسات والأبعاد

بدأت التجربة الحزبية في تركيا، حين ظهر إلى الوجود أول حزب سياسي هو الشعب الجمهوري (CHP) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك في سبتمبر 1923 بعد تأسيس الجمهورية الحديثة، وهو الحزب الرئيسي الذي سيطر على الساحة السياسة التركية لفترة طويلة، لينتهي حكم الحزب الواحد في عام 1945. ثم إلى الديمقراطية متعددة الأحزاب في عام 1946، وتم تبني دستور جديد؛ مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية جديدة. لكن بعدها شهدت تركيا عقودا من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والحكومي، تخللتها أربع انقلابات عسكرية (1960، و1971، و1980 و1997)؛ أبانت عن عمق الأزمة في بنية النظام السياسي وتركيبته.

غير أن هذه التعددية قد مكنت الحركات الاسلامية من التعبير عن نفسها، ودخول معترك العمل السياسي، ووصلت إلى سدة الحكم بفضل تقديمها لنضالات وتضحيات كبيرة، خصوصا بعد التضييق والتهميش الذي طالها خلال سنوات حكم كمال أتاتورك بسبب الطابع العلماني التغريبي للدولة واستبعاد الدين من الحياة السياسية. غير أن المؤسسة العسكرية دائماً كان لها القول الفصل نظرا لمكانتها التاريخية في المجتمع والدولة، حيث أطاحت بعدة حكومات كان آخرها حكومتي حزبي الرفاه وبديله حزب الفضيلة على التوالي؛ لتسفر عن ميلاد حزب جديد هو حزب العدالة والتنمية الذي خرج من رحم الحركة الاسلامية لقائدها التاريخي أربكان، وسيقوم بقيادة نظام الحكم الديمقراطي في تركيا.

لذلك سنبحث في هذا الفصل عن محددات الاستقرار السياسي في تركيا في فترة حزب العدالة والتنمية، من خلال بحث السياق السياسي والتاريخي لنشأة هذا الحزب، ثم الرؤى والأفكار والأيديولوجية الخاصة به والتي تختلف عن سابقيه. كما نتناول بالدراسة الاصلاحات التي تستهدف التنمية لاسيما في أبعادها السياسية، وكذا أهم القضايا الخلافية في صراعه مع الجناح العلماني المترسخ في أركان الدولة التركية منذ تأسيسها.

المبحث الأول: جهود حزب العدالة والتنمية لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في تركيا (2002 و 2007)

شهدت تركيا منذ القدم بعض مظاهر وسمات الديمقراطية بفضل التقاليد السياسية الراسخة لديها، التي تعود إلى فترة حكم الامبراطورية العثمانية من خلال المشروطيتين الدستوريتين الأولى والثانية، حيث كانت الولايات ممثلة من قبل النواب المنتخبين، وتم وضع دستور للدولة، وتشكيل برلمان، سيطرت على أغلب مقاعده جمعية الإتحاد والترقي. لكن مع انهيار الإمبراطورية وسيطرت حزب الشعب الجمهوري على الحكم لمدة طويلة حتى تم الانتقال إلى التعددية السياسية؛ حيث صعدت الأحزاب السياسية المحافظة، وهيمنت على الحكم لفترات طويلة تحول خلالها حزب الشعب ليشكل القوة الرئيسية المعارضة في البرلمان، وخلال تلك الفترة أجريت عدة انتخابات دورية شهدت ارتفاعا في نسب المشاركة السياسية لدى المواطنين الأتراك رغم سيطرة المؤسسة العسكرية على أركان الدولة.

بالإضافة إلى الديناميكيات الداخلية التي حفزت عملية الانتقال الديمقراطي في تركيا، هناك عوامل خارجية تتعلق بإرتباط تركيا بالعالم الغربي منذ انضمامها لحلف الشمال الأطلسي في وقت مبكر عام 1952، ثم موجات التحول الديمقراطي التي اجتاحت عدة دول من قارات العالم، فالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي ومسألة المشروطية الأوروبية والوفاء بمعايير الانضمام للاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية: ـ التأسيس والأيديولوجيا ـ

مثل حزب العدالة والتنمية لحظة فارقة في مسار التطور الديمقراطي في تركيا، وعلى كافة الأصعدة، الأمر يدفعنا للبحث عن الظروف والمتغيرات السياسية والتاريخية التي رافقت صعوده على الساحة السياسية، ثم نتاول بالدراسة تركيبة القيادة والهيكل التنظيمي الداخلي للحزب؛ لأن ذلك يعكس طبيعة توجهاته ورؤيته لكيفية إدارة دواليب الدولة وشؤونها.

الفرع الأول: الخلفية والنشأة

كان للقرارات الصادرة عن اجتماع مجلس الأمن القومي التي مهدت لما يسمى بالانقلاب ما بعد الحداثة بتاريخ 28 فبراير 1997، انعكاسات سلبية الواضحة على الحركات والتيارات الاسلامية في تركيا، خاصة بعد أن صدرت « وثيقة الأمن القومي» في أوت 1997، وهي وثيقة تقوم بإعدادها قيادة الأركان كل خمس سنوات تحدد الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد الأمن القومي التركي، والأهداف، والاستراتيجيات الواجب اتباعها لحمايته. فقد أشارت الوثيقة صراحة في خطتها الخماسية 1997 – 2002 بأن تنامي مظاهر الحياة الاسلامية، وصعود تيار الإسلام السياسي هما أكبر تهديد للأمن القومي التركي[1].

لذلك، وكجزء من عملية 28 فيفري، أصبح العديد من رؤساء البلديات المنتمين لحزب الرفاه هدفًا لتحقيقات معمقة. حيث سُجن رئيس بلدية سينكان لأنه سمح بمظاهرة معادية لإسرائيل تم خلالها إلقاء عدد من الخطب الدينية – وحُكم عليه بالسجن بتهمة "التحريض على الكراهية الدينية". كما طاردت المحكمة أردوغان،. ووجه له الادعاء عددًا من التهم منها "التحريض على الكراهية الدينية" والدعوة إلى "الإطاحة بالحكومة" على إثر إلقائه لقصيدة عام 1997، زُعم أنها أثارت المشاعر الدينية في الجنوب الشرقي بمدينة سيرت، يقول فيها:

مساجدنا ثكناتنا.. قبابنا خوذاتنا.. مآذننا حرابنا.. والمؤمنون جنودنا..[2]

في 21 أفريل 1998، أدانت محكمة أمن الدولة أردوغان بالسجن لمدة عشر أشهر، ومنع من تقلد الوظائف الحكومية والترشح لأي انتخابات عامة. حيث لم تكن للفترة التي قضاها في السجن أي تأثير على مسيرته السياسية؛ بل تعززت شعبيته لدى الناخبين الأتراك خاصة في

[1] طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا، من القبضة الحديدية ... إلى دستور بلا عسكر**. ط2، الجيزة: دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص 151.

[2] M. Hakan Yavuz, **Secularism and Muslim Democracy in Turkey**, 1st ed, Cambridge: Cambridge university press, 2009, p 67.

ظل غياب قوى سياسية ذات مصداقية[1]. وفي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد نتيجة لأزمة عام 2001، أصبح حزب أردوغان، حزب العدالة والتنمية، الخيار الوحيد القابل للتطبيق في أذهان الناخبين. علاوة على ذلك، تسبب أنذاك تدهور الوضع الصحي لأجاويد في زيادة مخاوف الأتراك حيال التهديدات التي تحيط بالاستقرار السياسي للبلاد[2].

ففي عام 2001، أسس أردوغان وجول حزب العدالة والتنمية، وتشير الأحرف الأولى AKP للحزب باللغة التركية تعني "النقاء والنظافة والبياض"، مما يحيل إلى تبنيه حكومة نظيفة. اختار الحزب مصباحا كهربائيا ليكون شعاره، حتى يتم تصويره على أنه حزب تنوير ومحافظ، ولا يحمل محورًا دينيا. ركز حزب العدالة والتنمية على التحرير السياسي والنمو الاقتصادي، وكان ينتقد بشدة الفساد المستشري بين أوساط الأحزاب السياسية العلمانية في تركيا. كما أنشأ الحزب تحالفا مع الاسلاميين المتشددين المرتبطين سابقًا بحزب الرفاه، والمحدثين الاسلاميين، ورجال الأعمال المحافظين اجتماعيًا، والاصلاحيين العلمانيين، والأكراد[3].

فصل الحزب نفسه بشكل كبير عن الإرث التاريخي لزعيم الحركة الإسلامية نجم الدين أربكان، الذي بنى أطروحته السياسية للدولة على أساس مقاربة هوياتية، حيث نادى بضرورة تخلص تركيا من التبعية للغرب، لما سببته من تخلف اقتصادي وسياسي، والتشبث بالمرجعية الاسلامية في الحكم كبديل لإخفاق مشروع الدولة الوطنية الحديثة في تركيا، القائمة على التحديث القسري لقيم الغرب الرأسمالية في مجتمع ذو جذور إسلامية. لكن المشروع السياسي لأربكان لم يتحقق على أرض الواقع، بسبب حدوث الانقلاب العسكري في تركيا أواخر التسعينيات؛ أدى إلى بروز تيارات حزبية أعادت تقييم الطموحات السابقة لزعيم الحركة، وبنت

[1] Ibid, p 67.
[2] Ibid.
[3] David L. Phillips, **An Uncertain Ally – Turkey Under Erdogan's Dictatorship**, 1st Ed, New Brunswick: New Jersey, Transaction Publishers, 2017, pp 10-11.

نظرها على الواقعية والبراغماتية في ممارسة العمل السياسي[1]. وهي بذلك تركز على الاعتبارات العملية والمادية بدلا من المفاهيم العقائدية والأخلاقية، وتنظر للواقع السياسي كما هو وليس كما يجب أن يكون.

لذلك فقد جاء حزب العدالة والتنمية وزعميه طيب رجب أردوغان برؤية ومشروع سياسيين يخالفان التوجهات القيمية والهوياتية لنجم الدين أربكان؛ إذ سعى قادة الحزب الجديد إلى إسقاط الصفة الاسلامية عن التنظيم الجديد، وأكد في الوقت ذاته إلتزامه بالمبادئ العلمانية، وإتباعه لنظرة واقعية وبراغماتية. ويكون بذلك قد نأى بنفسه عن الجدالات الدائرة حول هوية الدولة ومرجعيتها الأيديولوجية، وبدل ذلك فقد اتخذ له مشروعا سياسيا قائما على الانجاز، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين المستويات المعيشية للمواطنين[2].

الفرع الثاني: التنظيم والقيادة

ينقسم الهيكل التنظيمي لحزب العدالة والتنمية إلى مستويات هي: المستوى المركزي ويشمل التشكيلات التالية: المؤتمر العام (اللجنة القيادية العليا)، رئيس الحزب، والهيئة الإدارية (مركز صنع القرار)، والهيئة التنفيذية، واللجنة التأسيسية. بينما تشمل مستويات المحافظات والأقسام والقرى على: المؤتمر، رئيس الفرع، والهيئة الإدارية، والهيئة التنفيذية[3].

---

[1] عبد الإله السطي، "ما بعد الإسلام السياسي في المغرب وتركيا: محاولة للرصد"، **مجلة ذوات**. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 19، 2015، ص 32.

[2] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[3] عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص ص 29- 30.

كما للحزب (951) مقرًا حزبيًا نشطًا في كل المحافظات التركية البالغة (81) محافظة، وفي كلّ محافظة توجد لجنة تنسيقية وتنفيذية ولجنة إدارية وقسم خاص للشؤون النسوية، وقسم للشباب، ولجنة انضباطية، ولجنة ديمقراطية داخلية ولجنة للتحكيم[1].

أدخلت على حزب العدالة والتنمية خلال السنوات الأخيرة تغييرات أيديولوجية وهيكلية متعددة، وإن القياديين فيه – بإستثناء أردوغان – شهدوا حالة من الصعود والنزول في تولي المناصب الحزبية. وفي الفترة الحالية صار الأوفياء لرجب طيب أردوغان فقط من يشغلون المناصب ويتولون المهام الرئيسة في الحزب[2] الذي ومنذ تأسيسه وإلى غاية سنة 2021، شهد انعقاد 10 مؤتمرات، منها 3 استثنائية. إضافة إلى اجتماعات التشاور والتقييم الدورية. وبمناسبة المؤتمر الإستثنائي لحزب العدالة والتنمية لسنة 2017، أجريت عدة تغييرات تنظيمية منها استحداث منصب جديد، هو وكيل الرئيس العام للحزب الذي يستخدم صلاحيات الرئيس عمليا وفقا لتوجيهاته، حيث عُيّن في هذا المنصب رئيس الوزراء بن علي يلدريم عطفا على نضاله الحزبي والسياسي. إضافة إلى تعديل النظام الداخلي للحزب، وإضافة شعار رابعة إلى الحزب تعبيرا عن المبادئ الأربعة (شعب واحد، علم واحد، وطن واحد، دولة واحدة)، وإجراء تغييرات واسعة على أعضاء اللجنة المركزية (تغير 19عضوا من أصل 50)[3].

---

[1] جابر عاشوري، "الاكتساب الحزبي لدى (العدالة والتنمية) التركي .. دور أكاديمية السياسة"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص 9، على الموقع: https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/11/089787976857568.pdf . تاريخ الإطلاع: 14 ماي 2022.

[2] المرجع ذاته، ص 6.

[3] خورشيد دلي، "حزب العدالة والتنمية التركي وتحديات المرحلة المقبلة"، على الجزيرة نت، 25 ماي 2017، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2017/5/25/حزب-العدالة-والتنمية-التركي-وتحديات. تاريخ الإطلاع: 14 ماي 2022.

أدخلت تغييرات أخرى أيضا، تضمنت توسيع صلاحيات مجلس إدارة القرار المركزي للحزب، ومنح صلاحيات جديدة للجنة المركزية، إذ أصبح من صلاحياتها فصل أي عضو حزبي، وكذلك الموافقة بشكل استثنائي لنائب أو مسؤول أو قيادي على تولي منصبه لأكثر من ثلاث دورات متتالية، ولقد تم استثناء هذا البند من أي تعديلات ضمن الميثاق الداخلي للحزب[1].

أما في المؤتمر العام السابع لحزب العدالة والتنمية التركي بداية سنة 2021، فقد أجريت إصلاحات أخرى على مستوى هياكل الحزب، إذ ارتفع عدد أعضاء اللجنة القيادية العليا ليصبح 75 عضوا بدل 50، وأعضاء قائمة الاحتياط 35 عضوا بدل 25، بحيث صار بإمكانهم المشاركة في لقاءات وأعمال الحزب مثل غيرهم؛ ونتيجة لذلك فقد تضاعف العدد الاجمالي لأعضاء اللجنة القيادية العليا[2].

يرى بعض المراقبين في هذه التغييرات خطوة جيدة تسمح بمشاركة أوسع في نشاط الحزب، وتعزيز مستويات الديمقراطية داخله، وتمكينه من تمثيل أكبر لدى شرائح المجتمع التركي بمختلف تكويناته. كما تهدف إلى معالجة حالة الوهن التي أصابت بعض دوائر الحزب[3].

يتمتع حزب العدالة والتنمية بقاعدة دعم قوية في الأناضول، خاصة في المناطق الريفية والمدن المتوسطة والصغرى. يستند هذا الدعم إلى رغبة أعضائه في الصعود الاجتماعي، كما يلقي صدى واسعًا لدى السكان المحرومين، الذين ينظرون إلى الحزب كمنقذ من خلال وعوده بتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد. وقد وجدت دراسات ميدانية أن البرنامَج الاجتماعي

---

[1] المرجع ذاته.

[2] ياسين أقطاي، "أهم رسائل المؤتمر العام السابع لحزب العدالة والتنمية التركي"، الجزيرة نت، 30 مارس 2021، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2021/3/30/حزب-السابع-العام-المؤتمر-رسائل-أهم . تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2022.

[3] المرجع ذاته.

للحزب، إلى جانب خطابه المضاد للنخب، أسهم في جذب الأصوات الفقيرة وشرائح الحضر والضواحي، بما في ذلك أعداد من الجمهور الكردي شرق البلاد[1].

من جهة أخرى، تمكن الحزب من كسب تأييد شريحة واسعة من رجال الأعمال في الأناضول، خاصة أولئك الذين وجدوا في سياساته الاقتصادية الداعمة للمبادرات الفردية فرصة لتعزيز مصالحهم. كما أن انفتاح الحزب النسبي على الحريات السياسية والاقتصادية جعله نقطة جذب للفئات الليبرالية، الساعية إلى تقليص دور الدولة في السوق وتعزيز آليات المنافسة. هذا التوازن بين المحافظة والانفتاح مكّن الحزب من التمركز في قلب المشهد السياسي التركي، واستقطاب قطاعات كبيرة من الناخبين.

يرى "كومباراجي باشي" أن حزب العدالة والتنمية التركي « على الرغم من أنه يُعد حزبًا فتيًّا بالمقارنة مع سائر الأحزاب السياسية التركية لكّنه استطاع أن يحقق تقدما ملحوظا في التنظيم والمأسسة والانتشار، وأن هذا التنظيم الحزبي المنضبط يتوزع بنحو متناسق ومنسجم في كل أنحاء تركيا، محققا مظلّة إدارية ينضوي تحتها القادة، والمسؤولين، وسائر الموارد، والامكانات في كل المستويات والمجالات تحقيقاً لحالة الانسجام داخل الحزب»[2].

ساعد هذا التوجه كذلك على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة ورجال الأعمال، حيث شجّع الحزب نمو طبقة من "البرجوازية المحافظة" التي لم تكن جزءاً من النخب الاقتصادية التقليدية. وفي ظل هذا التحول، أصبح الحزب يمثل بالنسبة للكثيرين وسيلة لتحقيق الحراك الاقتصادي والاجتماعي، خصوصاً في المدن المتوسطة والصاعدة التي شهدت نمواً صناعياً متسارعاً. كما عزز هذا التوجه فرص الشراكة بين القطاع العام والخاص، وفتح المجال أمام

[1] Erdem YÖRÜK, **The Politics of the Welfare State in Turkey**, 1st ed, Washington: Library of Congress, 2022, pp 170-171.

[2] جابر عاشوري، مرجع سابق ذكره، ص 7.

فاعلين جدد للمشاركة في مشاريع الدولة، لا سيما في مجالات البنية التحتية والعقارات والخدمات الاجتماعية.

الفرع الثالث: الأيديولوجيا ـ الديمقراطية المحافظة ـ

لقد تبنى حزب العدالة والتنمية ما يسمى بـ "الديمقراطية المحافظة"، وهي عبارة ارتبطت برئيس الجمهورية طيب رجب أردوغان من خلال العديد من خطاباته، بحيث تشير كلمة (الديمقراطية) إلى تحول النظام السياسي والتحول الديمقراطي، أما (المحافظة) فتشير إلى تقليد المجتمع التركي واستمراريته [1]. غير أن عبارة المحافظة لا تعني بالضرورة الحفاظ على الوضع القائم، بل تشير إلى فهم سياسي منفتح على التغيير، ولكنه حساس تجاه الدين والقيم والتقاليد المجتمعية. ولذلك فمعايير الهوية السياسية الديمقراطية المحافظة يتم توضيحها على أنها: نهج تدريجي للتغيير وفهم السياسة على أنها فن للتسوية بدل الصراع، ومن جانب آخر الاعتراف بالإرادة الوطنية كمصدر للشرعية السياسية وتصور الدولة كمحكم، وكذلك دعم التعددية وسيادة القانون[2].

إذن فالديمقراطية المحافظة بهذا المعنى هي « نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي، وتحترم الآخر، وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات، التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها،

---

[1] برهان الدين ضوران، « حزب العدالة والتنمية وشيفرات التحول الأيديولوجي، برهان الدين ضوران، علي أصلان ورمضان يلدرم»، **تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم**. (ترجمة مصطفى حمزة ومحمد نور يوسف)، اسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018، ص 26.

[2] Ahmet Yıldız, « Problematizing the intellectual and political vestiges From ‘welfare’ to ‘justice and development’», Ümit Cizre**, Secular and Islamic Politics in Turkey: The Making of Justice and Development Party**. 1st, London and New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2008, P 44.

وتؤكد على أنّ الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار»[1].

كذلك هي كما صاغها يالشين أكدوغان المستشار السياسي لأردوغان: بأنها تشتمل على «حداثة لا تتعارض مع التقليد، وعالمية تقبل بالمنحى الوطني، وعقلانية لا ترفض الجانب الروحي، وتغيير لا ينحو الراديكالية»[2]. كما تقوم على بناء سياسة جديدة تستند على البحث عن تأسيس عقد اجتماعي جديد بين مختلف أطياف المجتمع التركي. وبهذا المعنى، فهي تعتمد إلى حد كبير على توليفة بين المطالب الليبرالية في الإصلاح واحترام الخصوصيات الثقافية والدينية المحافظة[3]. وبالرغم من من تحذير الكثيرين من النزعة الاسلامية والمحافظة للحزب، وبأنه سيكون عقبة في طريق الترسيخ الديمقراطي إلا أن هذا الأخير سجله حافل بالدفاع عن الديمقراطية على الأقل خلال العقد الأول من فتره حكمه، من خلال إقراره العديد من الاصلاحات وتقليص قبضة الجيش عن الحياة السياسية. كما وأنه دافع عن القيم الليبرالية وظل محافظا على خط العلمانية وأهم شيء أنه احتضن مختلف أطياف المجتمع ضمن قاعدته الانتخابية وكذا المتعاطفيين معه؛ ومرد ذلك جاذبية الحزب ونظرا لنشاط والتعبئة التي يمارسها، بحيث استطاع زرع جذور له عبر أغلب المحافظات التركية وخصوصا لدى شريحة الطبقة المتوسطة، كونه

[1] كمال السعيد حبيب، « الإسلاميون الأتراك: من الهامش إلى المركز»، في كتاب جماعي، علي حسين باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. ط1، الدوحة وبيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 116.

[2] جنى جبور، **تركيا دبلوماسية القوة الناهضة**. ط1، (ترجمة، جان جبور)، الظعاين: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 91.

[3] Burhanettin Duran, «The Justice and Development Party's 'New Politics': Steering Toward Conservative Democracy, A Revised Islamic Agenda or Management of New Crises? », Ümit Cizre, Op, cit, P 82.

ينتمي إلى تيار الإخوان المسلمون الذين يتميزون بتركيبة وبنية حزبية قوية ومنفتحة على المجتمع.

لا يخفى على الكثيرين بأن حزب العدالة والتنمية أراد أن ينأى بنفسه عن إرث أربكان من خلال تعريف نفسه على أنه حزب يمين الوسط الذي له علاقات وثيقة بإرث عدنان مندريس وتورجوت أوزال؛ وذلك بهدف التغلب على الخوف من الإسلاموية في تركيا، وكذا تقاسم فوائد المركز، من خلال السعي للحصول على حصته من المنافع الاقتصادية للبلاد. وهو بذلك لا يريد تغيير المركز وإنما يريد الاندماج فيه، وقبل أن يحاول تغيير المركز كان لابد عليه تغيير نفسه من حيث القيم الليبرالية والمحافظة والديمقراطية في سياق تركي على وجه الخصوص[1].

كما كان على حزب العدالة والتنمية تغيير لغته لتلائم المتطلبات النيوليبرالية للعولمة. لقد تخلى عن إسلاميته، وأصبح مؤيدا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. حيث كانت المشكلة الرئيسية لحزب العدالة والتنمية خلال تأسيسه هي الشرعية، بسبب أصوله الاسلامية وما ألقته ظلال عملية 28 فيفري؛ لذا سعى الحزب للتغلب على هاته الشكوك من خلال اعتماد الديمقراطية المحافظة كهوية ومعايير كوبنهاغن بإعتبارها البوصلة السياسية الوحيدة للحكم[2]. وتطبيقا لهذه الأيديولوجيا، تبنى حزب العدالة والتنمية نهجا يقوم على المصالحة الداخلية وسياسة التسامح مع الأقليات، مكافحة الفساد السياسي والمالي الذي استشرى وبكثرة خلال عهد الأحزاب السياسية والحكومات السابقة، ووضع حد لهذا الإرث الثقيل، واتباع النيوليبرالية الإقتصادية، وتجنب الصدام مع القوى العلمانية؛ وذلك كله من أجل جذب أكبر عدد من المؤيدين لسياساته، هذا من جهة، والإنفتاح على العالم الخارجي من جهة أخرى.

[1] M. Hakan Yavuz, Op, cit, pp 90-92.
[2] Ibid, p 87.

المطلب الثاني: انتخابات 2002 كتكريس للأغلبية البرلمانية والاستقرار الحكومي

يمكن القول أنه منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، شهدت البلاد أزمات اقتصادية متلاحقة، وغالبا ما كانت سببا مباشراً لتدخل العسكر في الحياة السياسية عبر الانقلابات العسكرية الأربعة، نظرا لفشل الحكومات المتعاقبة والائتلافات الحكومية في التعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نجم عنها اضطرابات وأحداث عنف؛ كانت سببا في استمرار حالة عدم استقرار سياسي بالبلاد. إضافة إلى تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة التي أثرت في النمو الاقتصادي للبلاد، وقلصت حجم المساعدات المالية الممنوحة لها.

على الصعيد الداخلي، تدعمت رؤى المؤسسة العسكرية بوجود جبهة داخلية اعتادت التزام الصمت، وبثقافة سياسية سياسية متدنية، ولم تبد رفضها لهذه الانقلابات. إضافة إلى عدم نضج منظمات المجتمع المدني المغلوب على أمرها التي لم تتوفر لها البيئة السليمة أو حتى الضمانات الحقيقية للتعبير عن الحقوق والحريات. أما النخب السياسية فقد طغت في تفكيرها الحسابات الاستراتيجية ذات المصالح الشخصية، وحتى المؤسسة العسكرية لم تكن تهمها الديمقراطية بقدر ما كانت تهمها استمرار كيان الدولة والتركيز المفرط على فكرة القومية والولاء المطلق للأمة؛ وهو ما أعاق عملية التحول الديمقراطي في تركيا.

الفرع الأول: الانتخابات البرلمانية: النتائج وعوامل نجاح حزب العدالة والتنمية

أجريت الانتخابات في الثالث نوفمبر 2002، بعد فشل الائتلاف الحاكم القائم بين حزب اليسار الديمقراطي – حزب الحركة القومية – تحالف حزب الوطن الأم بقيادة بولنت أجاويد، وعجزه في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية؛ التي تأزمت بفعل تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية لسنة 2001 وآثارها المدمرة على الاقتصاد التركي، وكذا في ظل حالة الترقب والارتياب من قبل الجيش تجاه الحزب الاسلامي الجديد (العدالة والتنمية).

1/ مجريات ونتائج العملية الانتخابية

أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول حزب العدالة والتنمية على ما يقارب ثلث الأصوات، أي بنسبة 34.28٪ وبـ 363 مقعدًا، وهو مايعادل ثلثي أعضاء البرلمان. وحصل حزب الشعب الجمهوري على 19.39٪ من الأصوات وبـ 178 مقعدًا. كما دخل تسعة مستقلين إلى البرلمان. وأصبح بإمكان حزب العدالة والتنمية تشكيل أول حكومة منفردة في البلاد منذ عقد من الزمن. فضلا عن ذلك، ونتيجة لعتبة 10٪، لم يتم تمثيل 45 في المائة من الأصوات في البرلمان، وعانى أعضاء الحكومة الائتلافية السابقة من نتائج مدمرة، بحيث حصل حزب اليسار الديمقراطي DSP بقيادة أجاويد 1.22 ٪ فقط[1].

بينما حصل حزب الوطن الأم ANAP بقيادة مسعود يلماز على 5.13 ٪. أما حزب الحركة القومية بزعامة دولت بهجلي فنال 8.36 ٪ من الأصوات. بينما حزب الطريق القويم DYP بقيادة شيلر وعلى الرغم من كونه حزبًا معارضًا في البرلمان من قبل، فلم يتمكن من تجاوز العتبة وتوقف رصيده عند 9.54٪. كما حصل حزب الشعوب الديمقراطي DEHAP على 6.22٪، أما حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان فقد حصل على 2.5 ٪ فقط. استقال معظم قادة هاته الأحزاب بسبب النتائج "المدمرة" التي واجهوها[2].

[1]Meliha Benli Altunışık and Özlem Tür**, Turkey challenges of continuity and change**. 1st, London and New York RoutledgeCurzon, Taylor and Francis Group, 2005, p 64.

[2] Ibid.

الجدول رقم 01: نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا بتاريخ 03 نوفمبر 2002 (من إعداد الطالب)

الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد البرلمانية
حزب العدالة والتنمية	34.28	363
حزب الشعب الجمهوري	19.39	178
المستقلين	1.0	9
حزب الطريق القويم	9.54	0
حزب الحركة القومية	8.36	0
حزب الشباب	7.2	0
حزب الشعوب الديمقراطي	6.22	0
حزب الوطن الأم	5.13	0
حزب السعادة	2.5	0
حزب اليسار الديمقراطي	1.22	0

كان هنالك ستة عشر حزبا مشاركا في هذه الانتخابات، ولإبعاد الإسلاميين والأكراد عن المجلس الوطني الأعلى التركي (البرلمان)، فرض جنرالات تركيا قانونا انتخابيا يشترط على الأحزاب الحصول على نسبة 10٪ من الأصوات الوطنية للفوز بمقاعد نيابية ودخول البرلمان، وهي النسبة التي اجتازها فقط حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية الذي حصل على أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان[1].

على الرغم من شعبيته، فقد تم استبعاد أردوغان من البرلمان بسبب حظر سابق على أنشطته السياسية منذ أن كان رئيسًا لبلدية اسطنبول، وبالتالي؛ طلب الرئيس أحمد نجدت سيزر من غول تشكيل الحكومة التركية رقم 58، والتي يسيطر عليها حزب العدالة والتنمية منفردًا، وعندما أبطل المجلس الأعلى للانتخابات نتائج الانتخابات في منطقة سيرت الجنوبية الشرقية،

[1] David L. Phillips, Op, cit, P 11.

وهي مقاطعة متعددة الأعراق من الأكراد والعرب والأتراك، بحجة عدم قدرة على الأقل ناخبي قرية واحدة على التصويت؛ إذ كان من المقرر إجراء انتخابات جديدة في 9 مارس 2003[1].

في ظل هذا السياق، يكون بذلك البرلمان قد اكتسب الوقت الكافي لإجراء التعديلات القانونية اللازمة لجعل أردوغان مؤهلاً لخوض غمار الانتخابات، التي فاز بها في نهاية المطاف إلى جانب مرشح آخر من حزب العدالة والتنمية، ولترتفع مقاعد الحزب في البرلمان إلى 365، مما منحه أغلبية واضحة أخرى؛ وجعله قويًا بما يكفي لإجراء بعض التعديلات على الدستور التركي. وكان هذا النصر بمثابة إنجاز سياسي لم يسبقه إليه أي حزب آخر في تركيا منذ خمسة عشر عامًا على الأقل[2].

2/ عوامل نجاح الحزب في الانتخابات

كانت هنالك أسباب عدة لنجاح حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات، منها أن عموم جمهور الناخبين الأتراك أرادوا معاقبة الأحزاب السياسية القائمة، التي حملوها مسؤولية حدوث الأزمة الاقتصادية لعام 2001؛ والتي ألقت بآثاراها السلبية المباشرة على العديد من الأتراك، وكذا حملوها سنوات من عدم الاستقرار السياسي والعجز الاقتصادي. إضافة إلى الصراع الدائم بين الجيش والاسلاميين[3].

أما في الحملات الانتخابية للحزب، فقد أكد أردوغان بأنهم في الحزب لن يبنوا سياساتهم على الإسلام، ولا حتى استخدامه لأغراض سياسية. و"بالنظر إلى الديناميكيات الجديدة للاندماج في النظام العالمي"، أعلن أردوغان أنه من المستحيل تطبيق قواعد الشريعة والدولة الاسلامية في تركيا. وشرحوا علاقة الحزب بالإسلام بالإشارة إلى واقع الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا. وأكد برنامج حزب العدالة والتنمية على ضرورة زيادة التكامل مع الاتحاد الأوروبي

[1] M. Hakan Yavuz, Op, cit, pp 81-82.

[2] Ibid.

[3] Erik J. Zürcher, **Turkey a Modern History**, 4th ed, London: I.B.Tauris, 2017, p 339.

والسوق العالمية. أما قياداتها فإنّها ستعمل كحزب مؤيد للنظام، وستمتنع عن المواجهة مع المبدأ العلماني للدولة، والمؤسسات القائمة، والنخبة العسكرية البيروقراطية[1].

كذلك كان حزب العدالة والتنمية قادرًا على جذب ناخبين معتدلين من الطبقة الوسطى لم يشاركوا بالضرورة اهتمامات الحزب السياسية والدينية في السياسة الخارجية، لكنهم مع ذلك كانوا محبطين من الظروف الاقتصادية لتركيا وأداء الأحزاب القائمة أنذاك. أما على مستوى السياسة المحلية، فكان لدى الحزب القدرة على الانخراط في ائتلاف واسع – احتضن الطبقة العاملة ذات الميول اليسارية التقليدية، والطبقة الوسطى من يمين الوسط، والقوميين الريفيين، والاسلاميين في المناطق الحضرية على حد سواء – وبالتالي؛ جذب قاعدة دعم انتخابي أوسع بكثير من الاسلاميين الموالين لحزب الرفاه سابقا[2].

كما كانت لشخصية كاريزمية رجب طيب أردوغان عاملا حاسما في نجاح حزب العدالة والتنمية، والتي كان لها وقعها في نفوس جمهور الناخبين الأتراك. كان ابنا لمهاجرين تنقلوا للعيش في مدينة اسطنبول، ونشأ بحي فقير للمهاجرين، حيث اشتغل كبائع في الشوارع، وكان لاعب كرة قدم شبه محترف. ومنذ أيامه كطالب ناشط إسلامي في السبعينيات، دعم القيم الدينية والمحافظة والقومية التي يحبذها عموم الناس، وأصبح رئيسًا لبلدية إسطنبول في عام 1994؛ فتمتع بشعبية كبيرة لإنخراطه في جهود تحسين الإدارة والخدمات العامة[3]، وكذا بسبب الاضطهاد القانوني المستمر ضده. بحيث تعتمد كاريزماه إلى حد كبير على تصور الجمهور بأنه قد تعرض لمعاملة غير عادلة؛ فأولئك الذين صوتوا له رأوا سيرتهم الذاتية فيه ورغبتهم في النجاح مثله. من جانبه، يحبذ أردوغان المسيرات العامة حيث يقوم ببث الآمال، ويرفع طموحات الناس، ويخاطب مشاعرهم وأحاسيسهم، ويساعد الإنسان العادي على الاعتقاد بأنه قادر على النجاح في هاته

[1] Meliha Benli Altunışık and Özlem Tür**,** Op, cit, pp 64-65.

[2] Soner Cagaptay,**The New Sultan - Erdogan and The Crisis Of Modern Turkey**. 1st ed, London and New York: I.B.Tauris and Co. Ltd, 2017, pp 101-102.

[3] Erik J. Zurcher, Op, cit, p 339.

الحياة[1]. ومرد ذلك تمتعه ببعض السمات القيادية المتعلقة بقوة الشخصية، والتواصل الفعال مع جمهور الناخبين، إضافة إلى اتصافه بالجرأة، والتحلي بالتواضع، والتعاطف مع الفئات المحرومة والمهمشة. تعززت بامتلاكه لرؤية واضحة لتحقيق الأهداف الوطنية والتنموية والسياسية؛ مكنته من بناء الثقة والدعم الشعبي، واستعداده لإدارة الأزمات، والتأكيد على امتلاك الميكانيزمات الضرورية لممارسة التأثير على المستويين الاقليمي والدولي.

إجمالا، أسفرت نتائج الانتخابات عن حقبة جديدة في التاريخ السياسي الحديث للجمهورية التركية. فقد اعتبرت بعض الدوائر خاصة منها النخبة العسكرية البيروقراطية، هاته النتائج بمثابة تهديد للنظام الجمهوري ومشروع التحديث الكمالي، بينما اعتبرها الكثيرون بمثابة فرصة لإعادة هيكلة النظام السياسي الذي كان يصارع الأزمات المتكررة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية على مدى عقود من الزمن[2].

يقول الكاتب منديس سينار (Menderes Çınar): « لم تكن انتخابات عام 2002 تبدو فقط لإنهاء عقود من التشرذم السياسي والحكومات الضعيفة، ولكنها أيضًا أجبرت المؤسسة العسكرية على تقاسم السلطة مع حزب العدالة والتنمية. وبالتالي؛ فإن الواقع السياسي الجديد منع إمكانية الإطاحة بحزب العدالة والتنمية من الحكومة. وبدلاً من ذلك، تبنت المؤسسة الكمالية استراتيجية دفاعية ثنائية تهدف إلى شل حركة الحكومة وتقييد المجال السياسي لحماية المكاسب "العلمانية" المترتبة عن عملية 28 فبراير»[3]:

أولاً، رفضت إمكانية حدوث تحول في السياسة الاسلامية من خلال التمسك بالمبدأ القائل "بمجرد أن تكون إسلاميا، تبقى دائمًا إسلاميًا". وفي هذا الصدد، فإنّ مصدر إدراك المؤسسة

[1] M. Hakan Yavuz, Op, cit, p 81.
[2] Meliha Benli Altunışık and Özlem Tür**,** Op, cit, p 65.
[3] Menderes Çınar, « The Justice and Development Party and the Kemalist establishment », Ümit Cizre**, Secular and Islamic Politics in Turkey: The Making of Justice and Development Party**, Op, cit, pp 112 – 113.

العلمانية للتهديد ليس السياسات بل الهوية الاسلامية المزعومة لحزب العدالة والتنمية. ومن ثم فإن المؤسسة تحذر باستمرار الرأي العام من حجم القلق المتزايد لخطر تنامي الرجعية، وهي تقوم بذلك لأنها تريد أن يشعر حزب العدالة والتنمية بالعزلة وعدم الأمان قدر الإمكان.

أما الاستراتيجية الدفاعية الثانية للمؤسسة، فتتضمن فرض حدود مؤسسية على المجال السياسي. حيث يمارس رئيس الجمهورية والقضاء والمراتب العليا للإدارات الجامعية مهامهم مع مراعاة حماية العلمانية بإستمرار. يمكن تعريف الاستجابة العامة للمؤسسة العسكرية على أنها "شعبوية علمانية" ترى أن حكومة حزب العدالة والتنمية تمثل "حالة أزمة في حد ذاتها" وتدعو إلى يقظة القوى العلمانية. الشعبوية العلمانية "توحد" الدولة من حيث عدم التسامح مع أي أيديولوجية بخلاف العلمانية الكمالية، وتميز ضد حزب العدالة والتنمية، وتعتبر السياسة نشاطًا زائدًا عن الحاجة وضارًا إلى حد كبير بالمصالح المجتمعية[1].

لكن في المقابل، وخلال فترات متعاقبة استطاعت الحركات الاسلامية في تركيا تطوير أفكارها وممارساتها لتتأقلم مع المعطيات الداخلية والاقليمية آخذة بعين الاعتبار الاستفادة من أخطاء من سبقوها، غير أن مركزية المؤسسة العسكرية (لاسيما مجلس الأمن القومي) في العملية السياسية، جعل هامش الحركة محدودًا، وتعذر عليها تطبيق أفكارها على أرض الواقع، فقد ظلت المؤسسة العسكرية تمثل الوصاية على الدولة، والمدافع الأول عن العلمانية، وعدت أي محاولة اسلامية للتغيير السياسي خروجا عن التقاليد الكمالية.

لذلك كان هناك وعي لدى قادة حزب العدالة والتنمية الذين يعتقدون بأنّ التوتر السياسي الناتج عن الاستقطاب العلماني الاسلامي يوفر ذريعة لقمع الهوية الاسلامية، وإغلاق الأحزاب السياسية الاسلامية. في هذا السياق، أدرك مؤسسوا الحزب الجديد أن الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها يتطلب تخفيف حدة الاستقطاب السياسي حتى يتمكنوا من إدارة السياسة وحماية

[1] Ibid.

حقوق وحريات الجمهور المحافظ. وقد تكون قسوة حملة 28 فبراير على النشاط السياسي الاسلامي قد ساعدت في تعليم مؤسسي حزب العدالة والتنمية أهمية سيادة القانون والحريات السلبية في حماية الحقوق المدنية وحريات الهوية الاسلامية على وجه الخصوص[1].

هكذا، قرر مؤسسو حزب العدالة والتنمية استراتيجيًا استغلال الفرص التي توفرها الديمقراطية الانتخابية والفراغ السياسي الذي أحدثته عملية 28 فبراير؛ من أجل تحقيق اختراق في هيكل السلطة في تركيا، لذا امتنع الحزب عن الارتباط بكل ما له علاقة بالدين، واستخدم لغة معتدلة وديمقراطية واعتنق موقفًا مؤيدًا للغرب وللعولمة. في هذا الصدد، يمكن اعتبار استراتيجية حزب العدالة والتنمية بأنها منافسة براغماتية على السلطة داخل الهياكل المؤسسية القائمة. واعتمدت على الاعتقاد المتفائل بأن المؤسسة العلمانية سوف تتسامح مع التدين الفردي لقادة حزب العدالة والتنمية وستسمح لهم بالبقاء في السلطة[2]. تعززت هذه النظرة بعودة الثقة السياسية لشرائح كبيرة في المجتمع التركي تجاه قادة حزب العدالة والتنمية الذين أسسوا مشروع بناء الدولة وفق مقاربة تنموية قائمة على الانجاز، ومن خلال برنامجه الانتخابي الطموح، عمل الحزب على معالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية التي كانت سببا في ارتفاع حجم المديونية الخارجية والعجز في الميزانية، ثم النهوض بمختلف القطاعات الحساسة الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة.

الفرع الثاني: حزمة الإصلاحات والمشروطية الأوروبية

مع وصول حزب العدالة والتنمية منفردا إلى السلطة وتشكيله لحكومة قوية سنة 2002، شرعت هاته الأخيرة في تنفيذ عدة اصلاحات لتنمية الاقتصاد والحياة الاجتماعية. وفي هذه

[1] Ibid, pp 110-111.
[2] Ibid, pp 111.

الفترة، بدأ تنفيذ برنامج طموح للتحول الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عبر إجراء اصلاحات اقتصادية هيكلية هامة خصوصا في النظام المالي والمصرفي[1].

أما على الصعيد الخارجي، فقد انخرط حزب العدالة والتنمية في إبداء حسن النوايا وبذل عدة مساعي حميدة تجاه المجتمع الدولي وخاصة الغربي منه. ففي سنة 2003 أحال أردوغان مشروع قرار تم رفضه من قبل البرلمان والذي كان سيسمح بنشر قوات أميركية في تركيا، وإرسال قوات تركية إلى العراق الذي كان مقررا اجتياحه في إطار الحرب على الإرهاب. تلاه في سنة 2004 دعم الحكومة لخطة الأمم المتحدة أو خطة أنان (مقترح الخطة) لإعادة توحيد جزيرة قبرص، وهو الاستفتاء الذي وافق عليه القبارصة الأتراك ورفضه القبارصة اليونانيين. كما عرضت نفس الحكومة سنة 2005، مقترحا يتمثل في إطلاق بعثة مشتركة لتقصي الحقائق مع أرمينيا حول تفاصيل مزاعم إبادة الأرمن سنة 1915؛ أسفر عن تطبيع العلاقات بين البلدين دون المرور إلى تشكيل اللجنة السابقة.

بناء على ذلك، فقد بدأت عملية الترشح الكاملة لتركيا للاتحاد الأوروبي في عام 2005. من منطلق أن التوجه نحو الاندماج الكامل مع الاتحاد الأوروبي سيرفع معايير الحياة الاجتماعية وكذلك مستوى الرخاء الاقتصادي. على سبيل المثال، مع بداية فترة الترشيح، سيكون لدى الدولة ملف مخاطر جيد، لأن المخاطر ستنخفض وسيكون الموقف أسهل لجذب الاستثمار. وخلال تلك السنوات، أظهرت الحوادث الارهابية ميلاً إلى الانخفاض في تركيا، ولهذا السبب؛

[1] Ahmet Diken, Raif Parlakkaya, Erkan Kara and Oğuzhan Kodalak, "The Relation Between Political Stability and Economic Growth: The Turkish Case", **Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi**. 40 (40), October 2018, p 178.

تمتعت البلاد بأجواء سلمية نسبيًا في جنوب البلاد، ولعبت دورًا مهمًا في ضمان الاستقرار السياسي[1].

لكن مخاوف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تمحورت أساسًا حول سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وهو ما يعد عاملاً رئيسيًا وراء عملية تقديم الطلبات المطولة في تركيا. لكن حققت تركيا بالفعل مستوى ملحوظًا من التقدم التشريعي والعملي خلال بضع سنوات؛ فبدءا من أكتوبر 2001، تم إقرار ثمانية حزم إصلاحية، منها أربعة حزم رئيسية في ظل حكومة أردوغان. ومنذ عام 2003 فصاعدًا، أظهرت الحكومة التركية تصميمًا أكبر على تحقيق معايير كوبنهاجن السياسية* وشاركت في المزيد من الاصلاحات التشريعية[2]. لاسيما الحزمة الديمقراطية التاريخية التي تم التوصل إليها في 7 أوت 2003، والتي تهدف إلى جعل تركيا متوافقة مع معايير الاتحاد الأوروبي. وتضمنت هذه الحزمة تعديلاً دستوريًا كبيرًا يهدف إلى الحد من صلاحيات

* وقد خلص المجلس الأوروبي في كوبنهاغن يومي 21 و22 حزيران/ يونيه 1993 إلى ما يلي:

" العضوية تتطلب أن تكون الدولة المرشحة قد حققت فعلا:

• ضمان استقرار المؤسسات (الديمقراطية سيادة القانون حقوق الإنسان احترام وحماية الأقليات)

• وجود اقتصاد سوق فعال بالإضافة إلى القدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد.

• تفترض العضوية قدرة المرشح على تحمل التزامات العضوية بما في ذلك الالتزام بأهداف الاتحاد السياسي والاقتصادي والنقدي".

"إن قدرة الاتحاد على استيعاب أعضاء جدد، مع الحفاظ على الزخم في التكامل الأوروبي، تعد أيضًا اعتبارًا مهمًا في المصلحة العامة لكل من الاتحاد والدول المرشحة". أنظر:

Michael Emerson, "Has Turkey Fulfilled the Copenhagen Political Criteria?", **Ceps Policy Brief**. No. 48, April 2004, p 1.

[1] Ahmet Diken, Raif Parlakkaya, Erkan Kara and Oğuzhan Kodalak, Op, cit.

[2]Annabelle Littoz-Monnet and Beatriz Villanueva Penas, "Turkey and The European Union: The Implications Of A Specific Enlargement", Royal Institute for International Relations, April 4, 2005, on the website:https://www.egmontinstitute.be/app/uploads/2013/12/050404Turquie-ALM-BVP.pdf?type=pdf. Was Visited on June 17, 2022.

مجلس الأمن القومي (NSC)، الذي يعتبر الحكومة التركية الموازية، وتحويله إلى هيئة استشارية[1].

في ماي 2004، تم إجراء الإصلاح الدستوري الرئيسي الثاني، حيث تم إلغاء جميع الأحكام المتبقية المتعلقة بعقوبة الإعدام، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوسيع حرية الصحافة، ومواءمة النظام القضائي مع المعايير الأوروبية، وترسيخ سيادة الاتفاقيات الدولية في مجال الحريات الأساسية على التشريع الداخلي. وفي سبتمبر 2004، اعتمدت تركيا قانون عقوبات جديد يهدف إلى تحسين الوضع المتعلق خصوصا بحقوق المرأة والتمييز والتعذيب. علاوة على ذلك، تم اعتماد قانون جديد للصحافة في جوان 2004، وتمت الموافقة على قانون جديد للجمعيات وقانون التعويض عن الخسائر الناجمة عن الأعمال الارهابية في جويلية 2004. وأصدرت السلطات عدداً من اللوائح والتنظيمات لتمكينها من تنفيذ هذه التشريعات[2].

أما في تقريرها الصادر في أكتوبر 2004، فقد أكدت المفوضية الأوروبية بأن تركيا قد حققت تقدمًا تشريعيًا معتبرًا في عدد كبير من المجالات، وشددت على الجهود المبذولة في تنفيذ الاصلاحات السياسية. وللمرة الأولى، خلصت المفوضية إلى أن تركيا أوفت بالقدر الكافي بمعايير كوبنهاجن السياسية. ولكنها أكدت على أن الاصلاحات لا تزال في حاجة إلى المزيد من التعزيز. إذن على أساس التفويض الذي تلقته في كوبنهاجن في ديسمبر 2002، تمكنت اللجنة من صياغة توصيتها – الايجابية – بشأن ما إذا كانت تركيا قد استوفت معايير كوبنهاجن السياسية[3].

لكن منذ أكتوبر 2005، تلاشت حالة النشوة التي أحاطت بعرض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وقد ضعف تصميم الحكومة على التمسك بأجندة الاصلاحات الديمقراطية، وإبقاء

[1] Umit Cizre, pp 132-133.
[2] Annabelle Littoz-Monnet and Beatriz Villanueva Penas, Op, cit.
[3] Ibid.

"المسألة العسكرية" ضمن اختصاصاتها. وتحول مزاج حالة التفاؤل والكفاءة إلى الشعور بالنقص؛ وقد بدأ زعماء الاتحاد الأوروبي في التعبير عن عدم ارتياحهم إزاء محاولة أنقرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أبدوا مخاوف بشأن انتهاك الحقوق والحريات الأساسية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي؛ كما أدى خطاب السياسة الداخلية والخارجية لحزب العدالة والتنمية إلى توسيع الهوة بين تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[1].

بالنسبة لتركيا، فقد أصبح العام 2006 عامًا صعبًا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي حتى مع بدء المفاوضات الرسمية بين بروكسل وأنقرة. إنّ عضوية قبرص في الاتحاد، على الرغم من رفض القبارصة اليونانيين لخطة التوحيد التي ترعاها الأمم المتحدة، والموقف التركي العلني بعدم التعامل مع الحكومة القبرصية اليونانية؛ أدى إلى تفاقم العلاقات بشكل أكبر، وكذا حسب بعض المراقبين، إلى بداية تغيير في المواقف بين تركيا والاتحاد الأوروبي تجاه بعضهما البعض[2].

في البداية، أعربت قبرص عن معارضتها لفتح المفاوضات، وإغلاق الفصل الأول من فصول المفاوضات الخمسة والثلاثين رسميًا ما لم تف أنقرة بالتزاماتها بالاعتراف بجميع الدول العشر الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك قبرص. وفي السادس عشر من جوان 2006، أصدرت رئاسة الاتحاد الأوروبي بياناً أشارت فيه ضمنًا إلى رفض تركيا المستمر لفتح موانئها أمام قبرص اليونانية كما يقتضي الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وأكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى أن فشل تركيا في "تنفيذ التزاماتها بالكامل سيكون له تأثير على عملية التفاوض"[3].

---

[1] Umit Cizre, Op, cit, p 133.

[2] Vincent L. Morelli, "European Union Enlargement: A Status Report on Turkey's Accession Negotiations", **CRS Report for Congress.** Congressional Research Service, 5 August 2013, pp 3-4. On the website: https://sgp.fas.org/crs/row/RS22517.pdf

[3] Ibid.

في أنقرة، بدأ المدافعون عن علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي يعتقدون أن الاهتمام الأوروبي بتركيا آخذ في التغير، وأن ما كان ينبغي أن يكون حوافز من الاتحاد الأوروبي لتعزيز وتشجيع الاصلاحات الضرورية في تركيا، قد أصبح شروطًا شعر العديد من الأتراك أنها تهدف إلى تثبيط عزيمة تركيا. ونتيجة لذلك؛ يعتقد العديد من المراقبين أن عملية الإصلاح في تركيا بدأت تتباطأ مع بدء عملية إعادة تقييم العلاقة مع الاتحاد الأوروبي[1]. خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن تركيا تدرك فعلا حقيقة جذورها الاسلامية الشرقية، والمزايا المترتبة على تطوير علاقات حسن الجوار مع الدول الشرقية، الأمر الذي يتطلب تنويع نهج سياستها الخارجية ليستقطب الفضاء الشرق الأوسطي جنبا إلى جنبا مع الفضاء الأوروبي الغربي.

شهد شهر سبتمبر 2006، انضمام البرلمان الأوروبي إلى الانتقادات الموجهة إلى تركيا عندما أصدرت لجنة الشئون الخارجية تقريرا مرحليا عن انضمام تركيا. وتشير إلى تباطؤ الاصلاحات في تركيا، وخاصة في تنفيذ حرية التعبير، وحماية الحقوق الدينية وحقوق الأقليات، والإصلاح في مجال تطبيق القانون، ودعم استقلال القضاء، وحثت تركيا على المضي قدمًا. وذكر البرلمان أيضًا أن "الاعتراف بجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك قبرص، هو عنصر ضروري في عملية الانضمام، وحث تركيا على الوفاء بأحكام اتفاقية الشراكة والبروتوكول الاضافي". وإلا فمن المرجح أن تعترض قبرص على فتح أي فصول أخرى على حد قول وزير خارجيتها جورج ليليكاس[2]. تدعمت هذه الرؤى بموقف الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي ظل مصرا على رفض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؛ لأنها دولة بكثافة سكانية كبيرة (تفوق 80 مليون نسمة)، ولا تنتمي إلى أوروبا، معتبرا بأنه موقف مشترك لدى أغلب دول الاتحاد بما فيها ألمانيا التي شاركت فرنسا نفس التوجه الذي يقترح على تركيا "شراكة مميزة" دون الانضمام

[1] Ibid, p 4.
[2] Ibid.

الكامل للاتحاد الأوروبي. الأمر الذي رفضه طيب رجب أردوغان أنذاك وظل يؤكد على العضوية الكاملة دون سواها.

المبحث الثاني: محاور الصراع العلماني والاسلامي

بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية سنة 2002، كانت المؤسسة العلمانية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية تنظر بحذر وترقب إلى تطورات الأوضاع في المشهد السياسي الداخلي في تركيا، خاصة الخطوات المنتظرة للحزب، وكذا مدى وفائه بالتزامه المتمثل في الحفاظ على الطابع العلماني للجمهورية. خاصة وأنّ المؤسسة العسكرية ظلت تمثل الوصاية على النظام العلماني للجمهورية، وحارسا للأيديولوجية الكمالية.

أما حزب العدالة والتنمية الذي استطاع تحقيق نوع من الاستقرار الحكومي نسبيا؛ بفضل اتباعه نهجا تصالحيا قائمًا على الديمقراطية المحافظة، والتوفيق بين الديمقراطية والإسلام، غير أنه في الوقت ذاته قام بالمضي قدما في إقرار بعض الاصلاحات الاقتصادية، والسياسية والقانونية التي مست مكانة المؤسسة العسكرية وتشكيلها؛ وهو ما أثار حفيظة هذه الأخيرة وجعلها تستشعر الخطر، رغم أن هذه الإصلاحات جاءت في سياق تلبية متطلبات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

لذلك نحاول في هذا المبحث الوقوف على أهم محاور الصراع بين التيارين العلماني والاسلامي في تركيا، لاسيما الخلفيات التاريخية والأسباب الكامنة وراء هذا الصراع، وسنقف على الخلاف حول مقصود مصطلح العلمانية بين الجانبين التي كانت محور النقاشات العامة وبين أفراد الطبقة السياسية في أعلى هرم السلطة، ثم أزمة ترشيح عبد الله غول رئيسا للجمهورية، وكذا محاولات غلق حزب العدالة والتنمية بقرار من المحكمة الدستورية، وكلها جاءت في سياق

صعود الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، وتصاعد المظاهر الاسلامية في الحياة العامة في تركيا.

المطلب الأول: علمانية الجمهورية التركية

بعد استقلال تركيا، قام كمال أتاتورك بتأسيس الدولة القومية الحديثة سنة 1923، وخطى خطوات راديكالية لوضع قطيعة مع الحكم العثماني، وتكريس مبدأ علمانية الجمهورية الحديثة، حيث بدأها بنقل العاصمة من مدينة اسطنبول رمز الحكم العثماني إلى مدينة أنقرة رغم أن البعض يرى بأن الدافع وراء ذلك هو الموقع الجيواستراتيجي لأنقرة باعتبارها معقل نضال الحركة الوطنية. كما قام بإلغاء الخلافة العثمانية وإخراج آخر خليفة عثامني وأنصار الإسلام من البلاد، ومنع رفع الآذان، وتحويل القرآن الكريم إلى اللغة التركية بدل العربية، واستبدال الرموز الدينية من كافة مناحي الحياة، وأضفى الطابع العلماني على اللباس والتعليم.

الفرع الأول: العلمانية والدين/الإسلام

يمكن النظر إلى المظاهر العلمانية التي تتجسد في شكل تقديس ضريح أتاتورك وتبجيله، على أنها توازي غير مقصود بين الإسلام والعلمانية الجمهورية. في واقع الأمر تم إضفاء الطابع المؤسسي على العلمانية في تركيا جنبا إلى جنب مع تقديس سلطة الدولة المرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص أتاتورك، وإعادة إنتاج التكريس الشعائري والطقوسي له. يمكن للمرء أن يجادل، مثلما فعل روستو في مطلع العام 1957 بأن " الإعجاب الشديد بالشخصية الكاريزمية لمصطفى كمال أتاتورك " كان لملأ الفراغ العاطفي الذي خلفه التنازل عن الكثير من التراث الاسلامي"[1].

خلال فترة التعايش بين الرئيس الكمالي سيزر ـ الممثل الرئيس للعلمانية الحازمة ـ وحكومة حزب العدالة والتنمية المحافظ منذ عام 2002 وحتى عام 2007، جرت عدة مناقشات

[1] Umut Azak, **Islam and Secularism in Turkey: Kemalism, Religion and the Nation State,** 1st ed, London and New York: I.B.Tauris and Co Ltd, 2010, pp xii-xiii.

حول المعنى الحقيقي للعلمانية، في هذه الفترة شدّد سيزر مراراً أن العلمانية تعني ضمنا « فصل الشؤون الدينية عن شؤون العالم»، « وبالتالي؛ يجب أن يبقى الدين في مكانه المقدّس داخل ضمير كل فرد». وفي الوقت ذاته دعا سيزر في خطابه الذي ألقاه في الأكاديمية العسكرية إلى إمكانية تدخّل الدولة في إيمان الفرد وعبادته. في حين عاد كلٌّ من رئيس الوزراء أردوغان ورئيس البرلمان بولنت أرينك ليؤكدّا من جديد أنّ العلمانية ضمانة لحرية الدين والضمير[1].

وفق هذا الفهم، يمثل الدين حسب رؤية حزب العدالة والتنمية أهم مؤسسة إنسانية، تشكل الأخلاق والنظام الاجتماعي، لكن المؤسسات الدينية يمكن الحفاظ عليها وتمددها بشكل أفضل في مناخ من الحرية الدينية. وبينما يتهم بعض النقاد الحزب بتبني أجندة اسلامية خفية، إلا أن طيب رجب أردوغان يؤكد بأن الحزب ليس حزبا سياسيًا محوره الدين، بل هو يدفع باتجاه الاصلاحات الاقتصادية والديمقراطية، بالإضافة إلى التأكيد على القيم الأخلاقية[2].

إذ سعى حزب أردوغان لتلطيف صورة الحزب الاسلامية من خلال بناء تحالفات سياسية أوسع مع أحزاب يمين الوسط، ودعم مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ورغم التصريحات العديدة التي عبر فيها مسؤولوا الحزب بمحافظتهم على الطابع العلماني للجمهورية التركية وبعدم حمله لأجندة إسلامية، إلا أنه اتهم بتعيين أشخاص معادين للعلمانية في دواوين الحكومة، ومنح عقود حكومية لشركات وأفراد أصحاب توجُّه ديني. وتمريره سنة 2007 لقانون رفع حظر الحجاب في كل الجامعات، ورفعت بحقه دعاوى إغلاق لممارسته أنشطة مناهضة للعلمانية[3]. التي سوف نناقشها بالتفصيل لاحقا.

---

[1] أحمد ت. كورو، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا**، ط1، (ترجمة، ندى السيد)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص 262.

[2] هيلين روز إيبو، **حركة فتح الله كولن: تحليل سوسيولوجي لحركة مدنية متجذرة في الإسلام المعتدل**. ط1، (ترجمة، عبد الرحمن أبو ذكري)، القاهرة: تنور للنشر والإعلام، 2015، ص 47.

[3] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

لذلك فقد تبنى حزب العدالة والتنمية موقفا توفيقيا تجاه مسألة العلمانية والإسلام، فقد تأسس الفكر السياسي للحزب على الحفاظ على الدولة الديمقراطية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها باعتباره الطريقة الأكثر عملية، من خلال دعم القيم العلمانية التي تضمن استقرار الديمقراطية وتحترم التعددية في المجتمع، وكذا المعتقدات الدينية بشكل يحقق المساواة والعدالة لجميع أفراد المجتمع. على عكس العلمانية المتطرفة التي جاء بها كمال أتاتورك الذي دعى إلى فصل الدين عن كافة مناحي الحياة. بحيث أقام المشروع التغريبي العلماني لتحديث الدولة الذي يتأسس على ستة مبادئ (القومية، الشعبوية، الثورية، الدولانية، العلمانية والجمهورية)؛ لأن في رأيه هذه المبادئ تحقق هدف انسجام الدولة، وتتلافى السقوط في الصراعات العرقية والدينية التي ضربت الامبراطورية العثمانية خاصة في آخر أيامها.

من جهة أخرى وعلى عكس النظام العلماني الكمالي المتعصب، كان نهج حزب العدالة والتنمية أكثر مرونة ودقة وفهما للعلمانية على غرار ما وصفه أحمد مورو بـ "العلمانية السلبية" مقابل "العلمانية الجازمة" المرتبطة بمشروع التحديث الكمالي. كان حزب العدالة والتنمية مستعدا للتعامل مع الغرب ووضع استراتيجيات للاستفادة من فوائد التكامل العالمي ومخرجاته. في الوقت ذاته، كان على استعداد للوقوف بوجه الغرب واتخاذ مواقف مستقلة، حتى تجاه القوة المهيمنة للولايات المتحدة. لاسيما موقف الحكومة التركية بعدم إرسال قواتها العسكرية إلى شمال العراق، لدعم العمليات عسكرية الأمريكية في شهر مارس 2003[1]. لذلك رغم إقرار حزب العدالة والتنمية بالطابع العلماني للدولة إلا أنه لم يسمح للدولة التركية بمحو ماضيها الاسلامي المتجذر في المخيال الجماعي ومكنونات أفراد المجتمع التركي.

يقول عقيل سعيد محفوض في كتابه "جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة" بأنّ: « الحضور المتزايد للإسلام لا يعني أنه تصالح مع النقطة

[1] ضياء أونيش، "تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية"، **رؤية تركية**. السنة1، العدد 3، 2012، ص 35.

الجوهرية المؤسسة للمجتمع في تركيا الراهنة وهي العلمانية. وهكذا فإن انخراط الإسلام السياسي في السياسة العامة وفق معايير النظام العلماني لا يعني أنه يوافق كليًا وتفصيليًا على أسس النظام، وعليه فإن الجدل بين الإسلام والعلمنة انتقل إلى النظام السياسي العلماني نفسه الذي يظن أن الاسلاميين يريدون تغييره تدريجيًا ومن داخله ووفق أطره السياسية والمؤسسية[1]».

الفرع الثاني: مسألة الحجاب

بإلقاء نظرة فاحصة على تاريخ تركيا الحديث، نجد أن هناك تقليد قضائي قوي في الدفاع عن المبادئ العلمانية للجمهورية، خاصة ما تعلق بحظر ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات ومختلف مؤسسات الدولة التركية. ففي بداية التسعينيات حاول تورغوت أوزال إجراء تعديلات على هذا الحظر، تضمن حرية ارتداء الحجاب في المؤسسات والإدارات الحكومية، غير أن المحكمة الدستورية قامت بإلغائها تلبية لمطالب أحزاب المعارضة.

نتيجة لذلك، وفي أعقاب تأسيس الجمهوية التركية، أوجدت سياسات العلمانيّة الحازمة نوعًا من الازدواجية بين النساء المتعلّمات والحضريّات و« المعاصرات » من جهة، والنساء غير المتعلّمات والريفيّات و« التقليديات » من جهة أخرى؛ فالخط الرمزي الذي يفصل بين هاتين الفئتين هو الحجاب. وفي نهاية التسعينيّات بدأت البنات المصنفات ضمن الفئة الثانية في الذهاب إلى الجامعات وهن يرتدين الحجاب. يعتبر هذا التحول الاجتماعي بمثابة تهديد لدى أنصار العلمانية الحازمة، بيد أنّهم قرروا استعمال سلطة الدولة لإزالته[2]. وتم تشديد الحظر على ارتداء الحجاب بعد العام 1997، واضطرت أكثر من 10 آلاف طالبة تركية للذهاب إلى الدراسة الجامعية في أذربيجان بعد منعهن من دخول الجامعات في إسطنبول بسبب ارتدائهن الحجاب،

[1] عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**. ط1، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 119.

[2] أحمد ت. كورو، مرجع سابق ذكره، ص ص 291-292.

بل إن رئيس الوزراء أنذاك رجب طيب أردوغان اضطر إلى إرسال ابنته للدراسة في الولايات المتحدة للسبب ذاته[1].

كما استمرت بعض وسائل الإعلام العلمانية مثل صحف حريت ومليت، حملتها الاعلامية على الحجاب الاسلامي بانتقادات وجهت لزوجات عدد كبير من الوزراء في حكومة حزب العدالة والتنمية؛ بسبب ارتدائهن الحجاب خلال المناسبات الرسمية بما في ذلك زوجة أردوغان. معتبرين أن معارضتهم هذه أمر مشروع لمواجهة الأصولية الاسلامية التي تريد فرض رموز دينية صارمة على المجتمع وإقامة دولة تقوم على الأفكار الدينية[2].

لم يقتصر هذا النقاش على وسائل الإعلام فحسب، بل وحتى بين كبار مسؤولي الدولة، حيث عارض سيزر تعريف العلمانية على أنها مجرد "ضامن لحرية الضمير"، وهو تعريف غالبًا ما يستخدمه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. بينما اعتبر أردوغان حظر استخدام الحجاب في مؤسسات الدولة ممارسة مناهضة للديمقراطية، دافع سيزر عن الحظر كإجراء مقيد لحماية الديمقراطية والعلمانية على نطاق أوسع[3]. الأمر الذي جعل مسألة ارتداء الحجاب قضية سياسية ومحور النقاشات العامة في تركيا بين أحزاب المعارضة وحزب العدالة والتنمية الحاكم.

عند الاحتفال بالذكرى السابعة لإدراج مبدأ العلمانية في الدستور في فيفري 2007، ذكر سيزر أنه من غير الدستوري محاولة إعادة تعريف العلمانية عندما حددت قرارات المحكمة الدستورية والدستور نفسه المفهوم بوضوح. وأضاف: "العلمانية ليست حرية الدين والضمير. العلمانية هي الضامن لجميع الحريات، وفي هذا السياق، حرية الدين والضمير. هذا التعريف يعني أن بعض الحريات الدينية – في هذه الحالة حرية ارتداء التوربان – يمكن أن تضر بالحرية العامة للضمير والديمقراطية؛ وبالتالي يمكن تقييدها على أساس مبدأ العلمانية[4].

---

[1] سمير ذياب سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**. ط1، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012، ص 83.

[2] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[3] Umut Azak, Op, cit, P 61.

[4] Ibid, pp 61-62.

في ذات الإطار، تضمنت حملة أردوغان الانتخابية في عام 2007 تعهدًا بإزالة الحظر على ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة، وفي عام 2008، مع تولي عبد الله جول رئاسة الجمهورية، أقر البرلمان تعديلاً دستوريًا يضمن الحق في المساواة في المعاملة من قبل مؤسسات الدولة التي كانت موجهة بوضوح إلى قضية الحجاب. على الرغم من المظاهرات الجماهيرية الكبيرة التي خرجت للتعبير عن رفضهم لهذه الخطوة، كان التصويت لصالح مشروع القانون بأغلبية ساحقة، وعندما قضت المحكمة الدستورية بأن التعديل ينتهك الروح الأساسية للدستور، أصبح الحجاب شائعًا نسبيًا في العديد من الجامعات[1].

في عام 2010، وعندما رفض مجلس التعليم العالي سلطة حظر الحجاب لجامعة اسطنبول، كانت الاحتجاجات محتشمة جدّا ولم تنظر المحكمة في القضية. وبعد ذلك بعامين، تم إلغاء قواعد اللباس الخاصة بالموظفين المدنيين غير القضائيين وحظر ارتداء الحجاب في الكليات الأخرى. وفي عام 2013، شغلت أربعة نائبات من حزب العدالة والتنمية يرتدين الحجاب مقاعدهن في البرلمان[2].

يذكر أن بعض الجامعات سمحت للطالبات بدخول الحرم الجامعي، وهن يرتدين الحجاب، فيما قررت جامعات أخرى رفض التعديل. ونظرًا لعدم إمكانية استئناف قرار المحكمة، اتخذت الحكومة إجراءين إثنين استجابة لهذه القضية. كانت الخطوة الأولى هي إعادة هيكلة المحكمة الدستورية لمنعها من الطعن في قراراتها مستقبلا. بينما جاءت الخطوة الثانية من مجلس

[1] Edward Schneier, **Muslim Democracy: Politics, Religion and Society in Indonesia, Turkey and the Islamic World**, 1st ed, New York and London, Routledge and Taylor and Francis Group, 2016, pp 154-155.

[2] Ibid, p 154.

التعليم العالي الذي أرسل تعليمة أو منشورا ينص صراحة على اتخاذه الاجراءات القانونية ضد المؤسسات والمحاضرين المخالفين لقرار السماح بإرتداء الطالبات للحجاب[1].

بفضل هذه التطورات، وبعد أن كانت النساء المحجبات تمارس ضدهن كل أشكال التضييق وحتى على مستوى الشوارع العامة، أصبحت النساء المحجبات في تركيا قادرات على دخول الجامعات، وتقلد المناصب والوظائف في المؤسسات الحكومية، وكذا دخول البرلمان والمؤسسة العسكرية. وحتى التيار العلماني أصبح ملزما على التعايش مع هذا الواقع الجديد، الذي يعتبر ارتداء الحجاب حرية شخصية ولا يمثل أي تهديد للنظام العلماني أو استقرار الدولة.

الفرع الثالث: مدارس الأئمة والخطباء

إذا كانت المدارس الدينية والزوايا الصوفية، تابعة للجمعيات الدينية، حيث لاقى التعليم الديني رواجا في أوساط الأفراد خلال فترة الدولة العثمانية، فإنّ وصول كمال أتاتورك للحكم وتأسيسه لمشروع بناء الدولة الحديثة على الطابع العلماني التغريبي، جعله يلغي هذه المدارس والزوايا فصارت تحت وصاية وزارة التعليم.

غير أنه و بعد ربع قرن (1924–1949) من الغياب التام للتعليم الديني الرسمي، تم افتتاح مدارس الإمام والخطيب في عام 1949 خلال العام الأخير لحكومة حزب الشعب الجمهوري، كرد فعل على المطالب المجتمعية المتزايدة التي تم تفعيلها من خلال التحول إلى نظام التعددية الحزبية. في البداية، كان القصد منها أن تكون مدارس ثانوية مهنية لتدريب الأئمة والخطباء، فضلا عن كونها مدارس ملحقة بوزارة التربية الوطنية، وتتبع نفس المناهج الدراسية مثل المدارس الثانوية الحكومية مع إضافة مواد دينية[2].

[1] Evren Hoşgör, «The Question of AKP Hegemony: Consent without Consensus», Neşecan Balkan, Erol Balkan, and Ahmet Öncü, **The Neoliberal Landscape and the Rise of Islamist Capital in Turkey**, 1st ed, Oxford: New York, Berghahn Books, 2015, P 227.

[2] William Hale and Ergun Özbudun, **Islamism, Democracy and Liberalism in Turkey: The Case of the AKP**, 1st ed, New York and London, Routledge and Taylor and Francis Group, 2010, P 70.

بعد نجاح الثورة الاسلامية في إيران عام 1979، وكذا بعد الانقلاب الليبرالي الذي تبنّى سياسة الانفتاح الحر في تركيا، سعت هاته الأخيرة إلى مواجهة امتداد أيديولوجيا الثورة الايرانية من خلال تكوين جبهةٍ داخليةٍ قويةٍ قائمةٍ على استنهاض الاسلام التركي، الذي تمثل، لأول مرة، بفرض مادة دينية أصبحت درساً إجبارياً، وليس اختيارياً كما هي العادة، إضافة إلى السماح لخرّيجي هذه مدارس الأئمة والخطباء بدخول الكليات الجامعية التي يرغبون في الدراسة فيها. أدّى هذا إلى دخول خرّيجي الأئمة والخطباء جميع ميادين الحياة التركية، اقتصادياً وسياسياً وتربوياً[1].

الأمر الذي استفزّ أصحاب العلمانية الصلبة ودفعهم إلى انقلاب 1997. وكانت أولى قرارته إغلاق مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة، وقبول خرّيجي ثانوياتها فقط في كليات الإلهيات، ومنعهم من دخول الكليات العلمية الأخرى[2]. وبات التعليم موضوع جدل بين القوى العلمانية والدينية في تركيا. ويتضح ذلك عند إلقاء نظرة إلى جملة الظروف التي أدت إلى استقالة حكومة أربكان. لقد شكلت مقاومة الامتثال لطلب قيادة الجيش باعتماد نظام علماني للتعليم الابتدائي، المؤلف من ثماني سنوات، القضية الرئيسية التي أدت بقيادة الجيش إلى شن حملة جماهيرية شرسة ضد حكومة أربكان الائتلافية في ربيع سنة 1997. كما أن سرعة مسعود يلماظ في تطبيق الإصلاح التعليمي رغم المعارضة القوية التي أبدتها القوى التقليدية فور تسلمه للمنصب إلاَّ تأكيدًا للأهمية الكبيرة التي كانت هيئة الأركان العامة تعلقها على المسألة[3].

ذلك أن إلغاء المرحلة الاعدادية من مدارس الأئمة والخطباء، نتيجة هذا الإصلاح، كان ينطوي على أهمية استثنائية بالنسبة إلى الجيش حتى يوجّه ضربة مؤثرة وقاسية لعملية نشر

---

[1] محمد نور النمر، "مدارس الأئمة والخطباء في تركيا بين السياسة والتربية"، **جريدة العربي الجديد**. السنة الثامنة، العدد 2725، 16 فيفري 2022، ص 20.

[2] المرجع ذاته.

[3] هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. ط1، (ترجمة فاضل جتكر)، الرياض: العبيكان، 2001، ص 116.

الأفكار الاسلامية في النظام التعليمي للبلاد. لقد صار الأطفال الأتراك الآن، ملزمين باتباع المنهج العلماني الرسمي إلى الصف التاسع، ولا يمكنهم أن يتلقوا أي تعليم مشحون بالقيم والتعاليم الدينية، إلاَّ بعد بلوغ الرابعة عشرة من أعمارهم[1].

إن الصراع بين الجناحين العلماني والاسلامي حول مسألة التعليم الديني ومدارس الأئمة والخطباء يخفي في حقيقته صراعا على السلطة، وكذا صراعا من أجل فرض نوع من الهوية على المجتمع التركي؛ لأن في نظر التيار العلماني التسامح بشأن هذه المدارس التي من شأنها تخريج كفاءات وكوادر ذوو جذور إسلامية سوف تتبوأ مراكز متقدمة في هرم السلطة. فضلا عن حقيقة أن شريحة واسعة في المجتمع التركي تعتبر بأن الإسلام جزء لا يتجزأ من هوية تركيا الثقافية والسياسية. وهو ما يمكن أن يساهم في تشكيل توجهات الرأي العام والتأييد من خلال توظيف العامل الديني لاستعطاف لاسيما فئة المحافظين وذوي الجذور الاسلامية. فقد وصل الأمر بالتيار العلماني إلى اتباع استراتيجية ممارسة الإساءة وتشويه صورة قيادات حزب العدالة والتنمية والمنضوين تحت لوائه والمتعاطفين معه؛ لوقف ما أسماه بعملية "الأسلمة الزاحفة".

وبصعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، جعله يبحث عن طرائق تسمح لخريجي مدارس الأئمة والخطباء بأن يعاملوا معاملة تفضيلية، بتمكينهم من دخول الكليات غير الدينية، عن طريق السماح لهم مثلاً بتحويل أوراقهم إلى مدارس الحكومة الاعتيادية قبل التخرج[2]. حيث قام الحزب سنة 2004، بتمرير مشروع قانون في البرلمان ينص على تعظيم فرص الالتحاق بالجامعات أمام خريجي جميع المدراس المهنيّة، بما في ذلك مدراس الأئمة والخطباء، وقد أيدهم

[1] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[2] يوسف حسين عمر، **تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923 – 2018)**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 509.

في مشروع القرار هذا كل من المحافظين وأحزاب اليمين الوسط، مثل حزب المسار الصحيح (الطريق القويم)[1].

رد أنصار المؤسسة العلمانية بإعداد حملة إعلامية واسعة ضد مشروع القانون. من جهته، استخدم الرئيس سيزر حق الاعتراض على مشروع القانون مستدلاً في ذلك إلى حقيقة أن السماح لطلاب مدراس الأئمة والخطباء بالالتحاق بالجامعات يخالف مبدأ العلمانية الذي ينادي بـ ((الفصل بين الحياة الاجتماعية والتعليم والأسرة والاقتصاد والقانون من ناحية، وقواعد الدين من ناحية أخرى))[2].

لتأتي محاولة أخرى في ديسمبر 2005 أصدرت من خلالها وزارة التعليم قانوناً يسمح للأئمة ـ الخطباء بالحصول على شهادات المدارس العالية الاعتيادية من خلال دراسة المقررات التعليمية عن طريق المراسلة، إلا أن مجلس التعليم العالي رفض الأمر. وفي فيفري 2006 علق مجلس الدولة ذلك القانون انتظارا للحكم النهائي. اعتبر العلمانيون بأن الأمر هو اختراق من جانب الاسلاميين لأجهزة الدولة في حين اعتبره أنصار حزب العدالة والتنمية قضاءً على التمييز الحاصل ضد خريجي مدراس الأئمة ـ الخطباء. ويشاركهم هذا الرأي أغلبية الشعب بصفة عامة. حيث يرون أنه ينبغي تعبيد الطريق أمام خريجي مدراس الأئمة ـ الخطباء نحو دخول الجامعة[3].

---

[1] أحمد ت. كورو، مرجع سابق ذكره، ص 302.

[2] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[3] أنجيل راباسا وإف وستيفن لارابي، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**. ط1، (ترجمة، إبراهيم عوض)، القاهرة: تنور للنشر والإعلام، 2015، ص ص 123-124.

غير أنه بفضل مجهودات[1]* حزب العدالة والتنمية، أُعيد افتتاح المدارس المتوسطة للأئمة والخطباء، وتوسّع في زيادة أعدادها في الولايات التركية كافة، وسمح لخرّيجيها بدخول الكليات الجامعية التي يفضلونها، وتم تمكين خريجي المدارس النخبة من دخول الكليات العلمية، كالطب والهندسة والطيران، من دون تمييز عن خرّيجي المدراس العلمية الأخرى. وأصبحت مؤسسات الدولة هي التي تبني المدارس، بعد أن كانت تُبنى من أموال المتبرّعين، ثم تسلّم إلى وزارة التربية والتعليم، إضافة إلى تسلّم خرّيجي هذه المدارس مناصب سياسية عليا بعد أن حرموا منها عقوداً طويلة[2].

إجمالا، يمكن القول بأن الصراع بين الجناحين العلماني بقيادة حزب الشعب الجمهوري والنخب النافذة خصوصا في مؤسسة الجيش من جهة، والتيار الاسلامي بقيادة حزب العدالة والتنمية من جهة، يظهر رغبة كل طرف في تأطير المجتمع وفق قناعات راسخة تتيح لأحد الأطراف التحكم في دواليب السلطة وقواعد اللعبة السياسية بما يخدم مصالحه، لذلك فمسألة التوافق بين الاتجاهين تتطلب فهما أعمق للقيم والمبادئ الدينية والدستورية وحرية التعبير والممارسة الدينية.

---

[1]* وفق إحصائيات وزارة التعليم التركية، فإن 207 مدارس حكومية من أصل 49 ألفًا و765 مدرسة فقط هي التي تم تحويلها إلى مدارس متوسطة وثانوية للأئمة والخطباء، وعزت الوزارة هذا الإجراء إلى سياسة حسن استغلال مباني المدارس الحكومية، إضافة إلى تزايد عدد الأهالي الراغبين في تسجيل أبنائهم بهذه المدارس، لاسيما بعد إلغاء نظام التعليم الإلزامي الذي كان يمتد لـ8 سنوات، وكانت الحكومات العلمانية قد فرضته لإغلاق المرحلة المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء ضمن سياساتها القمعية ضد التعليم الديني. غير أن الحكومة التركية رفعت هذا الحظر عام 2012، عندما رفعت سنوات التعليم الإلزامي إلى 12 سنة، تنقسم على 4 سنوات مستقلة لكل مرحلة (الابتدائية، المتوسطة، الثانوية)، وأصبح بإمكان الأهالي إرسال أبنائهم إلى مختلف أنواع المدارس المتوسطة –ومنها الدينية– بعد انتهاء المرحلة الابتدائية، كما تميل العائلات التركية المحافظة إلى هذه المدارس، لأن الفتيات –وفق آراء الأهالي– يستطعن ارتداء الحجاب بحرية داخلها، كما أن مُناخها التعليمي آمن مقارنة بالمدارس الأخرى، لكن هذا لا يعني أن كل الفتيات اللائي يدرسن فيها محجبات، بل العديد منهن لا يرتدينه.

أنظر: ("كيف أثرت مدارس الأئمة والخطباء في بنية تركيا السياسية والاجتماعية؟"، نون بوست، 09 أوت 2022، على الموقع: https://www.noonpost.com/content/27273/. تاريخ الإطلاع: 09 أوت 2022).

[2] محمد نور النمر، مرجع سابق ذكره، الصفحة ذاتها.

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية لعام 2007

في 14 أبريل 2007، قبل يومين من بدء الترشيحات للانتخابات الرئاسية، تظاهر أكثر من مليون شخص وسط العاصمة أنقرة مرددين شعارات مثل "تركيا علمانية وستبقى علمانية"، احتجاجا على إمكانية ترشح رئيس الوزراء أردوغان أو عضو آخر في حزب العدالة والتنمية للانتخابات الرئاسية. ومع ذلك، أعلن أردوغان عن ترشح وزير الخارجية عبد الله غول لهذه الانتخابات. بعدها انتظر معظم الناس في تركيا موقف القوات المسلحة من الانتخابات، نظرًا لأن منصب الرئاسة في تركيا يعتبر وصيًا على النظام العلماني في البلاد[1] .

كان النقد الرئيسي الموجه إلى حزب العدالة والتنمية ورئيس الوزراء أردوغان في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية هو الطريقة التي لم يسعى فيها إلى إيجاد آليات توافقية مع المعارضة والمجتمع المدني، بهدف اختيار مرشح مقبول من قبل الجميع. إضافة إلى الخلفية الاسلامية لعبد الله غول وزوجته المتحجبة وإمكانية وصوله إلى أعلى هرم السلطة؛ مما أدى إلى اتساع دائرة الجدل بين النخبة العلمانية في الجيش والمجتمع المدني. وعشية إجراء الجولة الأولى من التصويت لانتخاب الرئيس، أصدر الجيش بيانًا يشير إلى خطر تهديد العلمانية وألمح إلى خيار التدخل[2].

تضمنت ما يطلق عليه شعبيا "المذكرة الإلكترونية" تحذير المؤسسة العسكرية من أن بعض الأوساط تحاول تعكير صفو "القيم الأساسية للجمهورية التركية، وخصوصا العلمانية"، و"تحولها إلى تحد صريح ضد الدولة، واستغلال للمشاعر الدينية المقدسة لشعبنا، محاولة لإخفاء

[1] Caglar Ezikoglu, "The Logic of Political Survival in Turkish Politics: The Case of AKP", (Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of PhD, Department of International Politics, Aberystwyth University, Aberystwyth: Wales, 29 March 2019), p p 108-109.

[2] Senem Aydın-Düzgit and E. Fuat Keyman, « EU-Turkey Relations and the Stagnation of Turkish Democracy », Senem Aydın-Düzgit and Others, **Global Turkey in Europe: political, Economic, and Foreign Policy - Dimensions of Turkey's Evolving Relationship with the EU**. 1st ed, Rome: Edizioni Nuova Cultura, 2013, p 112.

الأهداف الحقيقية تحت ستار الدين". وأكد الجيش على تصميمه الحفاظ على العلمانية، وأعلن أنه " سيدلي برأيه بكل وضوح فيما يجري، وسيعمل علنا للتعامل مع المستجدات كلما كان ذلك ضروريا"[1].

كان رئيس تركيا أنذاك، أحمد نجدت سيزر، قد إدعى بالفعل أن نظام البلاد يتعرض لتهديد غير مسبوق، حيث تتعاون القوى الداخلية والأجنبية لتغيير الجمهورية العلمانية إلى جمهورية اسلامية. علاوة على ذلك، انعقدت اجتماعات الجمهوريين العاصفة ولكن غير الحاسمة ضد حكومة حزب العدالة والتنمية في خمس مدن. حين تجمع مئات الآلاف من الأطراف العلمانية في كل اجتماع، وكان العديد منهم ممن اعتنقوا إحياء الأيديولوجية الكمالية، في إشارة إلى المبادئ التأسيسية والأيديولوجية الجمهورية[2].

كان رد حزب العدالة والتنمية بأن ألقى متحدث بإسم الحكومة جميل جيجيك كلمة قال فيها: « أن هيئة الأركان العامة لا تزال تخضع لأوامر رئيس الوزراء، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه من غير المعقول وفي دولة القانون، أن يدلي الموظفون الحكوميون بمثل هكذا تصريحات، مؤكداً إلتزام الحكومة بالمبادئ العلمانية». نبرة الخطاب هاته اتسمت بالتعقل تجنبا لتكرار الأخطاء السابقة التي ارتكبها حزب الرفاه. وهي محكومة أيضا بالدعم الذي لقيه الحزب الحاكم من القوى الغربية والإتحاد الأوروبي نتيجة الاصلاحات الديمقراطية التي عززت فرص انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي[3].

[1] أديب عساف بكر أوغلو، مرجع سابق ذكره، ص 129.

[2] Ulas Inci, "A Political Economy Analysis of Agricultural Development of Turkey's South-eastern Anatolia Region", (Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of PhD, College Of Arts And Humanities, Department Of Political And Cultural Studies, Swansea University, Swansea: Wales, March 2019), P 106.

[3] Caglar Ezikoglu, Op, cit, p 109.

بعد أربعة أيام فقط من صدور المذكرة الالكترونية، وفي 21 ماي، قررت المحكمة الدستورية ضرورة اكتمال النصاب القانوني المتمثل في ثلثي أعضاءالبرلمان أي 367 من بين 550 مقعدا كشرط لإجراء التصويت لانتخاب رئيس للبلاد، وهو القرار الذي مكن أحزاب المعارضة بعرقلة نيل عبد الله غول كرسي الرئاسة؛ لأن حزب العدالة والتنمية كان يحوز على 352 مقعدا برلمانيا فقط[1].

فبموجب النص الأصلي لدستور عام 1982 (المادة 102)، كان من المقرر انتخاب الرئيس لولاية واحدة مدتها سبع سنوات من قبل الهيئة التشريعية. كان الدستور قد نص صراحة على إجراء أربع جولات تصويت كحد أقصى في هذه الانتخابات. حيث كانت الأغلبية المطلوبة هو الحصول على ثلثي أصوات أعضاء البرلمان في الجولتين الأوليين، والأغلبية المطلقة من أعضائها في الجولتين الثالثة والرابعة[2].

كان لدى حزب العدالة والتنمية الحاكم أغلبية كافية لانتخاب مرشحه في الجولة الثالثة أو الرابعة، ولكن ليس في الجولتين الأوليين. جادل الحزب الرئيسي للمعارضة، حزب الشعب الجمهوري، بأن أغلبية الثلثين في الجولتين الأوليين كانت مطلوبة ليس فقط للانتخابات ولكن أيضًا لافتتاح الجلسة[3]؛ لذلك ألغت المحكمة الدستورية قرار مجلس النواب وعقدت جلسة أخرى. لكن لم يتم اختيار الرئيس لعدم اكتمال النصاب القانوني المطلوب 367 نائبا في البرلمان[4].

[1] Burak Bilgehan Özpek, « Civil–military relations in Turkey: patterns and Possibilities », Joost Jongerden, **The Routledge Handbook on Contemporary Turkey**. 1st ed, London and New York: Routledge and Taylor and Francis Group, 2022, p 126.

[2] Ergun Özbudun, « Europeanization and Turkey's constitutional reform Process », Ali Tekin and Aylin Güney, **The Europeanization of Turkey: Polity and Politics**, 1st, London and New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2015, p 40.

[3] Ibid.

[4] Ulas Inci, Op, cit, P 106.

من أجل تجاوز حالة الركود السياسي الناجم عن أزمة فشل اختيار رئيس للجمهورية التركية، وفي ظل زيادة حدة النقاشات بين مختلف التيارات العلمانية، القومية والاسلامية حول مستقبل البلاد، وخطر تصاعد نشاطات حزب العمال الكردستاني؛ أقدم طيب رجب أردوغان في خطوة منتظرة لدى الكثيرين، إلى الدعوة إلى انتخابات عامة مبكرة، التي كان مقررا إجرائها في نوفمبر من ذات السنة، ليتم تقديم موعدها إلى 22 جويلية 2007.

حقق حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا خلال هذه الانتخابات، وزاد حصته في التصويت بالمقارنة مع انتخابات 2002 التي حصل فيها على نسبة 34٪ وبـ عشرة 10 ملايين صوتاً لترتفع في انتخابات 2007 لتصل إلى 46.6٪ وبحوالي 16 مليونًا صوتاً[1].

الجدول رقم 02: نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا بتاريخ 22 جويلية 2007.

الحزب	نسبة التصويت	عدد المقاعد البرلمانية
حزب العدالة والتنمية (AKP)	46.58	341
حزب الشعب الجمهوري (CHP)	20.88	112
حزب الحركة القومية (MHP)	14.27	71
الحزب الديمقراطي/حزب الطريق القويم(DP/DYP)	5.42	0
حزب الشباب	3.04	0
حزب السعادة	2.34	0
حزب المجتمع الديمقراطي (DTP)	4.60	22
المستقلون غير المنتمين لحزب المجتمع الديمقراطي (DTP)	0.64	4

Source: Rabia Karakaya Polat, "The 2007 Parliamentary Elections in Turkey: Between Securitisation and Desecuritisation", **Parliamentary Affairs**. Vol. 62, No. 1, January 2009, p 145.

[1] Caglar Ezikoglu, Op, cit, p 110.

على الرغم من فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لعام 2007، لم يحظ بأغلبية ثلثي الأعضاء لانتخاب رئيس الدولة. إلا أن حزب العمل القومي حزب المعارضة الرئيسي أعلن عدم مقاطعته الانتخابات ليتم انتخاب عبد الله غول الرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية[1].

بعد هذه الانتخابات، قاد حزب العدالة والتنمية استفتاءً دستوريًا لإجراء تعديلات على انتخاب رئيس الدولة، تمت الموافقة عليه وبأغلبية 68.95 في المائة[2]. نص التعديل الجديد على انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر بدلاً من تصويت البرلمان، على أن تكون ولايته لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، بدلاً من سبع سنوات غير قابلة للتجديد وبتصويت البرلمان مثلما كان معمولا به سابقا[3]. ومثّل هذا الحدث انتصارا للمسار الديمقراطي على المحكمة الدستورية، التي كانت رفضت من قبل تحويل طريقة اختيار رئيس الجمهورية إلى الانتخاب المباشر، وعدّها الحزب الحاكم رسالةً واضحةً بأن الأتراك يقفون معه في اصلاحه السياسي[4]. كما سعى الحزب من خلال هذا النقاش الدستوري إلى إعادة تعريف المبادئ التأسيسية للجمهورية. وهو ما خلق بالفعل انقسامًا جديدًا بين الجماعات الاسلامية التي تريد إزالة الجوانب الاستبدادية للنظام الكمالي من جانب، والجماعات العلمانية التي تريد حمايته من جانب آخر[5].

[1] Caglar Ezikoglu, Op, cit, p 111.

[2] Ergun Özbudun, Op, cit.

[3] Soner Cagaptay, **The New Sultan - Erdogan and the Crisis of Modern Turkey,** Op, cit, p 160.

[4] محمد الهامي وآخرون، **حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة**. ط1، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016، ص 161.

[5] M. Hakan Yavuz, **Secularism and Muslim Democracy in Turkey**, Op, cit, p 259.

المطلب الثالث: محاكمة إغلاق حزب العدالة والتنمية

بعد الفوز في الانتخابات سنة 2007، اعتبر أردوغان وبعض مؤيديه الليبراليين أن الفرصة أصبحت مواتية لتأسيس "الجمهورية الثانية"، وإعادة تعريف العلمانية والهوية الوطنية وإزالة الطابع الكمالي عن الدولة التركية. وهذا بدوره أدى إلى تعبئة المؤسسة العلمانية في "تجريم الحزب الحاكم" باعتباره تهديدًا للعلمانية[1].

لذا وفي شهر مارس عام 2008، اندلع صراع آخر بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة البيروقراطية بتوجيه من المؤسسة العسكرية، عندما أقدم المدعي العام عبد الرحمن يلجينكايا برفع دعوى قضائية لدى المحكمة الدستورية، طالب فيها بحظر حزب العدالة والتنمية لانتهاكه مبدأ العلمانية المكرس دستوريا، وبحرمان 71 من أعضاء الحزب من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات[2]، وبناءً على المادتين 68 و 69 من الدستور، فقد إدعى أن حزب العدالة والتنمية أصبح بؤرة للأنشطة المناهضة للدستور التي تهدف إلى تقويض الطابع العلماني للجمهورية التركية. ورغم ذلك، فقد بدى واضحًا للعيان بأنه كان يجمع الأدلة ضد حزب العدالة والتنمية لفترة طويلة، وأن مباشرة هاته الاجراءات قد بدأ بسبب التعديل الدستوري المتعلق بقضية الحجاب[3].

ففي لائحة اتهام من 163 صفحة تتضمن حل حزب العدالة والتنمية، استشهد يالتشينكايا بجهود الحكومة لرفع الحظر على ارتداء الحجاب الاسلامي في الجامعات، ومحاولات التراجع عن القيود المفروضة على التعليم الديني، والتصريحات "المناهضة للعلمانية" من قبل مسؤولي الحزب الحاكم[4]. ومن المفارقات أن لائحة الاتهام هاته تضمنت أيضًا تصريحات قادة حزب العدالة والتنمية التي أدلوا بها قبل وقت طويل من تأسيس حزب العدالة والتنمية، أو تصريحات

[1] Ibid, 261.
[2] Burak Bilgehan Özpek, Op, cit, p 126.
[3] William Hale and Ergun Özbudun, Op, cit, p74.
[4] M. Hakan Yavuz, Op, cit, 261.

موظفين مدنيين ليسوا أعضاء في الحزب. وبالمثل، فإن بعض التصريحات التي أدلى بها نواب حزب العدالة والتنمية أو لممارسة أعمالهم البرلمانية مثل التوقيع على اقتراح التعديل الدستوري الأخير يتم تقديمها كدليل في لائحة الاتهام، على الرغم من أن النص الدستوري يكرس مبدأ عدم المسؤولية البرلمانية لأعضاء البرلمان أثناء تأدية وظائفهم[1].

يرى في هذا الإطار الكاتبان ويليام هايل William Hale وأرغن أوزبودن Ergun Ozbudun في كتابهما تحت عنوان " Islamism, democracy and liberalism in turkey _ the case of the AKP" « لا تحتوي أي من هذه العبارات على أي شيء من شأنه تقويض العلمانية، وكلها ضمن حدود حرية التعبير. على العكس من ذلك، فإن دستور وبرنامج حزب العدالة والتنمية، وكذلك تصريحات قادته مليئة بالإشارات إلى العلمانية، والتي تدعمها كواحدة من الخصائص التكوينية للدولة التركية. يستشهد المدعي العام أيضًا بالتعديل الدستوري الأخير كأحد أسباب إغلاق الحزب، رغم اعتماد التعديل بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية التي لم تضم نواب حزب العدالة والتنمية فحسب، بل نواب حزب الحركة القومية وحزب المجتمع الديمقراطي DTP (القومية الكردية) وبعض المستقلين. على أي حال، فإن اتهام حزب ما بعمل برلماني يندرج في حدود سلطته التأسيسية هو سمة أخرى مثيرة للاهتمام في لائحة الاتهام»[2].

انتقد الحزب الحاكم بشدة قضية التهديد بالإغلاق بحجة أنها ستقوض الاصلاحات السياسية والاقتصادية كجزء من محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[3]. معتبرا بأن هذه المحاولة عبارة عن "مساس بالديمقراطية"، وبأن القضية قد تم تسييسها عمدا أو كانت وراءها دوافع سياسية مؤكدا في الوقت ذاته التزامه بالمبادئ العلمانية.

[1] William Hale and Ergun Özbudun, Op, cit, p 74.
[2] Ibid, pp 74-75.
[3] M. Hakan Yavuz, Op, cit, 261.

في 30 جويلية 2008، أعلنت المحكمة الدستورية حكمها في قضية حزب العدالة والتنمية. فرغم تصويت غالبية القضاة (ستة من أصل إحدى عشر) لصالح حظر الحزب، فإن الأغلبية المطلوبة هي سبعة من بين أحد عشر عضواً الذي يقتضيه الدستور، لذلك لم يتم حظر الحزب ولكن عشرة أعضاء خلصوا إلى أن حزب العدالة والتنمية قد انتهك المحظورات الدستورية، وبالتحديد أصبح محورًا للأنشطة المناهضة للعلمانية؛ وقرروا حرمان الحزب جزئيًا من تمويل الدولة (عقوبة ينص عليها الدستور أيضا في حالات الانتهاك الأقل خطورة)[1].

اجمالا، يمكن القول بأن تعذر حظر الحزب الحاكم أو حله كان بسبب خشية المؤسسة العسكرية من سخط المواطنين الأتراك ووقوفهم إلى جانب حزب العدالة والتنمية الذي يحوز على الأغلبية البرلمانية من جهة، وخشية حدوث اضطرابات داخلية بالبلاد التي تشهد نموا اقتصاديا واستقرارا سياسيا من جهة أخرى. أما بالنسبة لقادة الحزب فقد زادتهم هاته المحاولة إيمانا بضرورة مواصلة جهود استكمال مسار الاصلاحات القانونية والدستورية بحق تشكيلة وصلاحيات المحكمة الدستورية، وكذا المؤسسة العسكرية، وإخضاع هذه الأخيرة للسيطرة المدنية؛ منعا لتكرار مثل هكذا محاولات تستهدف تقويض الحكم الديمقراطي في تركيا.

المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية في تركيا

يعتبر إخضاع العسكر للسيطرة المدنية هو سمة الديمقراطيات المتقدمة، وفي الحالة التركية التي شهدت أزمات عدم الاستقرار السياسي بسبب تعدد الانقلابات العسكرية طوال عقود من الزمن، وإن كان أبرز أسبابها فشل الإئتلافات الحكومية أنذاك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومنعا لتكرار مثل هذه التدخلات، يهدف حزب العدالة والتنمية عبر حزم الاصلاحات القانونية والسياسية، إلى تقييد دور العسكر في الحياة السياسية، الذي يستمدون شرعيتهم التاريخية من قيادتهم مسار الكفاح المسلح ضد المستعمر، والتي أفضت إلى استقلال

[1] William Hale and Ergun Ozbudun, Op, cit, p 75.

البلاد، تدعمت هذه الشرعية بتعاطف فئات المجتع مع الجيش. حيث تباين دور الجيش من عنصر مؤسس وضامن للمشروع الحداثي، إلى جهة مهيمنة على السلطة.

لذلك نحاول في هذا المبحث أن نقف على ديناميكية العلاقات المدنية العسكرية باعتبارها أحد أهم محددات الاستقرار السياسي خاصة في هذا البلد الذي له تاريخ طويل من الانقلابات العسكرية والتدخلات المتكررة للجيش في الحياة السياسية . وكذا فحص مدى قدرة الدولة على إعادة تعريف دور الجيش وفقًا لاحتياجاتها الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية. وضبط دوره وفق مبدأ الفصل المؤسسي، مما قد يؤدي إلى تعزيز مكونات النظام الديمقراطي وضمان مهنية الجيش وعدم تسييسه.

المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية لدمقرطة العلاقات المدنية العسكرية

صادق البرلمان التركي على الحزمة القانونية السابعة في جويلية 2003، والتي تعد نقطة التحول الأبرز في العلاقات المدنية العسكرية داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ حيث استهدفت الحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية، وإلغاء هيمنته على بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية[1].

حيث عُدّلت المادة 15 من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصّة بوجوب تعيين الأمين العام للمجلس من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق؛ لتنصّ بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس. وبالفعل عيّن "محمد البوجان" في 17 أوت 2004، ليكون بذلك أوّل شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام

[1] طارق عبد الجليل، مرجع سابق ذكره، ص 156.

لمجلس الأمن القومي[1]، الذي أصبح مرتبطاً مباشرة برئيس الوزراء، كما أصبحت اجتماع المجلس مرّةً كلَّ شهرين بدلاً من كلّ شهر[2].

كما أُدْخِل تعديل على المادة الرابعة التي كانت تُكلف مهام المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية. فاقتصرت المادة الرابعة بعد تعديلها على أن مهمة المجلس هي رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، وأن يقوم مجلس الأمن القومي بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها[3].

إضافة إلى إجراء تعديل على المادة 13 من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامة دورها الرقابي ومبادراتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمّة أمانته قاصرة على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام"[4].

أما المادّة 131 الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم فقد عدلت هي أيضا، فأُلغيت بموجبها عضويّة "الجنرال العسكري" داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وأُلغيت الفقرة الخاصّة بعضوية "الجنرال العسكري" داخل اتّحاد الإذاعة والتلفزيون. وبهذا أصبح ولأول مرة، المجلس

---

[1] معمر خولي، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011، ص 26، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_5698A35D.pdf. تاريخ الإطلاع: 11 سبتمبر 2022.

[2] بكر محمد رشيد البدور، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية**. ط1، الدوحة وبيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، ص 106.

[3] طارق عبد الجليل، مرجع سابق ذكره، ص 157.

[4] معمر خولي، مرجع سابق ذكره، الصفحة ذاتها.

الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري[1].

شملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضًا السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى في قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الاعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضاً، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية[2].

كما أن التعديلات الدستورية لسنة 2010 وضعت حدّا لنظام الوصاية العسكرية في تركيا؛ حيث أضعفت قدرته على التدخل في الحياة السياسية، وجرّدته من الحصانة القضائية؛ فأصبح بالإمكان محاكمة العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة أمام محاكم مدنية، كما أتاحت الفرصة أمام مقاضاة قادة الانقلاب العسكري الذي حدث عام 1980 على ما ارتكبوه من جرائم بحق الوطن والمواطنين[3].

إلى جانب مجلس الأمن القومي، كانت هنالك قضية تفرض وصاية الجيش على الحكومة؛ وكانت تستلزم إجراء إصلاحات عليها، وهي وثيقة سياسة الأمن القومي، أو ما يُعرف بـ "الكتاب الأحمر"، حيث تتضمن هذه الوثيقة مجموعة من الاستراتيجيات والقواعد، التي يجري تحديثها وفق آليات معينة في أزمنة مختلفة، توضح طرق تعامل الدولة مع التهديدات الداخلية والخارجية. ولكن قبل إجراء هذه التعديلات كان صوغ "الكتاب الأحمر"، وإجراء التعديلات فيه، من الصلاحيات التي تحتكرها القيادة العامة للقوات المسلحة[4].

---

[1] المرجع ذاته، ص ص 26-27.

[2] طارق عبد الجليل، مرجع سابق ذكره، ص 81.

[3] المرجع ذاته، ص 160.

[4] محمد الهامي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 181.

إذْ إثر حادثة تسريب جزء من هذا الكتاب، حدثت ضجة كبيرة في الأوساط التي تُعنى بالحريات العامة وحقوق الإنسان، وتوجهت الأنظار إلى الجملة التي تخوّل الجيش حق التدخل في مواجهة التهديدات الداخلية، أو ما يمكن أن ينتهك مبادئ الجمهورية. وبسبب هذه التسريبات، رفعت دعوى إبطال هذا الكتاب من قبل وقف حقوق الإنسان في تركيا وجمعية حقوق الإنسان؛ فأصدر القضاء قراراً في نهاية عام 2006 يرى فيه أن" الكتاب الأحمر" ليس ملزماً للحكومة، وأن المواد المضمَّنة فيه بمثابة توصيات لها؛ أي إنها ذات طابع استشاري فحسب[1].

يبقى التعديل الأبرز والأهم في طبيعة دور المؤسسة العسكرية التركية، هو تعديل المادة 35 من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي في جويلية عام 2013، والتي اتخذتها المؤسسة العسكرية مبررا قانونيا لانقلابها ضد الحكومة المدنية، حيث كانت تنص على أنّ « وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي، ومبادئ الجمهورية التركية كما هو محدد في الدستور»، وأصبحت بعد التعديل مهمة القوات المسلحة التركية تتمثل بـ « الدفاع عن الوطن والجمهورية التركية ضد التهديدات والأخطار الخارجية، والسعي إلى الحفاظ على القوة العسكرية وتعزيزها، بحيث تشكل قوة رادعة للأعداء، والقيام بالمهمات الخارجية التي تسند إليها من قبل البرلمان التركي والمساعدة على تأمين السلام العالمي»[2].

بإقرار هذا التعديل، استطاع حزب العدالة والتنمية إزالة أي مسوغ أو مبرر قانوني من الممكن أن يستند إليه الجيش للقيام بانقلاب عسكري أو محاولة فرض أجندة سياسية على الحكومة المدنية المنتخبة، وحصر مهام المؤسسة العسكرية بحماية أمن البلاد من الأخطار الخارجية، كأية مؤسسة عسكرية محترفة في الدول الديمقراطية المدنية؛ وبذلك تم تأطير العلاقة

---

[1] المرجع ذاته، ص ص 181- 182.

[2] رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية: 2002- 2014**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 27.

بين الحكومات المدنية والمؤسسة العسكرية وتقنينها، وتقضي بخضوع الأخيرة لسلطة الأولى، وفقا للدستور والقانون[1].

أما فيما يخص الميزانية العسكرية، ففي عام 2003 أدخلت تعديلات في مواد الدستور سمحت للحكومة أن تضع هذه الميزانية تحت الرقابة والمحاسبة، وجاء في التعديل: «تتم الرقابة على ميزانية القوات المسلحة بالشكل اللازم الذي يتناسب مع حفظ الخصوصية الموضوعة في مجال الصناعات الدفاعية، ويتم قبول هذه الأمور من خلال القواعد والأصول المقترحة بواسطة القيادة العامة للقوات المسلحة والقضاء العسكري، مع تقديمها للبرلمان على أنها شأن سرّي يجري تقييمه من قبل مجلس الوزراء[2]».

سمحت هذه التعديلات لحكومة حزب العدالة والتنمية بالاطلاع على الانفاق العسكري دون الاضطلاع بضبط تلك الميزانية أو توجيهها وهو ما يدل على استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية في هذا الإطار، غير أنه تعززت رقابة مكافحة الفساد، بحيث لم تعد هناك إمكانية لاختلاس الأموال تحت ذريعة : «سرية لأسباب أمنية[3]».

لدى تفحص الإنفاق العسكري للحكومة التركية الذي زاد في أعقاب الحرب الباردة وتعد نسبته هي العليا بين دول حلف الشمال الأطلسي الناتو بالنسبة للناتج القومي، وقد شكل 5.3 من الناتج القومي الاجمالي عام 2003. فبعد أن كان 8.2 مليارات عام 2001، عاد ليرتفع إلى 9.2 مليارات دولا عام 2002، وإلى 12.2 مليار دولار عام 2003، وانخفض إلى 8.9 مليارات عام 2005[4].

---

[1] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[2] محمد الهامي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 182.

[3] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[4] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق ذكره، ص 150.

بالعودة إلى شهر ماي 2004، فقد أعلنت الحكومة عن تخفيض الميزانية العسكرية بمقدار 2.6 مليار دولار بسبب إلغاء عدد من برامج التسلح بالطائرات العمودية وعربات ناقلة الجنود، وقد يندرج ذلك في سياق الاصلاحات السياسية والعسكرية التي تنهض بها الحكومة والنظام السياسي في تركيا بهدف التواؤم مع المعطيات الجديدة في السياسة العالمية، والانسجام مع متطلبات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي[1].

اعتمادا على ما تقدم من تحليل حزم الاصلاحات العسكرية، يمكن أن نلاحظ وبصفة اجمالية أن حزب العدالة والتنمية قد اعتمد على التدرج في إقرار هذه الإصلاحات التي أخذت فترة من الزمن، وسبب ذلك هو:

أولا: خصوصية تركيبة وبنية تشكل الدولة التركية التي تتميز بالدور المهيمن للعسكر وتغلغله في مختلف مؤسسات الدولة وأركانها على مدى عقود من الزمن. وهذه الهيمنة هي متجذرة في الثقافة والتاريخ التركي.

ثانيا: تجنب حزب العدالة والتنمية المواجهة المباشرة مع المؤسسة العسكرية، ودائما ما كان يلجأ إلى الاستفتاء لإقرار هذه الاصلاحات بواسطة الدعم لشعبي؛ وذلك لمنع تكرار الانقلابات العسكرية، كما يندرج ضمن استراتيجية الحزب الهادفة إلى الحفاظ على السلطة ومنعا لأي سيناريوا قد يؤدي إلى حظر الحزب أو إغلاقه.

ثالثا: وهو عامل مرتبط بالعامل السابق، ويتعلق بتآكل رصيد القبول الشعبي بالمؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية في تركيا؛ الأمر الذي أعطى مصدرا لشرعية الاصلاحات التي أقرها الحزب الحاكم.

[1] المرجع ذاته، ص 152.

المطلب الثاني: تحقيقات أرجنكون والمطرقة ومساعي تفكيك الدولة العميقة

في شهر جوان 2007، اكتشفت الشرطة التركية مخبأ للأسلحة في شقة بإحدى الضواحي تورط فيها جنرالين متقاعدين. يُزعم أن أجهزة الكمبيوتر التي وجدت كشفت عن وجود حركة سرية تنشط منذ فترة طويلة؛ تسعى إلى زعزعة استقرار حكومة حزب العدالة والتنمية. في الوقت الذي تتبعت فيه الشرطة أثر الأدلة على مدار السنوات الثلاث التالية، تم اتهام مجموعة كبيرة من الضباط العسكريين والصحفيين والأكاديميين والمجرمين المعروفين ورجال الأعمال بأنهم أعضاء في ما أصبح يعرف بمؤامرة أرجينيكون*[1].

تم تسريب أدلة على أربع مؤامرات انقلابية منفصلة، واغتيالات لكبار السياسيين والمثقفين، ومؤامرات لشن هجمات إرهابية. كشفت المزيد من مداهمات الشرطة عن مخابئ للأسلحة، وخطط عسكرية سرية بهدف تقويض كل من حزب العدالة والتنمية وحركة فتح الله غولن الاسلامية. ووجهت اتهامات ضد المزيد من الضباط العسكريين بمن فيهم رئيس هيئة الأركان العامة[2].

متابعة لهذا المسار أطلق المدعوون العامون تحقيقا ثان في مؤامرة عسكرية مزعومة تعرف بقضية المطرقة التي برزت إلى الوجود نتيجة تقارير نشرتها الصحيفة التركية المشهورة (طرف) تفيد بأن قادة بارزين في المؤسسة العسكرية كانوا يخططون لتفجير مسجدين في

*__أرجنكون__: هي جمعية سرية تأسست في تسعينيات القرن الماضي، تضم شخصيات ذات نفوذ كبير (جنرالات متقاعدين وصحفيين وعلماء وأساتذة جامعات)، يعتبرون أنفسهم أصحاب الفكر الكمالي والمخلصين والمدافعين عن المبادئ الكمالية. تزايد نشاط المنظمة بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، بالتخطيط لعدة عمليات تؤدي إلى إسقاط الحكومة المدنية المنتخبة وإعلان حال الطوارئ في البلاد، ولكن تم الكشف عنها، وقبض على عدد كبير من أعضائها في عام 2007 بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم ضد «حكومة حزب العدالة والتنمية» في عام 2003، وتنفيذ عمليات إرهابية تزعزع أمن البلاد واستقراره. (رنا عبد العزيز الخماش، مرجع سابق ذكره، ص ص 14-15.)

[1] Edward Schneier, Op, cit, P 156.

[2] Ibid.

اسطنبول، واتهام اليونان المجاورة بإسقاط طائرة تركية فوق بحر إيجه في محاولة لإثارة الاضطرابات الداخلية. تعود خطة الانقلاب هاته إلى عام 2003، أي بعد انتخاب حكومة حزب العدالة والتنمية. ولو نجحت لكانت المؤامرة سببا مباشرا في زعزعة استقرار تركيا وقلب النظام القائم[1].

أدى اكتشاف هذه الخطة في مقر مركزي لقيادة الأركان، إلى حملة جديدة من الاعتقالات، طالت بعضاً من أبرز الضباط السابقين، بما في ذلك قادة أسلحة الجو والبحرية والجيش التركي الأول، وبعضاً من الضباط العاملين أبرزهم الجنرال سالدياري بيرك، وتم استدعاء عدد من الضباط المتقاعدين للتحقيق، وقدم بعضهم للمحاكمة، ولم يتحمل بعض الضباط المتهمين ضغوط التحقيق والرأي العام فأقدموا على الانتحار. بينما تعرضت صورة المؤسسة العسكرية، التي يحتفظ لها الشعب التركي بتقدير وولاء، للخدش والشكوك أمام الرأي العام الذي صدمته الحقائق البشعة التي كشفتها النيابة العامة[2]. على إثره، استقال قائد القوات المسلحة التركية والبرية والجوية والبحرية تورك سيلاهلي كوفيتلري Türk Silahlı Kuvvetleri (TSK)، في أوت 2011 في محاولة يائسة منه، لكن المحاكمات استمرت بلا هوادة. بحلول أوائل عام 2013، كان أكثر من عُشر الجنرالات النشطين في السجن[3].

تم النطق بالحكم النهائي في محاكمة باليوز في سبتمبر 2012. وصدرت أحكام بالسجن ضد أكثر من 300 مشتبه بهم. بينما صدر الحكم النهائي في محاكمات أرغينكون في

---

[1] Evangelia Axiarlis and James P. Piscatori, **Political Islam and the Secular State in Turkey: Democracy, Reform and the Justice and Development Party**, London: I.B. Tauris, Bloomsbury, 2014, P165.

[2] "تركيا بين خيار الإصلاح أو العودة إلى الخلف"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 مارس 2010، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/305. تاريخ الإطلاع: 02 أكتوبر 2022.

[3] Güneş Murat Tezcür, « The Ebb and Flow of Armed Conflict in Turkey: An Elusive Peace », David Romano and Mehmet Gurses, **Conflict, Democratization, and the Kurds in The Middle East, Turkey, Iran, Iraq, and Syria**, 1st ed, New York: Palgrave Macmillan, 2014, P 180.

أوت 2013. وحكم على إيلكر باشبوغ، قائد القوات المسلحة التركية بين عامي 2008 و2010، بالسجن مدى الحياة لقيادته المزعومة للتنظيم. كما تحققت محكمة الاستئناف من معظم أحكام باليوز في أكتوبر 2013[1]. تباينت المواقف لدى الرأي العام التركي المستقطب، فهناك من اعتبر أن هذه الملاحقات القضائية تعد ذريعة لحزب العدالة والتنمية وحركة غولن لقمع المعارضة، بينما هناك من اعتبر بأن قضية أرجينيكون تشكل تهديدًا حقيقيًا للديمقراطية[2].

إذن وكحليف لحزب العدالة والتنمية منذ اعتلائه سدة الحكم عام 2002، وسعت حركة غولن شبكاتها في القضاء والوزارات وفي قطاع الأمن خاصة في الشرطة. أدى ذلك إلى قول بعض المحللين بأن عمليات الشرطة والقضايا التي أجرتها أنذاك المحاكم المفوضة بشكل خاص لم تكن لتتحقق لولا موظفي هذه الحركة في مؤسسات الدولة الحساسة. كما أشار النقاد إلى التناقضات في لوائح الاتهام وفترات الاحتجاز الطويلة للمتهمين[3]. حيث أن « الصدى الذي أحاط بهذه المؤامرة المزعومة، والتفاصيل الغريبة في بعض الأحيان، وفوق كل ذلك ثقل الإدعاء، زادت حوله الشكوك لاسيما لدى وسائل الإعلام الدولية »، حيث نقلت مجلة التايم عن صحفي تركي قوله: « في مراحله الأولى، كان تحقيقًا مبررًا. لكن تغير شكله مع مرور الوقت، لقد أصبحت محاكمة ذات دوافع سياسية"، وهو ما جعل هذه المجلة تشكك حتى في مدى جدوى سيادة القانون في تركيا »[4].

ترمز هذه الأحكام الصادرة نتيجة محاكمات أرغينيكون وباليوز، إلى الزوال النهائي للاستقلال السياسي للقوات المسلحة التركية. مكنت انتصارات حزب العدالة والتنمية على القيادة

---

[1] Ibid.

[2] Mehtap Söyler, **The Turkish Deep State: State Consolidation, Civil-Military Relations and Democracy**, 1st ed, London and New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2015, P 02.

[3] Ibid.

[4] Edward Schneier, Op, cit, P 157.

العسكرية الحكومة من بدء مفاوضات مباشرة مع حركة التمرد بقيادة حزب العمال الكردستاني[1]. إلا أنها في الوقت ذاته دفعت بالعديد من النقاد إلى النظر إلى هذه المحاكمات بإعتبارها أداة لتصفية حسابات قادة حزب العدالة والتنمية مع العلمانيين النافذين في المؤسسة العسكرية، كما وأسقطوا عنها أي علاقة بإقامة العدالة وترسيخ الديمقراطية؛ بل العكس فقد اهتزت سمعة القضاء التركي، وزادت من حدة الانقسامات والاستقطاب في المجتمع التركي لاسيما بين أنصار الكمالية والاسلاميين.

المطلب الثالث: السيطرة المدنية وإعادة تعريف دور العسكر

على الرغم من ذلك، فإن النزوح الجماعي المثير للجدل للمسؤولين العسكريين الأتراك ينذر إلى حد كبير بحقبة جديدة في سياسة البلاد. كانت تلك الأحداث بمثابة مكاسب مفاجئة لحزب العدالة والتنمية الحاكم؛ وقد بشرت بالنضج التدريجي للديمقراطية التركية وتوطيدها. كما أنها تدل على إضفاء الطابع المدني على المشهد التركي، وهذه الظاهرة لديها القدرة على تحقيق الاستقرار في السياسة الداخلية لتركيا ككل[2]. يجادل إيفانجيلوس لياراس (Evangelos Liaras) وموراد سومر (Murat Somer) كيف يساعد الدور السياسي المتضائل للجيش في استقرار السياسة التركية، حيث كتبا: « في مجال الهياكل والمؤسسات المحلية، أدت التغييرات في العلاقات المدنية – العسكرية منذ عام 2007 إلى زيادة استقلالية السياسة المدنية عن الإشراف العسكري، وقدرة الحكومة على إجراء اصلاحات ليبرالية قد يعترض عليها العسكريون والقضائيون الواعون الأمنيون و"الدفاعيون". علاوة على ذلك، استهدفت الحملات القانونية – السياسية المستمرة والمثيرة للجدل، تهدئة العناصر غير القانونية داخل الأجهزة الأمنية والتي تُعرف في تركيا باسم "الدولة العميقة"، التي يُعتقد بأنها ساهمت في خروج الانفتاح الديمقراطي عن مساره

[1] Güneş Murat Tezcür, Op, cit.
[2] Evangelia Axiarlis and James P. Piscatori, Op, cit, P 166.

سابقا. أما في مجال السياسة الداخلية، تعتبر حكومة حزب العدالة والتنمية الأكثر استقرارًا وقوة في مواجهة الخصوم السياسيين مقارنة بأي حكومة تركية أخرى منذ أواخر الثمانينيات»[1].

في بدايات العام 2006، جادل متين هيبر بأن العلاقة بين حكومة حزب العدالة والتنمية والقوات المسلحة قد تطورت في الواقع وأصبحت تشبه النموذج الليبرالي "المثالي" للعلاقات المدنية والعسكرية، ويرجع ذلك إلى زيادة الاحترام الذي تبديه المؤسسة العسكرية تجاه الحكومة، لاسيما وأن الجيش أدرك أن المسؤولية السياسية التاريخية التي لطالما ألقاها على عاتقه أصبحت من الماضي، وأن التدخل في السياسة والتلاعب بالفاعلين السياسيين قد يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يقول في هذا الإطار[2]:

« أحد الأسباب هو أنّ الجيش التركي يقبل بالديمقراطية شرط أن تتصرف الحكومات المدنية بحكمة ومسؤولية، وتبذل جهودًا كبيرة للتصدي بنجاح للمشاكل والأخطار التي تتهدد البلاد، والأهم من ذلك كله، الابتعاد عن الإسلام السياسي وكذلك النزعة الانفصالية العرقية. يمكن القول إن حكومة حزب العدالة والتنمية تصرفت حتى الآن بهذه الطريقة الخاصة. أما السبب الآخر الأكثر أهمية، ويتعلق بظاهرة حديثة نوعًا ما، وهو أن الجيش أو على الأقل القيادة العليا حاليا، توصلوا إلى استنتاج مفاده أن الدور الموسع للجيش، ناهيك عن التدخلات العسكرية على اختلاف أشكالها، ليست هي الدواء الشافي لأمراض الديمقراطية. على الأقل، فإن القيادة العليا الحالية أدركت أن عليها البدء في الإيمان بمزيد من الثقة بحكم الشعب، وبالتالي؛ إذا لزم الأمر، يجب إعادة تفسير الأتاتوركية أيضًا في اتجاه أكثر ليبرالية».

إذن سعى حزب العدالة والتنمية لوضع حدودا لدور العسكر وذراعه القانونية المحكمة الدستورية التي رفعت دعوة إغلاق الحزب، ومن خلال الخطوات السابق ذكرها يستهدف الحزب

[1] Murat Somer, Evangelos G. Liaras, "Turkey's New Kurdish Opening: Religious Versus Secular Values", **Middle East Policy**. Vol. Xvii, No. 2, Summer, 2010, P 156.
[2] Evangelia Axiarlis and James P. Piscatori, Op, cit, P168.

منع المؤسسة العسكرية من تحدي سلطته المدنية، من أجل بناء مؤسسات حكم ديمقراطي تضلطع بآداء مهامها وأدوارها بكفاءة وفعالية بعيدًا عن إملاءات العسكر، وإكتفاء المؤسسة العسكرية بمسائل الأمن والدفاع وحماية البلاد من تهديد الأخطار الخارجية. كما عملت حكومة طيب رجب أردوغان على تطوير الصناعة الدفاعية في سعيها لتحديث الجيش وزيادة احترافيته. رغم أن البعض الآخر من الدارسين يجادل بأن هذه الخطوات بمثابة إخلال لتوازن القوى لصالح السلطة المدنية وأدت في الوقت ذاته إلى إضعاف سلطة الجيش.

كما عملت الاصلاحات أيضًا على تعزيز سيطرة حزب العدالة والتنمية على السياسة التركية، نظرًا للأغلبية البرلمانية، والتي تم تأكيدها بشكل مدوي في الانتخابات العامة في جوان 2011. بدأ رئيس الوزراء أردوغان فترة ولاية ثالثة في منصبه، وفي أوت 2011، عين الرئيس غول قادة عسكريين كبار بعد استقالة أسلافهم بشكل جماعي. بحيث كانت هذه هي المرة الأولى التي تقرر فيها حكومة مدنية تركية من يقود القوات المسلحة[1].

[1] Mehmet Bardakci and Others, **Religious Minorities in Turkey: Alevi, Armenians, and Syriacs and the Struggle to Desecuritize Religious Freedom**. 1st ed, London: Palgrave Macmillan, 2017, pp 5-6.

خلاصة الفصل:

شهدت المرحلة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية نقطة تحوّل محورية لتركيا، حيث نجح الحزب في إخراج الدولة من أزمة اقتصادية خانقة وتنفيذ إصلاحات سياسية ومؤسسية واسعة. اعتمد على مزيج ذكي من الجمع بين التراث الثقافي والديني، وتنفيذ سياسات تنموية مهنية، وتعزيز دولة القانون، مما أدى إلى تحقيق توازن دقيق بين القوى السياسية التقليدية ومطالب الحداثة، وفتح الطريق للاستقرار السياسي. كذلك استفاد الحزب من زخم محادثات الانضمام للاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تعزيز مؤسسات الدولة وتطبيق إصلاحات تشريعية على معايير دولية، وترسيخ دولة مؤسسات قائمة على التنمية الاقتصادية وتنشيط البنية التحتية وتحسين جودة حياة المواطن.

هذا النهج ساهم بترسيخ علاقة ثقة بين المواطن والدولة، حيث أدى النجاح الاقتصادي، وتحسين خدمات الصحة والتعليم، وتعزيز المحليات، إلى تكوين قاعدة اجتماعية واسعة ومتماسكة للحزب، مما وفّر أرضية للاستقرار السياسي على المدى الطويل. كما ساعدت سياسة "صفر مشاكل" على المستوى الخارجي على تعزيز مكانة تركيا الاقتصادية والدبلوماسية، مما أدى إلى تحقيق نموذج للحكم يمزج التنمية الاقتصادية بالديمقراطية، ويُمكِّن الدولة من التعامل بمرونة وكفاءة أكبر مع تحديات المرحلة داخليًا وخارجيًا.

كانت العقيدة السائدة لدى القوات المسلحة تقوم على مبدأ حماية الجمهورية التركية من تهديدات التطرف الديني، الانفصال العرقي، والتحديات الاقتصادية. لكن بفضل الإصلاحات المتدرجة التي جاء بها حزب العدالة والتنمية، قد سمحت بتوطيد السلطة المدنية، وتقليص صلاحيات الجيش وإعادة تعريف دوره بعيدا عن الحياة السياسية. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أُحرز على صعيد تعزيز سلطة المؤسسات المنتخبة، فإن التحدّي الأساسي يتمثّل اليوم في

ترسيخ إطار يضمن عدم تجاوز السلطة التنفيذية على مؤسسات الدولة، وفي الوقت نفسه يحمي مهنية القوات المسلحة وكفاءتها، ويمنع تسييسها على المدى البعيد.

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية في تركيا:

جدلية الأزمات/ النهضة الاقتصادية

شهدت تركيا منذ وصول كمال أتاتورك إلى سد الحكم في تركيا، حركة التغريب والتحديث، وتطوير الصناعة. لكن رغم كل هذه النجاحات والانجازات، إلا أن التخطيط الاقتصادي خلال فترة أوزال تميز بالشعبوية وظل خاضعاً لضغوط جماعات المصالح، كما افتقد إلى الرؤية الواضحة، لاسيما في ظل حالة عدم الاستقرار الحكومي، حيث يقول هاينتس كرامر: « ظلت جملة الصفات المتزامنة للدولة الشعبويَّة هي السمة الأساس للتخطيط الاقتصادي في تركيا منذ نهاية عقد الثمانينيات. وليس هذا إلاَّ من نتائج اعتماد الأسلوب الديمقراطي في بيئة سياسية ضعيفة. فعدم استقرار النظام الحزبي في مرحلة ما بعد الإنقلاب العسكري في عقد الثمانينات، والعودة إلى الحكم المدني في النصف الثاني من العقد ذاته، دفعا السياسيين باتجاه الخضوع للضغوط الصادرة عن مجموعات المصالح الاجتماعية في سبيل ضمان الاستمرار على الصعيد السياسي. حتى أصبحت الدولة أداة توزيع لخدمة المصالح الانتخابية (والشخصية أيضاً أحياناً) لمن هم في الحكومة بدلاً من أن تكون مؤسسة تجترح المبادئ السياسية وتطبقها لصالح تنمية البلاد وتطويرها»[1].

ويضيف قائلاً: « دفعت ظاهرة التمزّق الشديد للنظام الحزبي على حفز عدم الاستقرار السياسي، وأفضت إلى سلسلة متكرّرة من التغييرات الحكومية التي كانت بدورها تميل إلى اعتماد السياسات الاقتصادية الشعبويّة التي تمخّضت عن جملة من التشويهات الماكرو ــ اقتصادية المزمنة »[2]. نتيجة سلسلة من الأزمات الاقتصادية التي عاشتها تركيا؛ أبرزها أزمة 1994، ثم الأزمة المالية لعام 2001 التي كانت آثارها مدمرة. فقد شهدت البلاد انهيارًا للعملة الوطنية، ارتفاعًا كبيرا في معدلات التضخم، تدهورًا لاحتياطيات العملة الصعبة، وراتفاعا حادا في نسبة للبطالة.

[1] هاينتس كرامر، مرجع سابق ذكره، ص 38.

[2] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

ففي عام 2002، اعتلى حزب العدالة والتنمية سدة الحكم على وقع تحديات عميقة، لاسيما على صعيد الاقتصاد الذي عانى من اختلالات هيكلية، وعدم استقرار سياسي، وأزمات مالية متلاحقة، أبرزها الأزمة الاقتصادية الحادة عام 2001. كانت هذه المرحلة تتطلّب إصلاحات هيكلية شاملة، تخرج تركيا من حالة الركود، وتؤسس لبناء اقتصاد قوي ومستقر ومتكامل على الساحة العالمية.

المبحث الأول: مرحلة الإصلاح والانفتاح (2002 – 2008)

بمجرد وصوله إلى سدة السلطة، قدم حزب العدالة والتنمية وعودًا إصلاحية شاملة تهدف إلى تثبيت أركان الاقتصاد، تعزيز دولة المؤسسات، وتنفيذ سياسات تنموية طموحة وطويلة المدى، تخدم أهداف الإصلاح والانفتاح، الأمر الذي يعد ضرورة ملحة لانتشال الاقتصاد من الركود، وضبط المالية العامة، وتعزيز دولة المؤسسات، وضمان العدالة الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة.

فالإصلاح والانفتاح بالنسبة لتركيا لم يكن مجرد خيار، بل هدفا استراتيجيا من أجل تحريك عجلة النمو، وإعادة تعريف وتعزيز دور الدولة السياسي والدبلوماسي على خريطة الاقتصاد العالمي، وهو ما يغذيه طموحها المتمثل في السعي للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ولا يتأتى ذلك إلا باستغلال موقعها الجغرافي المحوري، وتطوير استثمارات أجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية. إذ تسعى تركيا لتكوين مزيج متوازن من الاستقرار السياسي، الإصلاح المؤسسي، وتعزيز الاندماج العالمي؛ مما يمهد الطريق لصعودها كقوة اقتصادية ناشئة، ويجعلها نموذجا يُحتذى به على مستوى المنطقة.

المطلب الأول: تثبيت الاستقرار الكلي والاصلاحات الهيكلية

إذن لمعالجة تأثيرات وتداعيات الأزمة الاقتصادية الحادة عام 2001. تبنّت الحكومة الجديدة بقيادة رجب طيب أردوغان برنامجًا إصلاحيًا غير مسبوق، اعتمد على عدة محاور استراتيجية تهدف إلى: تحقيق الاستقرار المالي، تنفيذ سياسات مالية ونقدية رشيدة، إصلاح القطاع المصرفي، تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار، تشجيع القطاع الخاص، وتنفيذ برامج خصخصة واسعة، وتنفيذ مشاريع تنموية كبرى. بهدف تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي للمواطنين واستعادة الاستقرار السياسي. وهي كلها عوامل شكّلت محطّة محوريّة على مسار النهضة الاقتصادية التركية.

الفرع الأول: تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2001

تعود جذور الأزمة الاقتصادية في تركيا عام 2001 إلى عقد التسعينيات، حيث عانت البلاد خلال تلك الفترة من تمرد حزب العمال الكردستاني الذي أسفر عن مقتل الآلاف وتسبب في معاناة إنسانية للمجتمع الكردي في البلاد نتيجة القتال الدامي الذي دار بين حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية. وكما سبق ذكره، كلف الصراع اقتصاد البلاد مليارات الدولارات، كما أدى إلى زيادة مخاوف المستثمرين. أما على الصعيد الاقتصادي، ضربت تركيا معدلات فائدة ومعدلات تضخم مصحوبة بعجز حكومي كبير، وتقلب للأسواق المالية، وهشاشة في النظام المصرفي، وهروب رؤوس الأموال، وضعف معدلات العملة الوطنية على مدار العقد. كما أن الفساد في حزبي يمين الوسط المهيمنين والاقتتال الداخلي بين قادتهما زاد من الشعور بالفوضى. وبناءً على ذلك، شهدت البلاد ثلاث أزمات اقتصادية كبرى متتابعة خلال سنوات 1994 و1998 و1999 – بالإضافة إلى عدد من الانكماشات الاقتصادية الأخرى[1].

[1] Soner CAGAPTAY, Op, cit, P102.

بالنسبة للمواطن التركي العادي، كان شعوره حيال سنوات التسعينيات وكأنها جحيم. كان النمو الاقتصادي متقلبًا للغاية خلال تلك الفترة، حيث تأرجح من 5.5٪ إلى 9.3٪. ووصل معدل التضخم المرتفع إلى أكثر من 120٪ في عام 1994، ولم ينخفض أبدًا إلى أقل من 60٪. مما جعل تركيا تبدو رهانًا محفوفًا بالمخاطر للرأس المال الدولي، وفُقِدت العملة الأجنبية التي كانت في أمس الحاجة إليها. أثبتت محاولات عكس هذا الانزلاق الخطير إلى الأزمة، مثل المساعدات الدولية والاصلاحات الحكومية عدم فاعليتها، ووصلت الفوضى الاقتصادية إلى ذروتها مع أزمة عام 2001[1].

خلال السنة ذاتها، كان على تركيا إطلاق برنامج تعديل هيكلي جديد وأكثر راديكالية؛ استهدف البرنامج تحسين المالية العامة وإعادة هيكلة القطاع المالي. وفيما يتعلق بالهدف الأول، فقد تم استهداف تحقيق فائض أولي وكبير في الميزانية العامة، كما تم تسريع الخصخصة وتخصيص عائداتها لتخفيض الديون. كان البرنامج شفافاً، وكان الأتراك على دراية بتكاليفه، ومع ذلك لم يواجه البرنامج أي معارضة شعبية قوية[2].

قد يعزى ذلك إلى عدة عوامل منها، أولا، كانت التسعينيات بمثابة كابوس على جميع فئات المجتمع التركي. ثانيا، كانت المسؤولية السياسية للبرنامج بحكم الأمر الواقع على عاتق كمال درويش وزير الاقتصاد الذي ورغم منصبه السياسي، فقد أُعتبر أنذاك في نظر الشعب خبيراً اقتصاديًا محترمًا وتكنوقراطًا بارزًا وليس سياسيًا فحسب، بل وذو شخصية موثوقة. كما أدى التصميم الدقيق للبرنامج، وتسلسله وتوقيت اصلاحاته، بالإضافة إلى استراتيجية الاتصال الناجحة للمصلحين إلى زيادة مصداقية البرنامج في نظر الجمهور[3].

---

[1] Ibid, P102-103.

[2] Hasan ERSEL, "Politico-Economic Development of Turkey and The Transformation Of Political Islam", The Economic Research Forum, Working Paper N°746, Giza, Egypt, April 2013, P17. On: https://erf.org.eg/app/uploads/2014/03/746.pdf

[3] Ibid.

إلا أنّ هذه الاصلاحات التي اتجهت نحو اقتصاد السوق وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعاية منه، انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة 2001، كان من نتائجها[1]:

- انخفاض معدل النمو وزيادة معدلات التضخم.
- ارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم فيها.
- ارتفاع سعر الفائدة.
- عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع.

كل ذلك كان نتيجة المعاناة التي شهدها الاقتصاد التركي خلال العقد الضائع من سنوات التسعينيات، والتي بلغت ذروتها في أزمة عام 2001 وتدابير التقشف المؤلمة، محفورة في الذاكرة العامة من الشعب التركي. إذن لم يغفر الناخبون الأتراك للأحزاب الثلاثة في الحكومة الائتلافية المشكلة من الحزب اليسار الديمقراطي وحزب الوطن الأم ANAP، وحزب الحركة القومية أو حزب الطريق القويم، والتي تحمل كل منها نصيبها من اللوم عن الأزمات الاقتصادية منذ عام 1990[2].

إذ بعد أن شهدت البلاد خمس حكومات في ست سنوات، وبسبب الأزمات الاقتصادية المتتالية والفساد والاقتتال الداخلي بين نخبها، صوت الجمهور لصالح حزب العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر 2002، وكان وراء هذا الانتصار الدراماتيكي للحزب في مواجهة أحزاب الائتلاف الحاكم[3].

[1] إبراهيم أوزتورك، ص ص 48-49.

[2] Soner CAGAPTAY, Op, cit, P 103.

[3] Ibid.

الفرع الثاني: البحث عن الاستقرار الاقتصادي

اتسمت الولاية الأولى للحزب في الحكم (2002–2007) بشكل غريب بوجود قيود صارمة على السياسة الخارجية، وفي الوقت نفسه بهامش واسع للمناورة السياسية الداخلية. فقد جعلت التصورات باستمرار هشاشة الاقتصاد، إلى جانب مؤشرات التعافي القوي، من الصعب معارضة البرامج المستمرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وجاءت مجموعة ثانية من القيود نتيجة التقدم المفاجئ في ملف ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، مما استدعى التفكير في مواءمة السياسات في مجالات متعددة. وقد أدت هاتان الركيزتان الخارجيتان إلى التزام قوي بإعادة بناء الذراع الاقتصادية للدولة التركية على أساس الاستقرار الكلي للاقتصاد وتعزيز القدرات التنظيمية[1].

أما على الصعيد السياسي، فلم يكن حزب العدالة والتنمية يتمتع فقط بأغلبية برلمانية مفاجئة، بل إن الأجندة المذكورة أعلاه دفعته أيضًا إلى تشكيل ائتلاف إصلاحي واسع. وقد كانت القاعدة الشعبية العضوية للحزب تتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قلب الأناضول المحافظ، الذين شعروا بأنهم مهمّشون بشكل منهجي خلال فترة هيمنة التنمية الموجهة من الدولة التي كانت تفضل الشركات الكبرى في المدن الكبرى. وعلى طريقه إلى السلطة، تمكن حزب العدالة والتنمية من دمج تطلعات هذه الشريحة الطبقية مع إحباطات الفقراء المتضررين من الأزمة في المدن والريف تحت راية محافظة واسعة. ولكن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ورثه من درويش كان يعكس بشكل رئيسي أولويات طويلة الأمد لكل من التكتلات الصناعية التركية، وثانيًا الشرائح ذات التوجه الليبرالي داخل البيروقراطية الاقتصادية[2].

[1] Ali Burak GÜVEN, «The Political Economy of Turkish Democracy», **Democratic Consolidation in Turkey**, eds. Cengiz ERIŞEN and Paul KUBICEK, London, **Routledge,** 2016, P 6.
[2] Ibid, pp 6-7.

بناءا على ذلك، ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، شهدت تركيا تحولات اقتصادية عميقة بدأت بسياسات تهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي، بعد أن عانت البلاد من أزمة مالية حادة عام 2001. وقد شكلت تلك المرحلة نقطة تحوّل محورية نحو التوازن المالي والنقدي.

بعد أزمة 2000–2001، كانت قد أتخذت عدة إجراءات في مجال السياسة النقدية، حيث أعيد تنظيم أدوات البنك المركزي التركي ضمن إطار أكثر صرامة، بهدف كبح التضخم واستعادة الاستقرار. فقد شهدت الفترة أواخر 2001 بداية توجه نحو خفض التضخم، بشكل فاجأ الأسواق بشدة انخفاضه، في ظل تبني سياسات نقدية محكمة مدعومة بدعم من صندوق النقد الدولي. وقد أدت هذه السياسات إلى تحسّن تدريجي في الظروف المالية، وأسهمت في بدء تعافٍ اقتصادي قوي خلال عام 2002، رغم استمرار بعض المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة المرتفعة وإعادة هيكلة القطاع المصرفي[1].

أما في جانب السياسة المالية، فقد اعتمدت الحكومة على برنامج التقشف المالي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، والذي تضمّن تقليص الإنفاق العام، فقد اقترحت السلطات تشديد السياسات المالية والنقدية من أجل السيطرة على التضخم وتعزيز ثقة الأسواق. كما أوضحت الخطوات المطلوبة لتسريع تنفيذ الإصلاحات المتأخرة في مجالات الضرائب والضمان الاجتماعي والقطاع المصرفي[2]. وأتبعتها بحزمة من الإصلاحات، من أجل تحسين مؤشرات

[1] The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "OECD Economic Surveys: Turkey 2002", OECD Publishing, 2002, pp 10-11. On the website: https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2002/10/oecd-economic-surveys-turkey-2002_g1gh2e7a/eco_surveys-tur-2002-en.pdf?utm_source=chatgpt.com was visited on May 5, 2025.

[2] International Monetary Fund (IMF), "Third and Fourth Reviews Under the Stand-By Arrangement, and Request for Waiver of Nonobservance and Applicability of Performance Criteria and Modification of Performance Criteria", **IMF Staff Country Report**, No. 06/402, November 2006. P1. On the website: https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2006/402/002.2006.issue-402-en.xml . was visited on May 5, 2025.

الاقتصاد الكلي، والرفع من الناتج المحلي الاجمالي، وتخفيض نسب البطالة، ودعم أسعار الليرة التركية، وتوفير استقرار نسبي في سوق الصرف. وتعد هذه الجهود بمثابة الانطلاقة القوية للاقتصاد التركي، التي بإمكانها إكسابه ثقة الأسواق العالمية والمؤسسات الدولية.

الفرع الثالث: الإصلاحات الهيكلية

إضافة إلى الاجراءات المتعلقة بالسياستين النقدية والمالية، قامت الحكومة بإجراء تعديلات على مجموعة الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، فتم ـ على سبيل المثال ـ ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصّرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاصّ الذي اهتمّت به الحكومة وعملت على حلّ الكثير من مشكلاته[1]. ومرد ذلك اقتناع قادة حزب العدالة والتنمية بأن الازدهار الاقتصادي هو أفضل طريقة للحفاظ على موقعه في السلطة. من هنا، أطلق الحزب سياسة طموحة لتحرير الاقتصاد: الاعتماد المكثّف على الاستثمار الأجنبي المباشر، خصخصة المؤسسات العمومية، اتخاذ تدابير لتحقيق اللامركزية، ورفع القيود عن الاقتصاد[2]، إضافة إلى إصلاح قطاع المالية والبنوك لزيادة فاعلية الأداء الاقتصادي، والحفاظ على القدرات التنافسية لمؤسسات الدولة، والمساهمة في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

لكن من ناحية المبدأ، اختلف حزب العدالة والتنمية عن الأحزاب المعاصرة الأخرى في أنه لم يعتبر المديونية وحدها هي الجانب السلبي في قروض صندوق النقد الدولي، بل رفض أيضًا تبني التوجهات السياسية الاقتصادية التي كان الصندوق يتوقعها. وكان هناك ثلاث قضايا أساسية حدث فيها خلاف جدي بين التوجه الليبرالي لحزب العدالة والتنمية والخبراء النيوليبراليين

[1] معمر خولي، مرجع سابق ذكره، ص 13.

[2] جنى جبور، مرجع سابق ذكره، ص 94.

الدوليين. أولاً، كان الحزب يرغب في استخدام الموارد العامة التي حصل عليها من القروض لتطوير القطاعات الانتاجية. ثانيًا، أراد أن يولي اهتمامًا خاصًا للإنفاق الاجتماعي، إذ كان يُعتقد أن تعافي المجتمع التركي لا يمكن أن يتحقق إلا بمساعدة الطبقة الوسطى الدنيا المتأخرة. ثالثًا، كان الحزب يسعى إلى الحفاظ على نظام الدعم الاضافي للزراعة. ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت تركيا لا تزال دولة زراعية صناعية، حيث شكل القطاع الزراعي حوالي 20٪ من الإنتاج والصادرات والتوظيف. وآنذاك، لم تكن تركيا مستعدة بعد للانتقال إلى مرحلة ما بعد الصناعة[1].

بناءا على هذا الطرح، بدأت تتضح ملامح التغييرات في السياسات الاقتصادية، بل وبلغت ذروتها في حزمة التحفيز "خطة العمل العاجلة **The Urgent Action Plan** (AEP) التي أعلن عنها حزب العدالة والتنمية في عام 2002 وبدأ تنفيذها منذ عام 2003. ووفقًا لرؤية رئيس الوزراء عبد الله غول، فإن الاقتصاد التركي يمكن أن يتطور بحرية إذا تم تقليل العبء البيروقراطي. ففي أعقاب أزمة 2001، لم يكن أمام صناع القرار سوى تسهيل الأمور للشركات وتخفيف الروتين الإداري. وتُظهر هذه الفلسفة السياسية أن خطة التنمية التي وضعها الحزب لم تسع فقط لحل المشاكل الاقتصادية، بل يمكن النظر إليها أيضًا كانتقال سياسي جذري. وكان جوهر هاته الخطة هو إحداث تغييرات هيكلية حقيقية في إدارة الاقتصاد التركي، وتسريع الخصخصة، وتوفير رأس مال لقطاعات منتجة معينة، وزيادة الانضباط المالي[2].

1/ الاصلاحات في قطاع المالية والبنوك:

على الجانب المالي، كان الاصلاح المؤسسي جوهريًا أيضًا، وكانت الخطوات المهمة هنا هي تمرير قانونين حاسمين – قانون المالية العامة وإدارة الديون (PFDM) لعام 2002 وقانون

[1] Seref TURKMEN, "Stabilization of the Turkish Economy in the Early 2000s and the Urgent Action Plan". **European Scientific Journal**, ESJ, Vol.19, No. 10, 2023, p 72.

[2] Ibid, pp 71-72.

إدارة المالية العامة والرقابة (PFMCL) لعام 2003 – اللذين استهدفا كسر الإرث الضريبي المدمر للتسعينيات مع النفقات الخارجة عن الميزانية الجامحة، وممارسات الاقتراض غير الشفافة، والافتقار إلى المساءلة المالية[1].

كان الهدف من قانون المالية العامة وإدارة الديون هو إخضاع جميع قروض وضمانات الحكومة المركزية لقواعد صارمة، وفرض متطلبات إعداد التقارير على جميع الديون والضمانات. من ناحية أخرى، حدد قانون إدارة المالية العامة والرقابة الإطار الرئيسي لنظام الإدارة المالية، من خلال وضع "المبادئ والمزايا، والميزانية متعددة السنوات، ونطاق الميزانية، وتنفيذ الميزانية، وإدارة الأداء والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة الداخلية، والمحاسبة، والمراقبة وإعداد التقارير[2]".

كما واصلت الحكومة تنفيذ برنامج اقتصادي يركز على تدابير الانكماش للمالية العامة. وفي مجال السياسة المالية، قامت الحكومة بتبسيط التشريعات الضريبية، وألغت العفو الضريبي خلال أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبدلاً من ذلك طورت برنامج "السلام الضريبي" الذي زاد عدد دافعي الضرائب لتوسيع قاعدتها الضريبية. ساعدت الايرادات الضريبية الاضافية التي ولّدتها هذه الخطوات في تمويل تنفيذ الحكومة لبرنامج اقتصادي جديد. كما عكست الخطة متوسطة الأجل التزام الحكومة بالانضباط المالي في مواجهة المالية العامة[3].

[1] Daron ACEMOGLU and Murat UCER, "The Ups And Downs Of Turkish Growth, 2002-2015: Political Dynamics, The European Union And The Institutional Slide", NBER Working Papers No.21608, National Bureau of Economic Research, Inc. October 2015, P 13. On: https://www.nber.org/system/files/working_papers/w21608/w21608.pdf

[2] Ibid.

[3] Erdal Tanas KARAGÖL, "The Turkish Economy During The Justice And Development Party Decade", **Insight Turkey**, Vol. 15, No. 4, fall 2013, p120.

2/ الخصخصة

تسارعت وتيرة الخصخصة في تركيا مع صعود حزب العدالة والتنمية، وفي خطة العمل العاجلة، سنة 2003 أعلنت حكومة الحزب التزامها بخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وبأنه سيتم تقييد دور الدولة في المجالات الأساسية مثل التعليم والصحة والعدالة والأمن. حاول الحزب دعم الاصلاحات الاقتصادية الليبرالية، وتقديمها على أنها الطريقة الوحيدة لضمان المنافسة والكفاءة والاستقرار داخل البلاد. وجرت محاولات لشرح وتبرير قضايا مثل كيفية التعامل مع البطالة الناجمة عن الخصخصة، وكيفية تعظيم الانتاجية، وكيفية إجراء بيع الأسهم[1]. في ذات الإطار، وفي حقبة ما بعد أزمة 2001، قامت مجموعة رجال الأعمال TUSIAD وأصحاب رؤوس الأموال الأناضول المتأثرة بالإسلام والنافذة في أركان الدولة، بتحويل مواقفها من مقاومة الخصخصة إلى داعم لها خاصة في ظل تزايد القدرة التمثيلية لحزب العدالة والتنمية، حيث رأت فيها فوائد مادية محددة. بالإضافة إلى هدف إعادة هيكلة نظام تراكم رأس المال المحلي حول ضرورات خلق التنافسية التي لا غنى عنها لهيكل السلطة ككل؛ وبالتالي دعم الخصخصة[2].

علاوة على ذلك، ظهر إجماع عام على أن رأس المال الأجنبي لاسيما الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات ذات الخبرة الفنية، كانت محل ترحيب كبير؛ ليفتح المجال أمامها للمشاركة في عملية الخصخصة. كل هذه المواقف المتغيرة قد قللت بشكل كبير من الصراع بين أصحاب رؤس الأموال في الداخل من جهة، وبينهم وبين المستثمرين الأجانب من جهة أخرى، وخلقت دافعا سياسيًا غير مسبوق للخصخصة[3].

---

[1] Sevgi Balkan Şahin, "Privatization As A Hegemonic Process In Turkey", **Journal Of Contemporary European Studies**. Vol. 18, No. 4, December 2010, p 489.

[2] Ahmet Zaifer, **Privatization in Turkey: Power Bloc, Capital Accumulation and State**, Leiden: Netherlands, Koninklijke Brill NV, 2022, P 81.

[3] Ibid.

كان ينظر إلى ملكية الدولة للمؤسسات كعقبة أمام المزيد من اندماج تركيا في الاقتصاد العالمي. إذ عزز هؤلاء الفاعلون ذوو التوجه الخارجي آليات السوق مثل الخصخصة بدلاً من الأدوات التي تقودها الدولة. وبالتعاون مع الجهات الفاعلة الخارجية مثل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، حاولت هذه المجموعات المحلية إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجديدة للحوكمة الاقتصادية التي من شأنها منح المصداقية للحكومات والثقة للمستثمرين؛ وبالتالي روجوا للخصخصة كجزء لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي الذي يعد شرطاً ضرورياً لخلق اقتصاد فعال ومنافس دولي[1].

في ذات السياق، في فترة ما بين عامي 1985 و 2003، بلغ إجمالي عائدات الخصخصة حوالي 8.2 مليار دولار، أو ما متوسطه حوالي 430 مليون دولار في السنة. بين عامي 2004 و2007، تمكنت الحكومة من استغلال الثقة المتزايدة لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، فضلاً عن الهيكل المؤسسي الفعال، لزيادة عائدات الخصخصة إلى ما يقرب من 21.8 مليار دولار، أو بمتوسط سنوي يبلغ حوالي 5.45 مليار دولار[2].

من خلال الشكل الموضح أدناه، يتضح بأن الفترة (2002–2008) تمثل ذروة الخصخصة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، حيث اتبعت الحكومة سياسة ليبرالية اقتصادية واضحة، استندت إلى مجموعة من الدعائم تتمثل في: الالتزام بإصلاحات صندوق النقد الدولي، قانون الخصخصة الجديد 2004، الاستقرار السياسي والاقتصادي نسبيًا، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونتيجة لذلك؛ تضاعف عوائد الخصخصة لتبلغ ذروتها في 8.2 مليار دولار في سنة 2005، و8.1 مليار دولار في 2006،

[1] Sevgi Balkan Şahin, Op, cit, P 495.
[2] William Hale and Ergun Özbudun, Op, cit, P 105.

و 6.3 مليار دولار في 2008. أما أبرز العمليات التي شملتها الخصخصة فهي: الاتصالات، الطاقة، شركات السكر، والموانئ.

لكن خلال سنتي 2009 و2010، شهدت عملية الخصخصة تباطؤا بعد الأزمة المالية العالمية التي أثّرت سلبًا على الاستثمارات الأجنبية، بينما بدأت الموارد القابلة للخصخصة تقل تدريجيًا على المستوى المحلي، مع استكمال بيع أهم الشركات الكبرى. إذ سجلت 2.2 مليار دولار في 2009 و942 مليون دولار فقط في 2010.

الشكل رقم 01: تنفيذ الخصخصة في تركيا (مليون دولار).

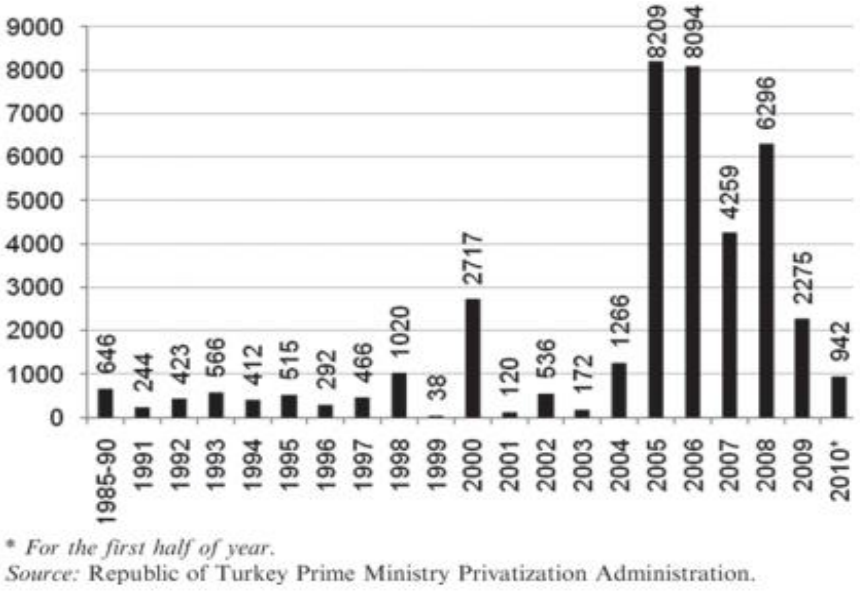

* *For the first half of year.*
Source: Republic of Turkey Prime Ministry Privatization Administration.

Source: Mehmet Cahit GÜRAN, « The Political Economy of Privatization in Turkey: An Evaluation », Tamer ÇETIN and Fuat OĞUZ, **The Political Economy of Regulation in Turkey**, New York, Springer, 2011, P 35.

3/ تشجيع الاستثمار الأجنبي

هناك علاقة ارتباط وثيقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي من جهة، وبين هذا الأخير بكل ما يحمله من استقرار للبيئة القانونية والتنظيمية والتسهيلات والحوافز وشبكات الطرق والمواصلات والبنى التحتية باعتبارها أهم العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

بناءا على ذلك، وفضلا عن جهود استتباب الاستقرار المالي والنقدي، شرعت الحكومة التركية في تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق، استهدفت تحسين أداء المؤسسات العامة، وتحرير الاقتصاد، وتعزيز بيئة الأعمال، ضمن برنامج مدعوم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

في قطاع البنوك، تم تطبيق خطة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي بعد أزمة 2001، وشملت إغلاق عدد من البنوك المفلسة، وتعزيز رقابة البنك المركزي على عمليات الإقراض، مما ساهم في تقوية النظام المالي وزيادة الشفافية[1]. وقد أُنشئت هيئة التنظيم والرقابة المصرفية (BDDK) التي لعبت دورًا مركزيًا في ضمان استقرار القطاع المالي.

في القطاع العام، أطلقت الحكومة برامج لإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، مثل شركات الطاقة والنقل والاتصالات، وذلك من خلال تحسين الحوكمة، وتقليص الدعم الحكومي، والسير في اتجاه الخصخصة عبر "الصفقات الجماعية" (Block Sales)، بُيعَت حصص كبيرة من شركات محورية مثل Türk Telekom (55%)، TÜPRAŞ (51%)، (46%)

[1] International Monetary Fund (IMF), Turkey: 2007 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Turkey, **IMF Country Report,** No. 07/362, 2007, pp. 9–13 .On the website: https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07362.pdf . was visited on May 8, 2025.

ERDEMİR، (51%) PETKİM ضمن صفقة واحدة أو متلاحقة في أواخر العقد الأول من الألفية الثانية[1].

رغم أن هذه الخطوة لم تمنع استمرار الادعاءات والانتقادات المتعلقة بالفساد، فقد حظيت هذه الخصخصات في نهاية المطاف بإشادة من عدة منظمات دولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وذلك بسبب ما قيل عن شفافيتها، وما يُتوقع أن تُحدثه من أثر إيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا[2].

في مجال تشريعات السوق، تم تبنّي قوانين جديدة لتحسين بيئة الاستثمار، أهمها قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي لعام 2003، الذي ساوى بين المستثمر الأجنبي والمحلي من حيث الحقوق والواجبات، وسهّل إجراءات تأسيس الشركات[3]. كما تم تطوير قوانين المنافسة، والمشتريات العمومية، وحقوق الملكية الفكرية بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي.

أما على مستوى سوق العمل، فقد تم تحديث قانون العمل عام 2003 لتوفير مزيد من المرونة لأرباب العمل، وتحقيق التوازن بين حماية حقوق العمال وتشجيع التوظيف[4]. وقد ساعد

[1] Merih ANGIN And Pınar BEDIRHANOĞLU, "Privatization processes as ideological moments: The block sales of large-scale state enterprises in Turkey in the 2000s", Special Issue On Turkey's Experience With Neoliberal Policies And Globalizationp, **New Perspectives On Turkey,** No.47, Fall 2012, p140. pp 139-167.

[2] Pınar BEDIRHANOĞLU, "Corruption of Anti-Corruption: Deconstructing Neoliberal Good Governance" in Jan Aart Scholte, Lorenzo Fioramonti and Alfred Nhema (eds.) New Rules for Global Justice: Structural Redistribution in the Global Political Economy, Rowman and Littlefield, April 2016, PP 10-11. On the website:https://www.academia.edu/23562452/Corruption_of_Anti_Corruption_Deconstructing_Neoliberal_Good_Governance . was visited on 8 May, 2025.

[3] Republic of Turkey, Law No. 4875 on Foreign Direct Investment, Official Gazette, No. 25141, 17 June 2003 .

[4] Bakir Erdogan TASIRAN, Ali CEVAT and Taymaz EROL, Quality of work and employment, industrial relations and restructuring in Turkey. **Project Report**. Eurofound, Dublin, (2009), P4.on the website: https://www.researchgate.net/publication/279641025_Quality_of_work_and_employment_industrial_relations_and_restructuring_in_Turkey. was visited on 8 May, 2025.

ذلك في تقليص الاقتصاد الموازي، وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، وإن كان بوتيرة بطيئة.

هذا التوجه والذي يُعرف بـ"flexicurity"، دمج بين المرونة في تنظيم الأجور والعمل المؤقت، وتأمين حقوق العاملين من خلال الضمان الاجتماعي والتدريب والسياسات النشطة للتوظيف[1]. وعلى الرغم من أن بعض النقابات والاتحاديات انتقدت زيادة صلاحيات أصحاب العمل، فإن القانون مثّل خطوة نحو التوفيق بين دعم الاستثمار وتوسيع فرص العمل، مع الحفاظ على حد أدنى من الحماية للكوادر العاملة.

لقد كانت هذه الإصلاحات جزءًا لا يتجزأ من المسار الذي اتبعته تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما فرض عليها اعتماد معايير الشفافية، والمساءلة، وحرية السوق، وهي مبادئ شكلت أساس المرحلة الذهبية من النمو الاقتصادي في تلك الفترة.

لذلك جاءت الاصلاحات التي أقرها حزب العدالة والتنمية خاصة الاصلاحات الشاملة في القطاع المصرفي لتعبر عن هذا التوجه، حيث سمحت بدخول كبير لرأس المال الأجنبي إلى القطاع في شكل أسهم وإقراض؛ مما أدى إلى زيادة الانتاجية والكفاءة لمعظم البنوك. كان هناك عامل ثانٍ وراء نجاح تركيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو تحديث التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2003. وألغى هذا شرط الحصول على إذن أولي من المديرية العامة للاستثمارات الأجنبية لإنشاء مشاركة رأس المال الأجنبي، ومنح المعاملة الوطنية للشركات الأجنبية[2].

[1] Ibid.
[2] Mihai Macovei, “Growth and Economic Crises in Turkey: Leaving Behind a Turbulent Past?”, Economic Papers, European Communities, October 2009, P 18. on the website: https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/pages/publication16004_en.pdf . was visited on October 14, 2022.

كان لتلك الاجراءات الأثر البالغ على ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بعد أن كانت في حدود المليار دولار في عام 2002، لتصل إلى مستوى أعلى قدر بـ 19.9 مليار دولار في عام 2007، قبل أن يتراجع إلى 6.8 مليار دولار في عام 2008، في أعقاب الأزمة المالية العالمية[1].

بإلقاء نظرة فاحصة على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا (% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 2000 – 2023، يكشف عدة نقاط مهمة تعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، ويُبرز أيضًا مدى تأثر تركيا بالتقلبات الإقليمية والدولية.

[1] William Hale, **Turkish Foreign Policy Since 1774**, 3rd ed, London and New York: Routledge and Taylor and Francis Group, 2013, P 153.

الجدول رقم: الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، صافي التدفقات الداخلة (٪ من الناتج المحلي الاجمالي).

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، صافي التدفقات الداخلة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي).
2000	0.4
2001	1.7
2002	0.5
2003	0.5
2004	0.7
2005	2
2006	3.6
2007	3.2
2008	2.6
2009	1.3
2010	1.2
2011	1.9
2012	1.6
2013	1.4
2014	1.4
2015	2.2
2016	1.6
2017	1.3
2018	1.6
2019	1.2
2020	1.1
2021	1.6
2022	1.5
2023	1

Source: The World Bank Group, "Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$) – Turkiye, 2025, On the website https://www.worldbank.org/ext/en/home . was visited on visited on 9 May, 2025.

من خلال الجدول السابق يمكن تقسييم الفترات التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا إلى ثلاث مراحل:

1. مرحلة التأسيس والضعف (2000–2004): كانت النسب ضعيفة جدًا، بين 0.4% و0.7%. تعكس هذه المرحلة ضعف البيئة الاستثمارية، وتأثيرات أزمة 2001 الاقتصادية، رغم الاصلاحات الأولية بعد صعود حزب العدالة والتنمية (2002)، إلا أنها لم تكن كافية بعد لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل واضح.

2. مرحلة الازدهار (2005–2008): شهدت تركيا طفرة في الاستثمار الأجنبي، وصلت الذروة في 2006 (3.6%). لعل أبرز أسبابها: حدوث استقرار سياسي واقتصادي نسبي، التحسينات التشريعية لجذب المستثمرين، خصخصة عدد من المؤسسات الحكومية الكبيرة، وبدء مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2005.

3. مرحلة التراجع والاضطراب (2009–2023): بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، بدأ الانخفاض التدريجي، حيث استقر الاستثمار غالبًا بين 1.1% و1.9%، مع بعض الذروات الضعيفة في سنة 2015 (2.2%). إذ تراجعت الثقة بسبب: الانقلاب الفاشل في 2016، التدهور في استقلالية المؤسسات الاقتصادية، التضخم والتقلبات السياسية والاقتصادية. أما في 2023، فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 1% فقط من الناتج المحلي، وهو ما يمثل أدنى مستوى منذ عقد تقريبًا.

تذهب قراءات بعض المتابعين للشأن التركي إلى أن المستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم، واجهوا بعض التحديات على غرار البيروقراطية المفرطة، ضعف النظام القضائي،

ارتفاع الضرائب وعدم اتساقها، الضعف في حوكمة الشركات، والقرارات التي لا يمكن التنبؤ بها على مستوى الحكم المحلي، والتغييرات المتكررة في البيئة القانونية والتنظيمية[1].

المطلب الثاني: التقارب مع الاتحاد الأوروبي

من المؤكد أن تطور الاقتصاد التركي لا يمكن فصله عن العمليات الاقتصادية العالمية. لقد استفاد حزب العدالة والتنمية بالتأكيد من كون فترته الحكومية الأولى، ما بين عامي 2002 و2007، قد وقعت في مرحلة من التوسع السريع للاقتصاد العالمي، وهي المرحلة التي أُعِيقت بالأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008[2].

كما ظهر الاتحاد الأوروبي في السياق الدولي لتحول الاقتصاد التركي. ففي عام 2002، كانت إحدى أولويات حزب العدالة والتنمية الحاكم هي الاندماج الأوروبي، وكان مستعداً للامتثال لجميع الطلبات القادمة من بروكسل. وكانت إحدى أكثر التوقعات جوهرية من الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا هي تحرير الأسواق بشكل كبير وتعزيز القطاع المالي، وهو ما كانت الحكومة السابقة لحزب العدالة والتنمية قد حاولت القيام به بالفعل من خلال مشروع أُطلق عليه اسم "برنامج الانتقال إلى اقتصاد قوي"، والذي استمرت النخبة السياسية الجديدة في تطبيق سياساته البنكية. كما طالب الاتحاد الأوروبي تركيا بخلق بيئة جاذبة للمستثمرين ونقل جزء كبير من ممتلكات الدولة إلى القطاع الخاص. وهذا يعني أن الخصخصة لم تكن تهدف فقط إلى خلق برجوازية أناضولية جديدة، بل كانت أيضاً شرطاً أساسياً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما كان لبيروقراطية بروكسل رأي في سياسة أسعار الفائدة التركية، حيث طالبت أنقرة بخفض أسعار

[1] **Turkey Investment and Business Guide Volume 1 Strategic and Practical Information**, Washington DC: International Business Publications, Inc IBP, 2010, P 43.
[2] Seref TURKMEN, Op.cit, p 71.

الفائدة بين البنوك. وقد رحبت حكومات حزب العدالة والتنمية بهذا الطلب أيضاً، لأنه تماشى مع التقاليد الاسلامية التي تحظر الربا [1].

لذلك شكّل التقارب مع الاتحاد الأوروبي أحد أبرز محاور السياسة الاقتصادية لتركيا خلال فترة (2002–2008)، حيث ارتبطت الاصلاحات الاقتصادية والسياسية ارتباطًا وثيقًا بمسار الانضمام إلى الاتحاد. وقد وفّر هذا المسار إطارًا مرجعيًا خارجيًا قويًا دفع باتجاه تحديث شامل للهياكل الاقتصادية والقانونية في البلاد. ففي عام 2005، بدأت تركيا رسميًا مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بعد أن حصلت على وضع دولة مرشحة في قمة هلسنكي عام 1999. وخلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008، قامت الحكومة التركية بتسريع عملية مواءمة تشريعاتها مع معايير كوبنهاغن التي تشترط وجود اقتصاد سوق فعّال ومؤسسات ديمقراطية مستقرة.

على الصعيد الاقتصادي، تمثّلت أبرز الخطوات في تبنّي قوانين تتعلق بحرية الأسواق، وحماية المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وتحرير التجارة، والتي جاءت كمحصلة لمسار طويل بدء مع دخول تركيا رسميًا ضمن الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في 1 جانفي 1996، بموجب اتفاق أُبرم في عام 1995 بين الطرفين.

إذ بعد التغيرات التي أحدثها الاتحاد الجمركي، أصبح الاتحاد الأوروبي يمثل حوالي 50٪ من التجارة الخارجية التركية، كما شكل 82٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما جعله أكبر شريك تجاري واستثماري لتركيا، وساهم ذلك في زيادة التبادل التجاري الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، الذي بلغ 85 مليار يورو في عام 2006، مما جعل تركيا سابع أكبر شريك

[1] Ibid.

تجاري للإتحاد الأوروبي. كما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الاجمالي لتصل إلى 55.2٪ في عام 2004، مقارنة بـ 30.6٪ في عام 1994[1].

أما على صعيد المؤسسات، فقد تم إصلاح الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته، وتحسين الشفافية في الإدارة العمومية، وهو ما انعكس إيجابًا على تصنيف تركيا في تقارير الحوكمة العالمية.

رغم أن مسار الانضمام لم يتقدّم كما كان متوقعًا بعد 2008 بسبب عوامل سياسية، إلا أن هذه المرحلة شكّلت دافعًا قويًا للإصلاح، وربطت الاقتصاد التركي أكثر فأكثر بالسوق الأوروبية، سواء من حيث البنية التنظيمية أو حجم الترابط التجاري والمالي.

المطلب الثالث: النمو السريع

ساهمت سلسلة الاصلاحات الاقتصادية التي أقرها حزب العدالة والتنمية التي تم عرضها سابقا، في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وحققت قفزة في المؤشرات الماكرو اقتصادية. كما يظهره الجدول التالي:

[1] "Memorandum submitted by Turkish -British Chamber of Commerce and Industry", **report**, Parliamentary business, 30 January 2008, on the website: https://publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cmberr/367/367we23.htm?utm_source=chatgpt.com . was visited on 10 May, 2025.

الجدول رقم 04: إجمالي الناتج المحلي للقوى الاقليمية شرق الأوسطية 1999-2010 (مليار دولار).

الدولة	1999	2001	2003	2005	2007	2010
مصر	88.333	96.258	79.955	89.794	127.9	189.6
إيران	104.636	113.137	138.073	188.479	294.1	477.1
إسرائيل	103.108	111.791	108.953	129.841	161.9	246.6
السعودية	162.758	183.257	219.495	309.945	376	682.75
تركيا	260.1	222.9	303.0	483.0	647.16	735.0

المصدر: بكر محمد رشيد البدور، مرجع سابق ذكره، ص 330.

يتضح من خلال الجدول بأن تركيا هي أعلى الدول السابقة ذات الوزن الجيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، من ناحية الناتج المحلي الاجمالي، حيث سجلت هذه الدولة تطورا ملوحظا في ناتجها المحلي الذي ارتفع من 260 مليار دولار سنة 1999 ليتضاعف ثلاث مرات تقريبا مسجلا 735 مليار دولار سنة 2010.

إذن بالرغم من قوة الاقتصادات السعودية، والإيرانية، والإسرائيلية، إلا أنّ الاقتصاد التركي يمتاز بتنوعه، بينما نجد الاقتصادات السعودية والإيرانية مرتبطة بالنفط وتقلبات أسعاره، بينما يرتبط الاقتصاد الإسرائيلي بالمساعدات الخارجية. ومع نجاح خطة الحكومة التركية التي وضعت عام 2002 لتقليل معدلات التضخم إلا أنّ هناك أسباباً عدّة جعلت من التضخم عملية مستمرة في تركيا منذ عام 1970، ومنها[1]:

[1] المرجع ذاته، ص ص 330.

-ارتفاع العجز في ميزانية القطاع العام.
-استثمارات ضخمة في البنية التحتية.
-النفقات العسكرية الباهظة المرتبطة بأسباب جغرافية سياسية.
-عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج بسبب الضغوط التضخمية.
-السياسات الشعبوية التي تُتَّبع قبل كل انتخابات عامة.
-الزيادات في أسعار المدخلات المستوردة الرئيسة عالميًّا.

رغم ذلك، فقد شهد هذه المرحلة طفرة اقتصادية ملحوظة في تركيا، ففي الفترة ما بين عامي 2002 و2007، سجل الاقتصاد التركي معدل نمو سنوي بلغ 7.2%، بفضل اصلاحات حكومة حزب العدالة والتنمية التي بدأتها بعملية خصخصة الشركات العامة الخاسرة، ما أدى إلى تدفّق غير مسبوق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما نفّذت إصلاحًا ناجحًا في القطاع المصرفي. واعتمدت تركيا نظام سعر الصرف العائم، وألغت القيود على تدفقات رأس المال الأجنبي، وشدّدت الانضباط المالي، وعززت استقلالية البنك المركزي، مما أسهم في استقرار معدلات التضخم [1].

من نتائج هذه الإصلاحات أيضا، برزت طبقة جديدة من رواد الأعمال في وسط الأناضول، شكّلت بديلًا للطبقة الصناعية التقليدية المتمركزة في إسطنبول ومحيطها. وقد أصبح أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق مثل أنقرة، قيصري، وغازي عنتاب، والذين يشكّلون قاعدة دعم رئيسية لحزب العدالة والتنمية، هم المحرّك الأساسي لتوسّع الصادرات التركية نحو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى مدى الوقت، راكم ما يُعرف بـ"نمور الأناضول" رأس مال كافٍ لمنافسة التكتلات الاقتصادية الكبرى القائمة في إسطنبول، وأسّسوا نخبة اقتصادية بديلة في البلاد[2] .

[1] Aleksandra Jarosiewicz, "Turkey's economy: a story of success with an uncertain future", OSW COMMENTARY, **Centre for Eastern Studies**, No 120, 2013, p 1. pp1-6.
[2] Ibid, p 2.

جدول رقم 05: النمو الاقتصادي، التضخم (من الناتج المحلي الاجمالي).

السنة	نسبة النمو(الناتج المحلي الاجمالي)(٪ سنويًا)	التضخم، انكماش PIB (٪ سنويًا)
2001	– 5.8	53
2002	6.4	37.6
2003	5.8	23.3
2004	9.8	12.4
2005	9	7.1
2006	6.9	9.4
2007	5	6.2
2008	0.8	12

Source: The World Bank Group

يتضح من خلال الجدول السابق أنه في الفترة مابين 2001 – 2007، سجل تعافٍ وإصلاحات هيكلية، على إثره حققت تركيا نموا قويا ومستقرا (ارتفع من 6.4% في 2002 إلى 9.8% في 2004)، أما التضخم فقد انخفض من 53% في 2001 إلى 6.2% في 2007 ويعد ذلك إنجازا كبيرا، ومرد ذلك أنه بعد أزمة 2001، قامت تركيا بإصلاحات اقتصادية عميقة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى: تحكم في التضخم، جذب استثمارات، تحسين الثقة في العملة المحلية، وتقليص الدين الخارجي.

في ذات الإطار، انخفض اجمالي الدين الخارجي لتركيا بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، من مستوى يعادل 56.2 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2001 إلى أقل من 40 ٪ في عام 2008. بينما ارتفع إجمالي الدين الخارجي لتركيا من 250 مليار دولار أمريكي في عام 2007 إلى 290 مليار دولار أمريكي في عام 2010[1].

[1] **Turkey Recent Economic and Political Developments Yearbook Volume 1 Strategic Information and Developments**, Washington DC: International Business Publications, IBP, Inc, 2016, p173.

لقد أسهم نمو الناتج المحلي الإجمالي، وربما بدرجة أكبر، ارتفاع القوة الشرائية للسكان، إلى جانب انتشار الاعتقاد العام بتحسن الاقتصاد التركي، في زيادة شعبية حزب العدالة والتنمية، وشكّل ذلك قاعدة لسياسة خارجية طموحة تبنتها أنقرة. وقد لاقى النموذج السياسي والاقتصادي التركي ترحيبًا سواء من الاتحاد الأوروبي أو من دول الشرق الأوسط، وكان يُنظر إليه على أنه نموذج قابل للتصدير. كما عزّز هذا النجاح الطموحات التركية بلعب دور قيادي في الشرق الأوسط، والسعي لأن تُعامَل كشريك ندّي للاتحاد الأوروبي[1].

مع أن هذا النمو أظهر مكاسب اقتصادية مهمة، إلا أنه بدأ يكشف تدريجيًا عن بعض الاختلالات الهيكلية، مثل العجز المتزايد في الحساب الجاري، وارتفاع الاعتماد على التمويل الخارجي، وهي تحديات ستظهر بشكل أكثر وضوحًا في المرحلة التالية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

المطلب الرابع: التحولات القطاعية: الصناعة، الزراعة، السياحة والخدمات.

إنّ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في البلاد المرهقة أنذاك بالمشكلات الاقتصادية التي تعاقبت عليها عبر حقب زمنية، وتحقيقه استقرار الحكومة ونيله ثقة الشعب، وقيادته للاصلاحات بنظرة تنموية شاملة قائمة على الانجاز؛ فقد أحدثت نوعا من الديناميكية الاقتصادية على المستوى الداخلي، وبدأت تنشط الدبلوماسية الاقتصادية، وعملت الحكومة على توسيع حجم المبادلات التجارية بين تركيا ودول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا. وهو ما أدى إلى الرفع من الانتاجية وفاعلية عديد القطاعات الحساسة تقريبا على غرار: الصناعة، الزراعة، السياحة، وتقدما في مؤشرات التنمية البشرية.

[1] Aleksandra JAROSIEWICZ, Op.cit, p 2.

الفرع الأول: الصناعة

حين وضعت خطة التنمية الخماسية الأولى موضع التنفيذ سنة 1963، اكتسبت الاستثمارات الصناعية في تركيا زخما من خلال التركيز على الصناعة غير الزراعية. وفي الفترات التالية، تم وضع خطط التنمية كل خمس سنوات؛ من أجل زيادة الحوافز المقدمة للصناعة والمناطق الصناعية المنظمة. ومع دخول اتفاقية الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في عام 1996، اكتسبت الشركات التركية هيكلًا تنافسيًا، وزاد تنسيق وتناغم القطاع الصناعي مع الاتحاد الأوروبي بعد أن أصبحت تركيا مرشحة للانضمام إلى الاتحاد سنة 1999. وفي هذا الاتجاه، تغير شكل الاستثمار في القطاع الصناعي واكتسبت استراتيجية التنمية في عصر المعلومات أهمية أكبر[1].

بعد أزمة عام 2001، تم تفضيل سياسة أقل مخاطرة، وكانت تهدف إلى تقديم السلع الموجهة للتصدير وخاصة إلى أوروبا. وقد زادت الأهمية المعطاة للبحث والتطوير تدريجياً، وتم استهداف الصناعة ذات القدرة التنافسية[2]. كان عدد المناطق الصناعية المنظمة 70 منطقة، أضافت إليها تركيا بعد سنة 2002 ما يعادل 72 منطقة صناعية منظمة. كما بنت تركيا بعد عام 2002 حوالي 83 منطقة صناعية صغيرة خلال ثماني سنوات فقط[3].

في ذات الصدد، يقود عملية التصنيع في تركيا رجال أعمال منضوين تحت لواء جمعيتين اثنتين هما: جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك "توسياد" ذات التوجهات اليسارية العلمانية، والتي لدى أعضائها النفوذ السياسي، وقادرين على الإطاحة بالحكومات مثلما حدث

[1] Esma AKYÜZ, «The Effect of Cluster Policy on Industrial Policy: The Turkish Experience», **Industrial Policy**, Vol.2, No.1, p 40.

[2] Ibid.

[3] أحمد نصير وسليمان زواري فرحات، "تحليل وتقييم استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة حالة دولة تركيا للفترة 2002 – 2015"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**. العدد 4، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، ديسمبر 2016، ص 115.

سابقا لما كانت أحد أسباب سقوط حكومتي بولند أجاويد ونجم الدين أربكان. يسيطر أعضاء هذه الجمعية على عملية التصنيع، والتصدير، والتجارة الخارجية، ولطالما ضغطت على حكومة أردوغان للمطالبة برفع سعر الفائدة، وأحيانا تنتقد الاحصائيات التي تقدمها الحكومة حول المؤشرات الاقتصادية.

أما الجمعية الثانية فهي جمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين في تركيا "الموصياد"، وهم ذووا خلفيات محافظة واسلامية، وكان صعودهم بالموازاة مع اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم، بحيث يقيمون علاقت طيبة مع الحكومة؛ لذلك فقد فصاروا بمثابة جبهة منافسة لجمعية التوسياد.

من جانب آخر، ورغم هيمنة القطاع العام على العديد من الصناعات، فإنّ حصة القطاع الخاص من الإنتاج الصناعي وصلت إلى قرابة 80 ٪، ويسيطر القطاع الخاص على نحو 95 ٪ من حجم الاستثمارات الصناعية، وزاد عدد المصانع من 3 آلاف مصنع عام 2001 إلى 30 ألف مصنع عام 2010 تغطي مختلف مجالات التصنيع. كما أن الصناعة التركية الخاصة قادت 54 ٪ من النمو الاقتصادي الذي بلغ معدله 8,9 ٪ عام 2010[1]. أما أبرز الصناعات التركية فتتمثل في: صناعة السيارات، المنسوجات والملابس، الأثاث والمفروشات، المنتجات الغذائية، الحديد والصلب والمعادن، والصناعات التكنولوجية.

[1] بكر محمد رشيد البدور، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية**. مرجع سابق ذكره، ص ص 60-61.

الجدول رقم 06: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002–2021).

السنة	قطاع التصنيع	قطاع الصناعة	صادرات المصنوعات من مجموع الصادرات	مجموع مساهمة القطاع الصناعي
2002	26.4	17.00	21.3	47.7
2003	26.4	17.00	14.2	40.6
2004	26.8	17.0	15.6	42.4
2005	27.3	17.0	15.5	42.8
2006	27.8	17.0	16.3	44.1
2007	27.8	17.0	17.2	45.0
2008	28.2	16.0	17.7	45.9
2009	26.6	15.0	17.3	43.9
2010	27.6	15.0	18.1	45.7
2011	28.1	16.0	18.6	46.7
2012	28.1	16.0	17.7	45.8
2013	27.8	16.0	23.8	51.6
2014	27.5	17.0	24.3	51.8
2015	26.8	17.0	24.6	51.4
2016	26.3	17.0	28.2	54.5
2017	26.8	18.0	28.3	55.1
2018	27.2	19.0	28.4	55.6
2019	26.7	18.0	24.2	50.9
2020	26.2	19.0	33.1	59.3
2021	27.2	22.0	26.6	53.8
متوسط	27.2	17.2	21.5	48.7

المصدر: الطاهر بن خيرة، "تجربة الاصلاحات الاقتصادية في تركيا "دراسة تحليلية"، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، المجلد 15، العدد 1، 2024، ص ص 76–77. (ضمن بيانات البنك الدولي على موقعه الإلكتروني).

يعكس الجدول أدناه تطور مؤشرات القطاع الصناعي في تركيا بين عامي 2002 و2021، مع التركيز على أربعة مؤشرات: قطاع التصنيع، قطاع الصناعة، نسبة صادرات المصنوعات من مجموع الصادرات، والمساهمة الاجمالية للقطاع الصناعي. خلال الفترة 2002 إلى 2008، نلاحظ نموًا تدريجيًا في قطاع التصنيع من 26.4% إلى 28.2%، وهو ما يدل على تعزيز البنية الصناعية والانتاجية. بالمقابل، ظلت مساهمة قطاع الصناعة شبه مستقرة عند 17% حتى 2007، قبل أن تنخفض إلى 16% في 2008، ما قد يعكس بداية تأثيرات الأزمة المالية العالمية. أما نسبة صادرات المصنوعات، فقد ارتفعت من 21.3% في 2002 إلى 17.7% في 2008، وهو انخفاض ملحوظ يشير إلى تراجع نسبي في قدرة المنتجات المصنعة على الهيمنة ضمن إجمالي الصادرات خلال تلك الفترة.

في السنوات اللاحقة، من 2009 حتى 2021، يُلاحظ تذبذب طفيف في قطاع التصنيع، محافظًا على متوسط يقارب 27%، مع ارتفاع ملحوظ في مساهمة القطاع الصناعي التي بلغت أعلى مستوى لها في 2020 بنسبة 59.3%. كما سجلت نسبة صادرات المصنوعات نموًا لافتًا، خاصة في عام 2020 حين بلغت 33.1%، ما يعكس نجاحًا نسبيًا في ربط الصناعة بالأسواق الدولية رغم التحديات. في المجمل، يُظهر الجدول أن القطاع الصناعي التركي عرف استقرارًا نسبيًا في بنيته، لكنه شهد تحسينًا تدريجيًا في أدائه التصديري ومساهمته في الاقتصاد الكلي، خصوصًا في العقد الأخير.

الفرع الثاني: الزراعة

واجهت الزراعة في تركيا مشاكل مستمرة أدت إلى انتهاج البلاد لعملية إصلاح جذري خلال السنوات الأولى من الألفية الثانية. بسبب المشاكل الهيكلية التي تشمل: صغر حجم حيازة الأراضي الزراعية، والمزارع المجزأة والمتناثرة، وانخفاض الكفاءة، وقصور في البنية التحتية

للإنتاج والتسويق. يمكن أن نضيف لهذه القائمة مشاكل التنمية الريفية مثل: انخفاض مستويات النشاط الزراعي المهني، وانخفاض القدرة الاستثمارية، وانخفاض مستوى التعليم، ومستويات عالية نسبيًا من الأمية، ونسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية تعمل كعمالة عائلية غير مدفوعة الأجر، وانخفاض مستويات الدخل، ونقص مصادر الدخل البديلة، وارتفاع الهجرة الريفية إلى الخارج[1].

من بين أهم الاصلاحات التي جاء بها حزب العدالة والتنمية، هو التشريع الجديد سنة 2006، والذي حدد مجموعة جديدة من أدوات السياسة وخفض مقدار الاعانات الحكومية. وتم تخفيض دعم الأسعار المشوه للسوق بشكل ملحوظ واستبداله بدعم مباشر لمداخيل المزارعين[2].

أما حصة الزراعة في الاقتصاد التركي فقد مثلت حوالي 8.3 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009، مقارنة بأكثر من الضعف في سنوات الثمانينات. وبالمثل فإن العمالة الزراعية أخذت في التناقص بشكل واضح. ففي عام 1988، كانت الزراعة هي أكبر مصدر للتوظيف، حيث وفرت أكثر من 8 ملايين وظيفة واستوعبت ما يقارب 50 % من اجمالي السكان العاملين في البلاد. بينما في العام 2009، انخفضت العمالة الزراعية بشكل حاد من حيث القيمة المطلقة، ولم يقدم القطاع بعد انخفاض اليد العاملة بمقدار 2.9 مليون شخص، سوى 5.3 مليون منصب عمل، أي ما يعادل ربع إجمالي القوى العاملة (25 %)[3]. وسبب ذلك الاستخدام المتزايد لأساليب الزراعة الحديثة، وكذا عزوف الجيل الجديد من الشباب عن ممارسة المهن الزراعية، وميلهم إلى الاستثمار في القطاعات الخدماتية والصناعية. إضافة إلى ارتفاع

[1] Melike AKKARACA KÖSE, « Agricultural Policy Reforms and their Implications on Rural Development: Turkey and the EU», **Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi**, Vol. 11, No.2, 2012, pp 78- 79.
[2] Mihai MACOVEI, Op, cit, p 19.
[3] OCDE, Évaluation des réformes de la politique agricole en Turquie, paris, 2012, P 17, sur le site-web: http://dx.doi.org/10.1787/9789264113244-fr. Consulté le: 19 octobre 2022.

ظاهرة النزوح الريفي في مقابل ارتفاع تمركز السكان في المدن الحضرية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 07: سكان الأرياف واستغلال الأراضي في تركيا بين 1945 و2017 (٪).

السنوات	سكان الأرياف	أراضي غابية	أراضي رعوية	أراضي زراعية	أراضي أخرى
1945	75.00	13.55	50.19	18.85	17.41
1950	75.02	13.37	49.54	20.54	16.56
1960	68.02	13.58	36.77	32.49	17.16
1970	61.54	23.44	27.58	35.07	13.9
1980	56.09	25.91	27.16	36.15	10.78
1990	40.98	25.91	18.19	35.74	20.16
2000	30.00	26.56	18.47	33.84	21.13
2010	23.73	27.63	18.75	31.3	22.32
2017	7.48	27.81	18.75	29.99	23.45

Source : A. Ahmet YÜCER, "The Land Use in Turkey: A General Assessment and Affecting Factors", **Journal of Geoscience and Environment Protection**, No.8, 2020, P106.

تتركز أخصب المناطق الزراعية في قونية وسط جنوب الأناضول، وأضنة جنوب البلاد على جبال طوروس، وأزمير المطلة على البحر المتوسط[1]. أما فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية، فإنّ تركيا منتج رئيسي للحبوب (القمح والشعير والذرة)، إضافة إلى محاصيل أخرى مثل (البنجر السكري والقطن والبطاطس والتبغ)، وكذا الفاكهة والخضروات (خاصة التفاح والحمضيات والعنب والتين والبندق والزيتون والشاي)، فضلا عن لحوم الأغنام والماعز[2].

[1] بكر محمد رشيد البدور، مرجع سابق ذكره، ص 59.

[2] Melike AKKARACA KÖSE, Op, cit, 78.

غير أنّ الصادرات الزراعية التركية ليست شديدة التنوع؛ إذ أنّ الفواكه والمكسرات والخضروات هي منتجات التصدير الرئيسية (حوالي 60٪ من اجمالي الصادرات الزراعية)، ويشكل التبغ والحبوب والسكر 20٪. ورغم العجز التجاري الاجمالي لتركيا، إلا أنّ الميزان التجاري الزراعي ايجابي بشكل كبير؛ مما يوفر وضعًا مريحًا للحسابات الخارجية. تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ 27، الوجهة الرئيسية لحوالي 46٪ من الصادرات الزراعية التركية. على عكس تجارة البضائع، تمتلك تركيا فائضًا تجاريًا مع الاتحاد الأوروبي في مجال الزراعة (1322 مليون يورو في عام 2010)[1].

الجدول رقم 08: نسبة الدخل الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي التركي (بالمليار ليرة تركية).

Table 1.1. Share of agricultural income in GDP (in billion Türkish Liras)

Years	Agricultural GDP	GDP	AgrGDP/GDP (%)
2004	54.37	582.85	9.33%
2005	62.35	680.28	9.17%
2006	64.42	795.76	8.10%
2007	66.20	887.71	7.46%
2008	74.45	1002.76	7.43%
2009	81.23	1006.37	8.07%
2010	104.70	1167.66	8.97%
2011	114.84	1404.93	8.17%
2012	121.69	1581.48	7.70%
2013	121.73	1823.43	6.68%
2014	134.74	2054.90	6.56%
2015	161.47	2350.94	6.87%
2016	161.33	2626.56	6.14%
2017	189.23	3133.70	6.04%
2018	217.83	3761.17	5.79%
2019	276.42	4317.81	6.40%
2020	336.74	5048.57	6.67%
2021	401.54	7256.14	5.53%
2022	972.30	15011.78	6.48%

Source: TÜİK (2023) andUslu (2023)

Source: Hüseyin ATAŞ, "The Impact Of Agricultural Supports On Agricultural Production In Türkiye: Panel Data Analysis And Application Of The Nominal Group Technique", (Ph.D., Department of Business Administration, ADANA 2024), P3.

[1] Melike AKKARACA KÖSE, Op, cit.

يعرض الجدول تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا خلال الفترة 2004–2022، ويبرز تغيرات ملحوظة في كل من القيمة المطلقة للإنتاج الزراعي وكذلك نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي الكلي. خلال الفترة من 2004 إلى 2008، نلاحظ ارتفاعًا مطردًا في القيمة الاسمية للناتج الزراعي، حيث ارتفع من 54.37 مليار ليرة في 2004 إلى 74.45 مليار ليرة في 2008. إلا أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت تدريجيًا من 9.33% إلى 7.43%، ما يعكس أن نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى كان أسرع من نمو القطاع الزراعي، مما أدى إلى تراجع نسبي في أهمية الزراعة ضمن الاقتصاد الكلي.

أما في الفترة اللاحقة (2009–2022)، فقد استمر الاتجاه نفسه: زيادة في القيمة الاسمية للناتج الزراعي بشكل عام، لكنها لم تقابلها زيادة في النسبة المئوية، بل استمر الانخفاض التدريجي، لتصل إلى 6.48% في عام 2022. هذا يشير إلى تحوّل بنيوي في الاقتصاد التركي، حيث أصبحت القطاعات الصناعية والخدمية تلعب دورًا أكبر في الناتج المحلي. ومع أن هناك بعض التذبذبات في القيم خلال هذه الفترة، فإن الاتجاه العام يعكس تراجعًا نسبيا في الوزن الاقتصادي للزراعة، رغم زيادتها المطلقة، ما قد يستدعي مراجعة السياسات الداعمة لهذا القطاع لضمان استدامته.

الفرع الثالث: السياحة والخدمات

يتضح من خلال المخططات التنموية الخماسية (2001–2005) وحتى (2007–2013) بأن السياحة تمثل مصدرا رئيسيا للدخل في تركيا. فعلى مدى السنوات الإثنى عشر، اتخذت الحكومة خطوات جادة في هذا المجال. حيث احتلت البلاد المرتبة 17 بين الدول الأكثر زيارة في العالم سنة 2002، كما جذبت إليها حوالي 38 مليون سائحًا سنة 2013 لتصبح الدولة

السادسة الأكثر زيارة في العالم. أما بالنسبة للايرادات السياحية، فتحتل تركيا المرتبة العاشرة في العالم من حيث الوجهة السياحية، بنسبة بلغت 32.3 مليار دولار[1].

يتضح من خلال الجدول رقم ، بأن تركيا قد شهدت مرحلة توسع واضحة في قطاع السياحة والخدمات خلال الفترة ما بين 2002 و2004، حيث حافظ قطاع الخدمات على نسبة مرتفعة بلغت 65% سنة 2002، في حين قفزت مساهمة السياحة ضمن هذا القطاع من 61% إلى 74% سنة 2003، وهو ما يعكس ديناميكية اقتصادية مدعومة باستقرار سياسي وإصلاحات داخلية حسّنت صورة البلاد كوجهة سياحية جاذبة.

ساعدت التطورات الأخرى مثل الطرق التي تم تشييدها حديثًا، والتحسينات في السفر الجوي (الأنشطة التسويقية للخطوط الجوية التركية)؛ ساهمت في تعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة وغيرها (مثل الاعفاءات من التأشيرة). بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار التطورات المتعلقة بإسطنبول على سبيل المثال كعاصمة للثقافة الأوروبية للسياحة 2010، بالإضافة إلى الألعاب الأولمبية الشتوية للجامعات في أرضروم سنة 2011، تمثل جزءًا من هذا التغيير في العقلية خلال السنوات الأخيرة[2].

[1] **Turkey Recent Economic and Political Developments handbook Volume 1 Strategic Information and Developments**, Op, cit, p115.

[2] Teoman DUMAN and Cevat TOSUN, « Current Developments in Turkish Tourism », Anatolia: **An international Journal of Tourism and Hospitality Research**, Vol. 21, No. 1, Summer 2010, p7.

جدول رقم 09: مساهمة قطاعي الخدمات والسياحة في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2002-2021).

السنة	قطاع الخدمات	السياحة من الخدمات
2002	65.0	61.0
2003	64.8	74.0
2004	64.1	71.0
2005	63.6	70.0
2006	62.9	68.0
2007	62.5	66.0
2008	62.2	64.0
2009	64.1	65.0
2010	62.8	63.0
2011	62.0	61.0
2012	62.2	60.0
2013	62.3	49.0
2014	62.6	49.0
2015	64.3	49.0
2016	64.9	42.0
2017	64.4	43.0
2018	64.1	44.0
2019	64.7	52.0
2020	65.3	35.0
2021	64.0	46.0
متوسط	63.6	56.6

المصدر: الطاهر بن خيرة، مرجع سابق ذكره، الصفحة ذاتها. (ضمن بيانات البنك الدولي على موقعه الإلكتروني).

بعد هذه المرحلة، بدأ منحنى السياحة بالتراجع التدريجي حسب البيانات في الجدول أعلاه، لتدخل البلاد ما بين 2008 و2013 في مرحلة ركود نسبي في الخدمات وانكماش ملحوظ في السياحة، رغم ثبات مساهمة القطاع الخدمي عمومًا. أما ما بعد 2013، فقد تميز بتسارع الانحدار في مؤشرات السياحة خاصة بعد 2016، متأثرة بعوامل أمنية وسياسية، وصولًا إلى التراجع الحاد في 2020 نتيجة جائحة كورونا، ثم بوادر تعافٍ نسبي في 2021.

إذن، رغم النجاح الذي حققته تركيا كوجهة سياحية جذابة، إلا أن هناك تحديات خطيرة أمام تنمية السياحة المستدامة في تركيا. هذه التحديات تتعلق أساسا بالتركيز الموسمي للطلب السياحي، والتركيز المكاني للمرافق السياحية، والتوزيع غير المتكافئ لنمو السياحة بين المناطق، والنشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني، وأنواع مختلفة من التلوث البيئي بسبب النمو السياحي غير المخطط له والسريع، وعزلة المجتمعات المحلية عن تنمية السياحة، فضلا عن المحسوبية[1].

المطلب الخامس: تطوير سياسة التنمية الجهوية من خلال المخططات الخماسية للتنمية

إنّ التنمية الجهوية هي الاستثمار في القدرات والامكانات في المناطق الجهوية، وتقوم على مبدأ التخصص الوظيفي، وروح الابتكار، والرفع من القدرات التنافسية. كما تستهدف تقليل الفوارق بين الأقاليم والجهات، والرغبة في تحقيق التوازن الجهوي. كما ترتبط التنمية الجهوية بمصطلحات التخطيط الجهوي باعتباره آلية لحل المشاكل المحلية من بطالة، وانخفاض الدخل الفردي؛ وهي بهذا تخدم خطط التنمية الوطنية. وتركيا كغيرها من بلدان العالم بنت التصور الديمقراطي للتنمية الجهوية على حزمة من القوانين والتنظيمات حددت الاطار الهيكلي للتنمية الجهوية.

[1] Ibid.

في ستينيات القرن العشرين، وبالتوازي مع "علم المنطقة" وهيمنة مناهج التنمية الاقليمية، تم تسريع دراسات التخطيط ذات النطاق الاقليمي في تركيا من قبل المؤسسات الوطنية، وخاصة بعد إنشاء هيئة التخطيط الحكومي (SPO). يهدف التخطيط الاقليمي خلال تلك الفترة إلى التغلب على المشكلات التي حدثت بسبب عملية التحضر الكبيرة، وتنظيم البيئة المادية، وحل مشاكل عدم المساواة بين المناطق. وخلال الثمانينيات، واجه محتوى وأولويات المشاريع الاقليمية في تركيا تغييرًا نموذجيًا من خلال مقاربات نظرية جديدة شكلتها العولمة وسياسات اليمين النيوليبرالي الجديدة[1].

أدّت عملية التغيير التي شهدتها الخلفية النظرية والمنطقة محل دراسات التخطيط الاقليمي، إلى تقييم تجارب التخطيط الاقليمي في تركيا عبر ثلاث حقب زمنية مختلفة: الفترة الأولى تمحورت حول تشكيل ضغط التحضر والبيئة المادية (1960–1980)، الفترة التي ركزت على عدم المساواة بين المناطق (1980–2000)، والفترة التي ركزت على التنمية القائمة على المنافسة والشبكات منذ عام 2000[2].

في ذات الإطار، تفتح الخطة الخماسية الثامنة (2001–2005) أرضية جديدة في علاقة تركيا بالاقتصاد العالمي. تمت مناقشة العولمة الاقتصادية والاندماج الضروري لتركيا في التجارة الدولية على نطاق واسع في المقدمة. بحيث تم تقديم مفهوم التنمية الجهوية بشكل رسمي وتطويره في الفصل السابع بعنوان "سياسات وأهداف التنمية الجهوية"؛ وذلك بهدف حشد الموارد الجهوية لتشجيع الاستثمارات المحلية. كما أنّ المنظور الأوروبي والإعداد للشراكة الوطنية من أجل الانضمام في عام 2003؛ يدفعان هيئة التخطيط الحكومي (SPO) إلى التفكير في الأطر

[1] Özer KARAKAYACI, «Regions and Regional Planning In Turkey», **Biblioteka Regionalisty**, No. 15, 2015, p 37.
[2] Ibid.

المؤسسية الممكنة لتنفيذ السياسة الجهوية، وإنشاء وحدات جهوية لتتوافق مع تسمية الوحدات الجهوية للاحصاءات الأوروبية (NUTS)[1].

كما شهدت تركيا خلال المخطط الخماسي الثامن تحوّلًا نوعيًا في إدراكها للتنمية الإقليمية، حيث انتقلت من التركيز على النمو الكلي إلى تبنّي مقاربة جهوية تهدف إلى تقليص الفوارق بين المناطق، خاصة بين غرب البلاد المتقدم وشرقها المتأخر. وقد مثّلت هذه الخطة أول وثيقة رسمية تُدرج "التنمية المتوازنة جهوياً" كأحد أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ضوء متغيرين أساسيين: أولًا، التحضير لمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وثانيًا، الاعتراف المتزايد داخليًا بعدم كفاية السياسات الوطنية العامة لمعالجة الفقر والتهميش الجهوي.

من جهة أخرى، شكّل الانفتاح على الاتحاد الأوروبي دافعًا قويًا لإصلاح السياسات الجهوية. ففي تقارير التقدم الأوروبية (2001، 2002، 2005)، تم الضغط على تركيا لملاءمة سياساتها مع معايير السياسة الاقليمية الأوروبية، التي تعتمد على دعم المناطق المهمّشة عبر أدوات مؤسسية مستقلة. استجابة لذلك، صادقت تركيا لاحقًا على قانون وكالات التنمية (رقم 5449 لعام 2006)، وهو امتداد مباشر لما تم وضع أسسه خلال الفترة 2001–2005. لذلك تعد هذه المرحلة بمثابة نقطة الانطلاق الحقيقية لما يُعرف اليوم بـ"التنمية الاقليمية الحديثة" في تركيا، والتي تدمج بين البعد المحلي والمؤسسي، والإطار الأوروبي المعياري[2].

[1] Benoît MONTABONE, “La cohésion territoriale en périphérie de l’Union européenne: les enjeux du développement régional en Turquie”, (Thèse de doctorat, Département Histoire, Université Rennes 2, 2011), p 136.

[2] Onur SUNGUR, Hidayet KESKİN and Murat Ali DULUPÇU, “Adaptation Of Turkey’s Regional Policies To The Eu Acquis: An Evaluation Through Progress Reports (1998-2012)”, **Marmara Journal Of European Studies**, Volume 21, No 2, 2013, P 167. pp165-193.

المبحث الثاني: مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية (2009 – 2013)

يرتبط الاقتصاد التركي بدرجة عالية بالاقتصاد العالمي عبر قنوات التجارة والتمويل. لذلك شعرت تركيا بتأثير الأزمة بوضوح بعد الربع الثاني من 2008، عندما بدأ معدل النمو الاقتصادي في التراجع. ونتيجة لذلك، نما الاقتصاد التركي بنسبة 0.9٪ فقط في 2008، مقارنة بـ 4.7٪ في 2007. ومع تصاعد حالة عدم اليقين العالمية في بداية 2009، تعمّق التباطؤ الاقتصادي. انكمش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 14.3٪ في الربع الأول من 2009. ومع ذلك، وبفضل الحوافز المالية، اعتدل هذا التباطؤ في الربع الثاني. وفي النصف الأول من 2009، انكمش الاقتصاد التركي بنسبة 10.6٪[1].

حيث ارتفع معدل البطالة من 10.3٪ في سبتمبر 2008 إلى 16.1٪ في فيفري 2009. ولكن بفضل تخفيضات الضرائب في بعض القطاعات، بدأ معدل البطالة في الانخفاض، وبلغ 13٪ في جوان 2009. كما انخفض التضخم إلى 5.3٪ بحلول أوت 2009. مما جعل البنك المركزي يخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى 7.25٪، منخفضة بنحو 10.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأخير من 2008. كما انخفضت أسعار الفائدة السوقية تماشيًا مع سياسة البنك المركزي. وتراجع كل من الطلب الخارجي والداخلي، وبالتالي تراجع الإنتاج والدخل. فأصبح التمويل الخارجي محدودًا، وارتفعت معدلات البطالة. وعلى الجانب الآخر، انخفضت أسعار الفائدة والتضخم[2].

[1] Merve KILIÇ, "Global Financial Crisis: Economic Austerity Measures Of Turkey"**, 2nd International Symposium on Sustainable Development**, June 8-9 2010, p 714. pp 712-722. On the website: https://www.researchgate.net/publication/353906546_Global_financial_crisis_Economic_austerity_measures_of_Turkey . was visited on May 15, 2025.

[2] Ibid.

إذ بعد تضخم سنوي بلغ 6.4 بالمئة في 2010، أدت الصدمات الطلبية المرتبطة بالأغذية غير المصنعة والبترول والذهب ـ التي لا تسيطر عليها السياسة النقدية ـ إلى ارتفاع التضخم إلى 10.45 بالمئة في 2011. ومع ذلك، انخفض معدل التضخم إلى 6.16 بالمئة في 2012، وهو أدنى مستوى تاريخي منذ عام 1968[1]. (انظر الشكل التالي)

الشكل رقم 02: مستويات التضخم في تركيا (%).

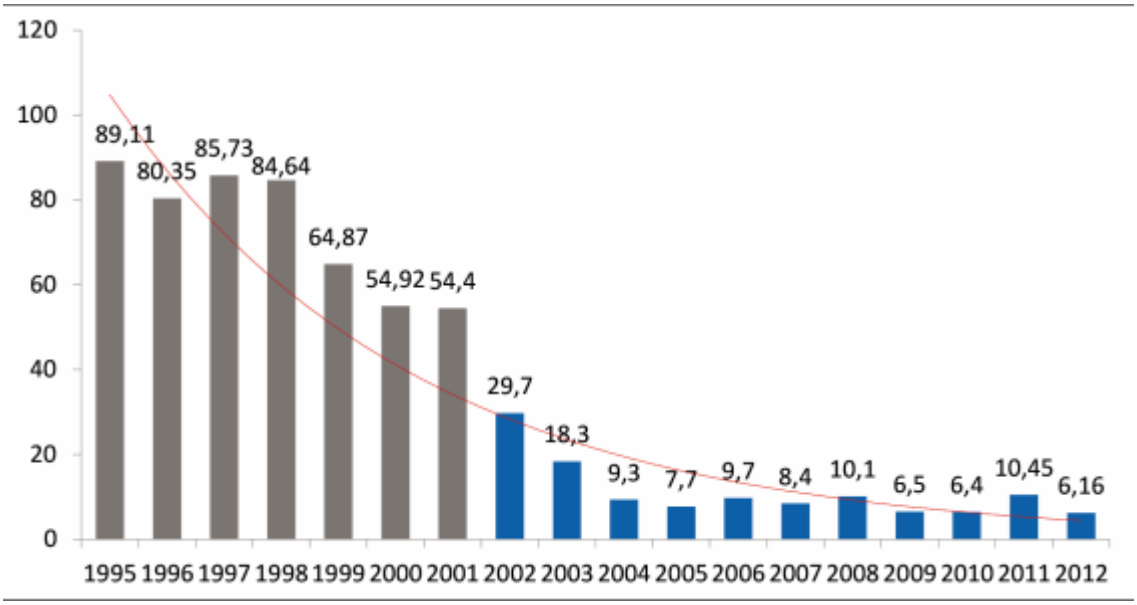

Source: Central Bank of Turkey; Turkish Statistical Institute (TUIK). (Erdal Tanas KARAGÖL, "The Turkish Economy During the Justice and Development Party Decade", **Insight Turkey**, Vol 15, No 4, 2013, p 119.)

المطلب الأول: تحفيز الاقتصاد

في تركيا، كان متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي للإنفاق الحكومي الأساسي خلال الأزمة 2008–2010 أيضًا أقل بكثير من نفس النسبة في الفترة 2001–2007. في العديد من الأسواق الناشئة، كما هو متوقع، كان معدل النمو هذا أكبر في سنوات الأزمة مقارنة

[1] Erdal Tanas KARAGÖL, "The Turkish Economy During the Justice and Development Party Decade", **Insight Turkey**, Vol 15, No 4, 2013, p 119.

بمتوسط ما قبل الأزمة. لكن في تركيا انخفض هذا المعدل بشكل غير متوقع من 8.8% في الفترة 2001–2007 إلى 5.4% في الفترة 2008–2010. علاوة على ذلك، كان نمو الإنفاق الحكومي الأساسي في تركيا أقل بكثير من متوسط الأسواق الناشئة البالغ 9.2% خلال سنوات الأزمة[1].

لأنه عندما اندلعت الأزمة الاقتصادية العالمية، انخفضت صادرات تركيا وكذلك تدفق القروض الخارجية والاستثمارات الخاصة المباشرة بشكل كبير. لذلك، اضطُرت تركيا إلى خفض وارداتها بشكل ملحوظ. وقد أدى ذلك بدوره إلى تراجع الاستثمارات والإنتاج، أي الناتج القومي الاجمالي، لأن كليهما يعتمدان على المواد والبضائع المستوردة. اتخذت الحكومة التركية عدة تدابير للتخفيف من صعوبات ميزان المدفوعات وتشجيع نمو الإنتاج، من بينها البحث عن دول جديدة لتوجيه الصادرات التركية إليها، غير الاتحاد الأوروبي. وشملت هذه الدول روسيا وكذلك العديد من الدول الاسلامية في الشرق الأوسط وإفريقيا[2].

كذلك، ونظرًا لاستمرار ارتفاع البطالة العالية، حاولت الحكومة خلق فرص عمل مباشرة. حيث أدى التوقف المفاجئ في تدفقات رأس المال إلى نقص في الائتمان ومشاكل تمويلية لمشاريع الاستثمار. ولمعالجة هذا التحدي، سنّت الحكومة عدة سياسات للحفاظ على الادخار العالمي في تركيا وأيضًا لدعوة السكان للاستثمار في الخارج[3]. واتبعت الحكومة التركية والبنك المركزي سياسة تحفيزية توسعية تهدف إلى احتواء آثار الأزمة وتحفيز النشاط الاقتصادي. لاسيما منها اعتماد حزمة تحفيز موجهة في أوائل 2009.

---

[1] Hasan CÖMERT and Selman ÇOLAK, "The Impacts of the Global Crisis on the Turkish Economy and Policy Responses", ERC Working Papers in Economics 14/17, Economic research center, December 2014. On the website: http://erc.metu.edu.tr/en/system/files/menu/series14/1417.pdf was visted on 15 may, 2025.

[2] Özlen Hiç BIROL, "The Present Global Crisis and Its Effect on the Turkish Economy", International Conference On Eurasian Economies 2010, Boğaziçi University, p 113. On the website: https://www.avekon.org/papers/107.pdf . was visited on 15 may, 2025.

[3] Hasan CÖMERT and Selman ÇOLAK, Op.cit.

تضمنت هذه الحزمة مجموعة من الاجراءات لعل أبرزها: تقديم دعم ائتماني للقطاع الحقيقي مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المصدرين، وتم رفع حدود الضمان والقروض لبنك التصدير والاستيراد (Eximbank)، كما تم تخفيض مؤقت لضريبة القيمة المضافة والضرائب الخاصة على العديد من المنتجات مثل السيارات والأثاث والأجهزة المنزلية والعقارات السكنية، وتم إلغاء الضريبة المقتطعة على الأسهم للمستثمرين المحليين، وزيادة مبلغ بدل العمل قصير الأجل وتمديد مدته، وتوسيع مدفوعات التأمين ضد البطالة، وزيادة النفقات التحتية لمشروع جنوب شرق الأناضول، وزيادة التحويلات المالية للحكومات المحلية، وتمديد الحوافز على ضريبة الدخل والدعم الطاقي وأقساط الضمان الاجتماعي لمدة سنة إضافية، وإعداد حزمة توظيف جديدة، ونظام حوافز جديد لدعم الاستثمارات مع مراعاة الأولويات القطاعية والاقليمية، وتعزيز تطبيق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs)، وتنفيذ تنظيمات لإعادة هيكلة الديون المتراكمة لبطاقات الائتمان[1].

كانت التغييرات في التشريعات الضريبية وتخفيضات الضرائب تهدف إلى تخفيف العبء الضريبي عن المستهلكين والشركات لتحفيز الاستهلاك والاستثمار، مما قد ينشط الاقتصاد. من خلال بعض الحوافز الموجهة تحديدًا للشركات، حاولت الحكومة التخفيف من خسائر الشركات الناتجة عن تراجع الصادرات والقيود التمويلية في فترة الأزمة[2].

على إثر ذلك، شهد الاقتصاد التركي تعافيًا على شكل V، حيث انتعش الطلب المحلي بقوة في الربع الثاني من 2009 مدفوعًا بتحسن المزاج العالمي وتدفقات رؤوس الأموال، إضافة إلى التيسير المالي والنقدي. كما ساعدت إعادة تكوين المخزون في الخارج على دعم الصادرات. خفف هذا التعافي من انكماش الناتج لعام 2009 إلى 4.75%، وتبعه نمو بنسبة 9% في

[1] Merve KILIÇ, Op.cit, p 719.
[2] Hasan CÖMERT and Selman ÇOLAK, Op.cit.

2010 و8.5% في 2011. ومع إغلاق فجوة الإنتاج بسرعة، ارتفع استغلال القدرة الانتاجية بالتوازي مع الزيادة القوية في الإنتاج الصناعي. وتراجع معدل البطالة المعدل موسميًا من 15% في أوائل 2009 إلى أقل من 10% في نهاية 2011 – وهو أدنى مستوى منذ أكثر من عقد[1]. ومع ذلك، فإن هذا التعافي السريع اعتمد بدرجة كبيرة على الطلب الداخلي، ما ساهم لاحقًا في تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، وهي تحديات ستزداد وضوحًا في السنوات التالية.

إذ بمجرد تفعيل آليات الاستقرار التلقائي، تدهورت الميزانية، حيث انخفض الرصيد الأولي للقطاع العام غير المالي بمقدار 4 نقاط مئوية خلال 2007–2009 ليصل إلى عجز بنسبة 1% من الناتج المحلي. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي بـ6 نقاط مئوية لتبلغ 46%. كما خفّض البنك المركزي سعر الفائدة بـ10.25 نقاط مئوية بين أواخر 2008 ونهاية 2009، ووسّع السيولة بالليرة والعملات الأجنبية من خلال عمليات متعددة، بما في ذلك خفض الاحتياطيات الالزامية وتمديد آجال عمليات إعادة الشراء. ورغم ذلك، بقي نمو القروض في القطاع الخاص ضعيفًا حتى النصف الثاني من 2009 بسبب ضعف الطلب الداخلي والتشدد الخارجي في التمويل[2].

بشكل عام، كانت الاستجابة المالية للأزمة العالمية أضعف وأبطأ نسبيًا في تركيا مقارنة بالدول المتقدمة والنامية الأخرى. وقد أدى هذا إلى زيادة في عجز ميزانية الحكومة العامة بنسبة 4.2% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي نسبة أقل من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي بلغ 6.3%. يمكن تفسير ذلك بأن الحكومة التركية لم تضطر إلى إنقاذ السوق

[1] Bas BAKKER and Christoph A KLINGEN, **How Emerging Europe Came Through the 2008/09 Crisis, An Account by the Staff of the IMF's European Department**, International Monetary Fund, Washington, D.C, 2012, p 208.
[2] Ibid.

المالية كما في أزمة 2001، لأن تركيا لم تشهد انهيارًا ماليًا في الأزمة العالمية. وقد يكون عامل آخر هو أن حجم الحكومة أصبح أصغر بشكل ملحوظ بعد جهود الخصخصة الكبيرة في الفترة 2004–2006. وأخيرًا، فإن الدول التي لم تكن راغبة في استخدام تدابير مالية نشطة أو لم تكن تملك حيزًا ماليًا كافيًا، شهدت تراجعًا أعمق في ناتجها المحلي الاجمالي. ويمكن اعتبار تركيا من بين هذه الدول. ففي الحالة التركية، وعلى الرغم من امتلاك الحكومة لحيز مالي كافٍ يسمح بانتهاج سياسة توسعية، فإن ترددها في تنفيذ تدابير مالية توسعية قد يكون لعب دورًا مهمًا في حدة الأزمة سواء من حيث حجمها أو مدتها[1].

المطلب الثاني: زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي

على الرغم من أن الاقتصاد التركي نجا من أزمة 2008 بشكل جيد نسبياً، فإن الركود بدأ يظهر بعد عام 2009 في الاقتصاد الخارجي التركي أيضاً، ومنذ ذلك الحين أصبح من الصعب بشكل متزايد تمويل الدين العام والخاص التركي من الأموال القادمة من الخارج. وبالمثل، فإن نسبة رأس المال العامل القادم من الخارج بدأت بالانخفاض بعد عام 2009[2]. أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الناتج القومي الاجمالي لتركيا. ومع ذلك، ورغم رفضها عقد اتفاق احتياطي (Stand–by) مع صندوق النقد الدولي، تمكنت من التعافي بسرعة نسبية من خلال خفض أسعار الفائدة تدريجيًا[3].

كما تؤكد الاحصائيات التفصيلية، فإن علاقات تركيا الاقتصادية الدولية كانت قد بدأت في التنوع حتى قبل التسعينيات وبداية العولمة؛ حيث ارتفعت حصة الدول الاسلامية في الشرق الأوسط وروسيا. بعد الأزمة العالمية في 2008، زادت المشاكل الاقتصادية في العديد من دول

[1] Hasan CÖMERT and Selman ÇOLAK, Op.cit.

[2] Seref TURKMEN, Op.cit, p 71.

[3] Özlen Hiç BİROL, "The Effects Of The Global Economic Crisis On Turkey's Economy And The Recent Tilt In Her International Relations", **International Journal Of Business And Management Studies**, Vol 3, No 2, 2011, p 227. pp 227-236.

الاتحاد الأوروبي من تباطؤ أداء الاتحاد، وهو ما أجبر تركيا على تنويع صادراتها وارداتها وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك نفقاتها الخارجية، بما في ذلك أنشطة شركاتها في مجال البناء. لذا يمكن اعتبار كثير من الميل الأخير في العلاقات الاقتصادية الدولية لتركيا نتيجةً لعملية العولمة، بالإضافة إلى الأزمة العالمية الأخيرة، وهو ميل فرضته عوامل اقتصادية[1].

خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، شهد الاقتصاد التركي تحسنًا سريعًا في معدلات النمو، غير أن هذا النمو كان مدفوعًا إلى حد كبير بتوسّع الائتمان وازدياد الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية. إذ شهدت تركيا تدفّقًا مكثفًا لرؤوس الأموال الأجنبية، خاصة استثمارات المحافظ قصيرة الأجل في سندات الخزينة والأسهم، مدفوعة بانخفاض أسعار الفائدة في الأسواق المتقدّمة. ووفق تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2012، ارتفع التمويل الخارجي للبنوك التركية بشكل ملحوظ: قفز الدين الخارجي الصافي للقطاع المصرفي إلى نحو 8.5% من الناتج المحلي الجمالي بنهاية أكتوبر 2011، بعد نمو الائتمان بنسبة 40 % بين أواخر 2010 ومنتصف 2011، ما يعكس الاعتماد على مصادر تمويل مدفوعة بالفوائد العالمية المنخفضة[2].

هذا النمط من النمو، المدعوم بالتمويل الخارجي، عزّز في المدى القصير من ديناميكية الاقتصاد، لكنه جعل تركيا أكثر عرضة لصدمات خارجية، وساهم في خلق اختلالات بنيوية ظهرت بوضوح خلال فترات التقلّب في الأسواق المالية العالمية لاحقًا[3]. ففي مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية، توسّع الإقراض المحلي في تركيا بشكل كبير، لكن هذا التوسع كان

[1] Ibid.

[2] "Turkey: Staff Report For The 2011 Article Iv Consultation - Supplementary Information", **IMF Country Report**, No. 12/16, p 6. On the website: https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr1216.pdf. was visited May 19, 2025.

[3] Barry Eichengreen, and Poonam Gupta, Tapering Talk: The Impact of Expectations of Reduced Federal Reserve Bond Buying on Emerging Markets, World Bank Policy Research Working Paper No. 6754, june 2014, pp 1-11. On the website: https://www.dnb.nl/media/qhihdf2v/poonam-20gupta_tcm47-313922.pdf. was visited May 19, 2025.

معتمدًا بشكل كبير على قروض من الخارج بالدولار واليورو. هذا الأمر جعل البنوك التركية أكثر عرضة لمخاطر تغيّر سعر الصرف، خاصة مع ارتفاع القروض قصيرة الأجل. ومع مرور الوقت، أدى هذا الاعتماد إلى ضغط على احتياطات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، وزاد من حساسية الاقتصاد التركي لأي تغيّر في مزاج المستثمرين الأجانب أو في أسعار الفائدة العالمية.

شهدت كذلك تركيا خلال عامي 2010 و2011 اتساعًا ملحوظًا في عجز الحساب الجاري، حيث ارتفع من نحو 6.5% إلى أكثر من 9% من الناتج المحلي الاجمالي، مدفوعًا بارتفاع الواردات الاسمية بنسبة قاربت 40%، أي ضعف نمو الصادرات. وقد ساهمت أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة، إلى جانب تدهور القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقي المبالغ فيه، في زيادة الاعتماد على الواردات. ورغم أن عجز الطاقة شكّل جزءًا مهمًا من العجز التجاري، فإن العجز غير الطاقوي كان مسؤولًا عن ثلاثة أرباع التدهور. ويُعزى هذا التوسع إلى اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار في القطاع الخاص، ما زاد من الحاجة إلى تمويل خارجي، غالبًا عبر تدفقات قصيرة الأجل، ما جعل الاقتصاد أكثر عرضة لتقلّبات الأسواق المالية العالمية[1].

المطلب الثالث: توسع الطبقة المتوسطة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية

بسبب تسارع النمو الاقتصادي في تركيا خلال العقد الأول من الألفية، خصوصًا بعد أزمة 2001، وبفضل سياسات الدولة في إعادة توزيع الدخل، من خلال برامج الدعم الاجتماعي، سياسات تحسين البنية التحتية (الصحة، التعليم، النقل)، أسفر عن توزيع نسبي للعوائد، خلق فرص عمل جديدة، ارتفاع الأجور الحقيقية وتحسّن القدرة الشرائية؛ مما أدى إلى توسع قاعدة

[1] "Turkey: Staff Report For The 2011 Article Iv Consultation - Supplementary Information", Op.cit, P 5.

المستهلكين، وبالتالي إلى نمو الطبقة المتوسطة بالتوازي مع تحسن نسبي في مؤشرات التنمية البشرية. وقد عكست هذه التحولات تطورًا في أداء الاقتصاد الكلي، وزيادة في الرفاه الاجتماعي، وتراجعًا في نسب الفقر.

إن فهم دينامية توسع الطبقة المتوسطة وتحسن مؤشرات التنمية البشرية خلال هذه الفترة، يشكل مدخلاً لفهم كيف ساهم النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية في دعم شكل من أشكال "الاستقرار الاجتماعي والسياسي"، الذي سيواجه لاحقًا تحديات بنيوية. خاصة وأنه خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، تم استخدام خطاب "العدالة الاجتماعية" لكسب ولاء هذه الفئة الصاعدة. خصوصا اذا أخذنا بعين الاعتبار بأنّ شعور الطبقة المتوسطة الجديدة بالتمكين الاقتصادي يؤدي إلى تعزيز ثقتها في المؤسسات، وبالتالي دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

الفرع الأول: توسع الطبقة المتوسطة

في أعقاب التعافي الاقتصادي من الأزمة المالية العالمية، شهدت تركيا توسعًا ملحوظًا في الطبقة المتوسطة، مدفوعًا بالنمو الاقتصادي السريع الذي عمّ مختلف شرائح المجتمع. ووفقًا لتقرير البنك الدولي، فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون بدخل يتراوح بين 10 و50 دولارًا يوميًا (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005) من 18% سنة 1993 إلى 41% سنة 2010، وهو ما يعكس تحولًا ديموغرافيًا مهمًا نحو شريحة الدخل المتوسط. وقد استفاد الـ40% الأدنى من السكان من هذا النمو بدرجة واضحة، حيث سجّلوا نموًا محترمًا في الاستهلاك مقارنة بمتوسط الأداء العام، رغم غياب سياسات حكومية لإعادة توزيع الدخل بشكل مباشر. ويرى التقرير أن تجربة تركيا في توسيع الطبقة المتوسطة تُشبه من حيث طبيعتها تجارب بلدان شرق آسيا وأوروبا الشرقية، حيث نمت الدخول وتحسنت مستويات المعيشة مدفوعة بنمو اقتصادي

قوي، وليس فقط من خلال تدخلات اجتماعية[1]. كما لعبت برامج الحكومة التي ركزت على دعم الإسكان وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا فعالاً في تحسين الوضع الاقتصادي للعديد من الأسر.

سياسيًا، اعتُبر هذا التوسع في الطبقة المتوسطة ركيزة أساسية لدعم حزب العدالة والتنمية، الذي استغل هذه القاعدة الشعبية المتنامية لتعزيز شرعيته والبقاء في الحكم. هذا التوسع ساعد في بناء جسر بين الطبقات الاجتماعية التقليدية والحديثة، مع تعزيز ثقافة الاستهلاك والرغبة في التحديث والتطوير.

طالما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية تدعمها في الوقت ذاته تطورات سياسية، يمكن ملاحظة عملية فعالة وقوية. من هذا المنظور، لعبت حكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) دورًا ناجحًا في تعزيز الطبقة الوسطى الجديدة في تركيا من خلال سياساتها الخارجية الفعالة والنشطة منذ عام 2002. في دراسته، أشار كيمان (2012) إلى أن الطبقة الوسطى الجديدة تدعم الاندماج مع الاتحاد الأوروبي وعملية صياغة دستور جديد في تركيا. بالإضافة إلى ذلك، يشرح أن الطبقة الوسطى الجديدة تحمل قيمًا إسلامية محافظة ذات هوية سنية، وهي منفتحة على العولمة، قائمة على الأسرة، محاطة بقواعد دينية ومحافظة في فهمها للحداثة، تفضل دولة تنظيمية وتنموية، تتبنى مواطنة ذات قواعد أخلاقية وأدبية، وتهدف إلى توجيه المجتمع المدني من خلال العمل الخيري[2].

---

[1] The World Bank, "Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions", International Bank for Reconstruction and Development**, Report,** No. 90509 – TR, 2014, pp 5-6-44.on the website https://documents1.worldbank.org/curated/en/507871468306558336/pdf/90509-v2-REVISED-P133570-PUBLIC-Box393190B.pdf. was visited May 21, 2025.

[2] Mithat UNER, Kadri Gokhan YILMAZ, Unique Characteristics of the Middle Class in Turkey as an Emerging Country, Conference Paper, January 2013. On the website: https://www.researchgate.net/publication/301889339_Unique_Characteristics_of_the_Middle_Class_in_Turkey_as_an_Emerging_Country . was visited May 21, 2025.

رغم التوسع الكبير للطبقة المتوسطة، إلا أنه ترافق مع بعض التحديات، أبرزها عدم المساواة في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية، والاعتماد الكبير على التمويل الخارجي، بالإضافة إلى بعض الضغوط التضخمية التي ظهرت لاحقًا في الاقتصاد التركي. إضافة إلى أن الاستقرار السياسي في الظاهر قد أخفى توترات اجتماعية عميقة ظهرت لاحقًا في احتجاجات 2013.

الفرع الثاني: تحسين مؤشرات التنمية البشرية

لطالما أُعْتُبِر إشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين، وضمان استفادتهم من المنافع الاقتصادية للبلاد وفق مبدأ التوزيع العادل للثروة، أحد أهم عوامل استقرار الحكومات؛ لذلك كان أحد أبرز الوعود الانتخابية لحزب العدالة والتنمية خلال الانتخابات البرلمانية سنة 2002، هو تحسين الظروف المعيشية والدخل الفردي للمواطنين، رافعا شعارات بأن الحزب يقف إلى جانب الفئات المحرومة والهشة، لذلك كانت السياسات العمومية التي صاغها الحزب في جانبها الاجتماعي تستهدف أساسا مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية، تقليل معدلات البطالة وتطوير المنظومة التعليمية.

1/1 البطالة

أثبتت التسعينيات من القرن الماضي أنها تمثل تحديًا خاصًا للحكومات التركية التي فشلت في تضمين حوافز فعالة للحد من البطالة وخلق فرص عمل في برامجها التنموية. في غضون ذلك، اعتمدت الحكومات المتعاقبة على علاجات قصيرة المدى ظنوا أنها ستحل مشكلة البطالة المرتفعة، فقط لتفاقم الوضع خلال فترات الركود في أعقاب الأزمة المالية لعام 2001 على وجه الخصوص[1]، إذ وصلت نسبة البطالة إلى 09 ٪ تقريباً، واضطر عدد كبير من

[1] Erdal Tanas KARAGÖL, Op, cit, pp 121-122.

الشركات إلى التخلي عن العاملين فيها بسبب الأزمة[1]. ويرجع أسباب البطالة في تركيا إلى التضخم وأزمة الركود الاقتصادي، وارتفاع عدد السكان على نحو غير متكافئ مع حجم النشاط الاقتصادي، وكذا فشل السياسات الاقتصادية للائتلافات الحكومية غير المستقرة مما أثر سلبا في خلق فرص عمل.

لذا أصبح من الواضح أن البطالة المرتفعة في تركيا تمثل مشكلة مزمنة، وأن نموذج النمو في البلاد فشل في تعزيز خلق فرص العمل. على هذا النحو، فشلت الحكومة التركية في الحد من البطالة على الرغم من نمو الاقتصاد بشكل مطرد من عام 2001 فصاعدًا. بين عامي 2002 و 2007، ظل معدل البطالة حوالي 10٪. ومع ذلك، بدأت التدابير طويلة الأجل في تحقيق نتائج في السنوات اللاحقة، وإلى جانب الإدارة الناجحة للبلاد للأزمة المالية العالمية، سمحت لتركيا بتسجيل نسبة بطالة تقدر بـ 9.3 في المائة في عام 2013 و 8.7 في المائة في عام 2014 وفقًا لخبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2].

بعد أزمة عام 2001، ساهم نظام المساعدة الاجتماعية في تركيا، في تطوير شبكة واسعة وشاملة من برامج الرعاية الاجتماعية، وكلف عددًا من المؤسسات والوكالات بتنفيذها. خلال هذه الفترة، قدمت الحكومة تمويلًا إضافيًا لبرامج المساعدة الاجتماعية من أجل جعل الأسر ذات الدخل المنخفض أقل عرضة للمخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية. على هذا النحو، أنفق مشروع التخفيف من المخاطر الاجتماعية (SRMP) ما مجموعه 500 مليون دولار بين عامي 2001 و 2006 للرصد والحد من الفقر، وكذلك لتعزيز المؤسسات ذات الصلة[3].

[1] محمد الهامي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 175.

[2] Erdal Tanas KARAGÖL, Op, cit, p 122.

[3] Ibid.

علاوة على ذلك، غطى نظام المساعدة الاجتماعية التكاليف الطبية للمواطنين ذوي الدخل المنخفض، وقدم مساعدات عينية ونقدية من خلال برامج للأطفال والطلاب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. في غضون ذلك، وفرت الحكومة أموالاً إضافية للوكالات الحكومية التي تقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية للأسر ذات الدخل المنخفض. كذلك أدخلت الحكومة التركية برنامج التحويلات النقدية المشروطة، وهو نظام دعم اجتماعي للفئات ذات الدخل المنخفض؛ بهدف زيادة كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية[1].

2/1 الصحة

في سنة 2003، أطلق حزب العدالة والتنمية، وعودا بتحسين الصحة العامة، وتوسيع التأمين الصحي لجميع المواطنين، وضمان الوصول إلى خدمات صحية عالية الجودة. وقدم وزير الصحة، رجب أكداغ، سلسلة من الاصلاحات في إطار برنامج التحول الصحي (HTP) التابع لوزارة الصحة[2]. تزامن البرنامج مع فترة النمو الاقتصادي السريع؛ ما سمح للحكومة التركية بوضع المزيد من الاستثمارات في نظام الرعاية الصحية. وكجزء من الاصلاحات، تم توسيع برنامج ((البطاقة الخضراء)) الذي يوفر فوائد صحية للفقراء منذ عام 2004. ويهدف برنامج الإصلاح إلى زيادة نسبة الرعاية الصحية الخاصة بالناس، حيث تنتظر طوابير طويلة من المرضى في المستشفيات الحكومية؛ ما أدى إلى ظهور الرعاية الطبية الخاصة غير الحكومية في تركيا، الأمر الذي أجبر المستشفيات التي تديرها الدولة على المنافسة من خلال رفع معايير الجودة ونوعية الخدمات[3].

---

[1] Ibid.

[2] Susan POWERS SPARKES, Jesse B. BUMP and Michael R. REICH, Political Strategies for Health Reform in Turkey: Extending Veto Point Theory, **Health Systems and Reform**. Vol.1, No.4, 2015, pp 263-264.

[3] يوسف حسين عمر، **تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923 – 2018)**، مرجع سابق ذكره، ص 577.

رافقها زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة، بحيث ارتفع إلى 8 أضعاف في تسع سنوات فقط. وبينما كان المبلغ 4 مليار و576 مليون ليرة سنة 2001، فإنّه بلغ 32 مليار و80 مليونًا في سنة 2010. وفي أول شهرين من سنة 2011، بلغ 5 مليارات و685 مليون ليرة[1].

3/1 التعليم

يعتبر التعليم هو القوة الأساسية المحركة للتنمية، وهو أساس تطوير التنمية الذاتية وتنشئة الأفراد على مبدأ المواطنة، وببناء النظام التعليمي على أسس العدالة والمساواة ونبذ العنف واحترام التعددية الإثنية والدينية؛ فهو بذلك يحقق الشرعية السياسية للدولة التي لا يتوقف بناء سلطتها فقط على وسائل القوة، وفرض الإكراه المادي. بل ومن خلال التعليم فهي تسعى إلى الوصول إلى رضا وقبول المحكومين بالسياسات العمومية التي ترسمها الحكومات، وهي تنشد بذلك الحفاظ على تماسك النظام الاجتماعي، وتحقيق استقرار النظام السياسي.

لذلك خضع التعليم في تركيا لبعض التعديلات الهيكلية خلال العقد الأول لحكم حزب العدالة والتنمية. على سبيل المثال، تم مراجعة المناهج والكتب المدرسية، وتم إدخال أنظمة الأداء والوظيفة في مجال التعليم، وتم تغيير نظام تدريب المعلمين، وتحويله إلى منهج تعليمي يركز على الطالب، وتم تنقيح فلسفة التعليم من التركيز على السلوكية إلى التركيز على البنائية. تم تبرير هذه التغييرات بلغة الاقتصاد، ومن منطق التغيير التربوي في ظل العولمة التي تتطلب قوة عمل جديدة. لذلك؛ يجب إعادة هيكلة نظام التعليم الوطني التركي وفقًا لذلك[2].

---

[1] محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص 165.

[2] Kemal INAL, « The Educational Politics of the AKP: The Collapse of Public Education in Turkey », Kemal Inal and Güliz Akkaymak, **Neoliberal Transformation of Education in Turkey: Political and Ideological Analysis of Educational Reforms in the Age of the AKP**, 1st ed, New York: Palgrave Macmillan, 2012, pp 17-18.

لذا، يعتبر حزب العدالة والتنمية في برامجه الحكومية، التعليم أهم عنصر في التنمية، وينظر إلى التعليم في إطار الأيديولوجية النيوليبرالية. كما تعامل مع التعليم كاستثمار اقتصادي لزيادة رأس المال البشري، وشدد على أهمية الجودة والمنافسة والمعايير والحوكمة في التعليم؛ لأنّ زيادة القدرة التنافسية للدولة في الاقتصاد العالمي، يحتاج توفير رأس مال بشري فعال. وفي هذا الصدد، سعى الحزب إلى تنفيذ عدة تغييرات في التعليم، مثل تحسين جودة التعليم في المدارس الحكومية، وتدريب المواطنين القادرين على استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة بسهولة[1].

كما أصدر البرلمان التركي في عام 2005 عفوًا عن الطلاب الذين طردوا من الجامعات قبل عام 2003، وتم تطبيق العفو كذلك على الطلاب المفصولين لأسباب أكاديمية أو تأديبية، وأصبحت الكتب المدرسية مجانية في عام 2004، ولكل مقاطعة في تركيا جامعة خاصة بها منذ عام 2008. كما تضاعف عدد الجامعات من 98 جامعة في عام 2002 إلى 186 جامعة في أكتوبر 2012[2].

تم تشكيل سياسات التعليم في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من خلال اندماج الليبرالية الجديدة والمحافظة والاسلاموية. نتيجة لذلك؛ تغير نظام التعليم بشكل جذري، وترك آثار كبيرة على جميع شرائح المجتمع. يُقال إن إصلاحات التعليم التي جاء بها الحزب، تهدف إلى "الأسلمة التدريجية لتركيا"؛ وقد صُمِّم لإزالة الأسس الكمالية والعلمانية لنظام التعليم واستبداله بأيديولوجية تأسيسية جديدة[3]. وكذا لإضفاء الطابع المحافظ والاسلامي عليه، من خلال فتح المجال أمام مدارس الأئمة والخطباء، والدفاع عن ارتداء الحجاب، وهي مواضيع كانت محور الصراع بين

---

[1] Ibid, p 20.

[2] يوسف حسين عمر، مرجع سابق ذكره، ص 574.

[3] Funda KARAPEHLIVAN, Constructing a "New Turkey" Through Education: an Overview of the Education Policies in Turkey Under the AKP Rule, Heinrich Böll Stiftung, Istanbul, October 1, 2019, on the website:https://tr.boell.org/en/2019/10/01/constructing-new-turkey-through-education . Was Visited on October 17, 2022.

التيارين العلماني والاسلامي كمحاولة لكل اتجاه فرض أيديولوجيا يمكن من خلالها بناء مفاهيم الأمة والهوية.

من جانب آخر لطالما إدعى حزب العدالة والتنمية بأن حصة الاستثمار في التعليم قد ازداد منذ عام 2002. ولكن هذه الحصة قد انخفضت باستمرار، على الرغم من زيادة الميزانية المخصصة للتعليم خمس مرات من 2002 إلى 2011. في كل عام، تقريبًا 70 ٪ من النفقات في الميزانية المخصصة للتعليم تذهب إلى رواتب حوالي ستمائة ألف موظف معظمهم من المعلمين. تغطي الحصة المتبقية تكاليف خدمة الصيانة وإصلاح المباني المدرسية. على الرغم من ذلك كله، لا تزال المدارس تعاني من العديد من المشاكل الحاسمة مثل التصميم الهيكلي السيئ، والمواد التدريبية غير المكتملة، وسوء الجودة[1].

إجمالا، يمكن القول بأن التحدي الآخر الذي نشأ عن الاستراتيجية المزدوجة للحزب فيتعلق بعلاقاته مع المصالح الشعبية. فمن جهة، وعلى الرغم من التزامه بالانضباط المالي، تبنّى حزب العدالة والتنمية، وفق التقليد المتبع لجميع الأحزاب الجماهيرية الناجحة في التاريخ السياسي التركي، مدفوعات إعادة التوزيع كأداة للحفاظ على شرعيته الشعبية. وكما يوضح صبري سارياري (في هذا المؤلَّف)، استخدم الحزب، باعتباره حزبًا مهيمنًا وحيدًا، ميزة "الموارد" بفعالية. إلا أن هذا كان "شعبوية منضبطة" (أونيش 2012) اعتمدت على قنوات قديمة مثل دعم أسعار المنتجات الزراعية، وأخرى جديدة مثل التحويلات المباشرة للفقراء ضمن برامج المساعدات الاجتماعية المعاد هيكلتها[2].

وبنفس الأهمية كان اعتماد الحزب جزئيًا على تدابير شاملة بدلاً من التدابير المستهدفة فقط، مثل تحسين الخدمات الاجتماعية، لا سيما في مجال الرعاية الصحية. ومن الأمثلة الأكثر

[1] Kemal INAL, Op, cit, pp 21-22.
[2] Ali Burak GÜVEN, Op.cit, 2016, P 08.

تطرفًا على ذلك النمو السريع للأسواق المالية خلال العقد الماضي، مما وسّع الوصول إلى الائتمان الاستهلاكي مع آثار رفاهية محتملة إيجابية (مثل تسريع تملك المساكن). ومن جهة أخرى، فإن هذا التعاقد مع المصالح الشعبية قابل للاستمرار فقط في ظل أداء اقتصادي مرتفع مستمر. إذ تتطلب النفقات المالية السخية إيرادات ضريبية عالية في اقتصاد متنامٍ. ولا يمكن السماح بتوسع الائتمان ليتجاوز نمو الناتج بشكل مستمر خشية خلق اختلالات هيكلية خطيرة. ومن هذه الزاوية، لا يبدو أداء السنوات الأخيرة مشجّعًا. فالنمو البطيء الذي بلغ متوسطه 3% سنويًا منذ عام 2012، إلى جانب البطالة المرتفعة المزمنة التي ظلت تحوم حول 10%، يطرحان تساؤلات حول جدوى الجاذبية السياسية الجماهيرية لحزب العدالة والتنمية[1].

المطلب الرابع: التحول في آليات التخطيط الجهوي ـ دور وكالات التنمية الجهوية ـ

بمجرد قبول تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام 1999، تم التخلي عن سياسات التنمية الجهوية من أعلى إلى أسفل، وبدأ تنفيذ سياسات التنمية الجهوية من أسفل إلى أعلى في إطار نهج الحوكمة. تم قبول "مشروع قانون رقم 5449 المتضمن "تأسيس وتنسيق ومهام وكالات التنمية الجهوية" من قبل الجمعية الوطنية التركية الكبرى في25 جانفي 2006. وهكذا، تم الانتهاء من إنشاء وكالات التنمية في 26 منطقة من المستوى 2 مابين 2006–2009. تستخدم وكالات التنمية في تركيا مجموعة متنوعة من آليات الدعم لتمكين التنمية الاقليمية. وتشمل هذه الدعوة لتقديم العروض (CFP)، ودعم التشغيل المباشر (DOS)، والدعم الفني (TS)، ودعم المشروع الموجه (GPS)[2]. حدث آخر صاحب هذه التطورات، وهو إعادة تنظيم هيئة التخطيط الحكومي (SPO)، لتصبح تحت مسمى وزارة التنمية في سنة 2011، والتي أصبحت تضطلع بمهام تخطيط وتوجيه عملية التنمية في تركيا وفق نهج شامل قائم على

[1] Ibid.

[2] Burcu YAVUZ TIFTIKCIGIL, « An Assessment on Activities of Regional Development Agencies in Turkey Legality », **International Journal of Economics and Financial Issues**. Vol. 5, No. 2, 2015, pp 399.

تنسيق السياسات وتطوير الاستراتيجيات بما في ذلك على المستوى الجهوي والمحلي عبر منحها دور إنشاء وكالات التنمية الجهوية.

إذن، ولأنه كان على تركيا كجزء من عملية ما قبل الانضمام، تنفيذ تقسيم اقليمي يتوافق مع مقياس NUTS2" تسمية الوحدات الجهوية للاحصاءات الأوروبية. تم تجميع المقاطعات في 26 منطقة. كل منها بمثابة دعم لوكالة التنمية التي تربط بين الفواعل العمومية والخاصة. هذه الصيغة الأصلية لإدارة الإقليم على نطاق جهوي هي بالنسبة للكاتب بينوا مونتابون فرصة لإظهار أن نشر المكتسبات الأوروبية لا يتم من خلال فرض قالب عام، ولكن من خلال كونها مزيج مشترك بين مختلف الفواعل في المجتمع من جهة والإرادة الوطنية من جهة أخرى. في تركيا المناطق 26 ووكالاتها هي في المقام الأول نتيجة لتطور داخلي[1].

[1] Marc LOHEZ, “L’Union Européenne et la Turquie. Les enjeux d’un Développement Régional” (auteur Benoit Montabone), La Cliothèque, 24 Mars 2014, sur le site-web: https://clio-cr.clionautes.org/lunion-europeenne-et-la-turquie-les-enjeux-dun-developpement-regional.html . Consulté le: 21 octobre 2022.

خريطة رقم 01: التقسيم الاقليمي في تركيا وفق مقياس "NUTS2" تسمية الوحدات الجهوية للإحصاءات الأوروبية.

Source: Ö. Burcu ÖZDEMIR SARI, Suna S. ÖZDEMIR, and Nil UZUN, **Urban and Regional Planning in Turkey**, 1st ed, Cham: Switzerland, Springer Nature Switzerland AG, 2019, p 26.

جاء التقسييم الإداري الجديد بشكل أصبحت فيه المناطق لا تتمتع بقدراتها الادارية الخاصة فحسب، بل مجهزة بوكالات التنمية والمنظمات شبه عمومية التي يتمثل دورها في تعزيز "التنمية الاقليمية". ورغم أنها تعتبر بمثابة نقل للنموذج الأوروبي ودليل ملموس على إضفاء الطابع الأوروبي على البلاد، إلا أن أن الجزء الوطني يلعب دورا كبيرا في خلق هذه الحداثة الاقليمية[1].

أما على صعيد مخططات التنمية، فيتضح من المخطط الخماسي للتنمية التاسع (2007–2013)، بأنه يستفيد استفادة كاملة من التحدي الأوروبي، إذ تم اختيار هذه الفترة تماشيًا مع الأجندة الأوروبية ولمواءمة خطط تركيا مع الفترات الميزانياتية للاتحاد الأوروبي.

[1] Benoît MONTABONE, "La Région Entre Attentes Européennes et Trajectoire Nationale: Les « Agences de Développement » en Turquie", **Revue de Géographie et D'aménagement**, No. 16, 2012, p 71.

فالتنمية الجهوية تحتل مكانة مهمة حتى لو جاءت بعد قائمة الأهداف لجميع السياسات القطاعية. في حين جاء القسم 5.5 من هذا المخطط، تحت عنوان "ضمان التنمية الجهوية" مقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية: 1) تنفيذ سياسات التنمية الجهوية على المستوى المركزي؛ 2) ضمان التنمية الجهوية من خلال حشد الديناميكيات المحلية والامكانات الداخلية لكل منطقة؛ 3) ضمان تنمية المناطق الريفية. تمر هذه الأهداف من خلال وسيلتي عمل رئيسيتين: إنشاء وكالات التنمية على المستوى الجهوي، وتنفيذ مخططات التنمية الموجودة بالفعل، والتي صاغها فريق هيئة التخطيط الحكومي (SPO)[1].

لكن الملاحظ، أنه في خطط التنمية التاسعة (2007-2013) وحتى العاشرة (2014-2018)، حيث أن مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتغيرات في العالم؛ أثرت على سياسات التنمية الجهوية التركية وإجبارها على التغيير الجذري. فجعلت ضمن جدول أعمالها مواضيع مثل: الحكم الرشيد، والقدرة التنافسية، والتكامل في سياسات التنمية الجهوية الأوروبية، وسياسات التنمية الجهوية الشاملة على المستويين المركزي والمحلي، والتعاون مع الادارات المحلية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتطوير الديناميكيات وتعزيز القدرة المؤسسية على المستوى المحلي من خلال اللامركزية[2].

يمكن اعتبار الخطة التاسعة بمثابة تنفيذ لسياسات راديكالية لإعداد تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي. في هذه الخطة، يمكننا ملاحظة مزيدٍ من التركيز على المناهج من أسفل إلى أعلى

[1] Benoît MONTABONE, Op.cit, p 136.

[2] Emrah AYHAN and Murat ÖNDER, "Turkish Regional Development Policy Framework: is there a Paradigm Shift?", "3rd International Regional Development Conference, Turkey: Bingol University, 15-16 October, 2015", p10. On the Website: https://www.researchgate.net/publication/311558997_Turkish_Regional_Development_Policy_Framework_Is_There_A_Paradigm_Shift . Was visited On October 22, 2022.

في سياسات التنمية الجهوية، والتي يمكن اعتبارها تغييرًا جذريًا في سياسات التنمية الجهوية التركية[1].

كما أن إنشاء هذه الوكالات لا يمثل نمط التسيير اللامركزي، بل نمط عدم التركيز خاصة ما تعلق ببعض ممارسات تخطيط استخدام الأراضي التي تظل خاضعة لرقابة وثيقة من قبل الحكومة المركزية. وبدلاً من التأكيد على السلطة الاقليمية، تعمل هذه المؤسسات على تعزيز بيئة الأعمال المحلية وجذب الاستثمارات؛ وبالتالي إطلاق نمط جديد من الإدارة الاقليمية في تركيا بدلاً من التخطيط الاقليمي[2].

في هذا الإطار، تم تخصيص ما مجموعه 1646 مليار ليرة تركية للمشاريع المقدمة بموجب الآليات الثلاث للوكالات. تمت الموافقة على 8751 من أصل 33830 مشروعًا. بلغت نسبة الموافقة على المشروع حوالي 26٪. وفقًا لبيانات وزارة التنمية، خصصت الوكالات 1.6 مليار ليرة تركية كمنحة للمشاريع من خلال آلية CFP. يرتفع هذا الرقم إلى 3 مليارات ليرة تركية عند تضمين التمويل المشترك. وتلقى برنامج CFP ما مجموعه 27200 طلب مشروع، تم قبول 5800 منها. أما في نطاق DOS، فقد تم الحصول على 33 مليون ليرة تركية حتى أوت 2013، وتلقى تمويلًا 751 مشروعًا من بين 2580 مشروع. في مجال Technical Support (TS)، تم توفير تمويل قدره 13 مليون بينما تمت الموافقة على 2200 من أصل 4050 طلبًا[3].

[1] Ibid.
[2] Benoît MONTABONE, "La Région Entre Attentes Européennes et Trajectoire Nationale: Les « Agences de Développement » en Turquie", **Revue de Géographie et D'aménagement**, No. 16, 2012, p 71.
[3] Burcu YAVUZ TIFTIKCIGIL, Op, cit.

المبحث الثالث: مرحلة الاضطرابات وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية (2013- حتى الآن)

شهد الاقتصاد التركي منذ عام 2013 تحوّلاً ملحوظاً نحو نمط اقتصادي يعتمد بشكل أكبر على تدخل الدولة في توجيه الموارد الاقتصادية واستراتيجيات النمو، مما يمثل انحرافا نوعا ما عن نموذج الاقتصاد الحر الذي كان سائداً في الفترة السابقة. هذا التحول جاء مدفوعاً بمزيج من العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت معاً بيئة اقتصادية وسياسية معقدة.

فرغم قيام تركيا بتسديد ديونها بالكامل إلى البنك الدولي في أفريل 2013، والمتراكمة منذ عام 2002، والبالغة 23.5 مليار دولار[1]. إلا أنها منذ عام 2013، بدأت تدخل مرحلة من التراجع التدريجي اقتصاديًا، تميزت بتقلبات في العملة وارتفاع معدلات التضخم. هذا التدهور لم يكن اقتصاديًا فقط، بل ارتبط بشكل مباشر بالتوجهات السياسية الداخلية، خصوصًا مع سعي حزب العدالة والتنمية للحفاظ على سيطرته السياسية في سياق انتخابي تحتدم فيه حدة الصراع على السلطة. حيث أدت الأزمات السياسية مثل احتجاجات "غيزي" ومحاولة الانقلاب الفاشلة في 2016 إلى زيادة عدم الاستقرار، ما انعكس على ثقة الأسواق وعمّق هشاشة الاقتصاد.

لذلك، فاتساع هامش تدخل الدولة التركية في الاقتصاد يعكس ديناميكات متغيرة وتفاعلات معقدة بين الأزمات الاقتصادية، الضغوط السياسية الداخلية، والتحديات الخارجية. إذ تبنت سلطة اتخاذ القرار في أنقرة، نموذجا يجمع بين التدخل الحكومي المكثف والسياسات التوجيهية التي تهدف لتحقيق استقرار نسبي ونمو مستدام، لكنه يواجه تحديات هيكلية عميقة تهدد استدامة النموذج على المدى البعيد.

[1] عبد الفتاح علي الرشدان ورنا عبد العزيز الخمّاش، **تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الإتفاق والاختلاف (2002-2016)**. ط1، الظعاين: قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 71.

المطلب الأول: تراجع الاستقلال النقدي، تدهور سعر الليرة والتضخم المرتفع.

بسبب التطورات المذكورة أعلاه، شهدت البلاد خروجًا كبيرًا لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 13.84 مليار دولار في 2016 إلى حوالي 10.95 مليار دولار في 2023[1]. ورغم محاولات الحكومة تجنّب رفع أسعار الفائدة، اضطرت في النهاية لذلك، بسبب الضغوط الناتجة عن تراجع قيمة الليرة وارتفاع كلفة التمويل الخارجي[2]. إذ رفع البنك المركزي سعر الفائدة من 8% في منتصف 2018 إلى 24% في سبتمبر من العام نفسه[3].

في محاولة لاحتواء الأزمات المتلاحقة، اعتمدت الحكومة على توسيع الائتمان ودعم الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، عبر آليات تمويل تتحمل الدولة جزءًا من مخاطرها، مثل "صندوق ضمان الائتمان" (KGF). لكن هذه السياسات، رغم أنها منحت انتعاشًا قصير الأمد، زادت من هشاشة الوضع المالي وأسهمت في تعميق عجز الحساب الجاري[4]، والذي بلغ 37.3 مليار دولار في 2020، مقابل فائض في الحساب الجاري بلغ نحو 1.7 مليار دولار في 2019[5]. وإذا كان إجمالي الدين الخارجي لتركيا قد بلغ حوالي 130 مليار دولار في عام 2003، و285 مليار دولار في عام 2008، و470 مليار دولار في عام 2018. فإنه بعد أزمة

[1] The World Bank Group, "Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$) – Turkiye", Op.cit. was visited on May 25, 2025.

[2] Ümit AKCAY and Ali Riza GÜNGEN, "The Making of Turkey's 2018-2019 Economic Crisis", Working Paper, No. 120, Institute for International Political Economy (IPE), Berlin, 2019, on the website: https://www.ipe-berlin.org/fileadmin/institut-ipe/Dokumente/Working_Papers/ipe_working_paper_120.pdf . was visited on May 28, 2025.

[3] Phillip INMAN, "Turkey raises interest rates to 24% in startling bid to curb inflation", The Guardian, Septembre 13, 2018, on the website: https://www.theguardian.com/business/2018/sep/13/turkey-raises-interest-rates-to-24-in-startling-bid-to-curb-inflation?utm_source=chatgpt.com . was visited on May 28, 2025.

[4] Ümit AKCAY and Ali Riza GÜNGEN, Op. cit.

[5] Güldem ATABAY, "Turkey's current account deficit: How much lower at 2021 year-end?", September 13, 2021, on the website: https://www.paturkey.com/news/2021/turkeys-current-account-deficit-how-much-lower-at-2021-year-end-6175/?utm_source=chatgpt.com .was visited on May 28, 2025.

2018، انخفض هذا الرقم إلى 431 مليار دولار في 2020. وتظهر الهشاشة أمام تدفقات رأس المال الدولية أيضًا في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي. إذ بلغت هذه النسبة 47 % عام 2013، وارتفعت بعد الأزمة حتى وصلت إلى أعلى معدل في تاريخها، وهو 61% في الربع الثاني من 2019[1]. إن هذا الارتفاع في مستويات الدين الخارجي، خصوصًا بالدولار واليورو، زاد من التعرض لمخاطر سعر الصرف، مما خلق حلقة ضعف متمثلة في ضعف الليرة أمام العملات الأجنبية.

أما استجابة صناع القرار خصوصا في كل استحقاق انتخابي، تبنى على سياسات تُكيّف لتفادي الانكماش أو تهدئة الأسواق، ما أدى إلى تأجيل الأزمات لا حلّها. لكن في عام 2018، بلغ التدهور ذروته بأزمة حادة في سعر الليرة[2]، رافقها توتر سياسي مع الولايات المتحدة بسبب قضية القس أندرو برانسون، ما أجبر البنك المركزي على تنفيذ رفع حاد في أسعار الفائدة، ما أدّى إلى فقدان الليرة أكثر من 40% من قيمتها في سنة واحدة[3]. هذا التراجع في الاستقلال النقدي أدى إلى زيادة عدم اليقين لدى المستثمرين، ورفع مخاطر الأسواق المالية التركية، كما قلل من قدرة البنك المركزي على مواجهة تقلبات سعر الصرف والتضخم، مما مهّد الطريق لفترات من عدم الاستقرار الاقتصادي لاحقًا.

بشكل عام، تُظهر هذه المرحلة أن تراجع الاستقلال النقدي في تركيا لم يكن مجرد نتيجة لظروف اقتصادية عالمية، بل كان نتاجًا لمسار سياسي سعى إلى تحقيق استقرار قصير الأجل

[1] Bora SELÇUK and Murat ÖZTÜRK, «The Political Economy Of Turkey In The Last Two Centuries», Joost Jongerden, **The Routledge Handbook On Contemporary Turkey**, p 278.
[2] Ümit AKCAY and Ali Riza GÜNGEN, Op.cit.
[3] Matthew RYAN, "What's next for the Turkish Lira after its violent sell-off?", August 17, 2018. On the website: https://ebury.com/e-blog/blog/ebury_post/whats-next-turkish-lira/?utm_source=chatgpt.com . was visited on May 28, 2025.

على حساب الاستدامة[1]، ما أدى إلى تفاقم التضخم، الذي بلغ 72.3% في 2022[2]، وتدهور مستمر في قيمة الليرة.

غير أن جذور الأزمة تعود إلى نمط التنمية السريع الذي انتهجته تركيا خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، والذي اعتمد على مشاريع بنى تحتية كبرى موّلتها شركات القطاع الخاص من خلال قروض خارجية، مما زاد من الضغوط على الليرة عند بدء سداد تلك الديون. إلى جانب ذلك، ساهمت التوترات السياسية الخارجية، مثل الخلافات مع روسيا والتدخل في سوريا، في تقليص الاستثمارات الأجنبية وتدهور قيمة العملة. فمحاولات الحكومة للدفاع عن الليرة من خلال استخدام احتياطات النقد الأجنبي ورفع الفائدة لم تجد نفعًا طويل الأمد، خاصة مع تأثيرات جائحة كورونا[3].

في ذات السياق، تكشف هذه المرحلة عن تلازم واضح بين التوجّه السياسي القائم على تثبيت السلطة وبين الانجراف نحو سياسات اقتصادية قصيرة الأمد، افتقرت إلى الاستدامة. لقد أدى هذا التوجه إلى إضعاف استقلالية البنك المركزي، وأُخضعت السياسة النقدية لاعتبارات انتخابية أكثر من كونها استجابة لتحديات الاقتصاد الكلي. ونتيجة لذلك، دخلت تركيا في حلقة مفرغة من التراجع في قيمة العملة، وارتفاع معدلات التضخم، وتآكل الثقة المحلية والدولية، مما يدل على أن المعضلة النقدية في البلاد ليست تقنية فحسب، بل تعبير عن أزمة في طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والسلطة السياسية.

---

[1] Ümit AKCAY and Ali Riza GÜNGEN, Op.cit.

[2] The World Bank Group, “Inflation, consumer prices (annual %) – Turkiye”, 2025. On the website: https://www.worldbank.org/ext/en/home . was visited on May 28, 2025.

[3] "أزمة الليرة التركية: نحو انهيار اقتصادي أو نموذج تنموي جديد؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 ديسمبر 2021، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5232. تاريخ الإطلاع: 28 ماي 2025.

بعد انتخابات 2018، سحب المستثمرون الدوليون والوكلاء الاقتصاديون استثماراتهم وغادروا تركيا. أما المستثمرون المحليون، فاستثمروا في العملات الأجنبية ضد الليرة التركية، وحدثت عملية "الدولرة". وقد أظهر نموذج السلاسل الزمنية البايزي أن الليرة التركية انخفضت بشكل كبير مباشرة بعد الانتخابات الرئاسية[1]، ومنذ ذلك الحين، شهدت الليرة التركية تدهورًا حادًا في قيمتها خصوصا خلال عام 2021، حيث فقدت أكثر من 60% من قيمتها، وتركزت الخسائر خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام. تزامن هذا مع ارتفاع معدلات التضخم، التي وصلت إلى 21% في أكتوبر. هذا التدهور أثار انتقادات داخلية وخارجية، حيث رأت وسائل إعلام ومعارضون أن التضخم بات يثقل كاهل المواطن، واتهموا الرئيس أردوغان بفقدان السيطرة على الاقتصاد. في المقابل، أعلن أردوغان في 20 ديسمبر سلسلة إجراءات لدعم الليرة، فشهد السوق تحولات كبيرة وارتفعت الليرة بشكل سريع بعد إعلان تلك الإجراءات[2].

يمكن القول إن تدهور سعر الليرة التركية منذ 2013 كان نتيجة لتفاعل معقد بين عوامل داخلية مثل ضعف الاستقلال النقدي والسياسات الاقتصادية الداخلية غير المستدامة، وعوامل خارجية مثل تغيرات أسعار الفائدة العالمية والتوترات الجيوسياسية، مما جعل الاقتصاد التركي عرضة لتقلبات حادة انعكست بشكل مباشر على العملة الوطنية.

المطلب الثاني: سياسة "النمو مع الفائدة المنخفضة"

بدأت تركيا منذ سنة 2013، تبني سياسة اقتصادية تُعرف بـ"النمو مع الفائدة المنخفضة"، حيث سعَت الحكومة إلى تحفيز الاقتصاد عبر إبقاء أسعار الفائدة الرسمية منخفضة، حتى في ظل ارتفاع التضخم، وهو توجه غير تقليدي في السياسة النقدية.

[1] Mahmut Zeki AKARSU, "The Impact of the Turkish Presidential System on the Turkish Lira", **Journal of Banking and Financial Economics**, Vol.1, No.15, 2021, p 22.

[2] "أزمة الليرة التركية: نحو انهيار اقتصادي أو نموذج تنموي جديد؟"، مرجع سابق ذكره.

يستند هذا التوجه إلى معارضة أردوغان تقليديًا الفائدة المرتفعة، لأسباب دينية واقتصادية، معتبرًا أنها تضر بالصناعة والمواطنين، ويعتقد أن الفائدة المرتفعة تساهم في تفاقم التضخم. هذه القناعة دفعت فريقه الاقتصادي، مثل مستشاره جميل إرتم، إلى طرح نموذج اقتصادي جديد يقوم على تقليل الفائدة وتحفيز الإنتاج المحلي والتصدير. ويرى الرئيس أن المشكلات الاقتصادية الحالية لا تعود فقط لعوامل داخلية، بل تتفاقم بفعل نظام مالي عالمي غير عادل، وأن الحل يكمن في اتباع سياسة اقتصادية بديلة تعزز الاعتماد على الذات وتكسر التبعية الخارجية[1].

تقول غونول تول، مديرة برنامج الدراسات التركية في معهد الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة « يرى الرئيس التركي أن المقاربة التي يعتمدها هي الأكثر منطقية. ويمكن تفسير نفوره من أسعار الفائدة المرتفعة جزئيًا انطلاقًا من خلفيته الاسلامية، إذ يعتبر أن الربا محرّم في الإسلام. لكن رؤيته الاقتصادية نابعة أيضًا من خبرته كرجل أعمال. فهو يعتبر أن أسعار الفائدة المنخفضة ضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجادلًا أن تكاليف الاقتراض المرتفعة تؤدي إلى تباطؤ العجلة الاقتصادية وارتفاع الأسعار لأن الشركات تستجيب لرفع تكلفة الاقتراض من خلال زيادة أسعار سلعها. من هذا المنطلق، يعتقد أردوغان أن تخفيض معدلات الفائدة سيعزّز الاستثمار والإنتاج والتوظيف، وأن ضعف الليرة سيعطي زخمًا للصادرات التركية، ويقلّص الواردات، ويقوّم العجز الحالي في الحساب الجاري، ما سيؤدي إلى خفض معدل التضخم»[2].

---

[1] المرجع ذاته.

[2] مايكل يونغ، "لماذا قرّر الرئيس التركي خفض معدّلات الفائدة، متسبّبًا بزيادة التضخم وتراجع قيمة الليرة؟"، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، 2 ديسمبر 2021، على الموقع: https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2021/12/why-is-turkeys-president-cutting-interest-rates-spurring-inflation-and-lowering-the-value-of-the-lira?lang=ar . تاريخ الإطلاع: 30 ماي 2025.

أما سينان أولغنال باحث الزائر في مركز كارنيغي–أوروبا في بروكسل، فيقول: « بأن تبنّى الرئيس رجب طيب أردوغان وفريقه من المستشارين الاقتصاديين نظرية اقتصادية مختلفة تمامًا عن السائد. فهم يتوقّعون أن يؤدي السعي إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية سلبية، وما يرافقه من تراجع في قيمة العملة المحلية، إلى تحسين قدرة تركيا التنافسية في الساحة الدولية من خلال زيادة الصادرات التركية وبالتالي تعزيز الإنتاج وفرص العمل والقيمة المضافة. وهذا الانتعاش الاقتصادي يصب في خدمة الحكومة إذ ستزداد شعبيتها تمهيدًا للانتخابات الرئاسية والتشريعية الحاسمة المزمع إجراؤها في منتصف العام 2023[1] ».

في إطار سياسة "النمو مع الفائدة المنخفضة"، يؤكد كذلك الرئيس التركي وفريقه، ومن ضمنهم مستشاره الاقتصادي ووزير المالية الجديد ومحافظ البنك المركزي، أن الاقتصاد التركي ظل، منذ اعتماد نظام الاقتصاد الحر، عرضة لتأثير العوامل الخارجية مثل الأزمات الاقليمية وتذبذب قطاعي السياحة والاستثمار الأجنبي. ولتقليل هذا الاعتماد، يقترحون تبني نموذج اقتصادي جديد يرتكز على القدرات الانتاجية المحلية وسوق العمل الداخلية، مستلهمين التجربة الصينية، وذلك من خلال الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة، وضمان قيمة صرف مستقرة لليرة، وتشجيع الصادرات. وقد ترجم هذا التوجه نفسه في قيام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة من 19% إلى 14% ما بين سبتمبر وديسمبر 2021، إلا أن هذا الإجراء تسبب في تدهور كبير في قيمة الليرة وارتفاع معدلات التضخم، مما انعكس سلبًا على مستوى معيشة المواطنين[2].

يرد معسكر الرئيس على الانتقادات بأن تدهور قيمة الليرة يعود إلى المضاربين وليس إلى مؤشرات الاقتصاد، مشيرين إلى تحقيق تركيا أرقامًا قياسية في الصادرات وتراجع العجز التجاري وتحقيق فائض في الحساب الجاري، إلى جانب انخفاض البطالة. ويعتبرون ما جرى في نوفمبر

[1] المرجع ذاته.

[2] "أزمة الليرة التركية: نحو انهيار اقتصادي أو نموذج تنموي جديد؟"، مرجع سابق ذكره.

وديسمبر من انخفاض سريع في قيمة الليرة "فقاعة" أُريد بها إفشال النموذج الجديد، ويستدلون على ذلك بارتفاع الليرة السريع في يوم واحد. ومع التأكيد على أن كل السياسات الاقتصادية تنطوي على مخاطرة، يشير مؤيدو الرئيس إلى أن هذه السياسة تنبع من رؤية اقتصادية بديلة، لا من دوافع دينية أو إنكار للمنطق الاقتصادي. غير أن التحدي الأبرز يتمثل في ضيق الوقت المتبقي قبل الانتخابات في جوان 2023، رغم القرارات الحكومية الداعمة كزيادة الحد الأدنى للأجور ودعم المعاشات وخفض الرسوم على الصادرات[1].

هذه السياسة ساعدت في تحفيز النمو الاقتصادي خلال فترات قصيرة، لكن على المدى المتوسط والطويل أدت إلى اختلالات اقتصادية كبيرة، منها: ارتفاع معدلات التضخم، زيادة مخاطر السوق المالية، ضعف العملة المحلية، زيادة الدين الخارجي، تقليل ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء. وبذلك، خلقت هذه السياسة تحديات كبيرة أمام الاقتصاد التركي في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

إن سياسة "النمو مع الفائدة المنخفضة" التي انتهجتها تركيا تمثّل نموذجًا غير تقليدي في السياسات الاقتصادية، يُعبّر عن مقاربة بديلة تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع، ولو على حساب الاستقرار المالي والنقدي. وبالرغم من أن هذا التوجه قد أثمر نتائج ظرفية إيجابية مثل تحفيز الصادرات وتقليص العجز التجاري، إلا أن تداعياته على الاقتصاد الكلي تثير تساؤلات عميقة حول جدوى مثل هذه الاستراتيجية في السياق التركي. فالإصرار على إبقاء الفائدة منخفضة رغم تفاقم التضخم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، يعكس رهانا محفوفًا بالمخاطر، خاصة في ظل هشاشة البنية الانتاجية واعتماد الاقتصاد التركي على التمويل الخارجي. كما أن محاولة محاكاة النموذج الصيني دون توافر ذات الأسس البنيوية والحوكمة الاقتصادية قد تؤدي إلى نتائج عكسية، مما يجعل السياسة النقدية التركية الحالية عرضة لانتقادات محلية ودولية

[1] المرجع ذاته.

متزايدة. وفي ضوء اقتراب الاستحقاقات السياسية، يتّضح أن الاعتبارات الانتخابية قد تتداخل مع الرهانات الاقتصادية، ما يُعقّد من قدرة الحكومة على الاستمرار في هذا النموذج دون دفع ثمن اجتماعي واقتصادي باهظ.

المطلب الثالث: "تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد"

منذ عام 2013، تزايدت تدخلات الدولة التركية في الاقتصاد وسط ضغط سياسي داخلي وخارجي واضح. قمع احتجاجات غيزي بارك مثل منعطف خطيرا، ثم فرض حالة الطوارئ بعد محاولة الانقلاب في يوليو 2016 أدى إلى تعزيز المركزية وتقليص حرية الإعلام— مما أدى وفقًا لمحللين إلى زيادة الأخطاء السياسية وتراجع قدرة الدولة على الاستجابة للأزمات الاقتصادية وتفاقم الفساد[1]. إضافة إلى انتقال تركيا من نظام سياسي برلماني (تمثيل نسبي) إلى نظام رئاسي (نظام الأغلبية–التعددية) في عام 2017، والذي بدأ تطبيقه فعليًا في عام 2018 مع أول انتخابات رئاسية. منح النظام الرئاسي الجديد الرئيس التركي سلطة تنفيذية هائلة، استخدمها للتدخل في سعر الصرف بهدف رفع قيمة الليرة التركية. إذ أن استبدال تركيا نظامها البرلماني بنظام رئاسي "تركي النمط" زوّد الرئيس التركي بصلاحيات تنفيذية قوية[2].

على المستوى الخارجي، تزامن ذلك مع انسحاب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة إثر قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بتقليص التسهيلات النقدية عام 2013، فشهدت تركيا ذروة تدفق الاستثمار الأجنبي ثم تراجعًا مستمرًا، مع انخفاض حاد في قيمة الليرة وتراجع القوة الشرائية للمواطنين[3].

[1] Jonathan SPICER, “When Erdogan's Turkish economic miracle began failing”, Reuters, July 15, 2021, on the website: https://www.reuters.com/world/middle-east/when-erdogans-turkish-economic-miracle-began-failing-2021-07-15/ . was visited on june 3, 2025.
[2] Mahmut Zeki AKARSU, p 15.
[3] Jonathan SPICER, Op.cit.

زاده فرض واشنطن عقوبات على وزيرين في الحكومة التركية في الأول من أوت 2018، وجمّدت أصولهما ردًا على اعتقال القس أندرو برانسون ومواطنين أمريكيين آخرين. وفي الأثناء، واصلت الليرة تراجعها، إذ فقدت 6% من قيمتها في أقل من أسبوع[1]. حيث أن احتجاز القس برانسون أدى إلى فرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية ورسوم جمركية إضافية على الصادرات التركية من الصلب والألمنيوم، وهو ما هزّ ثقة الأسواق الخارجية ورفع من تكلفة الاستيراد وأثر على السيولة بشكل مباشر.

يوضح الشكل البياني أدناه، التدهور التدريجي في قيمة الليرة التركية مقابل الدولار منذ عام 2013، متأثرًا بأحداث سياسية واقتصادية مفصلية، أبرزها احتجاجات غيزي، ومحاولة الانقلاب في 2016، وأزمة العملة في 2018. ويُظهر كيف ساهمت هذه التطورات، إلى جانب تدخلات الحكومة في السياسة النقدية وتراجع ثقة المستثمرين، في فقدان الليرة لاستقرارها وتسارع وتيرة انهيارها، لا سيما بعد تآكل استقلالية المؤسسات الاقتصادية.

الشكل رقم 03: قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي في ظل احتجاجات غازي بارك، محاولة الانقلاب الفاشلة، وأزمة النقد.

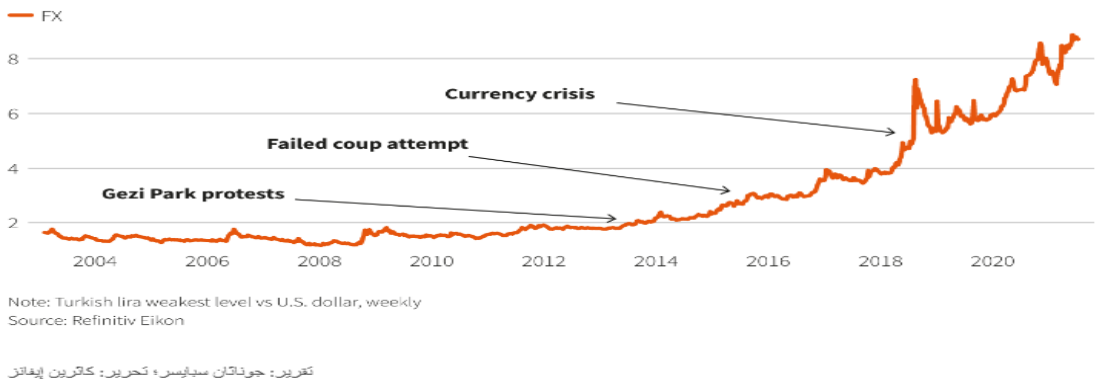

Source: Jonathan SPICER, Op.cit.

[1] Soner CAGAPTAY, "U.S. sanctions could hurt Turkish economy but strengthen Erdogan", August 7, 2018, on the website:https://www.axios.com/2018/08/07/us-sanctions-could-hurt-turkish-economy-but-strengthen-erdogan?utm_source=chatgpt.com. was visited on june 3, 2025.

لاحقًا، ظهرت بوادر أزمات جديدة، ففي ماي 2023 أصبح الاقتصاد التركي يعاني من انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي، وتزايد الفجوة في توزيع الدخل، ومعدلات بطالة مرتفعة، كما أن نسبة التضخم تجاوزت 85% بنهاية 2022[1].

إجمالا، يمكن القول بأنّ الاقتصاد التركي خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، اعتمد على تدفقات قروض أجنبية رخيصة غذّت طفرة في النمو، غير أن تراجع هذه التدفقات وتكرار ضغوط الحكومة على البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة رغم تصاعد معدلات التضخم، أضعف مناعة الاقتصاد وأدّى إلى فقدان الليرة التركية جزءًا كبيرًا من قيمتها، مع تآكل تدريجي في احتياطات النقد الأجنبي. وقد تفاقم هذا المسار بين عامي 2021 ومنتصف 2023، حيث خفضت الحكومة سعر الفائدة من 19% إلى 8.5% رغم استمرار التضخم المرتفع، ما زاد الضغط على العملة ودفع المستثمرين نحو العملات الأجنبية، وسط تحذيرات متكررة من وكالات التصنيف الائتماني بشأن تنامي المخاطر السيادية وتسارع وتيرة خروج رؤوس الأموال[2].

غير هناك عدة اعتبارات سياسية واقتصادية وأيديولوجية وشعبوية دفعت أردوغان لتبنّي هذا المسار، منها:

1. الاعتبارات السياسية والشعبوية:

أردوغان يرى نفسه حاميًا لمصالح "الشعب الحقيقي" ضد النخب المالية التقليدية (كالبنك المركزي)، ويقدّم نفسه كزعيم شعبي يقف ضد ما يعتبره "استغلالًا" عبر الفائدة المرتفعة. سياسة

[1] Jonathan SPICER, “In Turkey, an election reckoning for the rise and fall of Erdogan's economy”, reuters, May 14, 2023, on the website: https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-an-election-reckoning-rise-fall-erdogans-economy-2023-05-08/?utm_source=chatgpt.com . was visited on on june 6, 2025.
[2] Jonathan SPICER, “When Erdogan's Turkish economic miracle began failing”, Op.cit.

الفائدة المنخفضة تُظهر أنه يحمي المقترضين الصغار والمستثمرين، وتُستغل في الحملات الانتخابية.

2. الاعتبارات الأيديولوجية (إسلامية جزئيًا):

الموقف العدائي من الفائدة (الربا) له جذور دينية في الرؤية الإسلامية التي يحملها حزب العدالة والتنمية. وصفه للفائدة بأنها "أم وأب كل الشرور" يشير إلى قناعة أيديولوجية متجذرة، وليست فقط موقفًا اقتصادياً.

3. دوافع التحكم الكامل في الدولة العميقة:

أردوغان سعى إلى تفكيك مؤسسات الدولة المستقلة (كالجيش، القضاء، والبنك المركزي) بعد محاولة الانقلاب 2016، بما في ذلك البنك المركزي. بناء نظام "رئاسي مركزي" يستدعي إخضاع كل المؤسسات، بما فيها النقدية.

4. الهشاشة الاقتصادية والرغبة في تسريع النمو:

ففي ظل تصاعد الضغوط الاقتصادية الحادة، وانهيار قيمة الليرة التركية وارتفاع معدلات التضخم، اتجهت الحكومة التركية إلى توسيع تدخلها في الاقتصاد، عبر تبنّي نهج يرتكز على توجيه الاستثمارات العامة نحو قطاعات استراتيجية مثل الصناعات الثقيلة، والبناء، والطاقة. وقد جاء هذا التوجه ضمن محاولة لاحتواء تداعيات الأزمة الاقتصادية، وتفادي تفاقمها نحو مرحلة أكثر حدة، من خلال دعم القطاعات التي تُعدّ محركات رئيسية للنمو والتوظيف. لذلك فأسعار الفائدة المنخفضة كانت وسيلة لتحفيز الاستهلاك والاستثمار السريع، خصوصًا قبل الانتخابات، كانت محاولة لتحقيق نمو قصير المدى حتى لو كان ذلك على حساب الاستقرار طويل الأجل.

المطلب الرابع: التخطيط الجهوي ـ الواقع والتحديات ـ

رغم أن لتركيا تاريخ طويل مع التخطيط الجهوي خصوصا مع إنشاء هيئة التخطيط الحكومي (SPO) في سبتمبر 1960، وعبر مختلف المخططات التنموية الخماسية، إضافة إلى مختلف التشريعات والقوانين المستحدثة لاسيما في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، إلا أن التصور التركي للتنمية الجهوية يغلب عليه الطابع المركزي خصوصا في عملية التخطيط، والمقاربات، والمخططات التنموية على المستويين الجهوي والمحلي، وكذا مشاكل التنسيق الجيد بين المتسويين المركزي والجهوي.

بحيث لم يكن للجهات الفاعلة المحلية والاقليمية أي تأثير على تحديد السياسات الجهوية، بل وحتى آمالهم بشأن المؤسسات والشراكات المحلية بقت محدودة. كجزء من هذا التخطيط الموجه نحو التنمية، يتم تحديد سياسات وأهداف التنمية الجهوية ضمن سياق مخططات التنمية الخماسية[1].

في تركيا، لطالما كان نهج التخطيط التقليدي قائمًا على القطاعات. لا يمكن دمج بُعد المنطقة إلا في الخطط الخمسية؛ وبالتالي فإن تكامل الشؤون الجهوية في تركيا يعكس فهمًا خاطئا غير مدرك للواقع وبعيدا عن متطلبات المجتمع. الهدف الرئيسي من هذا التخطيط الموجه نحو التنمية هو تشجيع الاستثمارات في قطاعات معينة دون أي تركيز على التوزيع الجغرافي للقطاعات ذات الصلة. على العكس من ذلك، فإن تخطيط الاتحاد الأوروبي متعدد القطاعات ومتكامل جهويا. في هذا السياق، يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) Güneydoğu Anadolu Projesi، مرة أخرى، استثناءً لأنه متعدد القطاعات ولا مركزية إلى حد ما[2].

[1] Erkan POLAT, Aykut SEZGIN, Onur DEMIREL, and Murat Ali DULUPC, "Emerging Regional Planning Structures in Turkey: Limits And Challenges", May 2012 , p 9, on the website: https://www.regionalstudies.org/wp-content/uploads/2018/07/polat.pdf .Was Visited on 22 October, 2022.
[2] Ibid.

هذا المشروع GAP الذي تم إطلاقه في نهاية السبعينيات من قبل المؤسسة قطاعية شركة الأشغال الهيدروليكية العامة Devlet Su İşleri Genel Müdürlüğü (DSI)، والذي يشمل بناء عشرات السدود لاستخدام الموارد المائية في شرق الأناضول، حيث ينبع نهران كبيران، دجلة والفرات. لقد تحقق هذا المشروع الضخم الآن إلى حد كبير، وله آثار ايجابية لا يمكن انكارها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، لكنها مصحوبة بالعديد من الآثار الضارة (استقطاب تنموي جديد، واضطراب الهياكل الزراعية)، وحتى التلاعب السياسي (الإخلاء القسري، وتدمير القرى في المناطق الحساسة سياسيا)[1].

ومع ذلك، فقد أظهرت GAP أن جهود التنمية الجهوية في تركيا لا تتوافق مع معايير المفوضية الأوروبية في عدة نقاط. إنه يتعارض مع وجود هيكل إداري شديد المركزية، ونهج قطاعي للتخطيط والتنمية، وقلة عدد الاستثمارات العمومية في المناطق الأقل نموًا، وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة والمؤسسات في إعداد وتنفيذ المشاريع، وقبل كل شيء افتقاد الخبرة الواسعة في مجال الممارسة الجهوية[2]. إضافة إلى غياب التوزانات الجهوية من حيث توزيع الدخل الفردي، ومستوى التنمية بين الأقسام، والكثافة السكانية ونسب العمالة للقوى العاملة. توجد هذه الفوارق بين مناطق مختلفة من البلد وبين الوحدات الفرعية المختلفة في منطقة واحدة. من بين المناطق الأكثر تطورًا، قد تشارك منطقة من الجزء الجنوبي من البلاد (غازي عنتاب، المنطقة الوسطى) بينما قد تتخلف بعض المناطق من المناطق الأكثر تطورًا، مثل منطقتي مرمرة وبحر إيجه. وبالتالي؛ من المستحيل الإشارة إلى منطقة معينة على أنها متطورة أو غير متطورة، ولكن من المهم التحدث عن المناطق المتقدمة/غير المتطورة[3].

[1] Benoît MONTABONE, Op, cité, p 79.
[2] Ibid.
[3] Erkan POLAT, Op, cit, p 12.

الشكل رقم 04: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار) في تركيا.

Figure 1: GDP Per Capita ($) in Turkey

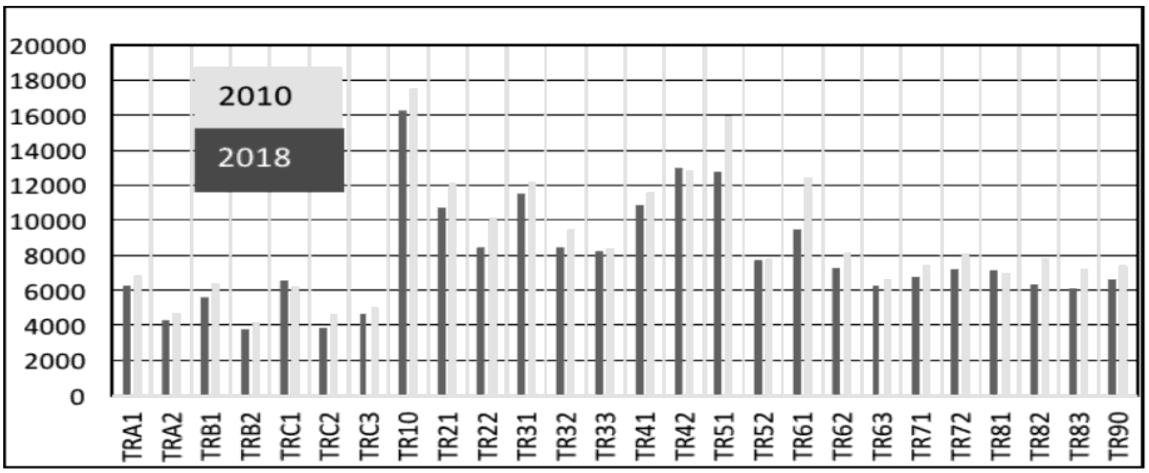

Source: *FAO, 2019 and Turkish Statistical Institute, 2019.*

Source: Selim Adem HATIRLI, Şevket Alper KOÇ, Onur DEMIREL, **Theoretical and Applied Studies on Turkish Economy Vol. I**, 1st ed, London: IJOPEC Publication Limited, 2020, p 424.

يوضح الشكل السابق قيم الناتج المحلي الاجمالي للفرد في مناطق NUTS2، في عامي 2010 و2018، المناطق الأولى ذات الدخل المرتفع هي TR10 (اسطنبول)، TR42 (كوجالي، سكاريا، دوزجة، بولو، يالوفا)، وTR51 (أنقرة)، أما المناطق ذات أدنى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هي TRB2 (فان، موش، بيتليس، هكاري)، TRC2 (شانلي أورفا، ديار بكر) وTRA2 (أغري، كارس، إغدير، أردهان)[1].

[1] Ibid.

الشكل رقم 05: مستوى التشغيل في تركيا سنة 2019.

Figure 2: Employment in Turkey (2019)

Source: *Turkish Statistical Institute, 2019*

Source: Selim Adem HATIRLI, op, cit.

يتضح من الشكل رقم، بأن TRC3 (ماردين، باتمان، شرناق، سيرت) هي المنطقة التي لديها أعلى معدل بطالة في منطقة NUTS2 في عام 2019، وTR82 (كاستامونو، تشانكيري، سينوب) هي المنطقة ذات أدنى معدل بطالة. أما بالنسبة لمعدل التشغيل، فإن أدنى نسبة سجلت في منطقة TRC3 (ماردين، باتمان، شرناق، سيرت)، وأعلى منطقة هي TR21 (تيكيرداغ، أدرنة، كيركلاريلي). كما أن معدل المشاركة في العمالة في منطقة TRC3 منخفض أيضا[1].

إذن، للتعويض عن نقص الخبرة هاته، بدأ وفد المفوضية الأوروبية في أنقرة برنامج توأمة مثير للاهتمام بين خبراء من معهد التخطيط الحكومي والمناطق الايطالية، للتجربة على مستوى بعض المقاطعات مع أساليب التعاون التي تأخذ معظم هذه المعايير. على الرغم من العمل

[1] Selim Adem HATIRLI, Şevket Alper KOÇ, Onur DEMIREL, p 425.

المكثف، انتهى هذا التعاون بالفشل، لا سيما بسبب الاختلافات الاستراتيجية بين وفد اللجنة ومعهد التخطيط الحكومي. أراد الأول استهداف البرنامج في المقاطعات التي تتخلف كثيرًا عن المعدلات الوطنية، ولا سيما تلك الخاصة بفان وكارس وسيواس، بينما أراد الثاني قبل كل شيء تقوية المناطق الديناميكية، وهي المناطق الوحيدة في نظرهم القادرة على دفع النمو التركي إلى الأعلى. ومع ذلك، من المقبول من كلا الطرفين أن هذه التجارب قد مكنت هيئة التخطيط الحكومي (SPO) من المضي قدمًا وتعلم الكثير عن طريقة عمل البرامج الأوروبية[1].

اجمالا يمكن القول بأن التنمية الجهوية في تركيا، تتطلب توسيع المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني لاسيما الناشطة في قضايا البيئة والتنمية المستدامة في عملية التخطيط الجهوي، تحديد بدقة الأولويات، المسؤوليات والأدوار الفاعلين والأطراف المتدخلة، مع مراعاة التوزان الجهوي والتركيز على النشاطات وفق مبدأ التخصص وتوفر القيمة النسبية من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية.

[1] Benoît MONTABONE, Op, cité, p 79.

خلاصة الفصل:

تمثّل التجربة التركية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين نموذجًا معقّدًا للإصلاح المؤسسي والتنمية الاقتصادية، حيث تبنّى حزب العدالة والتنمية سياسات تحديث وتنظيم مكنت من تحقيق معدلات نمو عالية وتنويع القاعدة الاقتصادية، محوّلًا تركيا إلى لاعب مؤثر على الساحة الاقليمية والدولية. وفي المرحلة الأولى من هذه الحقبة، اقترنت التنمية الاقتصادية بجهود تعزيز دور القطاع الخاص وتنفيذ اصلاحات مالية وتنظيمية واسعة.

تكشف هذه التجربة عن درس محوري يتمثّل في العلاقة الجدلية بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، إذ أظهر النجاح المبكر إمكانية استخدام التنمية الاقتصادية كرافعة للاستقرار السياسي وتعزيز قاعدة الشرعية للحزب الحاكم. غير أن هذه المكاسب الاقتصادية لم تضمن الاستدامة على المدى الطويل، بل أظهرت ضرورة اقترانها بمؤسسات ديمقراطية مستقرة وضمان لاستقلال المؤسسات الاقتصادية.

مع المرحلة الثانية من تجربة العدالة والتنمية، برزت تحديات بنيوية متزايدة، حيث أدى التركيز على السلطة وتعزيز دور الدولة الاقتصادية على حساب مأسسة المؤسسات الاقتصادية المستقلة إلى ظهور اختلالات على مستوى التضخم، وتقلب سعر الصرف، وتباطؤ جهود الإصلاح البنيوي. وقد انعكست هذه المرحلة على مؤشرات التنمية الاقتصادية، مبينة الحاجة الملحة لإعادة ضبط التوازن المؤسسي للحفاظ على مكتسبات المرحلة الأولى.

فقد تفاعل هذا المسار مع محطات عدة من الأزمات الاقتصادية والسياسية على المستويين الداخلي والخارجي، من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، إلى محاولات الانقلاب عام 2016، وصولًا إلى تأثير التوترات الجيوسياسية وحرب العملات على الاقتصاد التركي. هذه المحطات وضعت نموذج التنمية القائم على المحك، نظرا لحجم التحديات

التي تواجهها الدولة على صعيد تحديث مؤسساتها الاقتصادية وضبط علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية.

الفصل الثالث: النظام بين محاولات كسب شرعية سياسية جديدة وإدارة الصراع على السلطة

يعتبر الكثير من المراقبين بأن كل التغييرات الدراماتيكية التي تمت من خلال إجراء التعديلات الدستورية وحزم المواءمة؛ هي نتاج سياسات حزب العدالة والتنمية التي عززت سلطته من خلال فوزه الكاسح بثلاث انتخابات متتالية. كما أن حماسها لجعل تركيا عضوًا كاملاً في الاتحاد الأوروبي، وحصولها على الأغلبية البرلمانية المطلقة؛ قد مكّن حكومة حزب العدالة والتنمية من الشروع في هذه الاصلاحات الجذرية التي لم يكن بوسع الحكومات السابقة القيام بها. ومع ذلك، منذ أن بدأت مفاوضات الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2005؛ فقدت حكومات حزب العدالة والتنمية حماسها وتباطأت عملية الإصلاح في تركيا إلى حد كبير[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن تصرفات الاتحاد الأوروبي ساعدت أردوغان في تحقيق طموحاته. وفي كل مرة أظهرت تركيا خطوة إيجابية نحو تلبية متطلبات الانضمام؛ كان الاتحاد الأوروبي يحرك خط النهاية ويطالب الأتراك بمزيد من التنازلات تجاه قبرص واليونان، بغض النظر عن الطريقة التي قوضت بها هاتين الدولتين فرص حل المشكلة القبرصية أو نزاعهما مع تركيا. لذلك ومنذ عام 2008 وحتى الآن، أصبح ظاهرا للعيان تراجع التطور الديمقراطي في تركيا، وأن التطورات الاجتماعية والتعليمية أدت إلى تعميق الانقسامات المجتمعية بشكل يهدد استقرار البلاد[2].

لذلك نبحث في هذا الفصل على أهم التحديات التي تواجه استقرار البلاد ومستقبل النموذج التنموي التركي من خلال بحث متغيرات هامة تتعلق بمحاولة النظام كسب شرعية سياسية لاستعادة الحماس وإعطاء دفعة لاستكمال الاصلاحات، وكذا إدارة الصراع على السلطة في ظل اشتداد المنافسة السياسية مع المعارضة عبر مختلف العمليات الانتخابية المتتالية سواء على الصعيد المحلي أو الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

[1] Müge Aknur, "Towards More Democratic Civil-Military Relations in Turkey", **L'Europe en Formation.** No. 367, 2013/1, pp 42-43.

[2] Birol A. Yeşilada, "The AKP, religion, and political values in contemporary Turkey: implications for the future of democracy", **Turkish Studies**. Vol. 24, Nos 3–4, 2023, pp 609-610.

المبحث الأول: حزب العدالة والتنمية ومحاولة كسب شرعية سياسية جديدة

تعد الشرعية السياسية عاملًا حاسمًا لبقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة، سواء في السياقات المحلية أو الاقليمية. عندما نتحدث عن الشرعية السياسية، فإننا نشير إلى مدى قبول الشعب بالسلطة الحاكمة. فبقاء الحزب في السلطة يعتمد على قدرته على الفوز في انتخابات حرة ونزيهة، فكلما كان الحزب قادراً على إقناع الناخبين بأنه الأفضل لقيادة البلاد؛ ازداد استمراره في السلطة. وتعتمد أيضًا على الشرعية التي يستمدها من التزامه بالقوانين والدستور الذي يحدد إطار ممارسة السلطة، ذلك أن احترام هذه الحدود يُعتبر أساسياً لاستمرار أي حزب في السلطة، وخاصة في نظام ديمقراطي.

فيما تبقى واحدة من أهم مصادر الشرعية لحزب العدالة والتنمية هي الدعم الشعبي الواسع، والذي يمكن أن يأتي من تبني قضايا حيوية ومراعاة احتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة، سواء على مستوى تحسين الاقتصاد، أو توفير الخدمات العامة، أو تعزيز القيم المحافظة التي قد تكون قريبة من ثقافة المجتمع. إضافة إلى مدى قدرة الحزب على التعامل مع التحديات الوطنية والدولية، مثل الأزمات الاقتصادية والتهديدات الأمنية.

المطلب الأول: الشعبوية وتنامي الاستقطاب الداخلي الحاد

انطلقت خلال سنة 2010 ما يسمى بثورات الربيع العربي، حيث انتفضت الشعوب العربية التواقة للتحرر والمطالبة بإسقاط الأنظمة الدكتاتورية والتحول الديمقراطي، مست عدة دول منها: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا؛ فجلبت جملة من التهديدات والمخاطر على طول الحدود التركية، وتوترت علاقات تركيا الخارجية مع جيرانها لاسيما مع سوريا، نظرا لوقوف أنقرة بجانب مطالب الشعوب.

رافقه على الصعيد الداخلي تراجعا في مستويات الديمقراطية والحقوق والحريات، في ظل ارتفاع موجات العنف، نتيجة الهجمات المسلحة لحزب العمال الكردستاني؛ والتي أدت إلى سقوط

قتلى في صفوف المدنيين. مما دفع ببعض الدراسين بإلصاق صفة الشعبوية بالنظام الحاكم الذي يقوده طيب رجب أردوغان زعيم حزب العادلة والتنمية. بالموازاة مع ذلك، ارتفعت حدة الاستقطاب الداخلي الحاد، خصوصا بعد إطلاق حزب العدالة والتنمية تحقيقات أرجنكون والمطرقة وإعتقال العديد ممن أُتُهِموا بتدبير محاولة الانقلاب، والانعكاسات الناجمة عن إقرار الحكومة للاصلاحات السياسية والقانونية التي استهدفت تقليص القبضة العسكرية لمؤسسة الجيش في تركيا. إلاّ أن هناك حدثين هامين زادا من تأزم الوضع وهما احتجاجات غازي بارك سنة 2013 والانتخابات البرلمانية سنة 2015.

الفرع الأول: احتجاجات غازي بارك سنة 2013

في 28 ماي 2013، اندلعت موجة من الاضطرابات المدنية في حديقة جيزي، وهي منطقة صغيرة من الأشجار في ساحة تقسيم وسط مدينة اسطنبول. عندما اجتمع المتظاهرون للاعتراض على خطة التهيئة الحضرية للحديقة[1]، التي تضمنت إزالة الحديقة، وبناء مجمع متعدد الخدمات على غرار بناء ثكنة عسكرية عثمانية من القرن التاسع عشر، كما تضم أيضا وحدات سكنية ومركزًا تجاريًا ومسجدًا[2].

تزامن اندلاع احتجاجات حديقة جيزي باعتبارها حركة اجتماعية شاملة، مع السقوط الاقتصادي الحر لشهر جوان 2013. تكمن جذورها في حالة الاستياء واسع النطاق جراء خطة التهيئة العمرانية أو الحضرية، من خلال التراكم المتزايد لعمليات نزع الملكية. استندت مشاريع التجديد الحضري هاته على الحجة القائلة بأن التحسين سيؤدي إلى إنشاء مراكز جذابة عالميًا.

[1] Mustafa Kutlay, **The Political Economies of Turkey and Greece Crisis and Change**. 1st ed, Cham: Springer Nature Switzerland AG, Palgrave Macmillan, 2019, p 105.

[2] Tijen Demirel-Pegg, "The Gezi Park Protests and the Escalation and De-escalation of Political Contention", **Journal of Balkan and Near Eastern Studies.** Routledge, United Kingdom, No. 22(1), September 2018, p 10.

غير أن ذلك في الواقع، لم يكن سوى تطويق للأماكن العامة من خلال تحويل الفضاءات العامة مثل الحدائق والغابات، إلى فنادق كبيرة ومباني سكنية ومراكز تجارية[1].

أدى التهديد بهدم الحديقة والإخلاء العنيف للمتظاهرين من قبل قوات الشرطة إلى اندلاع الحراك السلمي على مستوى البلاد امتد إلى 79 مدينة في فترة زمنية قصيرة جدًا. استمرت الاحتجاجات لمدة شهر تقريبًا، وانضم خلالها أكثر من 2.5 مليون شخصا إلى المظاهرات حسب تصريح وزارة الداخلية التركية. كانت الاحتجاجات عفوية تستمد جذورها من القاعدة دون سيطرة أي مجموعة أو حزب سياسي أو زعيم واحد على جدول أعمالها[2]. وضمت إليها جميع أنواع المنظمات والجمعيات والفئات التي شعرت بالتهميش بسبب احتكار حزب العدالة والتنمية للسلطة – دعاة حماية البيئة، العلمانيين والنقابات والأكراد والعلويين والناشطات المدافعات عن حقوق المرأة والمثليين والاشتراكيين والشيوعيين والليبراليين[3]. كما غلب على هذه الحركة الاحتجاجية سيطرة شباب الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية الذين استهدفوا، في احتجاجاتهم، العديد من سياسات حزب العدالة والتنمية. على غرار تسجيل طفرة في قطاع البناء؛ جعلت من مدينة اسطنبول هدفًا للمطورين العقاريين، وعدم احترام البيئة وحقوق الإنسان، واستغلال العمال، والأسلمة الزاحفة للمجال العام، وآليات السيطرة الاجتماعية التي روجت لها الحكومة، ووحشية قوات الشرطة، والميول الاستبدادية للنظام[4]، حسب فئة معتبرة من المجتمع التركي تعارض توجهات وسياسات النظام.

أما الأسباب الأخرى لهذه الاحتجاجات فتتعلق أساسًا بالطابع الرمزي الذي تكتسيه حديقة جيزي كونها تعد أحد أشهر الأماكن التي يقصدها الأتراك والعديد من السياح القادمين لمدينة

[1] Neşecan Balkan, Erol Balkan, and Ahmet Öncü, **The Neoliberal Landscape and the Rise of Islamist Capital in Turkey**, 1st ed, New York: Berghahn Books, 2015, p p 3-4.
[2] Mustafa Kutlay, Op, cit, p 105.
[3] Erik J. Zürcher, Op, cit, p 355.
[4] Ibid.

اسطنبول، التي تتميز بقلة المساحات الخضراء أنذاك، هذا من جهة. كما تعتبر بالنسبة للمعارضة أحد أبرز الأماكن لإقامة تجمعاتها، والتعبير عن سياساتها الرافضة للطريقة التي تدار بها البلاد من قبل حزب العدالة والتنمية من جهة أخرى.

لمواجهة هذه احتجاجات التي اتسع مداها، انخرطت الحكومة في حملة قمع واسعة النطاق مع الاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي الذي أسفر عن مقتل11 وإصابة الآلاف من المتظاهرين الذين أتّهم العديد منهم بالانخراط في أنشطة إرهابية، والتظاهر غير المرخص له، وإلحاق الضرر بالممتلكات العامة فيما تحول إلى حملة مطاردة واسعة النطاق[1].

بل تجاوز الأمر إلى وصف أردوغان متظاهري جيزي في كثير من الأحيان على أنهم قطاع طرق وإرهابيون ترعاهم مصالح أجنبية، الذين هاجموا حكومته لتقويض استقرار تركيا ورفاهيتها. وبدعم من وسائل الإعلام الوطنية، عزز هذا الخطاب قاعدة حزب العدالة والتنمية خلف أجندة أردوغان، وكان بمثابة إشارة لكوادر الحزب والسلطات البيروقراطية لتجريم المعارضة[2]. وكذا ميلا واضحا إلى استقطاب المجتمع، ذلك أنهم عندما أحسوا بالتهديد بسبب ظهور انتفاضة شعبية تطالب بالتعددية والشفافية، لجؤوا إلى لغة إسلامية، معادية للغرب، وتآمرية، ووالترويج للأغلبية. سمح الدعم الشعبي الناجم عن استراتيجية الاستقطاب لرئيس الوزراء أنذاك طيب رجب أردوغان؛ بتقليص استقلالية المؤسسات البيروقراطية، وتقوية قبضته الشخصية على مفاصل الدولة. نتيجة لهذه العملية، دخلت تركيا عقدًا جديدًا أبرز ملامحه وجود مجتمع مستقطب وضعف قدرات الحكم ونظام شخصي[3].

الأمر الذي دفع ببعض المراقبين للإشارة إلى أنه لا يجب أن تقتصر الديمقراطية التركية على صناديق الاقتراع فقط، بل حتى المظاهرات والحركات السلمية لها مكانتها باعتبارها آلية

[1] Berk Esen, Op, cit, pp 157-158.
[2] Ibid, p158.
[3] Burak Bilgehan Özpek, Op, cit, p 128.

لحرية التعبير والتظاهر. ويعاب على النظام الحاكم عدم بذله مجهود أكبر للتشاور مع ممثلي المتظاهرين، والاستجابة لمطالبهم وكذا لانفراده باتخاذ قرار التهيئة الحضرية لحديقة غيزي بارك دون إشراك للمواطنين وأصحاب المصالح لاسيما جمعيات حماية البيئة.

يقول في هذا الإطار سفرت غنتر Seufert Günter « لقد قام أردوغان باستخدام "خطاب الدمقرطة" الراسخة لإضفاء الشرعية على الاستراتيجية الهادفة إلى البقاء في السلطة. لقد استبدل الوصاية السياسية الحقيقية للجنرالات بـ "وصاية سياسية وهمية للقوى الأجنبية على الأمة التركية وحكومتها". وقد مكّنه ذلك من تقديم تحركات سلطوية ضد المعارضة، والتدخل في القضاء كإجراءات للدفاع عن الديمقراطية وموجهة حصرًا ضد العملاء والعملاء الأجانب، وقبل كل شيء كوادر الداعية فتح الله غولن داخل البيروقراطية التركية. لقد استخدم هذا الوسم الخطابي بنجاح استثنائي في الفترة التي سبقت الانتخابات البلدية في نهاية مارس 2014 وأيضًا في حملته الرئاسية»[1].

يمكن أن نلاحظ وبصفة اجمالية، أن شعبوية حزب العدالة والتنمية وزعيمه تختلف من حقبة إلى أخرى. حيث تختلف شعبوية الحزب من عام 2002 إلى عام 2010، عندما كان الحزب لا يزال ضحية للقوة العسكرية، تختلف بشكل ملحوظ عن تلك التي كانت سائدة في حقبة ثورات الربيع العربي عندما روج قادة وصحفيون غربيون للنموذج التركي للدول العربية[2].

انتهت هذه الشعبوية الاسلامية الليبرالية لحزب العدالة والتنمية بحلول عام 2013. وقد أطلق بعض الباحثين الذين درسوا هذا النموذج للحكم باسم "الاستبداد التنافسي"، ويتفقون على أنه تبلور خلال الانتفاضات العربية. بالنسبة للآخرين، الذين ينصب تركيزهم الرئيسي على تركيا، كانت احتجاجات حديقة جيزي عام 2013 مجرد عامل واحد من بين عدة عوامل، منها فشل

[1] Günter Seufert, Erdoğan's "New Turkey" - Restoring the Authoritarian State in the Name of Democracy, Berlin: **SWP Comment.** Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, N 44, October 2014, P 2. https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-410711

[2] Ece Baykal Fide, The Authoritarian Shift of the Populist Discourse in Turkey, **About Journalism**. Vol 9, N°1, June 15, 2020, p182.

عملية السلام الكردية، وانهيار النظام الاقليمي في الشرق الأوسط مع الانتفاضات العربية (خاصة في سوريا)؛ مما أدى إلى تسريع التحول الشعبوي للأغلبية في السياسة التركية[1].

لقد أبانت هذه الاحتجاجات عن ضعف قدرة حزب العدالة والتنمية على استتباب الاستقرار بالبلاد؛ وأدى ذلك إلى نتيجتين مهمتين أنذاك. أولاً، أن الولايات المتحدة التي كانت لديها بالفعل خلافات مع أردوغان فيما يتعلق بمواقفه تجاه إسرائيل والأزمات في سوريا ومصر، نأت بنفسها عنه وبدأت في إعطاء إشارات قوية لدعم الفاعلين السياسيين الرئيسيين الذين هم بمثابة بدائل لأردوغان. النتيجة الثانية، هي تدهور العلاقات بين قيادة أردوغان وشبكة فتح الله غولن الدينية المنظمة جيدًا على مستوى العالم[2].

إذ كانت هناك تناقضات خطيرة بين غولن وأردوغان فيما يتعلق بالقضايا الداخلية الهامة، مثل خطة أردوغان لإغلاق المؤسسات التعليمية الخاصة التي تُعِدُ الطلاب لامتحانات الالتحاق بالجامعة، والتي وفرت مصدرًا ماليًا وتنظيميًا كبيرًا لشبكة غولن منذ زمن طويل، فضلاً عن موقف أردوغان السلبي تجاه الرأسماليين الذين لا يدعمون حزبه. كما شجع ضعف أردوغان بعد الانتفاضة الشعبية أتباع غولن إلى إطلاق عمليات كبيرة لمكافحة الفساد تستهدف حصرًا حكومة حزب العدالة والتنمية في 17 ديسمبر 2013، والتي نفذها أنصار غولن داخل الشرطة والقضاء[3].

على العموم، تعد هذه الاحتجاجات أول حركة سلمية منظمة معارضة لسياسات حزب العدالة والتنمية منذ صعوده إلى سدة الحكم، ورغم امتلاك النظام حق اللجوء لوسائل الإكراه المادي المشروع، فليس هناك مبرر لقمع المعتصمين في ميدان غازي بارك، وإزالة خيامهم وممارسة العنف الذي اتسع مداه ضد المتظاهرين الذين صار عددهم يفوق المليون بعد التعبئة الواسعة في وسائل التواصل الاجتماعي، وهي الحقيقة التي تغاضاها الرئيس أردوغان. غير أن

[1] Ibid, p 182.
[2] Neşecan Balkan, Erol Balkan, and Ahmet Öncü, Op, cit, p p 35-36.
[3] Op.cit, p 36.

الحكومة أصرت على المضي قدما في مسعاها هذا، وظلت تقدم المسوغات بأنها مؤامرة خططت لها قوى في الداخل والخارج من أجل الإطاحة بحكومة أردوغان، التي في ظل هذه الانتكاسة، وما ينتظرها من معركة انتخابية سنة 2015، قد تؤثر على المساندة والدعم الشعبي للحزب في قادم المواعيد الانتخابية.

الفرع الثاني: الانتخابات البرلمانية سنة 2015

لقد أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في جوان 2015 عن نتيجتين مهمتين: أولاهما، تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي الذي يشارك لأول مرة بقائمة حزبية، عتبة الـ 10% وذلك بحصوله على 13.1٪ من الأصوات (80 مقعدًا)[1]. علاوة على ذلك، فقد تمكن الحزب من زيادة أصواته ليس في المدن ذات الأغلبية الكردية فحسب، بل أيضًا في المدن المتواجدة غرب البلاد[2]. وعلى الرغم من تقّدم حزب العدالة والتنمية وحصوله على حوالي 41 % من الأصوات (258 مقعًدا)، فإنه لم ينجح في الحصول على الأغلبية التي تمّكنه من تشكيل الحكومة منفردًا؛ إذ يتطلب ذلك افتكاك 276 مقعًدا. فيما حصل الحزبان الآخران حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية على 25 % (132 مقعدًا) و16.5 % (80 مقعدًا) على التوالي. أما بقية الأحزاب والمستقلين فقد نالوا 5 % فقط من إجمالي أصوات الناخبين، وبذلك لم يستطيعوا دخول البرلمان[3].

---

[1] "الانتخابات البرلمانية التركية: النتائج والتداعيات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2015، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_A43CE1EF.pdf. تاريخ الإطلاع: 21 نوفمبر 2023.

[2] Osman Sahin, "How populists securitize elections to win them-the 2015 double elections in Turkey", Cambridge University Press, **New Perspectives on Turkey**, No. 64, January 11, 2021, p 19.

[3] "الانتخابات البرلمانية التركية: النتائج والتداعيات"، مرجع سابق ذكره.

هذا وفشلت الأحزاب في تشكيل حكومة جديدة أنذاك، حين رفض حزب الحركة القومية الانضمام إلى الائتلاف الحكومي، بل وحتى الذهاب لانتخابات مبكرة. كما أبدى حزب الشعوب الديمقراطي رفضه مشاركة حزب العدالة والتنمية في أي ائتلاف حكومي. أمَّا حزب الشعب الجمهوري، ثاني أكبر متحصل على مقاعد في البرلمان، وبالرغم من جلوسه على طاولة المفاوضات مع حزب العدالة والتنمية لتبادل النقاش حول مشروع حكومة ائتلافية، فقد حاول ابتزازه برفع سقف مطالبه التعجيزية، التي من بينها إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الخارجية والنظام التعليمي في البلاد[1].

استغل الرئيس أردوغان لاحقًا الانقسامات الرئيسية داخل حزبه والمعارضة لعرقلة أي اتفاق ائتلافي بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري وكذلك الأحزاب الأخرى، وامتنع عن منح كيليجدار أوغلو تفويضًا لقيادة محادثات التحالف بدلاً من داود أوغلو. وعلى العكس من ذلك، فقد ترك آجال الـ 45 يومًا المنصوص عليها دستوريًا تنتهي صلاحيتها للدعوة إلى انتخابات مبكرة في نوفمبر في ظل حكومة مؤقتة بقيادة حزب العدالة والتنمية[2].

كانت البيئة التي أجريت فيها الانتخابات بعد خمسة أشهر مختلفة جذريًا، إذ بين شهري جوان ونوفمبر، شهدت البلاد ارتفاعًا حادًا في العنف السياسي والإرهاب نتيجة تجدد القتال بين مسلحي حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن في الجنوب الشرقي. كما شن تنظيم الدولة الإسلامية هجومين إرهابيين، ففي 20 جويلية، قام بتفجير انتحاري في تجمع انتخابي لحزب الشعوب الديمقراطي في بلدة سروج أدى إلى مقتل 27 شخصًا وإصابة أكثر من 100 آخرين.

[1] "انتخابات الإعادة التركية: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته"، مركز الجزيرة للدراسات، 5 نوفمبر 2015، https://studies.aljazeera.net/ar/article/571. تاريخ الإطلاع: 21 نوفمبر 2022.

[2] Berk Esen, Op, cit, p159.

وفي 10 أكتوبر، قام بتفجير ثاني في تجمع انتخابي آخر لحزب الشعوب الديمقراطي في أنقرة أودى بحياة 95 شخصاً وإصابة أكثر من 200 شخصاً[1].

الأمر الذي دفع عصمان شاهين إلى القول: « وبذلك يكون حزب العدالة والتنمية قد أنهى رسميًا عملية السلام في 24 جويلية 2015، بعد أن أصبح واضحًا أن عملية السلام لم تدعم الوضع الانتخابي لحزب العدالة والتنمية. بعد ذلك، أعطى خطاب حزب العدالة والتنمية الجديد الأولوية للقومية العرقية وانعدام الأمن الوجودي، مما سيسمح لحزب العدالة والتنمية بالحفاظ على هيمنته على الساحة السياسية. كما يهدف هذا الخطاب إلى تطوير نمط جديد من القومية العرقية، حيث أصبح العداء العلني ضد المعارضة الكردية هو الاستراتيجية الرئيسية لكسب التأييد الشعبي»[2].

ويضيف قائلا: « وقد تضمن هذا الخطاب الجديد أربعة عناصر أساسية تسمح له ببناء مخاوف وجودية ومن ثم إضفاء الطابع الأمني على انتخابات نوفمبر: 1/ إعطاء الأولوية للتهديدات الوجودية للأمة وإعادة توطين القضية الكردية، 2/ تبني القومية التركية، 3/ شيطنة حزب الشعوب الديمقراطي ووضعه في خانة الإرهاب، 4/ اعتبار فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات السبيل الوحيد للخروج من حالة الفوضى وعدم الاستقرار»"[3].

بناءا على ذلك، استغل أردوغان شعبيته الطاغية باعتباره رئيسا للجمهورية التركية، للتعبير عن موقفه الداعم لحزب العدالة والتنمية خلال الحملات الانتخابية. كما لم تتح الموارد والولوج إلى وسائل الاعلام لجميع المترشحين من الأحزاب الأخرى على قدم المساواة مثلما أتيحت لحزب العدالة والتنمية الذي اعتمد خطابا أيديولوجيا مبنياً على القومية والهوية الاسلامية وحماية الأمة، حيث اتسم بالشعبوية فيه معاداة واضحة لحزب الشعوب الديمقراطي الجناح

[1] Caglar Ezikoglu, Op, cit, P 206.
[2] Osman Sahin, Op, cit, p 22.
[3] Ibid.

السياسي لحزب العمال الكردستاني باعتباره مصدراً للفوضى وانعدام الأمن وأكبر مهدد للاستقرار السياسي، وهو بمثابة تحريض واضح ضده برسم صور نمطية وسلبية في أذهان الناخبين لاسيما الأكراد منهم وإثارة حالة الخوف، بهدف كسب أصواتهم لصالح حزب العدالة والتنمية خلال هذا الموعد الانتخابي.

ففي إحدى خطاباته، يقول أردوغان: « بأن الأمة مهددة بالإرهاب، وجادل بأن الأمة سَتُحَيِّد هذه التهديدات من خلال الاتحاد حول مبدأ " أمة واحدة، وعلم واحد، ووطن واحد، ودولة واحدة» . كما تساءل أردوغان في إحدى خطاباته، في إشارة إلى حزب الشعوب الديمقراطي: « هل حماية الإرهاب من واجبات الحزب السياسي؟ [:::] هل السياسة هي حماية الارهابيين واستهداف القوات الأمنية بالكذب والتشهير والتشويه؟ [:::]. الأول من نوفمبر [الانتخابات] يجب أن تكون علامة فارقة؛ يجب أن تكون ولادة جديدة. مع هذه الولادة الجديدة، في هذا البلد إن شاء الله، سندفن الإرهاب تحت الأرض»[1].

يقول الكاتب عصمان شاهين: « مكّن هذا العنصر من الخطاب الجديد حزب العدالة والتنمية من نزع الشرعية عن حزب الشعوب الديمقراطي بإعتباره جهة فاعلة قانونية في السياسة التركية. لقد خلق جوًا تم فيه ربط حزب الشعوب الديمقراطي بالإرهاب وتقديمه على أنه امتداد لحزب العمال الكردستاني. تم تصوير النجاح المحتمل لحزب الشعوب الديمقراطي في انتخابات نوفمبر كمصدر لانعدام الأمن الوجودي للشعب التركي»[2]. غير أنه في المقابل كان يتضمن بعدا استراتيجيًا آخر في سياسة أدوغان وهو كسب مصادر جديدة للشرعية السياسية عبر هذه الانتخابات الحاسمة باعتبارها أحد الآليات لكسب التأييد العام ورضا جمهور الناخبين لتعويض خسارة الأغلبية في انتخابات جوان 2015، التي تلقاها الحزب لأول مرة منذ وصوله إلى السلطة سنة 2002 من جهة، وكذا تثبيت بقائه في السلطة من جهة أخرى.

[1] Osman Sahin, Op, cit, p 24.
[2] Ibid, p 25.

أدى كل ذلك إلى زيادة حالة الاستقطاب الداخلي والانقسامات بين أفراد المجتمع الواحد بتشكيل هويتين اثنتين، فئة مكفول لها الحفاظ على أركان الدولة التركية باعتبارها أمة واحدة تضم جميع الأطياف والعرقيات وبين فئة أخرى تم تصويرها على أنها مصدر دائم للقلاقل والاضطرابات وممارسة الإرهاب وكذا أكبر مهدد لقيم وقواعد اللعبة الديمقراطية في تركيا، خصوصا مع زيادة ارتفاع حالات العنف وانتهاك الحقوق والحريات وقمع المعارضة وعدم التوافق على إيجاد طرق وأساليب سلمية لحل الخلافات بعيدا عن الاقصاء والتهميش.

إضافة إلى ذلك، وخلال الفترة التي سبقت هذه الانتخابات، أبدى أردوغان وحزب العدالة والتنمية حرصا كبيرا على أهمية فوز الحزب بالأغلبية البرلمانية لتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد. أما المعارضة فقد احتفظت بموقف ثابت يؤكد على أن الحكومة الائتلافية بإمكانها التقليل من حدة الاستقطاب السياسي العميق الذي تشهده البلاد، باعتباره خيارًا يتيح إنشاء ضوابط وتوازنات أكثر متانة وقوة. وقد أثبت الوعود الانتخابية لتحقيق الاستقرار كونها الرسالة الأكثر صدى في أوساط عموم المواطنين[1].

تماشيا مع هذا السياق، جاءت نتائج الانتخابات لتعكس الخطوط العامة للاستراتيجية الانتخابية التي رسمها حزب العدالة والتنمية الذي تحصل على نسبة 49.5 بالمئة من إجمالي الأصوات، مقارنة بـ 41 بالمئة فقط في الانتخابات السابقة؛ في حين حافظ حزب الشعب الجمهوري على ذات النتيجة السابقة (25 بالمئة)، مع زيادة طفيفة، متحصلًا على 25.4 بالمئة. غير أن الخسارة الفادحة كانت من جانب حزب الحركة القومية، الذي تراجع نصيبه من

[1] سنان أولجن، "أردوغان والفرصة الثانية"، الجزيرة نت، 9 نوفمبر 2015، على الموقع:
https://www.aljazeera.net/opinions/2015/11/9/أردوغان-والفرصة-الثانية . تاريخ الإطلاع: 27 نوفمبر 2022.

16 إلى 11.9 بالمئة؛ أمَّا حزب الشعوب الديمقراطي، فكانت خسارته أقل وقعًا، متحصلًا على 10.7 بالمئة، مقابل 13.1 بالمئة في انتخابات جوان[1].

أسفرت هذه النتيجة عن تحصل حزب العدالة والتنمية على 316 مقعدًا من إجمالي مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعدًا. ونال حزب الشعب الجمهوري 134 مقعدًا، بزيادة مقعد واحد عن الانتخابات السابقة فحسب؛ بينما تراجع حزب الشعوب الديمقراطي إلى 59 مقعدًا، وحزب الحركة القومية إلى 41 مقعدًا فقط. ولو فشل حزب الشعوب الديمقراطي في بلوغ عتبة العشرة بالمئة، لكانت مقاعد حزب العدالة والتنمية قد وصلت إلى أزيد من 360 مقعدًا[2].

في أعقاب انتخابات نوفمبر 2015، ذهبت قراءات بعض المراقبين إلى القول بأن ارتفاع معدلات المشاركة السياسية (87 ٪) وقبول الأحزاب السياسية بنتائجها قد أبانت عن رسوخ للديمقراطية في تركيا. تعززت هذه الرؤى بتصريح للرئيس أردوغان أشار فيه إلى أن نصر الحزب هو نصر للأمة وللديمقراطية، وبأن نتائج الانتخابات قد ثبتت استقرار البلاد والمؤسسات الديمقراطية ومثلت ضربة للجماعات المسلحة الكردية والعنف. غير أنه وفق هذه الخارطة الحزبية والتشكيلة البرلمانية، تأجل مشروع أردوغان لتعديل الدستور بهدف الانتقال إلى النظام الرئاسي، فقد أبانت مجريات الانتخابات عن رغبة فئة معتبرة من المجتمع التركي لا تزال تقف إلى جانب النظام البرلماني.

لذلك فقد عاد مستقبل النظام السياسي والدستور التركي إلى قمة جدول الأعمال، حيث أن أردوغان يعتقد بأن النظام السياسي الحالي "ذو رأسين". ولمعالجة هذه المشكلة، يسعى إلى تأسيس ما يراه نظامًا رئاسيًا تركيًا فريدًا. ومع ذلك، فإن الشكل الذي سيبدو عليه مثل هذا النظام

[1] "انتخابات الإعادة التركية: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته"، مرجع سابق ذكره.

[2] المرجع ذاته.

ليس واضحًا على الفور. والظاهر أن أردوغان لا يكتفي بسلطاته الرئاسية الحالية. كما يعتقد أن رؤيته لنظام تركي مميز ستكون أكثر كفاءة[1].

المطلب الثاني: إبطال المحاولة الإنقلابية سنة 2016

ما فتئت تركيا أن تعافت بعد عقود من الزمن شهدت فيهم عدة انقلابات عسكرية، حتى جاءت محاولة انقلابية أخرى شكلت نقطة فارقة في مسار تاريخ تركيا الحديث، أعادت النقاش حول العلاقة بين المدني والعسكري وحدود دور المؤسسة العسكرية خاصة بعد جملة الاصلاحات التي تدرج حزب العدالة والتنمية في فرضها لتحييد الجيش وحصر دوره في الحياة السياسية. إلا أنّ الجيش التركي ظل وفيا لتقاليده ليتصدر المشهد العام في تركيا خلال ليلة 15 جويلية 2016 في محاولة باءت بالفشل، نبحث في الفروع التالية أحداثها، خلفياتها وتداعياتها على المستويين الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: الانقلاب ـ الخلفية والأبعاد ـ

كانت الساعة تشير إلى العاشرة 10 مساءا من يوم الجمعة الموافق لـ 15 جويلية 2016، حين بدأت القوات العسكرية المتمردة في وقف حركة المرور على مستوى جسرين اثنين في مدينة اسطنبول فوق مضيق البوسفور. بعد فترة قصيرة، بدأت الطائرات الحربية والمروحيات في التحليق على إرتفاع منخفض فوق العاصمة أنقرة ومدينة اسطنبول، حيث حاولت القوات الانقلابية الاستيلاء على مواقع استراتيجية على غرار مقر قيادة الأركان العامة في أنقرة، وقاعدة

[1] Simon A. Waldman and Emre Caliskanthe, **The New Turkey and Its Discontents**, 1st ed, New York: Oxford University Press, 2017, p p 80-81.

القوات الخاصة التابعة للشرطة في غولباشي، والمدارس الثانوية العسكرية، ومطار أتاتورك في اسطنبول، ومرافق الاتصالات الوطنية الهامة بالبلاد[1].

جاء أول رد فعل رسمي للحكومة تمثل أساسًا في خطاب لرئيس الوزراء بن علي يلدريم على الهواء مباشرة على شبكة اخبارية رئيسية حوالي الساعة 11 مساءًا، واصفا الأحداث الجارية بأنها عملية تمرد. بعد منتصف الليل بقليل، خرج الرئيس أردوغان ليدلي بأول تصريح عبر تطبيق فيس تايم متهما أقلية داخل القوات المسلحة التركية، بزعامة فتح الله غولن والموالين له، بأنها تحاول تجاوز إرادة الشعب و"غزو" تركيا. كما دعا أردوغان المواطنين إلى التجمع في الساحات العامة واستعادة مطار أتاتورك. بعدها انضم إلى دعوة الرئيس هاته أكثر من ثمانين ألف مسجد في جميع أنحاء البلاد اجتمعت على مقاومة الانقلاب؛ تلاه تدفق الآلاف إلى الشوارع قاموا بإلقاء أجسادهم أمام الدبابات في مدينتي اسطنبول وأنقرة[2].

حوالي الساعة 12:15 منتصف النهار يوم السبت الموافق لـ 16 جويلية، أصدرت جماعة تطلق على نفسها اسم "مجلس السلام في الوطن" في إشارة إلى أحد المبادئ التأسيسية للجمهورية التركية، بياناً بأنها استولت على السلطة وأطاحت بحزب العدالة والتنمية، وحكومة الحزب بقيادة طيب رجب أردوغان، في البيان الذي أشار إلى الالتزام بالعلمانية المعتدلة[3].

شهدت الساعات التي تلت قراءة بيان الانقلاب على التلفزيون العمومي، صراعا مسلحا للسيطرة على المباني الحكومية الرئيسية[4]، بدءا بمحاولة مدبري الانقلاب اغتيال الرئيس التركي

---

[1] John J. Chin, Joseph Wright, David B. Carter, **Historical Dictionary of Modern Coups D'état**, Maryland: United States, Rowman and Littlefield Publishers, 2022, p 1175.

[2] Berk Esen and Sebnem Gumuscu, "Turkey: How The Coup Failed", **Journal Of Democracy**. National Endowment for Democracy and Johns Hopkins University Press, Vol. 28, No. 1, January 2017, P 61.

[3] John J. Chin, Joseph Wright, David B. Carter, Op, cit.

[4] Ateş Altınordu, « A Midsummer Night's Coup: Performance and Power in Turkey's 15 July Coup Attempt », Feride Çiçekoğlu and Ömer Turan, **The Dubious Case of a Failed Coup - Militarism, Masculinities, and 15 July in Turkey-,** 1st ed, The Gateway: Singapore, springer Nature Singapore Private Limited, Palgrave Macmillan, 2019, P 8.

ورئيس الوزراء، وكذا القضاء على قوات الشرطة التي اعترضت طريقهم. قصفوا المنطقة المحيطة بالقصر الرئاسي، وكانوا سيقصفون المبنى لو علموا بتواجد الرئيس هناك. ولم يتردد مدبرو الانقلاب في مهاجمة البرلمان عندما اجتمع بعض نواب الأحزاب الأربعة المناهضة لهم. فضلا عن تعرض مباني الشرطة والأمن في أنقرة واسطنبول لهجوم بطائرات الهليكوبتر والدبابات، وكذا إطلاق للنّار على آلاف المدنيين وحاولوا إرهابهم بدوي الانفجارات التي أحدثته طائرات F-16 المقاتلة التي كانت تحلق على ارتفاع منخفض. أما في المدن الأخرى، فقد هاجم مدبرو الانقلاب أماكن استراتيجية محددة بالمركبات المدرعة[1].

بحلول نهاية الليل، قُتل 240 وجرح 2195 من معارضي الانقلاب بينما قتل 36 وجرح 49 مشاركًا في الانقلاب. بحلول الساعة 6:30 صباحًا، استسلم معظم الجنود المؤيدين للانقلاب، وانتهت محاولة الانقلاب بفشل ذريع[2]. ومن النتائج الايجابية للانقلاب أن أعمال العنف حشدت العديد من شرائح المجتمع من أجل التوحد والالتفاف ضد المتآمرين، وكانت ردة فعلهم عنيفة ضد الانقلاب[3].

تبرز محاولة انقلاب 15 جويلية باعتبارها تقف خارج التاريخ لاستخدامها العنف المادي، على عكس الانقلابات التي سبقتها، والتي اعتمدت على العنف النفسي، والتهديد باستخدام العنف، واستعراض أدوات العنف بدلاً من ذلك. في حين شهدت هاته المحاولة الانقلابية أعمال عنف لم تشهدها من قبل ضد الأفراد والمدنيين الذين قاتلوا ضد الانقلاب[4].

---

[1] Atilla Yayla, « July 15: The Glorious Resistance Of Turkish Democracy », Muhittin Ataman, **July 15 Coup Attempt In Turkey Context, Causes And Consequences**, 1st ed, Ankara: SET Vakfı İktisadi İşletmesi, 2017, P 30.
[2] Ateş Altınordu, Op, cit.
[3] Galip Dalay, The 15th Failed Coup Attempt in Turkey: Structural Roots, Al Jazeera Centre for Studies, report, August 30, 2016, P 3.
[4] Atilla Yayla, Op, cit.

في الصباح التالي لمحاولة الانقلاب، اتهم أردوغان مباشرة فتح الله غولن بأنه العقل المدبر للانقلاب وطالب الحكومة الأمريكية بتسليمه لمحاكمته في تركيا. وعلى الرغم من إدعاءات الحكومة وبعض الأدلة التي تُظهر تورط أتباع غولن، إلا أنه لا يوجد أي دليل مباشر يُظهر تورط غولن في الحادثة[1]. لكن الواضح للعيان أن هذه المحاولة الانقلابية قد حدثت بسبب تصاعد الخلاف واحتدام الصراع بين حزب العدالة والتنمية وجماعة فتح الله غولن، حيث اتهمتها الحكومة بأنها كيان موازي نافذ تغلغلت عناصره في أجهزة الدولة لاسيما في القضاء والشرطة والجيش، عبر فرض الأجندة الخاصة للحركة في مختلف مؤسسات الدولة، خصوصا بعد إطلاق القضاة المنتمين لها لحملة مكافحة الفساد سنة 2013؛ ضد كبار رجال الأعمال والتكنوقراط ووزراء في حكومة حزب العدالة والتنمية واعتقال البعض منهم، وهي التهم التي تم إسقاطها سنة 2014.

يضاف إليها، تراجع المكانة السياسية والتاريخية للجيش التركي، بعد الاصلاحات التي أقرها حزب العدالة والتنمية وإعادة هيكلة مجلس الأمن القومي، وكذا التقليل من الطابع العلماني المتطرف للدولة التركية في مظاهر الحياة العامة والنظام التعليمي. والتضييق على المعارضة من خلال السيطرة على وسائل الإعلام. لذلك تأسس جناح معارض داخل أركان الجيش يطمح إلى إعادة الكمالية العلمانية وإضفاء الطابع التغريبي على أركان الدولة لاسيما بعد تزايد توجه حزب العدالة والتنمية نحو الشرق الأوسط.

لكن في المقابل، ومنذ اللحظة التي وصفت فيها الأحداث بأنها محاولة انقلاب، وصف بعض المراقبين أحداث 15 جويلية بأنها "مسرحية". استخدموا هذا التعبير للإيحاء بأن محاولة الانقلاب كانت خدعة، وهي محاكاة قامت بها الحكومة نفسها (أو سمحت لها بالمضي قدمًا

[1] Baiquni Baiquni, "Making Sense Of Failed Coup D'ETAT In Turkey And Its Aftermath", International Conference on Islamic Studies Ar-Raniry (ARICIS), Conference Proceedings, Indonesia: STAIN Malikussaleh, Lhokseumawe, vol. 1, 2016, P 698.

على الرغم من حصولها على المعلومات الاستخبارية السابقة حول التخطيط لهذه المحاولة الانقلابية) وذلك لحشد الدعم الجماهيري لأردوغان وتبرير حالة الطوارئ، والتي بدورها ستسمح له بتحقيق هدفه الذي طال انتظاره والمتمثل في إقامة النظام الرئاسي[1].

بُنيت نظرية المؤامرة هاته على الافتراض القائل بأن أردوغان وحزب العدالة والتنمية، كانا المستفيدين الرئيسيين من الانقلاب الفاشل وأضفوا مصداقية على "حالة الركود الذي لا يمكن تفسيرها" للحزب. واللافت للنظر أن فتح الله غولن الذي وصفته الحكومة بأنه العقل المدبر لمحاولة الانقلاب، أشار إلى أن هدف النظام الحاكم من وراء محاولة الانقلاب هو توفير ذريعة لمباشرة عمليات الاعتقال والتطهير[2].

الفرع الثاني: المساندة الشعبية لإنقاض الديمقراطية في تركيا

بعد منتصف الليل بقليل، بينما كان أردوغان يظهر على شاشة التلفزيون لإثارة حماسة عناصر المقاومة، كان أعضاء حزب العدالة والتنمية والمتعاطفون معه يتجمعون بالفعل في مكاتب الحزب عبر مختلف المقاطعات والمناطق. ووفقًا لمسح أجري في اسطنبول في 26 جويلية، من بين أولئك الذين نزلوا إلى الشوارع قبل دعوة الرئيس أردوغان، كان 57 بالمئة من أعضاء الحزب و83 بالمئة ممّن صوتوا لصالح حزب العدالة والتنمية في نوفمبر 2015. بعد خطاب الرئيس، ارتفع الرقم الأخير ليصل إلى 90 بالمئة[3].

أفاد رئيس مكتب منطقة حزب العدالة والتنمية في ماماك، أنقرة، أن اجتماعًا عاجلاً لكوادر الحزب تم في غضون خمس عشرة دقيقة من أول بيان لخبر المحاولة الانقلابية. وخلال نصف ساعة، وصل ممثلو المنطقة بالفعل إلى 105.000 من أعضاء الحزب عبر الرسائل

[1] Ateş Altınordu, Op, cit.
[2] Ibid.
[3] Berk Esen and Sebnem Gumuscu, Op, cit, p 64.

النصية ووسائل التواصل الاجتماعي. واعترض الآلاف منهم طريق الدبابات المتواجدة بقاعدة الجيش في ماماك والتي استحال عليها الخروج من البوابة[1].

إذن فشلت محاولة الانقلاب لأن الانقلابيين أنفسهم خسروا المعركة الاعلامية أولاً ثم فقدوا الزخم بشكل حاسم بمجرد تدفق الناس إلى الشوارع بشكل جماعي. كان لهذا التطور الأخير غير المتوقع الأثر السلبي الذي اهتزت به معنويات الانقلابيين، وربما دفع العديد من الضباط لعدم المخاطرة بأنفسهم في معركة تبدو للوهلة الأولى خاسرة؛ بحيث ساهمت هذه التطورات في تفكك قوات الانقلاب لاسيما عندما بدأت موجات العنف في التصاعد. هذا ولم يسبق أن واجهت أي محاولة انقلاب تركية سابقًا مثل هذه المقاومة، مدنيون يقفون أمام الدبابات يميلون الكفة لصالح الحكومة ويمنحونها ميزة في المعركة النفسية استمرت طوال الليل[2].

تفسر هذه الوقفة الشعبية من منطلق أن الانقلاب العسكري هو تجاوز للإرادة الشعبية، وتعبيرا عن مخارف الشعب من دخول البلاد في أتون حرب أهلية خاصة في حالة حدوث انشقاقات وانقسامات داخل الجيش الوطني؛ قد ترتفع معها التهديدات الأمنية داخليا وحتى خارجيا، وتنتهك حقوق الانسان وتقيد الحريات وتباشر فيه حملات الاعتقالات التعسفية، ومن ثم تقويض الاستقرار السياسي والمؤسساتي، والوقوع في فخ العزلة الدولية وتدهور العلاقات الخارجية.

سبق للعديد من الباحثين شرح أسباب فشل الانقلاب العسكري في تركيا. على سبيل المثال، يذكر كاليسكان أن أحد العوامل في فشل الانقلاب العسكري، هو الرفض الذي جاء من

[1] Ibid.
[2] Ibid, p 63.

المجتمع. إن نزول الشعب التركي إلى الشوارع هو شكل من أشكال الرفض العلني للانقلاب الذي أطلقه الجيش، وهو الرفض الذي يحدث لأول مرة في التاريخ التركي[1].

أما الكتاب الآخرون مثل أتيلا يايلا (Atilla Yayla) يدعم أيضًا نظرية الرفض على الرغم من أنه يفضل أن يأتي الرفض من مجموعات مجتمعية مختلفة بما في ذلك القوى السياسية. وبحسبه فإن فشل الانقلاب العسكري التركي كان سببه رفض قادة الأحزاب السياسية، من حزب العدالة والتنمية والمعارضة، ورفض مختلف دوائر المجتمع والمحاكم ووسائل الإعلام[2].

ووفقًا لوكالة الأناضول، كان التجمع عبر الأحزاب المؤيد للديمقراطية الذي عقد في اسطنبول في 07 أوت 2016، أكبر تجمع من نوعه في تاريخ تركيا السياسي. الرئيس ورئيس الوزراء وقادة أحزاب المعارضة الرئيسية – بإستثناء حزب الشعوب الديمقراطي – رفضوا بالمطلق محاولة الانقلاب. وبذلك، فقد ساعدوا في دعم إحساس الجمهور بملكية الديمقراطية الناشئة في تركيا. والمفارقة أنه ولأول مرة في تاريخ تركيا، يستمع السياسيون وأفراد الشعب بشكل عام، إلى رئيس الأركان العامة وهو يتحدث على نفس المنصة، مستنكرًا محاولة الانقلاب ومتعهدًّا بالولاء لنظام الحكم المدني[3].

أما المفارقة الأخرى فهي تجاوز المعارضة لخلافاتها السياسية مع النظام الحاكم بقيادة أردوغان، وذلك بهدف حماية النظام الديمقراطي والشرعية دفاعًا عن الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، حتى لا تنزلق البلاد في الفوضى والاضرابات في بلد يعتبر نموذجا ديمقراطيا رائجا في محيطه الاقليمي، في حالة تشبه نشوء نوع من التضامن الوطني خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ تركيا الحديث.

---

[1] Mhd Alfahjri Sukri, "Causes of the Failed of the Military Coup in Turkey in 2016", **Politicon Jurnal Ilmu Politik.** Vol. 3, No. 2, 2021, p 242.

[2] Ibid, pp 242 – 243.

[3] Galip Dalay, "The 15th Failed Coup Attempt in Turkey: Structural Roots", **Al Jazeera Centre for Studies report**, August 30, 2016, P 3.

كل التطورات المذكورة أعلاه كانت مشجعة، كانت المسيرات العامة ضد الانقلاب، ونضج الطبقة السياسية في تنحية الخلافات لمقاومة الانقلاب والدفاع عن الديمقراطية، من العوامل التي ساعدت على حماية النظام السياسي في تركيا، وظهرت الطبقة السياسية كداعم أصيل للديمقراطية في تركيا[1].

يضاف إليها عوامل أخرى تتعلق بالنجاح الاستخباراتي للرئيس أردوغان الذي كشفت المحاولة قبل بدئها مما دفع بمدبري الانقلاب إلى تقديم موعده، ثم ضعف التنظيم الداخلي للانقلابيين وفشلهم في السيطرة على المقرات العسكرية والقيادات السياسية وحتى إقناع المواطنين على البقاء في منازلهم وعدم الوقوف إلى جانب الحكومة في هذه الأزمة ورفضهم للانقلاب. ثم فشل إدارة المعركة الاعلامية، حيث تمكن الرئيس من استخدام التكنولوجيا والخروج في فيديو عبر تطبيق فيس تايم لإيصال رسائل للشعب من أجل طمأنتهم بسلامته وأنه في مأمن حاثا إياهم بالخروج مما أدى إلى التوحد والتفاف الشعب حول الحكومة الشرعية لمقاومة الانقلابيين وإشاعة خبر المحاولة الانقلابية إلى وسائل الاعلام المحلية والدولية؛ مما أدّى إلى تلقي الحكومة التركية دعماً سريعاً من عدة دول أجنبية ومؤسسات دولية، والتي أعربت عن دعمها للحكومة الشرعية ورفضها لمحاولة الانقلاب.

من ناحية أخرى، أدى احتكار حزب العدالة والتنمية حق الوصول إلى الموارد العامة والخاصة، فضلاً عن سيطرته على وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى تعزيز قدرته على التعبئة خلال فترة الأزمات. ومن ناحية أخرى، كانت السمات النظام الانتخابي سببًا في تحصين حزب العدالة والتنمية بالشرعية السياسية (ناهيك عن الشعبية)، كما حفزت

[1] Ibid, P 4.

أحزاب المعارضة على البقاء ملتزمة بالنظام، بدلاً من اختيار مستقبل غامض في ظل الحكم العسكري[1].

الفرع الثالث: تدابير فرض النظام والاستقرار بالبلاد

بعد فشل محاولة الانقلاب العسكري سنة 2016، سعت الحكومة التركية إلى إقرار تدابير لفرض الاستقرار والنظام، بدأتها بإعلان حالة الطوارئ ثم مباشرة تقديم المتورطين في محاولة الانقلاب أمام العدالة والمحاسبة، باعتبارها خطوة أساسية لإعادة الاستقرار الدولة وإظهار حكم القانون.

1/ إعلان حالة الطوارئ

في جويلية 2016، أعلن رئيس الجمهورية طيب رجب أردوغن حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر ردًّا على محاولة الانقلاب، ومنعًا لأي تداعيات محتملة قد تنتج عنها، مستشهداً بحيثيات المادة 120 من الدستور التركي، التي تنّص على إعلان حالة الطوارئ بسبب انتشار أعمال العنف والتدهور الخطير في النظام العام. وبموجب المادة 121، يجوز لمجلس الوزارء الذي يُعقد برئاسة رئيس الجمهورية، حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في الأمور التي تقتضيها حالة الطوارئ، لكن شرط موافقة البرلمان لاحقًا[2].

أقر البرلمان التركي حالة الطوارئ فعلًا في 21 جويلية 2016، بأغلبية 346 صوتًا مقابل 115 صوتًا. ودعم حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية حالة الطوارئ، في حين عارضها حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي. وقال رئيس الوزراء بن علي

[1] Berk Esen and Sebnem Gumuscu, Op, cit, p 60.

[2] يوسف حسين عمر، **تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923 – 2018)**، مرجع سابق ذكره، ص 819.

يلديريم في البرلمان إن هذا الإجراء ضروري ((للتخلص من هذه الآفة بسرعة))[1]. استمرت حالة الطوارئ لمدة عامين بين 21 جويلية 2016 و17 جويلية 2018[2]، وزعم حكم حزب العدالة والتنمية أن الغرض الرئيسي من حالة الطوارئ هو محاربة حركة فتح الله غولن التي وصفها أردوغان بأنها "فيروس سرطاني" في المجتمع، وتعهد بتطهير أتباعها من الحكومة وفي كل جانب من جوانب الحياة المدنية. ومع ذلك، سرعان ما امتدت مطاردة حكومة حزب العدالة والتنمية لتشمل مجموعات معارضة أخرى، مثل العلمانيين والليبراليين والأكراد في المجال الاجتماعي والسياسي[3].

2/ حملات التطهير والتضييق على الحقوق والحريات:

تم تنفيذ حملات التطهير والاعتقالات في تركيا بعد محاولة الانقلاب في عام 2016 كجزء من رد فعل متوقع للحكومة التركية على هذه الأحداث، بحيث اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان محاولة الانقلاب تهديدًا خطيرًا للديمقراطية والسلام العام في البلاد. من خلال اتهام جماعات معينة داخل الحكومة والجيش والمؤسسات الحكومية يُعْتَقَدُ أنها متورطة في التخطيط والتنفيذ؛ فكانت حملات التطهير تستهدف على نطاق واسع الأفراد الذين يُشتبه تورطهم في هذه الحادثة.

ففي ظل حالة الطوارئ التي أعقبت محاولة الانقلاب، قام أردوغان بتطهير أي شخص يرى أنه مرتبط بحركة غولن، إلى جانب الأكراد واليساريين الآخرين– أعضاء جناح المعارضة. حيث تم فصل حوالي 150 ألف موظف حكومي، واعتقل 100 ألف شخص وتوقيف 50 ألفا،

[1] يوسف حسين عمر، مرجع سابق ذكره، ص 819.

[2] İnan Özdemir Taştan and Aydın Ördek, "**A Report on Academic Freedoms in Turkey in the Period of the State of Emergency",** (Translated by Fahri Öz), Ankara: 2020, p 17.

[3] Caglar Ezikoglu, Op, cit, P 217.

وأغلقت 17 جامعة، وتم فصل ثمانية آلاف موظف أكاديمي، وتم مصادرة عدد هائل من الممتلكات، واستحوذت الدولة على ما يقارب ألف شركة تابعة لحركة غولن[1].

كما أعلن رئيس الجمهورية سياسة تطهير الجيش، فقامت الحكومة بإلحاق بعض اختصاصات الجيش بوزير الدفاع، وتم حل الحرس الرئاسي، وإلغاء الثانويات العسكرية التي تخرج الضباط بعيدًا عن سلطة الحكومة والتي يُعتقد أن حركة غولن كانت نافذة فيها[2]. كما تم سجن حوالي ستة آلاف جندي من مختلف الرتب، معظمهم من المجندين العسكريين، وتم فصل حوالي تسعة آلاف ضابط شرطة[3] وجندي، منهم 149 جنرالًا وأميرالًا، فضلا عن 1099 ضابطًا من القوات البرية والبحرية والجوية، بسبب ما سمته صلتهم بتلك الحركة (حركة غولن)، وقامت بتعيين 167 جنرالًا وأميرالًا بدلًا منهم[4].

تم تقويض حكم القانون، وفصل 2754 قاضيًا بمن فيهم أعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين، والقبض على أحد أعضاء المحكمة الدستورية بتهمة التواطؤ. إضافة إلى اعتقال عشرة من أعضاء المحكمة الادارية العليا في تركيا، فضلا عن فصل ما لا يقل عن ثلاثين محافظا. بموجب أحكام حالة الطوارئ الجديدة، مُنح المدعون الإذن بتسجيل المحادثات بين المحامي وموكله، وأُعطي القضاة تفويضًا برفض تكليف محام للمتهم لمدة تصل إلى 3 أشهر. هذا ووُضِع

---

[1] Esra Özyürek, Gaye Özpınar and Emrah Altındiş, **Authoritarianism and Resistance in Turkey - Conversations on Democratic and Social Challenges-**, 1st ed, Cham: Switzerland, Springer International Publishing AG, 2019, pp 6.

[2] عماد قدورة، **السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**. ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص ص 89 – 90.

[3] David L. Phillips, Op, cit, p 171.

[4] عماد قدورة، مرجع سابق ذكره، ص 90.

مؤشر العدالة العالمية تركيا في المرتبة 99 من أصل 113 دولة في سلم سيادة القانون، بعد إيران وميانمار"[1].

أثناء اجراءات الطوارئ، تم حظر الوصول إلى تويتر Twitter ويوتيوب YouTube، وكذا حظر الوصول إلى ويكيبيديا إلى أجل غير مسمى، كما تم سجن القيادات العليا من السياسيين الأكراد، واستبدال رؤساء البلديات المنتخبين في الجنوب الشرقي – ولاحقًا في الغرب – بموظفين من وزارة الداخلية. ومن بين الذين تم تطهيرهم الصحفي الاستقصائي أحمد شيك، الذي سبق سجنه لمدة عام واحد في 2011–2012 بتهمة التشهير بحركة غولن. في ديسمبر 2016، سُجن شيك مرة أخرى، وهذه المرة بتهمة كونه من أنصار غولن[2].

في ذات السياق، كانت حرية التعبير ضحية رئيسية لهاته الاجراءات، فقد صدرت أوامر بالقبض على 120 صحفياً، وإغلاق ما يقارب 160 مصدرًا إخباريًا خلال 3 أشهر بعد الانقلاب، بما في ذلك 15 منفذًا إخباريًا كرديًا، وأغلقت الصحيفة اليومية الوحيدة التي تصدر باللغة الكردية[3].

من ناحية أخرى، فإن بعض الأطراف داخل تركيا ربما رأت هذه الحملات كخطوة ضرورية لاستقرار البلاد وتأمين الديمقراطية والأمن القومي، لكنها تسببت خارجيا في ردود فعل متباينة؛ حيث عبرت بعض الدول والمنظمات الدولية عن قلقها إزاء الاعتقالات الجماعية وتطهير المؤسسات، في ظل اتهامات النظام القائم بانتهاكه لحقوق الإنسان وحريات الأفراد؛ ممّا أثر سلبًا على صورة النظام التركي في بعض الأوساط الدولية وزاد من حدة التوتر مع بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] David L. Phillips, Op, cit, P 171.
[2] Esra Özyürek, Gaye Özpınar and Emrah Altındiş, Op, cit, pp 6-7.
[3] David L. Phillips, Op, cit.

دفعت هذه التطورات المتلاحقة إلى حث وزير الخارجية الأمريكي جون كيري السلطات التركية، في 18 جويلية 2016، على وقف ما سمّاه بحملة القمع المتزايدة على مواطنيها، مشيرًا إلى أن الحملة تهدف إلى قمع المعارضة. كما أعرب وزير الخارجية الفرنسي جان مارك أيرولت عن قلقه مما سمّاه عمليات التطهير، محذرًا من ((نظام سياسي يتحول بعيدًا عن الديمقراطية))[1].

المطلب الثالث: تعديل الدستور والانتقال إلى النظام الرئاسي

لطالما اشتكى أردوغان من الوضع الحالي للنظام البرلماني المعتمد في تركيا، الذي في رأيه لا يوفر الاستقرار المطلوب، خاصة وأن تركيا ظلت رهينة للدستور الذي وضعه العسكر سنة 1982 كغره من الدساتير السابقة التي صاغها الانقلابيون في أوقات الطوارئ والحالات الاستثنائية.

الفرع الأول: التعديلات الدستورية: السياق والمضامين

تعود الخلفية السياسية لبروز المناقشات حول تغيير النظام السياسي إلى الأزمات التي شهدتها تركيا خلال فترات فشل الائتلافات الحكومية في إدارة شؤون الدولة في ظل النظام البرلماني. فالائتلافات غير المنسجمة التي شملت أحزاب من خلفيات ورؤى سياسية متباينة كانت السبب في تدهور أداء وفاعلية النظام، نتيجة تشرذم الحياة السياسية القائمة على بُنية حزبية ضعيفة في أغلب الأوقات[2].

في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، تم تقييد الوصاية العسكرية والقضائية القوية على السلطات المنتخبة شعبيًا إلى حد ما بسبب التعديلات الدستورية لعام 2010 والمناخ

[1] يوسف حسين عمر، مرجع سابق ذكره، ص 821.

[2] برهان الدين ضوران، نبي ميش ومحمود الرنتيسي، **النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا**، اسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية SETA، 2018، ص 10.

السياسي المتغير في البلاد، تلاه تشكيل لجنة الوفاق الدستوري البرلمانية التي كانت الأحزاب الأربعة الممثلة فيها بالتساوي في البرلمان بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2011؛ ارتفعت على إثره أمل دستور جديد ديمقراطي بالكامل على أساس إجماع شعبي واسع النطاق[1].

في ذات الإطار، بدأت اللجنة البرلمانية عملها في ماي 2012، وكان يُتوقع إنجاز عملها قبل نهاية العام ذاته، غير أنه تم تمديد مهمتها حتى نهاية شهر أفريل من العام 2013، وذلك بطلب من رئيسي اللجنة والبرلمان، إلا أنه وبعد أخذ ورد لما يفوق العامين، فشلت اللجنة البرلمانية بتعديل دستور 1980، وفشلت بدورها اللجنة التأسيسية في صياغة الدستور الجديد، ولم تتوافق إلّا على 60 مادة منه فحسب[2]. ويرجع ذلك أساسًا إلى الإصرار القوي لحزب العدالة والتنمية على نظام حكم رئاسي الذي رفضته الأحزاب الثلاثة الأخرى الممثلة في اللجنة، وقد فشلت اللجنة أيضًا في التوصل إلى إجماع حول أكثر مسألتين خلافيتين في السياسة التركية، وهما العلاقات بين الدين والدولة والمشكلة الكردية. هيمنت بعدها النقاشات حول نظام الحكم على السياسة التركية منذ ذلك الحين؛ مما أدى إلى مزيد من الاستقطاب السياسي الذي وصل إلى مستوى غير مسبوق[3]. وارتفعت حدّة الجدل حول النظام الرئاسي مع أول انتخاب لرئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة سنة 2014، وتمحورت أساسًا حول الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وعلاقته بالحزب الذي ينتمي إليه. ووسط هذا الجدل الواسع بدأت أصوات من

[1] Ergun Özbudun, Constitutions and Political Systems, Joost Jongerden, Op, cit, p 144.

[2] محمد هاشم العبد الله، **مستقبل السياسة الخارجية التركية حيال القضية الفلسطينية وتحديات الأمن الإقليمي المفقود – دراسة في: ماضي الأتراك وتاريخهم الذي يرتكزون عليه اليوم في حاضرهم ومستقبلهم** –. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2017، ص 37.

[3] Ibid, pp 144-145.

الطبقة السياسية تنادي بضرورة تعديل الدستور الحالي؛ وتطرق بيان حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة التي أقيمت عام 2015 إلى مراجع متعددةً حول النّظام الرئاسي[1].

في المرحلة اللاحقة لمحاولة الانقلاب العسكري الفاشل سنة 2016، أعرب حزب الحركة القومية عن رأيه في النظام الرئاسي بشكل صريح، ومشيرًا إلى كفاح تركيا من أجل الحفاظ على كيان الدولة عبر مواجهة كافة أشكال التّهديدات الارهابية، وأبدى رغبته في وضع حد للنقاشات حول النظام الرئاسي بصفة ايجابية أو سلبية، وبدون مزيد من التأخير[2].

أجريت بعدها مفاوضات أسفرت عن اقتراح تعديل دستوري يشمل 22 مادة، وعُرِض على رئاسة مجلس الشعب التركي الكبير بتاريخ 10 ديسمبر 2016 بعد توقيعه من قبل نواب حزب العدالة والتنمية. تم تمرير المقترح من لجنة صياغة الدستور في مجلس الشعب التركي الكبير ولكن بعد إدخال بعض التعديلات عليه وتقليص مواده إلى 18 مادةٍ، ليتم في نهاية المطاف قبوله بتصويت 339 نائبًا واستصدراه وفق قانون يحمل الرقم 6771 بتاريخ 26 جانفي 2017، دون أي تعديل آخر. كما صادق عليه رئيس الجمهورية وحُدِّد 16 أفريل تاريخًا لإجراء الاستفتاء الشعبي عليه[3].

لأن أردوغان كان يعلم بأن حزب الشعب الجمهوري (الكماليين) وحزب الشعوب الديمقراطي (اليسار المؤيد للأكراد) سيعارضون بشدة الإصلاح الدستوري. ومع ذلك، فقد تمكن

[1] سرداد غولنر ونبي ميش، "الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا "، **مجلة رؤية تركية**. العدد 2، السنة 6، صيف 2017، ص 66.

[2] المرجع ذاته، ص 67.

[3] جم دوران أوزون، "القضاء في النظام الجمهوري الرئاسي"، **مجلة رؤية تركية**. العدد 2، السنة 6، صيف 2017، ص 96.

من الحصول على أصوات نواب حزب الحركة القومية (القوميين)، وهو ما كان بحاجة إليه من أجل الوصول إلى أغلبية ثلاثة أخماس المطلوبة لتمرير التعديل في البرلمان[1].

الفرع الثاني: الدستور الجديد: الضوابط والتوازنات

أجري الاستفتاء على التعديلات الدستورية في موعده المحدد سلفا، حيث سجل مشاركة واسعة من قبل المواطنين بلغت نسبة 85,4٪، وحظي بتأييد 51,4٪ بينما رفضه 48,6٪ من اجمالي أصوات الناخبين وسط انتقادات حادة من قبل المعارضة التي رأت فيه انحرافا استبداديا لأردوغان الذي صرح قائلًا: « بأن النظام الحالي عاجز عن تحقيق أهداف تركيا وحل مشاكلها العالقة معتبرًا بأنّ النظام الرئاسي ضروري لتأمين استقرار أعلى هرم السلطة ويجعل تركيا شبيهة في نظامها بالولايات المتحدة وفرنسا».

وفيما تحظى العمليات الانتخابية في تركيا دائما بصدى واسع في المشهد الاقليمي والدولي فإن عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية حظيت بزخم كبير جدًّا وتفاوتت ردود الأفعال الدولية حولها، وقد برزت بشكل واضح مواقف العديد من الدول الأوروبية التي حاولت التأثير في المشهد من خلال عرقلة أنشطة المقيمين الأتراك المؤيدين للتعديلات الدستورية على أراضيها، ومنعت عددًا من الوزراء من الحديث في هذه الفعاليات في الوقت الذي سمحت فيه لمعارضي التعديلات بالعمل بحرية وامتد ذلك إلى توتر في العلاقات الثنائية معها[2].

تضمنت التعديلات الدستورية منح صلاحيات موسعة لرئيس الجمهورية الذي سيضطلع بمهمة تشكيل الحكومة مع إلغاء منصب رئيس الوزراء وتعيين نائب واحد للرئيس أو أكثر، وكذا حق تعيين قادة الجيش والقوات الأمنية وكبار موظفي الدولة وله الحق في إقالتهم، وتتيح له

[1] Mohamed Badine El Yattioui, La mutation du régime turc depuis 2014: origines et conséquences, **Analecta Política.** Vol. 8, No. 15, July-December 2018, p 345.

[2] برهان الدين ضوران، نبي ميش ومحمود الرنتيسي، مرجع سابق ذكره، ص 8.

التعديلات التدخل في عمل القضاء بإختيار أربعة أعضاء في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، وهو المسؤول عن تعيين شخصيات النظام القضائي وإقالتهم، بينما يختار البرلمان سبعة من الأعضاء الآخرين، وللرئيس حق إلغاء المحاكم العسكرية ومحاكمة العسكر في المحاكم المدنية. ويحق له أيضًا فرض حالة الطوارئ بدلاً من البرلمان، وله الحق بزعامة حزب سياسي[1].

من جهة أخرى، سيرتفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600 عضو، وخفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من 18 إلى 25 عامًا، وستجرى هذه الانتخابات والانتخابات الرئاسية في نفس اليوم كل 5 سنوات[2]. أما البرلمان فسيحتفظ بسلطة تشريع وتعديل القوانين والإشراف على أداء الرئيس الذي سيحظى بسلطة إصدار مراسيم رئاسية حول كل المسائل المتعلقة بسلطاته التنفيذية. وإذا تم اتهام الرئيس بارتكاب جريمة أو شبهة فساد فيجوز للبرلمان بغالبية ثلاثة أخماس الأعضاء (360 نائبًا من 600) أن يطلب بفتح تحقيق[3]، وللرئيس حق تعيين 12 قاضيًا في المحكمة الدستورية لتركيا من أصل 15 قاضيا، ويُحدد الميزانية السنوية للدولة، وله الحق في حل البرلمان، والسلطة الكاملة لإعلان حالة الطوارئ، وهو قادر على خدمة ولاية ثالثة إذا كانت هناك دعوة لبرلمان جديد خلال الفترة الثانية[4].

عارض حزب الشعب الجمهوري هذا التعديل الدستوري لأن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في نفس اليوم، قد يوجه الناخبين نحو دعم واختيار المرشحين ذوي الخلفيات السياسية

---

[1] حسن تركي عمير، "الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي"، **مجلة مدارات سياسية**. الجزائر، المجلد 3، العدد 4، 2019، ص 150.

[2] أحمد سلمان محمد، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**. بغداد: المجلد 14، العدد 62، 30 جوان 2018، ص 11.

[3] حسن تركي عمير، مرجع سابق ذكره، ص 151.

[4] Zafer Yılmaz, "Erdoğan's presidential regime and strategic legalism: Turkish democracy in the twilight zone", **Southeast European and Black Sea Studies**. Routledge (Taylor and Francis Group), Vol. 20, No. 2, 2020, p 276.

المتشابهة؛ هذا سيؤدي إلى فقدان البرلمان لصلاحياته الدستورية، مثل مراقبة أعمال الحكومة، وإلى إنفراد الرئيس بقرار اختيار وتعيين الوزراء دون موافقة البرلمان. بدوره رفض رئيس الحزب، "كمال كاليجدار أوغلو"، التعديل لأنه يعكس رغبة الرئيس أردوغان في شخصنة الحكم والسلطة، مما يجعل الوضع مشابهًا لفترة الحكم العسكري بعد الانقلاب في عام 1980 حتى عام 1983، نظرًا للصلاحيات الواسعة التي سيحصل عليها الرئيس في المستقبل[1]. لأن هذا التعديل يكرس النزعة الرئاسية ويركز أغلب السلطات في أيدي السلطة التنفيذية وإعطائها الحق الحصري في المبادرة إلى التشريع خاصة في المسائل الاستراتيجية والحساسة على غرار السياسة الخارجية، الميزانية، الجيش... فالرئيس هو من يحدد أوليات السياسات العمومية.

من جهة أخرى، ينتقد بشدة الخبراء في القانون الدستوري "للجنة البندقية" في الإتحاد الأوروبي (2017) عندما يقولون: «من خلال إزالة نظام الضوابط والتوازنات الضرورية، فإن التعديلات الثمانية عشر لن تحترم نموذج ديمقراطية النظام الرئاسي القائمة على مبدأ فصل السلطات». بل إنهم يزعمون أن «النظام قد يخاطر بالتحول إلى نظام رئاسي استبدادي وأن حالة الطوارئ الحالية لا توفر الإطار الديمقراطي الضروري لعملية الاقتراع التي لا تقل أهمية عن الاستفتاء الدستوري[2]».

لكن المؤيدين للتعديل الدستوري، يرون بأن النظام الرئاسي صُمِّم لتفادي الأزمات التي كانت تنشأ في النظام البرلماني التركي ومنع ولادة أزمات جديدة في النظام الجديد. فإذا كان عدم إمتلاك السلطتين التشريعية والتنفيذية صلاحية إنهاء فترة عمل بعضهما من صفات النظام الرئاسي، فإن تنظيم النظام الجمهوري الرئاسي يتم بطريقة مختلفة في النموذج التركي، والذي

[1] طالب حفيظة، "التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي التنفيذي: قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة"، **مجلة السياسة العالمية**. بومرداس: الملجد 2، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 146.

[2] Mohamed Badine El Yattioui, Op, cit, pp 345-346.

يُتيح لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية حق تجديد انتخاب الآخر لتجاوز حالات الطرق المسدودة في النظام السياسي الأمريكي. لذلك لجأ المشرع التركي إلى تضمين تنظيم يسمح للسلطتين بالتوجه إلى انتخابات جديدة بشكل متبادل في حالات انتهاء النظام إلى طريق مسدود نتيجة أزمة بينهما[1].

ليس هذا فحسب، بل إنّ أحد أهم المبررات لإجراء التعّديلات الدّستوريّة يرتبط بوضع حد للأزمات التي تسبب فيها نظام الوصاية الذي استصدره دستورا 1961 و1982. وقد أشارت الموجبات العامّة إلى مسألتين جوهريتين في هذا الشأن: أولهما يتعلّق بتجاوز حدود النّظام البرلماني بمنح رئيس الجمهوريّة صلاحيّات واسعة جدًا بموجب دستور 1982 والمسألة الثانية تتعلق بالرئاسة المزدوجة التي ظهرت في النّظام، مع الانتقال إلى فترة انتخاب رئيس الجمهوريّة من قبل الشّعب بعد عام 2007، وعجز نظام الحكومة أنذاك على تحقيق الاستقرار[2].

عمومًا، رغم إجراء التعديلات الدستورية والانتقال إلى النظام الرئاسي، إلا أن النظام السياسي التركي قد احتفظ ببعض الطابع البرلماني وبالتالي فهي تزيد من احتمالات تشكيل التحالفات الحزبية، التي تعد بمثابة ضمانات قد تمكن الأحزاب السياسية من الحصول على الأغلبية، وبالتالي تسهيل إقرار السياسات العمومية وتوفر السرعة في اتخاذ القرار رغم أن هذه العملية في العادة لا مركزية؛ بمعنى أنها تمكن رئيس الجمهورية الأخذ بالمقترحات الصادرة عن الهيئة التشريعية.

[1] برهان الدين ضوران، نبي ميش ومحمود الرنتيسي، مرجع سابق ذكره، ص ص 16- 17.

[2] المرجع ذاته، ص 17.

المبحث الثاني: حزب العادلة والتنمية وإدارة الصراع على السلطة

إذن في خضم الأحداث والتطورات السابقة، وبالنسبة لحزب العدالة والتنمية الذي استمر في الحكم لما يفوق عقد من الزمن؛ فمن الطبيعي أن يقل الحافز وتدخل على سياسات الحزب الرتابة، أما الحفاظ على السلطة فيصبح في غاية الصعوبة خاصة وأن مطالب الجماهير تتجدد مع مرور الوقت. الأمر الذي يحتّم على حزب العدالة والتنمية تبني تغييرات وإصلاحات تتناسب مع المتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في تركيا.

من جهة أخرى، بدأت تتعالى أصوات المعارضة التركية لاختلاف الرؤى والأفكار السياسية مع حزب العدالة والتنمية، وفي ظل الانقسامات الثقافية والأيديولوجية بين الطبقة السياسية في تركيا، فيما يتعلق بإدارة قضايا داخلية وخارجية حساسة على غرار التنمية والسياسة الخارجية للبلاد؛ بحيث يصعب البقاء في السلطة اذا ما قررت المعارضة التوحد وبالتالي تشكيل تهديد حقيقي للحزب الحاكم؛ مما يتطلب إدارة المعارك الانتخابية بكفاءة ومخاطبة جمهور الناخبين بسياسات واقعية تخدم واقعهم المعاش وتحقق طموحاتهم.

لذلك فمن الطبيعي أن تنخرط المعارضة والحزب الحاكم في لعبة قوامها البحث عن شركاء وتشكيل تحالفات جديدة لدعم المصالح المشتركة وتعزيز القوة (توسيع الدعم الشعبي والقاعدة الانتخابية). فضلا عن سعي كلا الطرفين لتقديم الوعود بالتغيير السياسي والاصلاح، لاسيما من جانب الحكومة التي وضعت هدفا أساسيًا نصب عينيها يتمثل في تغيير النظام السياسي البرلماني إلى نظام رئاسي تركي فريد من نوعه؛ من أجل السيطرة على الساحة السياسية وضمان الاستقرار وحماية نظام الحكم.

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإعادة تشكيل التحالفات الحزبية سنة 2018

بموجب التعديلات الدستورية لسنة 2017، تم الانتقال إلى النظام الرئاسي، وأصبحت الانتخابات البرلمانية والرئاسية تجرى في نفس اليوم وكل خمس سنوات، وهي الانتخابات التي

حملت أهمية كبيرة وتحدي حقيقي لبقاء حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم، حيث كان مقررا إجرائها في 3 نوفمبر 2019، لكن تم تقديم موعدها قبل أكثر من 16 شهرا لتجري في 24 جوان 2018. وللفوز بالانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى يتعين على المرشح نيل 51 ٪ أو أكثر من الأصوات وإذا فشل في ذلك يتم المرور إلى جولة الإعادة.

الفرع الأول: دوافع التحالفات الحزبية

بعد لقاء جمع رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي وأردوغان؛ خرج أردوغان بتصريح للرأي العام أبدى فيه موافقته على إجراء انتخابات مبكرة في 24 جوان، أي بعد 65 يومًا فقط. لم يقم كلا الطرفين بالإفصاح عن حقيقة دوافعهما من إجراء هذه الانتخابات المبكرة، بل اكتفيا بالتأكيد على أن تركيا تحيط بها تحديات إقليمية متسارعة؛ لذلك وجب العمل على تجاوز حالة عدم اليقين التي طبعت الحياة السياسية خدمة لمصالح تركيا القومية، والحرص على ضرورة إزالة الالتباس في دائرة صنع القرار[1].

[1] "انتخابات برلمانية ورئاسية تركية مبكرة: الدوافع والتحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أفريل 2018، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/610 . تاريخ الإطلاع: 23 جانفي 2023.

لكن الناظر إلى حقيقة المشهد السياسي في تركيا أنذلك، يلاحظ بأن أن ثمة انشقاق حدث بداخل حزب الحركة القومية في العام 2017؛ أدى إلى تشكيل الحزب الجيد بقيادة ميرال أكشنر أحد كبار قادة حزب الحركة القومية رفقة عدد من كوادره وقادة حزب الحركة القومية ونوابه البرلمانيين المنشقين؛ مما أضعف الحزب بلا شك، فازدادت التكهنات حول امكانية تجاوزه عتبة العشرة بالمئة من الأصوات* المطلوبة لنيل أي حزب مقاعد في البرلمان. ولذا، فإن التحالف مع العدالة والتنمية كان رهانا لحزب الحركة القومية من أجل العودة إلى البرلمان بعدد معين من المقاعد، بصرف النظر عن نسبة الأصوات التي سيحوزها في الانتخابات[1].

تقديم بهتشلي لاقتراحه هذا مدفوع برغبته في إجراء الانتخابات قبل أن يتمكن الحزب المنشق عن الحركة القومية، الحزب الجيد؛ من كسب تأييد واسع في أوساط الناخبين ذوي التوجه القومي. أما دوافع أردوغان للتعجيل بالانتخابات المبكرة فهي نابعة من متغيرات داخلية معقدة، بما في ذلك وضع حد لحالة عدم اليقين التي تشهدها البلاد نتيجة طول أمد المرحلة الانتقالية من النظام البرلماني إلى الرئاسي، والهواجس من عدم الاستقرار الاقتصادي خلال عام 2018؛ قد تضطره إلى اتخاذ اجراءات حازمة[2]. إضافة إلى رغبة أردوغان في الحصول على دعم الشريحة الأكبر من أصوات الناخبين القوميين؛ لتحقيق هدف الفوز بأكثر من خمسين بالمئة من

*تم استصدار قانون التحالفات الانتخابية في مارس 2018، قبل تاريخ عقد الانتخابات البرلمانية، إذ لم يعد ملزما بموجبه الحزب الراغب في دخول البرلمان بأن يتجاوز بمفرده حاجز العشرة (10 ٪) إن كان متحالفًا مع حزب قد تجاوزها، وبذلك تكون قد أُتيحت الفرصة لدخول أحزاب صغيرة عدة إلى البرلمان من خلال التحالف مع أحزاب كبيرة أو قوية. (سعيد الحاج، "قراءة في قانون الانتخاب الجديد في تركيا"، 30 مارس 2022، على الموقع: قراءة-في-قانون-الانتخاب-الجديد-في/https://www.aljazeera.net/opinions/2022/3/30 . تاريخ الإطلاع: 24 جانفي 2023).

[1] المرجع ذاته.

[2] "انتخابات برلمانية ورئاسية مزدوجة تنقل تركيا إلى عهد جديد"، مركز الجزيرة للدراسات، 27 جوان 2018، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/611 . تاريخ الإطلاع: 24 جانفي 2023.

الأصوات للفوز في جولة الرئاسيات الأولى دون الذهاب إلى جولة ثانية، مما قد يثير أسئلة كبيرة حول مدى تراجع شعبيته وضعف سلطته[1].

أما تحالف الأمة الذي أنشأ في ماي 2018 بهدف مواجهة التحالف السابق، ويتشكل من أحزاب المعارضة الرئيسية وهي: حزب الشعب الجمهوري، وحزب «إيّي»، وحزب السعادة، والحزب الديموقراطي، فقد تبنى مقاربة سياسية تقوم على فصل السلطات والعودة إلى النظام البرلماني والديموقراطية التعددية والتوزيع العادل للثروة[2].

نظرا لخوض غمار منافسات الانتخابات الرئاسية ستة مرشحين، وهو عدد كبير يعبر عن استراتيجية أحزاب المعارضة في "تحالف الأمة" الذي أخفق في اختيار مرشح توافقي قوي يمكنه منافسة أردوغان على كرسي الرئاسة؛ فارتكزت استراتيجيته على ترشيح عدة منافسين يمثلون أحزابا من خلفيات ورؤى سياسية مختلفة أو حتى متناقضة، بحيث يستطيعون كسب أصوات تسحب من رصيد أردوغان؛ وبالتالي تقليل فرص فوزه من الجولة الأولى، لإجباره على الذهاب إلى جولة إعادة قد تحمل احتمالية توافق المعارضة على دعم المرشح الذي يواجهه أياً كان خطه الحزبي[3].

بينما قامت الحملة الانتخابية لأردوغان وحزبه على منطق تراكم الانجازات والحفاظ على مكتسباتها، وعلى دور القائد القادر على إدارة هذه المرحلة الحرجة من تاريخ تركيا. في حين بُنِيت حملة المعارضة –خاصة من جانب حزب الشعب الجمهوري ومرشحه– على فكرة إظهار

---

[1] "انتخابات برلمانية ورئاسية تركية مبكرة: الدوافع والتحديات"، مرجع سابق ذكره.

[2] علي حسين باكير، "انتخابات تركيا 2018: كل ما تحتاج معرفته"، صحيفة القبس، 18 ماي 2018، على الموقع: https://www.alqabas.com/article/537465-انتخابات-تركيا-2018-كل-ما-تحتاج-معرفته. تاريخ الإطلاع: 28 جانفي 2023.

[3] سعيد الحاج، "الانتخابات التركية.. الأهمية والتوقعات والانعكاسات"، الجزيرة نت، 18 جوان 2018، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2018/6/18/الانتخابات-التركية-الأهمية. تاريخ الإطلاع: 28 جانفي 2023.

حقيقة الأزمات العديدة التي ترهن مستقبل البلاد، والتي ترجع مسؤوليتها للقيادة الحالية؛ لتصل في نهاية المطافة إلى حتمية إحداث اصلاحات وتغييرات[1].

يتضح من خلال ما سبق، أن كلا التحالفين قدما مقاربة مختلفة من ناحية المنطلقات والنهايات، حيث اجتمعت أهداف المعارضة على إزاحة حزب العدالة والتنمية من السلطة خصوصا قائده أردوغان المدعوم ذو الشخصية الكاريزمية الذي يقتضي إما الاطاحة به أو خفض نسبة التأييد الشعبي له وحزبه، ودفعه إلى جولة الإعادة. لكن قوى المعارضة فشلت في الوصول إلى مرشح توافقي؛ لغياب رؤية واضحة وأرضية مشتركة بينها يمكن البناء عليها. بينما اتخذ أردوغان مقاربة براغماتية بتحالفه مع حزب الحركة القومية، فاتضح أن هذا التحالف أقوى مقارنة مع تحالف الأمة.

الفرع الثاني: قراءة في نتائج الانتخابات.

أجُريت الانتخابات في الموعد المحدد لها في 24 وجوان 2018، وفي ظل حالة الطوارئ التي فرضت على إثر إبطال محاولة الانقلاب العسكري 2016، وشهدت تنافسًا محمومًا خلال الحملة الانتخابية بين طيب رجب أردوغان ومحرم أنجي زعيم حزب الشعب الجمهوي لاستقطاب أصوات الناخبين. كما وقامت أحزاب المعارضة بحشد أعداد كبيرة من المراقبين للإشراف على صناديق الاقتراع منعًا لوقوع حالات تزوير، رغم التبليغ عن حصول بعض التجاوزات من قبل الحزب الحاكم لاسيما في المناطق الواقعة جنوب شرق تركيا معقل المواطنين الأكراد.

كما أدلى حوالي 87 بالمئة من الناخبين بأصواتهم من بين حوالي ستين مليون من المواطنين لهم حق التصويت بالداخل والخارج، بحيث تعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالأنظمة

[1] سعيد الحاج، مرجع سابق ذكره.

التعددية المنتشرة حول العالم. وقد شهدت نتائجها تباينًا ملحوظا، وإن ليس كبيرًا، بين توزيع عدد الأصوات في الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية[1]، نعرضها في الجول التالي:

الجدول رقم 10: الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية في 24 جوان 2018.

الحزب	الوصف	الخط الأيديولجي	النتائج الانتخابية
حزب العدالة والتنمية	حزب الرئيس أردوغان	جمهوري	٪ 42.56
حزب الحركة القومية	حزب قومي تركي	جمهوري	٪ 11.1
حزب الشعب الجمهوري	حزب علماني أسسه أتاتوك	قومي	٪ 22.65
حزب الجيد	حزب قومي تركي أسس من قبل أغلب الأعضاء السابقين لحزب الحركة القومية	قومي	٪ 9.96
حزب السعادة	حزب إسلامي	قومي	٪ 1.34
حزب الشعوب الديمقراطي	حزب كردي علماني غالبا ما يتعرض لانتقادات لعدم النأي بنفسه عن حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الأوروبية جماعة إرهابية.	غير معروف	٪ 11.7
حزب الدعوة الحرة (حزب الهدى)	حزب كردي إسلامي	غير معروف	٪ 0.31
حزب الوطن الأم	حزب يساري قومي	غير معروف	٪ 0.23

Source: Mucahid Kutlu, Kareem Darwish, and Tamer Elsayed, "Devam vs. Tamam: 2018 Turkish Elections", July 17, 2018, p3, on the Website: https://www.researchgate.net/publication/326476878_Devam_vs_Tamam_2018_Turkish_Elections. Was Visited on February 20, 2023.

[1] "انتخابات برلمانية ورئاسية مزدوجة تنقل تركيا إلى عهد جديد"، مرجع سابق ذكره.

الجدول رقم 11: المترشحين للرئاسة ونتائج الانتخابات.

اسم المترشح	الحزب	النتائج الانتخابية
رجب طيب أردوغان	حزب العدالة والتنمية	٪ 52.59
محرم أنجي	حزب الشعب الجمهوري	٪ 30.64
صلاح الدين دميرطاش	حزب الشعوب الديمقراطي	٪ 8.40
ميرال إكشنر	حزب الجيد	٪ 7.29
تمل كاراملا أوغلو	حزب السعادة	٪ 0.89
دوغو برينجك	حزب الوطن الأم	٪ 0.20

Source: Mucahid Kutlu, Kareem Darwish, and Tamer Elsayed, Op,cit.

تم الإدلاء بأصوات 26.330.823 ناخبًا لفائدة طيب رجب أردوغان وبنسبة 52.59 ٪ من الأصوات، ومحققًا النصر في 63 مقاطعة. كان هذا أفضل قليلاً من أدائه البالغ 51.7 ٪ في الانتخابات الرئاسية لعام 2014. أظهرت نتاج انتخابات 2018 حصول أردوغان على دعم كبير في قلب الأناضول. وبدعم من حزب الشعب الجمهوري؛ حصل إينجه على 30.64٪ وانتصر في 8 مقاطعات – وبإستثناء تونجلي، فإنها تقع جميعها في تراقيا (أدرنة، كيركلاريلي، وتكيرداغ) والمناطق الساحلية لبحر إيجه (تشاناكالي، إزمير، أيدين، موغلا)[1].

على العكس من ذلك، فإنّ جوهر التصويت لدميرطاش 8.40 ٪ كان في المقام الأول على مستوى 10 مقاطعات في شرق وجنوب شرق الأناضول. كما استطاع دميرطاش كسب أصواتٍ أكبر نسبيًا في المدن الكبيرى التي بها عدد كبير من المهاجرين الأكراد مثل مرسين

[1] Berk Esen and Şebnem Yardimci-Geyikçi, "The Turkish presidential elections of 24 June 2018", **Mediterranean Politics.** Jul 24, 2019, P 5. on the Website: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2019.1619912. Was Visited on February 20, 2023.

11.9 ٪، أضنة 9.3 ٪، اسطنبول 7.2 ٪، وإزمير 6 ٪، في حين فشل المترشحون الرئاسيون الآخرون في تحقيق انتصارات انتخابية في أي مقاطعة من المقاطعات التركية[1].

أما المرشحة الرئاسية ميرال أكشنر، التي دخل حزبها إلى قبة البرلمان للمرة الأولى، فقد جاءت نتائجها دون التوقعات بحصولها على 7.29 ٪ فقط من الأصوات. كانت حملة أكشنر، التي كانت توصف بأنها المرشح الأكثر شعبية للمعارضة؛ قد تفوق عليها محرم إنجه الذي استطاع بنجاح اجتذاب أصوات الناخبين القوميين والعلمانيين الذين استهدفتهم هي في البداية. في غضون ذلك، حصل كارامولا_أوغلو على نسبة ضئيلة جدًّا قدرها 0.89 ٪، وفشل في الحصول على الكثير من الدعم من أنصار أردوغان[2]. أما دوغو برينجك زعيم حزب الوطن الأم فقد تذيل جدول الترتيب بحصوله على النتيجة الأضعف بين جميع المترشحين بنسبة 0.20 ٪.

أما الانتخابات البرلمانية فقد أسفرت نتائجها حسب ما يوضحه الجدول رقم 05 أن هناك تراجعا في الدعم الشعبي لحزب العدالة والتنمية؛ ويعود أساسا إلى تصاعد الاستياء الشعبي من انخفاض أداء وفاعلية حكومة الحزب في السنتين الأخيرتين، والانشقاقات داخل صفوفه خصوصا من قبل بعض كبار قادته وكوادره، وبوادر التأزم الاقتصادي في البلاد، والشائعات التي لاحقت بعض شخصيات الحزب أو أقارب لهم تتعلق بقضايا فساد[3]. ورغم انخفاض نسبة التأييد لحزب العدالة والتنمية بحوالي 07 ٪ عن الانتخابات البرلمانية السابقة، فقد استطاع "التحالف الشعبي" (حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية) الحصول على 53.7 ٪ من إجمالي الأصوات؛ وبالتالي إحكام السيطرة على 343 مقعدا (295 مقعدا للعدالة والتنمية،

[1] Ibid.

[2] Ibid, pp 5-6.

[3] "انتخابات برلمانية ورئاسية مزدوجة تنقل تركيا إلى عهد جديد"، مرجع سابق ذكره.

48 مقعدا للحركة القومية)، مقارنة بـ "تحالف الأمة" الذي حصل على نحو 34 ٪ من الأصوات بواقع 190 مقعدا[1].

الفرع الثالث: استراتيجيات حزب العدالة والتنمية في إدارة العملية الانتخابية

هناك عدة عوامل أسهمت في نجاح أردوغان في هذه الانتخابات: أولهما، على الرغم من تراجع شعبية أردوغان بين جمهور الناخبين، إلا أن الكثيرين لا يزالون ينظرون إليه على أنه زعيم كاريزمي ومقنع تمكن من الدفاع عن تركيا ضد أعداء الأمة بالداخل والخارج، وتعزز هذا الرأي بعد محاولة الانقلاب الفاشلة سنة 2016؛ لذا فقد نجح في ربط مصير الدولة بمصير نجاحه في هذه الانتخابات في نظر الناخبين. إضافة إلى اعتبار أردوغان الزعيم الطبيعي للدائرة الانتخابية القومية المحافظة، وكذا تغني حزب العدالة والتنمية بالانجازات السابقة وما سينجزه مستقبلا، وكذا إظهاره لمصداقيته مقارنة بالمعارضة التي تفتقر إلى الخبرة اللازمة في إدارة شؤون البلاد[2].

أما العامل الثاني فهو محاولة أردوغان تصوير الانتخابات على أنها منافسة بينه وبين محرم إينجه، وبالتالي تهميش المرشحين الآخرين الذين من المرجح أن يجتذبوا دعم ناخبي حزب العدالة والتنمية. على هذا النحو، حوّل الجولة الأولى من الانتخابات إلى جولة ثانية. حيث بدا أن السباق كان بين اليسار (إينجه) واليمين (أردوغان)؛ لذلك فالناخبون القوميون المحافظون الذين يشكلون أغلبية الناخبين الأتراك، توحدوا إلى جانب أردوغان. وبناءً على ذلك، فإن طريقة تقديم الانتخابات هاته جعلت وعود الحملة الانتخابية ثانوية أيضًا، بحيث كان هناك شيء أكبر

[1] محمد عبد القادر خليل، "ما بعد الانتخابات التركية.... هل تشهد السياسات التركية تغيرا مهما؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 5 جويلية 2018، على الموقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/16658.aspx. تاريخ الاطلاع: 25 فيفري 2023.

[2] Berk Esen and Şebnem Yardimci-Geyikçi, Op, cit, P 6.

على المحك، وهي المكاسب التاريخية للحركة المحافظة في ظل حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان[1].

بالإضافة إلى عامل آخر يتمثل في محاولة أردوغان الانقضاض على المعارضة في غفلة منها من خلال نصب كمين لها عبر منحها شهرين فقط للحملة. على ما يبدو، لا تكهنات وسائل الإعلام بشأن انتخابات مبكرة ولا جولات الأناضول الشبيهة بحملة أردوغان تنذر بما يكفي قادة أحزاب المعارضة للتحرك أو التصرف مبكرا. في نهاية أفريل، لم يكن حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي قد استقر على مرشح رئاسي. فيما كان ثاني أكبر حزب معارض، حزب الشعب الديمقراطي، يناقش ما إذا كان سيرشح أم لا صلاح الدين دميرطاش، زعيم الحزب القابع في السجن. وفي الوقت ذاته، كانت أهلية حزب الجيد الذي تم تشكيله حديثًا للترشح للبرلمان لا تزال موضع شك[2].

في ذات السياق، جاءت نتائج الانتخابات في مجملها لتكشف عن قدرة أردوغان المدهشة على البقاء والاستمرار في السلطة، وعن تفضيل المواطنين الأتراك في الحفاظ على حالة الاستقرار بدل الانخراط في مغامرة غير محسوبة المخاطر[3]. كما أثبت في الوقت ذاته عن إيجادة أردوغان تطبيق استراتيجيات إدارة الصراعات الانتخابية، وتكتيكات "تحييد الخصوم". فقد تمكن عبر ممارسة ضغوط مختلفة؛ من إبعاد العديد من الشخصيات التي أبدت مؤشرات عن امتلاكها لطموح سياسي، واتضح ذلك من خلال "الإبعاد الناعم" والقسري للرئيس التركي السابق عبد الله جول، من خوض الانتخابات الرئاسية[4].

---

[1] Ibid.

[2] Taş Hakkı, «Contained Uncertainty: Turkey's June 2018 Elections and Their Consequences», G**IGA Focus.** Middle East, German Institute of Global and Area Studies (GIGA), No 4, August 2018, p 3. https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-58552-6

[3] "انتخابات برلمانية ورئاسية مزدوجة تنقل تركيا إلى عهد جديد"، مرجع سابق ذكره.

[4] محمد عبد القادر خليل، مرجع سابق ذكره.

ليس هذا فحسب، بل أزال فوز أردوغان العقبة الأخيرة أمام خطته لإنشاء نظام رئاسي مفرط الصلاحيات مع ضوابط وتوازنات محدودة للغاية. من الواضح أن أردوغان يتمتع الآن بدور أقوى بكثير في تشكيل سياسة الحكومة مما فعل أسلافه في عصر التعددية الحزبية. بعد فوزه مباشرة، تحرك أردوغان بالفعل لإعادة هيكلة العديد من الوزارات من خلال المراسيم الرئاسية، وشكل حكومة موالية، وأنشأ مجالس تنفيذية للإشراف على وظائف الدولة. علاوة على ذلك، مع إلغاء رئاسة الوزراء؛ أصبحت العديد من الأجهزة التابعة الدولة مثل رئيس الأركان العامة، ومديرية الشؤون الدينية، وأرشيف الدولة، ومجلس الأمن القومي تحت سيطرة الرئاسة[1].

الأمر الذي جعل بعض المراقبين يعتبرون أن هناك أوجه قصور في الحكم الديمقراطي التركي بسبب معضلات السلطوية في الدستور، وضعف جماعات الضغط والمجتمع المدني، وعدم استطاعة المعارضة موازنة الحكم السياسي لأردوغان الذي هو الرئيس محتكر السلطة التنفيذية بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء، وقائد حزب الأغلبية البرلمانية الذي بإمكانه توجيه نواب البرلمان حسب أهوائه وحتى قادة الأحزاب الأخرى في البرلمان تخضعون لتوجيه قائد الحزب؛ مما يعيق وجود قوة تشريعية وازنة ضد المراسيم التنفيذية التي يصدرها رئيس الجمهورية. وفي التجربة الديمقراطية التركيا وفي ظل احتكار السلطة، لا تزال تثار الشكوك حول مدى قدرة المشهد السياسي في تركيا على الوصول إلى الديمقراطية التوافقية التي تبحث فيها الطبقة السياسية على اختلاف مشاربها إلى إيجاد سياسات مقبولة وتحظى بموافقة الأغلبية.

هذا بالإضافة إلى مسألة أخرى في غاية الأهمية تتعلق بالتمثيل السياسي، فرغم أن النظام الانتخابي التركي يتيح للأحزاب الصغيرة امكانية إقامة تحالفات مع أحد الأحزاب المرشحة لبلوغ أو تجاوز العتبة الانتخابية البالغة نسبة 10 ٪. إلا أن البعض ينادي بضرورة إزالة العتبة الانتخابية أو تخفيضها إلى نسبة 5 ٪ على الأقل؛ من أجل زيادة العدالة في التمثيل لجميع

[1] Berk Esen and Şebnem Yardimci-Geyikçi, Op, cit, P 7.

المواطنين، رغم مجادلة البعض الآخر بأن دخول الأحزاب السياسية الصغيرة وذات التوجهات المتطرفة خاصة إذا كانت تعتبر إحدى مكونات معادلة توازن القوى في البرلمان قد يكون أحد عناصر عدم الاستقرار الحكومي.

المطلب الثاني: الانتخابات المحلية لسنة 2019

أجريت الانتخابات المحلية التركية في 31 مارس 2019، عبر مختلف المقاطعات الادارية الواحدة والثمانين في تركيا. وقد تنافس حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية في الانتخابات في العديد من المقاطعات في إطار "تحالف الشعب". في مقابل ذلك تشكل "تحالف الأمة" من حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد؛ وهي التحالفات التي جاءت في سياق التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي وكذا مارفقها من تزايد حدة الاستقطاب السياسي.

الفرع الأول: البرامج والحملات الانتخابية

كما هو الحال في الانتخابات البرلمانية لعام 2018، تم استبعاد حزب الشعوب الديمقراطي من كلا الائتلافين وشوهت سمعته من قبل كتلة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية خلال الحملة الانتخابية، مع وجود رئيسين مشاركين سابقين والعديد من النواب في السجن؛ دخل حزب الشعوب الديمقراطي الحملة ضعيفًا إلى حد كبير، مع تركيز موارده المحدودة على معاقل الحزب في المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية. أما المفارقة الكبيرة فهي تقديم حزب الشعوب الديمقراطي الدعم لتحالف الأمة في العديد من السباقات الانتخابية في المدن الكبرى بدلاً من تقديم مرشحيه[1].

[1] Ibid.

غير أن أحد أهم الدوافع وراء تغيير حزبا العدالة والتنمية والحركة القومية للنظام السياسي هو أنه في النظام الرئاسي الجديد، كان من المفترض أن يتم تهميش الجهات الكردية الفاعلة سياسيًا والأحزاب الموالية للأكراد؛ عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار حاسم بشأن هيكل السلطة في البلاد[1].

استنادًا إلى افتراض أن السياسة التركية تتكون تقريبًا من كتلتين رئيسيتين تاريخيتين وهويتين: كتلة قومية محافظة تتراوح نسبتها بين 60–65 في المائة مقابل كتلة يسارية علمانية بين 35–40 في المائة. في ظل هذا السيناريو؛ كان من المتوقع أن تحكم الكتلة القومية المحافظة البلاد بشكل مريح في المستقبل المنظور. كما أن أي تحالف مع الأحزاب الموالية للأكراد يعتبر مكلفًا لأي جانب يتشكل منه – وبالتالي؛ كان من المتوقع تجنب الأكراد من كلا التحالفين المتنافسين اللذان عند تشكلهما تجنبا الدخول في أي علاقات رسمية مع حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد[2]. قد تكون حسابات الطرفين قد بنيت أساسا على اتباع استراتيجية التعبئة بالتركيز على القاعدة الجماهيرية التقليدية لكل حزب وتعزيزها بتحالفات مع أحزاب أخرى) باعتبارهما خياران أكثر جاذبية، بدلاً من الانخراط في منافسة قوامها محاولة إقناع وكسب ود الناخبين الأكراد المحفوفة بالمخاطر؛ خوفا مما قد يترتب عنه من سخط لدى لرأي العام الداخلي، وكونه يتعلق بقضية مركزية هي الحفاظ على الأمن القومي التركي.

طوال فترة الحملة، وضع أردوغان وبهجلي الانتخابات البلدية في سياق "البقاء" للنظام الرئاسي الجديد وكذا الدولة التركية. كانت هذه الاستراتيجية الانتخابية للخطاب السياسي تستند إلى سلسلة من نظريات المؤامرة حول "الأعداء الخارجيين والداخليين" و"الألعاب التي تُلعب ضد

[1]Galip Dalay, « Istanbul Election: Remaking of Turkey's New Political Landscape? », **Stiftung Wissenschaft und Politik**. German Institute for International and Security Affairs, No 31, July 2019, p 5. pp 1-8.
[2] Ibid.

تركيا"[1]. ففي سياق حديثه عن التحالف مع الحركة القومية قال الرئيس التركي أردوغان إنه يرى التحالف مسألة مرتبطة بوجود تركيا ومستقبلها، في حين صرّح رئيس الحركة القومية، دولت بهجلي، أمام أعضاء حزبه « إنّنا لا نريد الحديث حول أخذنا مواقع هنا وعدم أخذنا هناك، ولو سألتموني هل المهم المواقع في البلديات أم بقاء تركيا؟ لقلت البقاء». ويُفهم من التصريحات السابقة أن تحالف الشعب يحذر من أن عدم فوزه بالانتخابات البلدية خاصة في المدن الكبرى يعدّ أمرًا مهددًا لبقاء تركيا ووجودها؛ ولأنّ أحزاب المعارضة لن تتعامل بحزم مع تنظيم غولن وحزب العمال الكردستاني إذا فازت في الانتخابات، وأنها تميل إلى المهادنة مع القوى الغربية التي لا تريد لتركيا أن تكون مستقلة أو قوية[2].

يتضح مما سبق أن تحالف الشعب وبوضعه لاستراتيجية حملته الانتخابية في سياق البقاء والحفاظ على الأمن القومي، أراد جعلها محور الموضوعات التي سوق لها أثناء التغطية الاعلامية خلال الحملة، تعززت بتصدر أردوغان المشهد الانتخابي باعتباره الشخصية الكارزمية ولإعطاء رسائل أوضح للجمهور؛ وهو بذلك يستهدف تهميش القضايا الأخرى التي طرحها تحالف المعارضة مستفيدا من أفضلية احتكار الظهور في وسائل الإعلام. ففي نظر العديد من المراقبين لم تتح الفرصة بشكل متكافئ لأحزاب المعارضة من أجل مخاطبة جمهور الناخبين عبر مختلف وسائل الإعلام؛ الأمر الذي يخل بمدأ الحياد في العملية الانتخابية، ويضر بالمنافسة الانتخابية بين الأحزاب الكبيرة التي لديها كل الموارد والدعم المالي، في مقابل الأحزاب الصغيرة التي تفتقر إلى التنظيم والموارد المالية اللازمة لإدارة حملات انتخابية فعالة وناجحة.

---

[1] Ödül Celep, « The 2019 Municipal Elections in Turkey: A Democratic Earthquake », Turkish Policy Quarterly, Vol. 18, No. 2, Summer 2019, p 141.

[2] محمود سمير الرنتيسي، "الانتخابات البلدية التركية: تداعيات تتخطى المحلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 مارس 2019، ص 7، على الموقع:
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Turkish-Municipal-Elections-Repercussions-Stretching-beyond-the-Local.pdf. تاريخ الإطلاع: 10 مارس 2023.

كما كان لهذه المنافسة الانتخابية بين الكتلتين الحزبيتين الكبيرتين؛ الأثر البالغ في زيادة حدة الاستقطاب بين النخب هذا من جهة، وإلى زيادة حالة الاستقطاب الجماهيري من جهة أخرى. ويرجع ذلك أساسًا إلى اختلاف الرؤى والأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لأنّ في نظر بعض المراقبين، فإن الموضوعات التي طرحها تحالف الشعب في حملته الانتخابية قد تمحورت حول بقاء الدولة وحماية الأمة وبدرجة أقل القضايا المحلية، على عكس تحالف المعارضة الذي نهج نهجا أكثر تصالحية وتركيزا على كيفية إدارة وتسيير الشؤون المحلية وتحقيق التنمية.

الفرع الثاني: قراءة في نتائج الانتخابات المحلية

شهدت الانتخابات البلدية التي أقيمت في 31 مارس 2019، مشاركة 43 مليونا و651 ألفا و815 ناخبا، من أصل 57 مليونا و93 ألفا و410 ناخبين في جميع أنحاء البلاد. وبلغت نسبة المشاركة 83.99 %، فيما قدرت عدد الأصوات الباطلة مليونا و395 ألفا و233 صوتا، بما يقدر بنسبة 3.2%[1].

تقدم حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بنسبة تصويت بلغت 44.33%، وفاز ببلديات 39 مدينة، تبعه حزب الشعب الجمهوري بنسبة 30.12% وبلديات 21 مدينة، ثم حزب الحركة القومية بنسبة 7.31% و11 بلدية، فحزب الشعوب الديمقراطي بنسبة 4.24% وبلديات 8 مدن. كما حصل الحزب الشيوعي التركي على بلدية واحدة ومرشح مستقل على أخرى، بينما

[1] "بالأرقام.. تعرف على أبرز نتائج انتخابات تركيا"، الجزيرة نت، 01 أفريل 2019، على الموقع: تركيا-انتخابات-بلدية-إسطنبول-أردوغان/https://www.aljazeera.net/politics/2019/4/1 . تاريخ الإطلاع: 13 أفريل 2023.

لم يحصل حزبا السعادة والجيد على بلدية أي مدينة مكتفيين ببعض البلديات الفرعية في المدن الكبرى[1].

الجدول رقم 12: نتائج الأحزاب الرئيسة في الانتخابات البلدية.

الحزب	نسبة التصويت	بلديات المدن			البلديات الفرعية
		المدن الكبرى	المحافظات	المجموع	
العدالة والتنمية	44.33	15	24	39	536
الشعب الجمهوري	30.12	11	10	21	191
الجيد	7.45	0	0	0	18
الحركة القومية	7.31	1	10	11	145
الشعوب الديمقراطي	4.24	3	5	8	50
السعادة	2.71	0	0	0	9

المصدر: سعيد وليد الحاج، مرجع سابق ذكره.

[1] سعيد وليد الحاج، "الانتخابات المحلية التركية: النتائج والدلالات والانعكاسات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 أفريل 2019، ص 1، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Turkish-Municipal-Elections-Results-Connotations-and-Repercussions.pdf. تاريخ الإطلاع: 13 أفريل 2023.

الجدول رقم 13: مقارنة نتائج الانتخابات البلدية في 2019 بسابقتها في 2014

الحزب	تصويت 2014	تصويت 2019	بلديات 2014	بلديات 2019
العدالة والتنمية	45.5	44.33	50	39
الشعب الجمهوري	29.5	30.12	13	21
الحركة الديمقراطية	14.7	7.31	8	11
الشعوب الديمقراطي*	3.5	4.24	10	8

المصدر: سعيد وليد الحاج، مرجع سابق ذكره.

***ملاحظة:** لم يخض حزب الشعوب الديمقراطي الانتخابات البلدية عام 2014، رغم أنه أسس قبل ذلك بعام. خاضت الحركة الكردية اليسارية تلك الانتخابات عبر حزب السلام والديمقراطية الذي انضم لاحقًا تحت راية حزب الشعوب الديمقراطي المؤسّس عام 2013.

أدت عدة عوامل إلى انخفاض حصة تصويت حزب العدالة والتنمية في المدن الكبرى بشكل أساسي، منها الأزمة الاقتصادية لسنة 2018 وآثارها السلبية على الناخبين، واختيار المعارضة لمرشحين من الطبقة الوسطى لمجابهة حالة الاستقطاب مع تحالف الشعب. كما أدّى تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية واتباعه لخطاب قومي متطرف إلى نفور الناخبين الأكراد. وأخيرًا، ازداد الاستياء لدى أوساط الشعب التركي من سياسات الحكومة تجاه اللاجئين السوريين بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية الوشيكة في البلاد. وبينما احتفظت الكتلة الحاكمة بتقدمها في العدد المطلق للأصوات، قرر العديد من الناخبين المحبطين عدم المشاركة في التصويت احتجاجًا على هاته السياسات[1]. في المقابل، قامت المعارضة بالضرب على وتر

[1] Berk Esen and Sebnem Gumuscu, « Killing Competitive Authoritarianism Softly: The 2019 Local Elections in Turkey », South European Society and Politics, 2019, Vol. 24, No. 3, P 321.

الخطاب التصالحي، والتقليل من أهمية سياسات الاستقطاب، فضلا عن تسليط الضوء على مرشحيها بدلاً من رؤساء الأحزاب السياسية في كتلة المعارضة. في حين أن أردوغان – وبدرجة أقل دولت بهجلي، رئيس حزب الحركة القومية – كان الوجه الأبرز في الحملة الانتخابية البلدية لتحالف الشعب، بينما المرشحون المحليون كانوا الوجوه الأبرز في الاستراتيجية الانتخابية لكتلة المعارضة التي كانت بحاجة إلى كسب أصوات تتجاوز قاعدتها التقليدية لتحقيق الانتصار الانتخابي[1]. ففي المناطق الحضرية الكبرى، أجرى مرشحوا حزب الشعب الجمهوري حملة منسقة للغاية مع أحزاب المعارضة الأخرى، وركزوا على القضايا المحلية، واعتمدوا خطابًا ايجابيًا جذب إليهم حتى الناخبين الموالين للحكومة. وباختياره لمرشحين معتدلين ذوي خبرة لدى غالبيتهم اكتسبوها خلال توليهم مناصب رئاسة البلديات؛ سمح لحزب الشعب الجمهوري بتوسيع قاعدته الانتخابية. كما أقام تحالف المعارضة عملية ميدانية قوية حشدت إليها الناخبين وتابعت عملية فرز الأصوات على مختلف أطوارها[2].

عندما نجحت استراتيجية المعارضة، غيّر تحالف الشعب استراتيجيته في أعقاب 31 مارس وقبل إعادة انتخابات رئاسة البلدية في اسطنبول، إذا وضعنا جانبًا الأسبوع الذي سبق الانتخابات في 23 جوان[3]، والتي خسر فيها حزب العدالة والتنمية بعد طعون تقدم بها لصالح مرشح المعارضة أكرم إمام أوغلو، وبفارق أكبر لصالح الأخير بلغ نحو 806 آلاف صوت مقارنة بـ 13 ألف صوت في الجولة الأولى[4]. حيث سلطت الحكومة الضوء على مرشحها بن علي يلدريم بدلاً من أردوغان، وأبدت لهجة تصالحية؛ محاولة إصلاح العلاقات مع الأكراد. وحاولت إعطاء الأولوية للقضايا المحلية على القضايا الوطنية في استراتيجية حملة جديدة.

---

[1] Galip Dalay, Op, cit, p 4.

[2] Berk Esen, Op, cit, p162.

[3] Galip Dalay, Op, cit.

[4] عبد اللطيف حجازي، "ما بعد "إسطنبول": احتمالات سيطرة المعارضة على الحكم في تركيا"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**. أبو ظبي: العدد 30، ربيع 2019، ص 54.

بمعنى آخر، كانت استراتيجية التحالف الشعبي بعد انتخابات مارس على عكس استراتيجيته قبل مارس تشبه إلى حد كبير استراتيجية المعارضة؛ تساهم هذه المتغيرات الجديدة في تحقيق التوازن الانتخابي والسياسي في السياسة التركية، وفي مرونة العملية الديمقراطية في البلاد. كما يبدو وكأن الحكومة لم تعد قادرة بمفردها على تحديد معايير السياسة التركية وتحديد قواعد اللعبة الديمقراطية[1].

أما الأكراد فقد صوتوا وبقوة لصالح مرشحي حزب الشعب الجمهوري المعارض. أكثر من مساعدة المعارضة على الفوز، كان دافع الأكراد هو هزيمة التحالف الشعبي؛ وبالتالي إضعاف قبضة أردوغان وحزب العدالة والتنمية على السلطة. في الواقع، وضع الحزب الموالي للكرد هدفين أساسيين لنفسه في هاته الانتخابات: يتمثلان في جعل الحكومة تفقد السيطرة على المدن الكبرى في الجزء الغربي من البلاد، واستعادة البلديات التي يديرها الأمناء الذين عينتهم الحكومة في المناطق ذات الأغلبية الكردية في الشرق والجنوب الشرقي. فيما يتعلق بالهدف الأول، فقد تمكن حزب الشعوب الديمقراطي من تحقيقه؛ بينما أخفق في تحقيق الهدف الثاني[2].

الفرع الثالث: الانعكاسات والتداعيات

ثبتّت نتائج الانتخابات استقرار النظام السياسي والرئاسي في البلاد على عكس بعض التخوفات التي أبداه بعض المراقبين؛ وذلك لعدة أسباب أولاها بإعتبارها انتخابات إدارات محلية لا تمس السلطتين التشريعية والتنفيذية مباشرة، وثانيًا لفوز تحالف الشعب بأغلبية أصوات الناخبين وبلديات المدن والمحافظات. ووضع ذلك حدًّا أمام إعادة النقاش حول النظام الرئاسي

[1] Galip Dalay, Op, cit.
[2] Ibid, pp 5-6.

أو أي مطالبات محتملة بانتخابات مبكرة كانت المعارضة ألمحت إليها قبل موعد إجراء الانتخابات[1].

على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية حولا الانتخابات المحلية إلى صراع مصيري من أجل البقاء المطلق للأمة والدولة؛ فإن غالبية الناخبين في المدن الكبرى والساحلية في تركيا أدلوا بأصواتهم لصالح مرشحي تحالف المعارضة. ففي أربع من أصل خمس من أكبر المناطق الحضرية في تركيا (اسطنبول، وأنقرة، وأزمير، وأضنة) خرج مرشحو حزب الشعب الجمهوري منتصرين، وتمت الإطاحة برؤساء بلديات حزب العدالة والتنمية في اثنتين من هاته المناطق[2].

المناطق الخاضعة للإدارة المحلية التي يديرها حزب الشعب الجمهوري تشكل 40 ٪ من السكان. من بين هؤلاء، تساهم اسطنبول وحدها بثلث الناتج الاقتصادي للبلاد. علاوة على ذلك، وللمرة الأولى منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، لم تدافع المعارضة عن المناطق الساحلية لبحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط فحسب، بل اقتحمت بلديات الأناضول المحيطة بالعاصمة أنقرة[3].

كما أن انتخابات الإعادة لبلدية اسطنبول ضربت إرادة الشعب وحريته في اختيار مرشحيه من جهة ومصداقية ونزاهة الانتخابات في نظر جمهور الناخبين من جهة أخرى. قبل ذلك تظاهر أنصار المعارضة الداعمين لإمام أوغلوا رافضين إلغاء نتائج التصويت. بعد ممارسة أردوغان لضغوطات كبيرة على المجلس الأعلى للانتخابات التركي من أجل قبول إعادة

[1] سعيد وليد الحاج، "الانتخابات المحلية التركية: النتائج والدلالات والانعكاسات"، مرجع سابق ذكره.

[2] Sinem Adar and Günter Seufert, “Turkey’s Presidential System after Two and a Half Years”, Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, SWP Research Paper 2 , April 2021, p 31. On the website: https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2021RP02_Turkey_Presidential_System.pdf . Was visited on May 11, 2023.

[3] Ibid.

الانتخابات، التي تمت في نهاية المطاف ووضع حزب العدالة والتنمية نفسه في موقف محرج بعد أن كان التفوق في الانتخابات الأولى طفيفًا؛ فاز إمام أغلو مرشح حزب الشعب الجمهوري وحقق انتصارا ساحقا على منافسه بن علي يلدريم في انتخابات الإعادة.

شكل هذا الانتصار ضربة قوية لحزب العدالة والتنمية وأبانت عن مدى تراجع شعبيته، وتجاهل قيادة حزب العدالة والتنمية لنصائح بعض المقربين بعدم السعي إلى إعادة الانتخابات رئاسة بلدية اسطنبول، وهي نصائح تستند إلى سببين: المحافظة على نقاء صورة العملية الديمقراطية وترسيخ مكانة تركيا في نادي الدول الديمقراطية. ورغم جعْل فوز إمام أوغلو محاطًا بشبهة التحايل والتزوير وبفارق لا يكاد يذكر، إلا أنّ أهمية بلدية إسطنبول التي تفتح طريقًا لكل من يفوز بها إلى الحكم، وعدم قدرة قيادة "العدالة والتنمية" على استيعاب فكرة خسارتها، دفعاها نحو المجازفة والوصول إلى الخسارة الكبرى التي لحقت بالحزب[1].

لم يتوقف الأمر عند ذلك، فقد اكتسب أكرم إمام أوغلو زخمًا كبيرًا خلال هذه الانتخابات، وأصبح قياديًا مهمًا لدى المعارضة، وهو ما يؤهله ليكون منافسًا محتملًا قويًا في أي انتخاباتٍ قادمة. بناء عليه، من المرجّح أن يعمل حزب العدالة والتنمية على مراجعةٍ جذرية للنتائج، وأن يقوم بتقييم أسباب عزوف الناخبين عنه، وعدم كفاية تحالفه مع الحركة القومية لتأمين فوزه. كما سيقوم على الأرجح بتقييم رؤية الناخبين لسياسات الحزب، وسلوك شخصياته، خصوصًا الوزراء، ومن المحتمل أن تجري تغييرات كبرى على مستوى القيادات والكوادر في الحزب والحكومة[2].

إذن صارت الساحة السياسية في تركيا في ظل إعادة تشكل التحالفات الحزبية آخذة في التحول وعلى حزب العدالة والتنمية إعادة تجديد الرؤى والأفكار بعيدا على الخطابات القومية

[1] "انتخابات الإعادة في إسطنبول.. حسابات الربح والخسارة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نشر على موقع الجريدة اليومية (العربي الجديد)، 26 جوان 2019، على الموقع: انتخابات-الإعادة-في-إسطنبول-حسابات-الربح-والخسارة/https://www.alaraby.co.uk . تاريخ الإطلاع: 20 ماي 2023.

[2] المرجع ذاته.

والاعتماد على الإرث السياسي والتاريخي. ورغم أنها كانت انتخابات محلية فقط لا تتعلق بالمنافسة الحزبية لتغيير التوازنات السياسية من أجل كسب الأغلبية البرلمانية أو رئاسة الدولة، إلا أنها قد أخذت اهتماما أكبر وظهر معها تشكل ملامح جديدة للمشهد السياسي في تركيا.

على الجانب الآخر، وعلى الرغم من فوز حزب الشعوب الديمقراطي بالانتخابات ببلديات كبرى مثل ديار بكر وماردين وفان وبلديات محافظات باتمان وحكاري وإغدير وكارس وسيرت؛ ومع ذلك، في ست مقاطعات وبلدات، لم يتمكن مرشحو حزب الشعوب الديمقراطي من تولي مناصبهم على أساس أنهم أُقِيلُوا من مناصبهم في الخدمة المدنية بمرسوم صادر عن الحكومة في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016. قبل الانتخابات، ألمح الرئيس أردوغان إلى أن سياسة الحكومة المتمثلة في عزل رؤساء البلديات المنتخبين واستبدالهم بحكام المقاطعات والمحافظات سوف تستمر[1]. خاصة إذا ثبت صلتهم بالإرهاب أو الولاء لحزب العمال الكردستاني وتقديم المساعدات له. فقد اعتادت السلطات الأمنية التركية عادة، عبر وزارة الداخلية، وبعد تجهيز هذه الاتهامات تقديم ملفات قضائية شديدة التعقيد للمؤسسات القضائية، يطول التحقيق وإصدار الحكم فيها لسنوات، تكون كافية للتصفية السياسية والتنظيمية لهذه الشخصية أو تلك الجهة المؤيدة للأكراد. تستند تلك الاتهامات إلى الخطابات والعلاقات العامة والنشاطات المدنية والتعاقد مع المنفذين المحليين، التي يقوم بها رؤساء هذه البلديات والتي تكون عادة في إطار دعم الحقوق المدنية والسياسية والثقافية للأكراد في مناطقهم، ما تعتبره السلطات التركية أمراً على علاقة بحزب العمال الكردستاني[2].

---

[1] Cengiz Gunes, Op, cit, pp189 -190.

[2] رستم محمود، "تركيا تعزل رؤساء البلديات الكردية الكبرى"، اندبندنت عربية، 19 أوت 2019، على الموقع: https://www.independentarabia.com/node/49726/الأخبار/دوليات/تركيا-تعزل-رؤساء-البلديات-الكردية-الكبرى. تاريخ الإطلاع: 23 ماي 2023.

في 19 أوت 2019، تمت تنحية رؤساء بلديات ديار بكر وماردين وفان المشاركين في حزب الشعوب الديمقراطي من مناصبهم واستبدالهم بحكام المقاطعات الذين تم تعيينهم "كأمناء". منذ ذلك الحين، تمت تنحية المزيد من رؤساء بلديات حزب الشعوب الديمقراطي في المجالس البلدية والمحافظات الأخرى من قبل الحكومة المركزية واستبدالهم بأوصياء أو أمناء. بحلول أكتوبر 2020، حافظ رؤساء البلديات المنتخبون على مناصبهم في ستة مجالس مقاطعات وبلدات فقط[1]. ويعتبر هذا عيبًا خطيرًا في التطور الديمقراطي التركي، أن يمنح هؤلاء المرشحون عن حزب الشعوب الديمقراطي الحق في خوض الانتخابات وعند فوزهم فيها يحرمون من ممارسة مهامهم المنصوص عليها قانونًا لقيام الحكومة بنزع الشرعية عنهم عبر مسوغات أمنية، ضاربين أحقيتهم بتمثيل الطبقة الكردية التي تعد أحد المكونات الأساسية في المجتمع والسياسة التركية؛ وهو ما دفع البعض إلى اتهام أردوغان وأنصاره بالمركزية المفرطة التي تحاول زرع جذور لها عبر كامل المناطق الكردية وجعلها تحت سيطرة الحكومة وهو ما يضر باللامركزية المحلية ويشكل أحد العقبات في طريق الترسيخ الديمقراطي في تركيا.

المطلب الثالث: الانتخابات البرلمانية والرئاسية لسنة 2023.

إن الظروف المحيطة والسياق الداخلي الذي جاءت فيه الانتخابات البرلمانية والرئاسية سنة 2023، جعلت منها بمثابة تهديد حقيقي لبقاء حزب العدالة التنمية في الحكم نظرا لاجتماع ستة أحزاب معارضة في تحالف الأمة أو ما يطلق عليه بالطاولة السداسية التي اتفقت على مرشح واحد في الرئاسيات بقيادة كمال كليجدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري لخوض هذه المعركة الانتخابية ومنافسة أردوغان، إلى جانب رئيس حزب الوطن محرم إنجه ومرشح حزب الأجداد سنان أوغان.

[1] Cengiz Gunes, Op, cit, p190.

الفرع الأول: الذهاب إلى جولة الإعادة للرئاسيات وخيار تفضيل الناخبين للاستقرار السياسي

إذن تنافس المرشحون الأربعة في الرئاسيات، وكذا 24 حزبًا شكل أكثرها خمسة تحالفات رئيسة خاضت منافسة الانتخابات البرلمانية. ومثلما اعتادت عليه تركيا؛ فقد شهدت مشاركة انتخابية واسعة فاقت نسبة 88 ٪ في الداخل، بينما سجلت نسبة 53 ٪ بين الأتراك في الخارج؛ بحيث تشير هذه النسبة إلى حجم الانقسام السياسي في الداخل التركي، والذي تعمق أكثر بين الطبقة السياسية التي كافحت للحصول على الأصوات نظرا لأهميتها في ظل تقارب الفرص بينها. أما على صعيد مجريات العملية الانتخابية فإنه لم تسجل أية أحداث أوتجاوزات ملحوظة يمكن أن تضر بنزاهتها وشفافيتها[1].

أسفرت نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات التي أقيمت في 14 ماي، عن مفاجأة في أوساط الباحثين والمراقبين؛ حيث توقع معظمهم تقدم كليجدار أوغلوا على منافسه أردوغان الأخير تفوق عليه في هذه الجولة بنسبة 49.52 ٪، إذ لم يكن يفصله عن كليجدار سوى 4.5 نقاط؛ وكان بحاجة إلى 250 ألف صوت لحسم معركة الرئاسيات حسب ما أوردته الهيئة العليا للانتخابات. كما جاءت نتيجة الانتخابات البرلمانية في مصلحة الرئيس أردوغان خاصة بعد فوز تحالف الشعب بغالبية المقاعد النيابية في البرلمان؛ مما أعطاه دفعة قوية ليكون خيارا مفضلا للرئاسة بالنسبة لشريحة معتبرة من الناخبين الذين يحبذون الاستقرار السياسي[2].

---

[1] "الانتخابات التركية: دلالات نتائج الجولة الأولى وتبعاتها"، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21 ماي 2023، ص 01، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/implications-of-the-2023-turkish-elections-round-one.pdf . تاريخ الإطلاع: 16 سبتمبر 2023.

[2] إبراهيم العلبي، "الانتخابات التركية.. 5 أولويات لأردوغان ونقاط ضعف في خطاب كليجدار أوغلو"، الجزيرة نت، 24 ماي 2023، على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/2023/5/24/الانتخابات-التركية-5-أولويات-لأردوغان. تاريخ الإطلاع: 19 سبتمبر 2023.

أما نظيره كليجدار أوغلو فقد تحصل على 44.9 % من الأصوات، وهي نسبة لم يسبق أن تحصل عليها مرشح للمعارضة في الانتخابات التركية منذ التحول إلى اختيار الرئيس من قبل الشعب مباشرة سنة 2014؛ لذلك فقد أصبح رهان الرجل على أصوات أكثر من 12 مليون ناخب لم يدلوا بأصواتهم أو أبطلت خلال الجولة الأولى[1].

الجدول رقم 14: توزيع أصوات المترشحين للانتخابات الرئاسية خلال الجولتين الأولى والثانية 2023

المرشح	الحزب	الجولة الأولى		الجولة الثانية	
		عدد الأصوات	نسبة التصويت	عدد الأصوات	نسبة التصويت
رجب طيب أردوغان	العدالة والتنمية	27,133,837	٪ 49.52	27,834,692	٪ 52.18
كمال كليجدار أوغلوا	الشعب الجمهوري	24,594,932	٪ 44.88	25,504,552	٪ 47.82
سينان أوغان	مستقل	2,831,208	٪ 5.17	/	/
محرم اينجه	الوطن	236,097	٪ 0.43	/	/
الاجمالي		**54,976,074**	**٪ 100**	**53,339,224**	**٪ 100.00**

Source: Stefano Fella, "Turkey Under Erdoğan: Recent Developments and the 2023 Elections" , Commons Library Research Briefing, July 7, 2023, on the website: https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9806/CBP-9806.pdf . was visited on September 16, 2023.

[1] المرجع ذاته.

بعد الجولة الأولى من التصويت في 14 ماي، وفي مقال في مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy magazine) بقلم سنان سيدي من جامعة مشاة البحرية بالولايات المتحدة الأمريكية، وستيفن كوك من مجلس العلاقات الخارجية، أشارا فيه إلى أنه كانت هناك توقعات مبالغ فيها حول احتمالات فوز كليتشدار أوغلو بالانتخابات، ولم يتم إيلاء سوى القليل من الاهتمام لمزايا أردوغان. حيث علقا قائلين: « بعد عقدين من توليه السلطة؛ يستطيع الرئيس استغلال سلطة الدولة، والاستفادة من احتكار المشهد الاعلامي، وتأليب الأتراك ضد بعضهم البعض من خلال رسائل قوية سياسيًا حول الهوية». وأضافا بأن استطلاعات الرأي لم تكن موثوقة؛ واعتبروا بأن الكثير من تحليلات ما قبل الانتخابات كانت مبنية على التمني، وخلصوا إلى أنه في ظل "الأوقات الاقتصادية الصعبة، والزلزال المدمر، والمعارضة النشطة"؛ ظل أردوغان يتمتع بشعبية" ولا يزال يتردد صدى رسالته حول التقوى والقوة والازدهار[1].

صبت نتائج الجولة الثانية من انتخابات ماي 2023 في مصلحة بقاء أردوغان في السلطة؛ وهي بمثابة رسالة من قبل الشعب التركي الذي صوت له. في حين خسر كليجدار أوغلو رغم تأييد أوميت أوزداغ له بعد الجولة الأولى حينما دعى مؤيديه الأصليين إلى دعمه وبقوة[2]. فيما تشير قراءات بعض المتابعين إلى أن ائتلاف المعارضة المكون من أحزاب ذات توجهات متباينة، لم يستطع إقناع الناخبين بأنه قادر على الحكم بطريقة موحدة ومتماسكة. وبدلاً من ذلك؛ كان يُنظر إلى أردوغان على أنه يوفر الاستقرار وكان قادراً على استخدام موارد الدولة وسيطرته على وسائل الإعلام لصالحه، مستغلاً بمهارة المخاوف الشعبية المتعلقة خصوصا بالتهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني[3].

---

[1] Stefano Fella, Op, cit.

[2] بنيامين بزجي، "الأتراك يصوّتون لاستمرار عهد أردوغان"، **رؤية تركية**. العدد 3، السنة 12، صيف 2023، ص 96.

[3] Stefano Fella, Op, cit.

في ذات الصدد، ركزت تعليقات أخرى كذلك على أوجه القصور في حملة المعارضة؛ ففي مقال نشره معهد الشرق الأوسط بقلم هوارد إيسنستات أشار فيه إلى سوء إدارة الحملة و"المرشح الباهت والائتلاف المتذبذب الذي لم يشترك إلا في رغبة إنهاء حكم أردوغان". كما انتقد مقال آخر في موقع ميدل إيست آي (A Middle East Eye) كليجدار أوغلو لإدارته حملة انتخابية غير فعالة؛ بحيث لم يكن الناخبين متأكدين مما يمثله، ولم يقدم استراتيجية واضحة لمعالجة المشاكل الاقتصادية في تركيا أو القيام بما يكفي للرد على مزاعم أردوغان بأنه متعاطف مع حزب العمال الكردستاني. كما أشارت إلى أن بعض الأحزاب داخل تحالف الأمة لم تقم بحملة لصالحه بحماس، وربما كانت استراتيجيته في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، بالتحالف مع حزب النصر القومي؛ قد أدت أيضاً إلى نفور الناخبين الأكراد[1].

الفرع الثاني: المشهد الانتخابي وتنامي النزعة القومية

لقد شكلت ثلاثة جوانب رئيسة المشهد الانتخابي لعام 2023، تتمثل أساسا في: بناء التحالفات، القومية والهجرة؛ إذ أدّى تحول تركيا إلى نظام رئاسي مفرط وبصلاحيات واسعة إلى تغيير الديناميكيات السياسية، وتشجيع بناء التحالفات بين الأحزاب ومنح الفرصة لبعض الأحزاب الصغيرة لإحداث تأثير كبير في مجريات الانتخابات ونتائجها. كما أصبح صعود القومية والقضية الكردية من العوامل المهمة. إضافة إلى الهجرة التي أصبح تأثيرها على المناخ الاجتماعي والسياسي في تركيا من القضايا الحاسمة في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات[2]. لذلك فالأساس الانتخابي لميل الأحزاب سواء من تحالف الشعب أو تحالف الأمة نحو النزعة القومية؛ يعود إلى تزايد المشاعر لدى الرأي العام التركي بعدم اليقين من مستقبل البلاد بسبب استمرار

[1] Ibid.

[2] Evren Balta, Ezgi Elçi and Deniz Sert, "The 2023 Elections and Migration Debate in Turkey", **Report**, August 2023, https://tr.boell.org/sites/default/files/2023-11/the-2023-elections-and-migration-debate-in-turkey-report.pdf . Was visited on September 25, 2023.

الأزمات الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة، وكذا تنامي العنصرية تجاه اللاجئين السوريين والمطالبات بترحيلهم إلى بلادهم. إضافة إلى لعب الأحزاب السياسية على وتر الحنين إلى الماضي العثماني سواء مطالبة أحزاب تحالف الأمة بالعودة إلى النظام البرلماني أو حتى قيادة حزب العدالة والتنمية المتشبثة بالنظام الرئاسي. على العموم تعتبر هذه القضايا بالغة الخطورة وبمثابة تهديد حقيقي لتكامل ووحدة تركيا ومكانتها على المستويين الاقليمي والدولي.

حيث استخدم أردوغان الخطاب القومي بشكل استراتيجي لتشويه سمعة تعاون ائتلاف المعارضة مع الحزب السياسي المؤيد للأكراد، وتصويرهم على أنهم متواطئون في الإرهاب. وأكد على ضرورة وجود قيادة قوية تضمن الوحدة الوطنية والاستقرار؛ وذلك عن طريق مناشدته رغبة الناخبين في تعزيز مكانة تركيا وقوتها، ومستعينًا برمزية السلاطين العثمانيين الذين زاروا آيا صوفيا قبل معارك كبيرة، وقيام الرجل بتعمّيق العلاقة العاطفية مع أنصاره بتأدية فريضة الصلاة معهم في آيا صوفيا عشية الانتخابات. وبالتزامن مع ذلك، استجابت المعارضة لقومية أردوغان المحافظة من خلال التركيز على المشاعر المناهضة للهجرة وإعادة صياغة القومية في سياق الهجرة. ونتيجة لذلك، شهدت الانتخابات التركية ظهور نسختين متناقضتين من القومية ومعاداة المهاجرين؛ إحداهما تدعمها الكتلة الحكومية والأخرى تدعمها كتلة المعارضة[1].

بينما لم يكن تحالف الأمة قادرًا على تأمين الأغلبية؛ إذ كان بحاجة إلى دعم حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد للفوز في الانتخابات الرئاسية وضمان الأغلبية البرلمانية. وبحصوله على ما يقارب 10% من الأصوات، وبقيادة حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد؛ أعلن تحالف العمل والحرية دعمه لكمال كيليتشدار أوغلو. ومع ذلك، فإن هذا الدعم الانتخابي الكبير تطلب من تحالف الأمة أن يحقق توازناً صعباً؛ لأن هذا التعاون كان يخاطر بتنفير الناخبين القوميين الذين يمثلون بشكل غير متناسب من بين الناخبين الذين لم يحسموا أمرهم بعد،

[1] Ibid.

وعددهم كبير. ولم تكن حقيقة وجود الحزب الجيد ذي الميول القومية في تحالف الأمة كافية لإرضاء الناخبين الذين طالبوا بسياسات أكثر تشددًا في ما يتعلق بموضوعات مثل الهجرة والقضية الكردية[1].

الفرع الثالث: خارطة التمثيل الحزبي في البرلمان ومستقبل المشهد السياسي في البلاد

في الجدول أدناه تظهر نتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 14 ماي 2023، عن الهيمنة الواضحة على مقاعد البرلمان من قبل الأحزاب التي تشكل تحالفات: الشعب، الأمة، والعمل والحرية؛ لكونها متجذرة في المجتمع التركي، ولديها قاعدتها الجماهيرية، ولقدرتها على التعبئة والوصول إلى جمهور الناخبين بسبب توفر مصادر التمويل، وبعضها له باع طويل في تاريخ الحياة السياسية والانتخابية في تركيا. بينما فشل عدد كبير من الأحزاب التي يصنف أغلبها ضمن خانة الأحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد برلمانية، سواء بالنسبة لتحالف الأجداد (يتشكل من حزبي النصر والعدالة) أو تحالف اتحاد القوى الاشتراكي (يتشكل من أحزاب اليسار، الشيوعي التركي والحركة الشيوعية التركية)، إضافة إلى إحدى عشرة حزبا المتبقية وكذا باقي المترشحين المستقلين.

[1] Ibid.

الجدول رقم 15: توزيع نتائج التصويت لفائدة الأحزاب خلال الانتخابات البرلمانية 2023

الحزب/ التحالف	عدد الأصوات	نسبة التصويت ٪	المقاعد البرلمانية
تحالف الشعب	26,934,455	49.50	323
العدالة والتنمية	19,387,412	35.63	268
الحركة القومية	5,484,515	10.08	50
الرفاه الجديد	1,529,119	2.81	5
الاتحاد الكبير	533,409	0.98	0
تحالف الأمة	19,063,781	35.04	212
الشعب الجمهور	13,791,299	25.35	169
الجيد	5,272,482	9.69	43
تحالف العمل والحرية	5,744,004	10.56	65
الخضر والمستقبل اليساري	4,803,774	8.83	61
العمال التركي	940,230	1.73	4
تحالف الأجداد	1,323,893	2.43	0
النصر	1,215,264	2.23	0
العدالة	108,629	0.20	0
حزب الوطن	502,802	0.92	0
اتحاد القوى الاشتراكي	159,405	0.29	0
اليسار	78,032	0.14	0
الشيوعي التركي	63,509	0.12	0
الحركة الشيوعية التركية	17,864	0.03	0
الشباب	112,732	0.21	0
الوطن الأم	65,686	0.12	0
الوطني	53,339	0.10	0
الأمة	52,382	0.10	0
الحقوق والحريات	42,547	0.08	0
العدالة الوحدة	41,086	0.08	0
التحرير الشعبي	31,298	0.06	0
اتحاد القوى	27,325	0.05	0
الطريق الوطني	17,688	0.03	0
الابتكار	11,164	0.02	0
المرشحون المستقلون	226,873	0.42	0
الاجمالي	54,410,460	100.00	600

Source: Stefano Fella, “Turkey under Erdoğan: recent developments and the 2023 elections”, Op, cit.

غير أن البرلمان التركي قد أصبح يتمتع بقدرة تمثيلية عالية بلغت نحو 94,05 بالمئة. في حين بلغ معدل الأصوات غير الممثلة في البرلمان ما يقارب 45 بالمئة في انتخابات 2002 على سبيل المثال، لعجز بعض الأحزاب عن تحقيق عتبة 10%. وتجدر الإشارة هنا إلى التطور الإيجابي في مبدأ العدالة في التمثيل؛ بعد منح الأحزاب امكانية التحالف مع أحزاب أخرى دون شرط تشكيل قائمة مشتركة والأخذ بمعيار نسبة التصويت الاجمالية للتحالف في انتخابات 2018. كما تم تخفيض العتبة الانتخابية من 10 بالمئة إلى 7 بالمئة في السنة السابقة لإجراء انتخابات 2023[1].

إذن لو لا هذه التعديلات التي أضفت بعض المرونة على قانون الانتخابات؛ لما تمكنت أحزاب التحالفات من تجاوز العتبة الانتخابية في انتخابات 2018، ومثلها أحزاب الجيد والرفاه الجديد واليسار الأخضر والعمال التركي من دخول البرلمان بالنتائج التي تحصلت عليها في الانتخابات البرلمانية الأخيرة[2].

على العموم، أفرزت نتائج هذه الانتخابات:

01- أنه على الرغم من تحقيق حزب العدالة والتنمية للأغلبية البرلمانية المريحة نسبيا (323 مقعدا لتحالف الشعب)، إلا أن تمرير المشاريع والقوانين يتطلب من قادة الحزب التقارب وإجراء حوار ومناقشات مع أحزاب أخرى قصد الوصول إلى تسويات سياسية للقضايا الخلافية والتوافق بشأنها خاصة داخل البرلمان.

وعلى عكس النظام الرئاسي الأمريكي، فإن النظام الرئاسي في تركيا لديه الآليات والميكانيزمات التي تحول دون تحول أي أزمة قد تنشأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

[1] مرت حسين آق غون، "التمثيل في البرلمان التركي الجديد بعد انتخابات 14 أيّار (مايو) 2023"، **رؤية تركية**. العدد 3، السنة 12، 2023، ص ص 69-70.

[2] المرجع ذاته، ص 70.

إلى اضطرابات في الحكومة؛ لذا تعد الفرصة سانحة أمام حكومة الرئيس أردوغان الذي يحظى بتأييد تشريعي تمكنه من النهوض بالأداء الحكومي. وقد استطاعت حكومة أردوغان بعد شهر واحد فقط من مجلس البرلمان؛ تمرير حزمة قوانين اقتصادية مهمّة وقانون الموازنة الإضافي[1].

02- لم تقتنع أحزاب المعارضة (الطاولة السداسية) بالنتائج المحققة في الانتخابات المحققة؛ فقد بدأ التفكير في استراتيجية تحالفية أقوى من السابق تبدأ بدخول معركة الانتخابات البلدية التي ستشكل صداما آخر ضد تحالف الشعب، رغم إعلان الحزب الجيد نيته خوض الانتخابات البلدية بشكل منفرد ودون تحالف مع المعارضة. في ذات الإطار، تبرز إلى الواجهة معركة السيطرة على مدينة اسطنبول، التي تريد المعارضة تعزيز سيطرتها عليها عبر ترشيح رئيس البلدية أكرم إمام أوغلوا مرة أخرى، في مقابل رغبة أردوغان في استعادة المدينة الكبيرة لارتباطها بتاريخه السياسي والنضالي ونظرا لاحتوائها على أكبر كتلة انتخابية وازنة في البلاد.

03- زيادة حدة الخلافات داخل حزب الشعب الجمهوري التي من المحتمل أنها ستلقي بآثارها على انسجام ومستقبل الحزب، خاصة بعد الخسارة في انتخابات الرئاسية؛ حيث توترت العلاقة بين أكرم إمام أوغلوا وكلجيدار أوغلو، حين طالب الأول بإجراء تغييرات في بعض القيادات وكوادر الحزب؛ على إثره تم في 05 نوفمبر2023 الإطاحة بكليجدار ليخلفه أوزغور أوزيل في زعامة الحزب.

[1] المرجع ذاته، ص 72.

المبحث الثالث: حزب العدالة والتمية وتحدي استكمال مسار الإصلاحات الداخلية

سيطر حزب العدالة والتنمية على الحكم في تركيا لأكثر من عقد ونصف، حقق خلالها نجاحات انتخابية وبأغلبية مريحة لاسيما في العهدتين الأوليين، لكن بعد ذلك بدأ الدعم الشعبي يتراجع تدريجيا، بفعل تراجع منجزات التنمية الاقتصادية، وزيادة التضييق على الحقوق والحريات في ظل حالة الطوارئ التي أعقبت محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة، تلاها التعديلات الدستورية وتغيير النظام من برلماني إلى رئاسي؛ فبدأت المعارضة تتصاعد وبدأت تلملم صفوفها من أجل وضع حد لهذا الوضع، وبذلك يكون حزب العدالة والتنمية قد دخل مرحلة حرجة في تاريخه فصار بقائه في السلطة مهدد أكثر من وقت مضى.

إذن فإضافة إلى ما يواجهه الحزب الحاكم من ضغوط للتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ الضغوط الدولية تفرض على الحزب تنفيذ الاصلاحات كجزء من التزاماته الدولية المرتبطة بفرض التحسينات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وهي كلها عوامل تفرض على حزب العدالة والتنمية تنفيذ الاصلاحات الداخلية التي تعزز استقراره وتأثيره في المشهد السياسي من خلال زيادة مستوى الشفافية داخل الحزب والعملية السياسية، وزيادة فعالية أداء الحكومة وتبني سياسات تنموية واقتصادية تعكس احتياجات الشعب وتعزز التنمية المستدامة، بإعتبارها إحدى الضمانات لتعزيز الثقة بينه وبين الناخبين.

المطلب الأول: إصلاح الوضع الداخلي لحزب العدالة والتنمية الحاكم

بدأت تتفاقم مشاكل حزب العدالة والتنمية خلال الولاية الرئاسية الثانية لأردوغان، رافقها انكماش اقتصادي الذي تفاقم بسبب ضغوطه المستمرة على البنك المركزي من أجل رفع أسعار الفائدة. وانعكس الاستياء المتزايد من ارتفاع تكاليف المعيشة في الانتخابات البلدية التي أجريت في 31 مارس 2019، عندما أظهرت النتائج أن الحزب قد فقد سيطرته على خمس من بين ست مدن كبرى في تركيا؛ بما في ذلك أنقرة وإسطنبول، وهي المرة الأولى خلال فترة هيمنة

الحزب على الحكم منذ عام 2004. ووجهت النتائج ضربة قوية لقدرة الحزب على تنفيذ أجندته الوطنية، نظرا لأهمية البلديات التي تدير العديد من الخدمات الحكومية الأساسية[1]. وأصبح واضحا للعيان بأن الحزب قد فقد من الناحية الهيكلية بعض انسجام تشكيلته الحزبية، وجماليته من الناحية الخطابية والرؤيوية؛ مما جعل مسألة بقائه في السلطة محل شك لدى العديد من المراقبين.

الفرع الأول: مسألة الديمقراطية ووحدة الصف الداخلي للحزب

لقد أدى الاستياء العام من سياسات أردوغان وسيطرته على الحزب؛ إلى انشقاق عدة شخصيات عن صفوف الحزب. ففي أواخر عام 2019، ترك داود أوغلو الحزب ليشكل حزب المستقبل (Gelecek Partisi)، علاوة على تشكيل حزب آخر منشق في عام 2020، وهو حزب الديمقراطية والتقدم (DEVA ؛Demokrasi ve Atılım Partisi) من قبل علي باباجان؛ وقد دعا كلا الحزبين إلى العودة إلى نظام الحكم البرلماني وأبدا اهتمامًا مشتركًا مع أحزاب المعارضة في الإطاحة بأردوغان من الحكم[2].

يخفي الصراع الداخلي في الحزب في حقيقته الخلاف بين قادته حول طريقة إدارة البلاد التي شهدت عدة أزمات ذكرنا تفصيلها في المبحثين السابقين، بدءا من احتجاجات غاز بارك ثم تراجع نتائج الحزب في الانتخابات ثم محاولة الانقلاب الفاشلة والتحول إلى النظام الرئاسي في مقابل التخلي عن النظام البرلماني. ويضيف بعض المراقبين إلى ذلك، الانقسامات داخل الحزب بين المؤيدين للرئيس الذي نالوا تقدير هذا الأخير بمنحهم مراكز متقدمة في عملية صنع القرار

[1] Adam Zeidan, "Justice and Development Party", The Editors of Encyclopaedia Britannica, 12 September 2023, on the Website: https://www.britannica.com/topic/Justice-and-Development-Party-political-party-Turkey. Was visited on November 3, 2023.

[2] Ibid.

على حساب القيادات الرمزية التي ساهمت بأفكارها وعملها السياسي في نهضة تركيا في قطاعات الاقتصاد والسياسة الخارجية على غرار علي باباجان وداوود أوغلوا على التوالي.

تعكس هذه الانشقاقات اختلاف الرؤى والأفكار بين أردوغان والقيادات المنشقة، لكنها لم تبلغ درجة "تمرد شامل" في صفوف الحزب، وفقًا لتوقعات بعض الباحثين والمراقبين زعمت آنذاك أن الآلاف من أنصار الحزب سينضمون إلى حزبَي أحمد داوود أوغلو وعلي باباجان[1].

حيث اتضح فيما بعد بأن الرئيس السابق، عبد الله غول، ليس طرفًا في أي حراك سياسي ضد أردوغان، الذي استدرك الأمر بإطلاق مبادرة تمثلت في تشكيل لجان داخلية لتجاوز الخلل وتبنّي سياسات تعيد ترتيب البيت الداخلي للحزب حفاظا على تماسكه ورموزه من خطر الانشقاقات، عبر احتواء الاستياء والغضب الذي أبدته عناصر وكوادر داخل الحزب، وترقية قيادات إلى مناصب أعلى، كالمجلس الاستشاري الأعلى للرئاسة (هيئة عليا تمَّ تشكيلها عام 2019) ومواقع أخرى[2].

كما وضع أردوغان رؤية جديدة أمام حزب العدالة والتنمية، وهي نقل البلاد إلى أهداف تم تلخيصها تحت عنوان "قرن تركيا". ويتعذر تحقيق تلك الأهداف في فترة رئاسة أردوغان الأخيرة؛ وبالتالي أصبح لزاما التفكير في تسليم المشعل إلى قائد آخر يمكنه حمل لواء الحزب ومواصلة المسار. ويبدو ظاهرا للعيان بأن حزب العدالة والتنمية يرى أنه من السابق لأوانه الحديث عن مسألة خلافة أردوغان، ويؤمن بأن الأمور ستعود إلى نصابها، إلا أن ماتخفيه الحقائق

[1] رقية تشليك، "الانشقاقات في الأحزاب التركية.. ظاهرة قديمة حديثة تعترض الجميع"، نون بوست، 05 أفريل 2023، على الرابط: https://www.noonpost.com/46867/ . تاريخ الاطلاع: 4 نوفمبر 2023.

[2] المرجع ذاته.

والتحديات المنتظرة قد تخالف توقعات قادة الحزب وأنصاره مستقبلا[1]. فالتحدي الأكبر سيكون مصير الحزب ما بعد أردوغان، من حيث القوة والحضور وكذلك الوحدة والتماسك والاستمرارية[2].

أدى أردوغان اليمين الدستوري لولايته الثالثة كرئيس للجمهورية في 3 جوان 2023، وستكون هذه هي ولايته الثانية والأخيرة بموجب الدستور المعدل الذي تمت الموافقة عليه في عام 2017. وفي مقال له في معهد الشرق الأوسط، علق هوارد آيسنستات أن أردوغان "سيحتاج إما إلى إعداد خليفة له" (صهره سلجوق بيرقدار هو المرشح الأكثر ترجيحًا)، أو تغيير الدستور (وهي مهمة ليست بالسهلة)، أو مواجهة صراعات داخلية بينما يتنافس الآخرون على المنصب"[3].

يحمل هذا السيناريو في مضمونه خطرًا كبيرًا؛ لأنّه ينطوي على تغيير دستوري – سواء إلغاء الحد الأقصى للرئاسة بفترتين (كما فعل بوتين في روسيا عام 2020) أو استعادة النظام البرلماني (وفي هذه الحالة سيعود أردوغان كرئيس للوزراء). وقد يتسبب الاستفتاء الدستوري الجديد في حدوث صدع في النظام السياسي التركي؛ لأنه قد يمنح المعارضة فرصة أخرى لحشد صفوفها ضد أردوغان الذي أصبح أكثر شيخوخة بشكل متزايد وتحديه على السلطة. ورغم تشت أحزاب تحالف الأمة بعد فشلها في إنهاء حكم أردوغان، إلا أن قاعدتها الانتخابية لن تذهب إلى

---

[1] إسماعيل ياشا، "مستقبل حزب العدالة والتنمية"، ترك برس، 16 أوت 2023، الرابط: https://www.turkpress.co/node/98687 . تاريخ الاطلاع: 4 نوفمبر 2023.

[2] سعيد الحاج، "العدالة والتنمية.. ماذا بقي وماذا تغير منذ التأسيس؟"، الجزيرة نت، 3 سبتمبر 2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2023/9/3/العدالة-والتنمية-ماذا-بقي-وماذا-تغير . تاريخ الاطلاع: 4 نوفمبر 2023.

[3] Stefano Fella, Turkey under Erdoğan: recent developments and the 2023 elections, Commons Library Research Briefing, July 7, 2023, p 55, on the website: https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9806/CBP-9806.pdf . Was Visited on November 5, 2023.

أي مكان، وسوف يستمر نصف المجتمع التركي في حمل الضغينة ضد رئيس الجمهورية الحالي مهما حدث[1].

يقول في هذا الإطار الكاتب ديميتار بيشيف في مقال له تحت عنوان " أردوغان مقبل على فترة جديدة صعبة " بمعهد أبحاث السياسة الخارجية: «.... وفي الأنظمة الشخصية مثل نظام أردوغان، يعد الاستقرار وظيفة القائد والسلطة التي يتمتع بها؛ سواء كانت رسمية أو غير رسمية. لكن أردوغان إنسان كما لاحظ الجميع خلال الحملة الانتخابية حيث اضطر إلى الانسحاب من البث التلفزيوني بسبب مشاكل صحية. كما أنه من الصعب استبداله على رأس النظام. لا يوجد وريث واضح، وحتى إذا ظهر أحدهم في نهاية المطاف قبل الانتخابات العامة المقبلة بعد خمس سنوات؛ فسوف يجد صعوبة في شغل منصب الرجل. إن الفوز في الانتخابات الرئاسية دون اللجوء إلى التزوير الجماعي أو القمع على سبيل المثال قد يكون مهمة مستحيلة بالنسبة للخلف، وبالتالي هناك فرصة قوية لبقاء أردوغان في السلطة بعد عام 2028، وذلك ببساطة لأنه لا يوجد من يأتي بعده[2].»

غير أن مهمة الاستمرار في الحكم لن تكون سهلة، فهناك تحديات في طريق الحزب تتمثل في استعادة ثقة الناخبين ويتوقف ذلك أساسا على ردود فعل قادته، وترجمتها إلى سياسات فعالة، وبرامج حكومية تصب في صالح المواطن وتكون متجذرة في المجتمع؛ وذلك قصد إضفاء الطابع المؤسسي على نظام الحزب وديناميكيات التنافسية الحادة مع الأحزاب المعارضة؛ بحيث يكون لها تأثير ايجابي على المستويين الشعبي والسياسي. ولا يكون ذلك إلا من خلال التنسيق والتطوير في هيكلية الحزب، ومعالجة الانقسام الداخلي في الحزب وإتاحة الفرص لأعضائه في إثراء البرامج وتوجهاته الأيديولوجية والسياسية والرؤية المستقبلية.

[1] Dimitar Bechev, "Erdoğan Is In For A Tough New Term", Middle East Program, Foreign Policy Research Institute, June 5, 2023, On the website: https://www.fpri.org/article/2023/06/erdogan-is-in-for-a-tough-new-term/. Was Visited on November 5, 2023.
[2] Ibid.

الفرع الثاني: تجديد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية في ظل رؤية "قرن تركيا"

يعتبر الخطاب السياسي والرؤية السياسيين أكثر القضايا الحاسمة التي تحدد مدى قدرة الحكومة الحالية لحزب العدالة والتنمية على البقاء في السلطة؛ لأن التجديد في التوجهات السياسية يعكس القيم والأهداف التي قد تتحول إلى دعم شعبي وتعزز موقف الحزب الحاكم أمام الجماهير. بحيث يتوقف ذلك على مدى إلهام المواطنين وتوجيه تفكيرهم نحو أهداف محددة يمكن أن تسهم في إتاحة الفرصة للحزب في خلق تحالفات وتحفيز المشاركة السياسية؛ وبالتالي تشكيل صورة ايجابية حول الحزب أو الحكومة خاصة إذا ما تحدث المسؤولون والقادة السياسيين بلغة متجددة تظهر الالتزام بالتغيير والتطوير والتعامل بفعالية مع التحولات الاجتماعية والثقافية وتتناسب مع التطورات الاقتصادية، وهو ما من شأنه توفير رؤية واضحة حول كيفية تحسين أوضاع المجتمعات.

يتطرق في هذا الإطار الكاتب سعيد الحاج، إلى تحولات الخطاب والرؤية السياسيين لدى حزب العدالة والتنمية حيث يقول: « فعلى مستوى الأفكار والرؤى، انتقل الحزب خلال هذه السنوات في عدة مراحل، إذ بدأ حزبا إصلاحيا خدماتيا هدفه الرئيس لتركيا إنقاذ الاقتصاد والانضمام للاتحاد الأوروبي، لينتقل عام 2011 إلى الحديث عن الأمة والجغرافيا العثمانية، مركزا على المنطقة ونظامها الاقليمي المستجد بعد الثورات العربية، ثم ليتحول إلى خطاب "الوطني والمحلي" بعد الانقلاب الفاشل عام 2016. أما على صعيد الخطاب والسياسات، فقد تحول الحزب جزئيا من هويته بوصفه حزبا اصلاحيا وديمقراطيا محافظا ليقترب من حدود الأحزاب اليمينية القومية، متأثرا بتحالفه مع حزب الحركة القومية، وتنامي التيار القومي في البلاد عموما ورغبته في كسب أصواته[1]».

[1] سعيد الحاج، مرجع سابق ذكره.

لطالما ارتبط هذا الخطاب على تعدد صوره بشخصية أردوغان الكاريزمية وزعيم حزب العدالة والتنمية، ففي ذات السياق، أشار هارولد لاسويل قبل سنوات عديدة إلى القادة المؤثرين، وواصفًا أردوغان بأنه ناجح بنفس القدر في عرض دوافعه بشأن الأشياء العامة وترشيدها من حيث المصلحة العامة. حيث يمكنه "الوصول ولمس" أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا والتلاعب بمشاعرهم من خلال الإشارة المتكررة إلى العظمة العثمانية الماضية والقيم الاسلامية[1].

لكن تطورات المشهد السياسي في تركيا، أظهرت تضاؤل شعبية أردوغان في السنوات الأخيرة، وهذه هي المرة الأولى التي لا يفوز فيها بنسبة الـ 50 ٪ المطلوبة لتحقيق فوز صريح في الجولة الأولى من الانتخابات العامة. وكانت النتيجة المتقاربة ـ على الرغم من السيطرة الكبيرة التي يتمتع بها حزب العدالة والتنمية على أجهزة الدولة ـ بمثابة إشارة واضحة إلى أن أردوغان يواجه معارضة متزايدة[2].

ونظراً لأن المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية يتمحور جزئيًا حول شخصيته الكاريزمية، فإذا أصبح الرئيس عاجزًا؛ فقد يناضل الحزب من أجل تكرار نجاحاته الانتخابية السابقة. هذه العوامل، بالإضافة إلى الصراعات الاقتصادية المستمرة في تركيا والتأثير السلبي على المواطنين العاديين؛ قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة تنشيط المعارضة بل والتحريض على احتجاجات عرضية مناهضة للحكومة في المستقبل القريب[3]. خاصة في ظل الديناميكيات الاجتماعية المتغيرة في تركيا، التي تفرض على الحزب أن يكون أكثر وعيا وإدراكا بقضايا حساسة ومتنوعة تتمحور حول المطالبات بمزيد من الرفاهية، وحقوق المرأة، والحريات الفردية، واحترام التعددية الإثنية والثقافية.

[1] Birol A. Yeşilada, “The AKP, religion, and political values in contemporary Turkey: implications for the future of democracy”, Op, cit, 610.
[2] Tamsin Hunt, “Erdoğan Re-Elected: New Promises, Old Challenges”, Global Risk Bulletin S-RM, June 8, 2023, on the Website: https://gsi.s-rminform.com/articles/erdo%C4%9Fan-re-elected-new-promises-old-challenges . was visited on November 7, 2023.
[3] Ibid.

ففي حديثه للصحفيين بعد اجتماع استمر أربع ساعات مع الحكومة الجديدة في 6 جوان 2023، قال أردوغان إن ركيزتي حكمه هما "الاستقرار والأمن". وقال الرئيس: "إن شاء الله، سنقف جنبًا إلى جنب ونبني قرنًا تركيًا جديدًا معًا". كما وعد بخفض التضخم إلى خانة الآحاد وجعل تركيا واحدة من أكبر عشر اقتصاديات في العالم. ولكن في الوقت نفسه، أشار أردوغان أيضًا إلى أن إعانات الدعم للمزارعين وأصحاب المعاشات سوف تستمر؛ الأمر الذي أثار تساؤلات حول مدى نجاح أو استقلالية الوزير الجديد للخزانة والمالية محمد شيمشيك الذي تم طرده سنة 2018 من منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بسبب مقاومته لتدخل أردوغان في الاقتصاد – وفي المقام الأول مطالبته بتخفيض أسعار الفائدة. وفي أحد تصريحاته الأولى بعد تعيينه، أشار شيمشك إلى أن "تركيا ليس أمامها خيار آخر سوى العودة إلى الاقتصاد الرشيد"[1].

لكن نتائج انتخابات 2023 تفرض على الرئيس التركي ومسؤولي حزبه وإدارته، حفاظا على الإرث السياسي والجماهيري للعدالة والتنمية ونمط قيادته للبلاد والدولة؛ إعادة النظر في تركيبة الحزب وخطابه وعلاقاته بمختلف مكونات المجتمع وقواعده الحزبية. وعلى الرغم من إقدام أردوغان على إجراء اصلاحات في ديناميكية الحزب؛ إلا أنه قد أعطى انطباعًا بفقدان الحيوية والإبداع خلال السنوات الأخيرة. لذا فهو بحاجة إلى قيادة شابة تحمل رؤية ومشروعًا تلتقي حوله أغلبية الشعب التركي، وباستطاعتها إعادة بناء الثقة بين الحزب والقاعدة الجماهيرية[2]. ثم تحسين العلاقات الخارجية مع الدول الصديقة والحليفة، وتجاوز التوترات الاقليمية في العلاقات مع دول

[1]Pavel Shlykov, "Erdogan's New Term: What Changes in Turkish Policy", on the Website: https://valdaiclub.com/a/highlights/erdogan-s-new-term-what-changes-in-turkish-policy/ .was visited on November 7, 2023.

[2] "داخليا وخارجيا.. ماذا سيتغير في سياسة تركيا بعد فوز أردوغان بالانتخابات؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 9 جوان 2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2023/6/9/داخليا-وخارجيا-ماذا-سيتغير-في-سياسة. تاريخ الإطلاع: 8 نوفمبر 2023.

الجوار وكذا الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وهو ما يتطلب تكييف السياسة الخارجية مع المتغيرات الاقليمية والدولية الراهنة من خلال تبني رؤية أكثر تصالحية ودبلوماسية شاملة قوامها تعظيم المصالح الوطنية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.

في ذات السياق، نورد آراء وتوقعات بعض الباحثين حول الرؤية المستقبلية للحزب بقيادة أردوغان، فحسب الأكاديمي غوكهان صرمالي عضو هيئة التدريس بجامعة رجب طيب أردوغان، فإن هناك دلائل تشير إلى تغيرات متوقعة في إدارة أردوغان والاختيار المدروس بعناية لأعضاء مجلس الوزراء على أساس الكفاءة[1].

بينما يرى صرمالي أن السياسات العمومية التي سينتهجها أردوغان تقوم على زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مثلما كان عليه الحال في السنوات الأولى من حكمه، مع منح الأولويات لحل أزمات التضخم وانخفاض مستوى رفاهية الفرد ومشاكل الاستثمارات والعملات الأجنبية وأزمة الإسكان، وأيضا الاستمرار في عملية إعادة الإعمار ومعالجة الدمار الذي خلفه زلزال فيفري 2023. أما أكغون فيرى بأن رؤية أردوغان التي يطلق عليها "قرن تركيا"– تعبر على مدى التزامه بالحفاظ على المنجزات والنهوض بمؤسسات وهياكل الدولة مع إعطاء أهمية أكبر لمواصلة مسار المشاريع التنموية الطموحة في مجالات الدفاع والطاقة والنقل والسياحة والبناء[2].

يتضح مما سبق، بأنه يتعين على حزب العدالة والتنمية، بذل مجهودات أكبر لتحديد احتياجات الجماهير والتعبير عنها في شكل سياسات ناجعة وفعالة؛ وذلك من خلال تعزيز الدعم

---

[1] محمود إبراهيم، "بعد أن حسم الانتخابات الرئاسية.. ما أولويات أردوغان في الحكم؟"، الجزيرة نت، 29 ماي 2023، على الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2023/5/29/بعد-أن-حسم-الانتخابات-الرئاسية-ما. تاريخ الإطلاع: 9 نوفمبر 2023.

[2] المرجع ذاته.

النشط والتعاون مع أحزاب تحالف الشعب، لكن دون إقصاء لأحزاب المعارضة. إضافة إلى تحقيق الفهم الأفضل للمشكلات الحقيقية التي تواجه البلاد، ومعالجة الأخطاء واستدراكها وإثراء التجربة الديمقراطية. إضافة إلى تقوية وتنشيط منظمات المجتمع المدني وإخراجه من حالة الوهن التي تضربه وذلك تحقيقا لمعايير الشفافية والتشاركية؛ وهنا يتحقق النهوض بمختلف المؤسسات الديمقراطية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية وقضية اللاجئين

يواجه أردوغان حاجة ماسة لحل عدد من المشاكل السياسية الداخلية الحادة. والمفتاح الرئيسي هو استعادة البلاد والاقتصاد بعد زلزال فبراير 2023، الذي أودى بحياة أكثر من 50 ألف شخص وخلف أكثر من 110 آلاف جريح. وبلغت الأضرار المادية الناجمة عن الكارثة الطبيعية أكثر من 150 مليار دولار. وتم إيواء حوالي 1.5 مليون شخص في منطقة الكارثة في خيام وبيوت الحاويات؛ ويُعتقد أن أكثر من مليوني شخص قد هاجروا إلى مناطق أخرى من البلاد[1]. بل وزادها تأزما الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين الذين ساهموا في زيادة الضغوط الاقتصادية التي تعانيها البلاد.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية

تتعلق هذه التحديات أساساً بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد التركي فانخفاض معدل الادخار، وركود الانتاجية، وارتفاع معدلات البطالة بشكل مزمن في بعض المناطق، والعجز الكبير في الحساب التجاري؛ كلها عوامل تقوض النمو الاقتصادي. فيما تسببت الحرب الروسية الأوكرانية وصدمات سلسلة التوريد الناجمة عن فيروس كورونا في التضخم وانخفاض الطلب في أسواق التصدير الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، هناك عامل آخر يتعلق بإدارة

[1] Pavel Shlykov, Op, cit.

أردوغان لهذه المسألة بشكل يحول دون صياغة حلول سياسية فعالة. إن استعداد الرئيس للتدخل في إدارة الاقتصاد الكلي وانتزاع السلطة من التكنوقراط الاقتصاديين ينطوي على تكلفة[1]. لعل أبرزها تراجع شعبيته إلى حد كبير بفعل الصراعات الاقتصادية التي واجهتها تركيا خلال السنوات القليلة الماضية. وانخفضت العملة "الهشة" الليرة إلى مستويات قياسية جديدة في أعقاب الانتصار الانتخابي لأردوغان، حيث وصلت إلى أكثر من 20 ليرة مقابل دولار أمريكي واحد في 26 ماي 2023. ويتوقع بعض المتداولين أن تفقد الليرة قيمة إضافية بنسبة 24 إلى 40 في المائة خلال فترة ما بين ستة إلى إثنى عشر شهرًا، وهو انخفاض لا تستطيع تركيا تحمله وسط ارتفاع التضخم[2].

بدلاً من رفع أسعار الفائدة ـ وهي الخطوة المقبولة على نطاق واسع للسيطرة على التضخم ـ واصل أردوغان ملاحقة سياسات اقتصادية غير تقليدية تهدف إلى الحفاظ على الدعم الشعبي بين الطبقة المتوسطة. في الواقع، قبل أيام من انتخابات 14 ماي 2023، رفع أردوغان أجور القطاع العام بنسبة 45%، ورفع معاشات التقاعد، وخفض أسعار الكهرباء، ووعد بتوفير الغاز الطبيعي مجانا للأسر لمدة عام بدءًا من جوان 2023[3].

بعد أداء اليمين الدستوري لولايته الثالثة، أجرى الرئيس أردوغان عدة تعيينات جديدة في الحكومة، مع استبدال معظم الوزراء البارزين. كما تم تعيين محافظ جديد للبنك المركزي، في خطوة فُسِّرت بأنها تحول إلى سياسات اقتصادية أكثر تقليدية، وقام البنك المركزي بزيادة أسعار الفائدة، وضاعفها تقريبًا إلى 15% في وقت لاحق من شهر جوان 2023[4].

[1] Dimitar Bechev, Op, cit.
[2] Tamsin Hunt, Op, cit.
[3] Ibid.
[4] Stefano Fella, Op, cit, p 55.

ووفقاً لغالب دالاي من مركز تشاتام هاوس للأبحاث، فمن المرجح أيضًا أن تشير التعيينات الجديدة إلى وجود صلة وثيقة بين السياسات الخارجية والاقتصادية لتركيا، وهو الأمر الذي سيكون ملحًا بشكل خاص نظرًا للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلاد. ولمعالجة هذه الأمور، اقترح أن تركيا "من المرجح أن تشرع في البحث عن مصادر التمويل والاستثمار" وأن "الخليج وروسيا والصين يمكن أن تقدم المال دون قيود أو شروط؛ أو يمكن أن تتجه نحو الغرب لكن ذلك سيكون بشروط"[1].

مع ذلك، فإن مهمة أردوغان سوف تصبح أكثر صعوبة في الولاية الجديدة؛ لأن الاقتصاد التركي هش، يضاف إليه استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي والذهب، مما يجعل من الصعب دعم الليرة في المستقبل. وسوف يكون الوضع المالي التركي تحت وطأة الدول الصديقة ومنافسيها الآخرين من الخليج العربي، ما لم يقم أردوغان بالطبع برفع أسعار الفائدة لتهدئة الأسواق الدولية. وبوسع الصين وروسيا أن تقدما بعض الأموال أيضًا، ولكنهما لا تستطيعان تقديم خطة إنقاذ على شاكلة صندوق النقد الدولي. وسوف يؤدي استمرار معدلات التضخم المرتفعة إلى تآكل مستويات المعيشة، وتأجيج الاستياء الشعبي، وسوف يتباطأ النمو أيضا[2]. الذي ارتفع بنسبة 3.8 ٪ خلال الربع الثاني من سنة 2023، بسبب الطلب الاستهلاكي والإنفاق الحكومي فقط لا غير.

[1] Ibid, pp 55-56.
[2] Dimitar Bechev, Op, cit.

الفرع الثاني: قضية اللاجئين

تصاعدت موجات العنف نتيجة الصراع المسلح بين قوات النظام السوري والمعارضة سنة 2011 وما بعده، بسبب تعقيدات الوضع الداخلي لاسيما بعد بروز تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)؛ مما أدى إلى نزوح الملايين من السوريين داخليا وخارجيا إلى دول الجوار خاصة نحو دولة تركيا التي نهجت سياسة " الباب المفتوح" تجاه اللاجئين السوريين، وسمحت لهم بدخول البلاد؛ بحثا عن ملاذ آمن خاصة وأن منهم الخبراء والمتعلمين والحرفيين والمستثمرين.

لكن مع تطورات الحرب الأهلية في سوريا؛ تزايد عدد هؤلاء اللاجئين في تركيا، ليصل عددهم إلى نحو 3.4 ملايين لاجئ، بينهم أكثر من 500 ألف في إسطنبول التي شهدت أكبر حملة أمنية لملاحقة المهاجرين من قبل الشرطة التركية[1]. خاصة بعد أن أدت الأزمة الاقتصادية والمالية المتزايدة في تركيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في15 جويلية 2016؛ إلى خلق مزيد من الانقسامات والاستقطاب المجتمعي والسياسي بطريقة أدت إلى جعل اللاجئين السوريين كبش فداء من قبل العديد من المجموعات المحلية. حيث يواجه اللاجئون السوريون عداءًا متزايدًا كما تظهره استطلاعات للرأي وتقارير عدة عن الهجمات العنيفة ضد السوريين، الذين يُلقى عليهم اللوم في الأزمة الاقتصادية والأمراض الاجتماعية في تركيا. وبحسب استطلاع للرأي سنة 2021، يُرِيد ما نسبته 80 ٪ من أفراد المجتمع التركي بإعادة السوريين إلى بلادهم[2].

إذن تحت ضغط من الجمهور وكذلك المعارضة السياسية؛ غيّرت حكومة حزب العدالة والتنمية موقفها تجاه اللاجئين السوريين، خاصة في أعقاب الانتخابات المحلية التي أجريت في

---

[1] أحمد درويش، "ملف اللاجئين على الطاولة التركية.. الملامح والتداعيات"، الجزيرة نت، 24 سبتمبر 2023، على الموقع: https://www.aljazeera.net/blogs/2023/9/24/ملف-اللاجئين-على-الطاولة-التركية. تاريخ الإطلاع: 10 نوفمبر 2023.

[2] Ayhan Kaya, “Syrians in Turkey Facts, Discourses, Challenges, and Prospects”, The Federal Agency for Civic Education, July 05, 2023, on the website: https://www.bpb.de/themen/migration-integration/laenderprofile/english-version-country-profiles/522820/syrians-in-turkey/ .Was visited on November 11, 2023.

23 جوان 2019، عندما خسر الحزب الحاكم مُدُنًا حضرية كبيرة مثل إسطنبول وأنقرة وإزمير وأنطاليا[1]. وفي موقف عده الكثيرين تراجعًا للحزب الحاكم عن موقفه السابق، حين أطلقت الحكومة وعودًا، منذ أكثر من ثلاثة أعوام، بتخفيف أعداد اللاجئين في البلاد. برز إلى السطح مشروعا للرئيس التركي رجب طيب أردوغان يتضمن إعادة مليون لاجئ إلى سوريا، في حملت وصفت بـ"العنصرية والعدائية" مدفوعة بتأييد غالبية المجتمع التركي التي تطالب بطرد اللاجئين السوريين[2].

تدعمت هذه الرؤية خلال الحملة الانتخابية سنة 2023، بعدما دعا كل من الرئيس أردوغان ومنافسه كمال كيليجدار أوغلو إلى خفضٍ كبيرٍ في عدد اللاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا. ووعد كليجدار أوغلو بوضع شروط "العودة الطوعية" لجميع اللاجئين السوريين في غضون عامين إذا فاز في الانتخابات. في حين أكد أردوغان خلال الحملة الانتخابية، على جهود حكومته لإنشاء "مناطق آمنة" في شمال سوريا لتسهيل العودة الطوعية للاجئين السوريين. لكنه، على عكس خصمه، امتنع عن تقديم وعود ملموسة فيما يتعلق بأفق زمني لعودة السوريين الذين فروا إلى تركيا[3]، نظرًا لأن حزب العدالة والتنمية في حقيقة الأمر قد اتخذ طابعًا انسانيًا في معالجة هذه المسألة سابقًا، فكان يدافع عن اللاجئين، ويحاول تقنين أوضاعهم وتوفير الشروط المناسبة لممارسة حياتهم اليومية، والرد على الاشاعات الكاذبة حولهم[4].

---

[1] Ibid.

[2] عماد كركص، "اللاجئون السوريون في تركيا... تضييق متجدد بأبعاد سياسية وانتخابية"، **العربي الجديد**. العدد 3247، السنة التاسعة، 23 جويلية 2023، ص ص 4-5.

[3] Ayhan Kaya, Op, cit.

[4] أحمد درويش، مرجع سابق ذكره.

يتضح من خلال السياق العام لإدارة ملف اللاجئين في تركيا، أن الحكومة التركية سوف تلجأ لتوظيف برنامج مكافحة "الهجرة غير الشرعية" في إسطنبول كدعاية انتخابية من أجل التحضير للانتخابات المحلية المزمع تنظيمها نهاية مارس 2024. ربما تعد هذه الخطوة من أهم شعارات أردوغان خلال المرحلة اللاحقة لإستعادة رئاسة البلديات في المدن التركية الكبرى بعد خسارتها عام 2019 لصالح حزب الشعب الجمهوري المعارض[1].

فالضغوط الكبيرة التي مورست ضد حكومة حزب "العدالة والتنمية" وأردوغان الذي كان ملف اللاجئين وإعادتهم إلى سوريا أبرز وعوده الانتخابية قبل فوزه بولاية رئاسية ثالثة، ربما بات على عاتقه تنفيذ تلك الوعود، خاصة بعد فتح قنوات الحوار بين حكومته والنظام السوري برعاية روسيا التي تضغط لحل قضية اللاجئين، رغم عرقلة النظام السوري لهذه الخطوة، الذي يساوم على ملف اللاجئين، ويشير البعض إلى عدم رغبته في إعادتهم بأي حال من الأحوال[2]، حيث ظل يؤكد على إعادة إعمار البلاد بعد الدمار الذي طالها بسبب أتون الصراع، كشرط مسبق لتسهيل عملية إعادة توطين اللاجئين، الذين لا يزالون يتوجسون من هذه الخطوة لعدم توفر الظروف الملائمة للعودة الطوعية سواء من ناحية الأمن أو الاستقرار، خاصة بعد اتهام الجيش السوري بممارسة الاعتقال التعسفي والتعذيب بحق اللاجئين العائدين إلى موطنهم. إضافة إلى غياب فرص العمل الكافية والمأوى في مناطق الشمال السوري مما قد يعقد المشهد الانساني هناك.

غير أنه لا يجب أن يقع اللوم على تركيا لوحدها، نظرا لتراجع مشاعر القبول لدى المواطنين الأتراك تجاه اللاجئين والأزمة الاقتصادية، فضلا عن كونها منطقة عبور إلى دول الاتحاد الأوروبي التي ركزت على جانب المساعدات المالية لمواجهة تدفق اللاجئين السوريين

---

[1] المرجع ذاته.

[2] عماد كركص، مرجع سابق ذكره، الصفحة ذاتها.

التي تجاوزتها تركيا انفاقا. أضف إلى ذلك صعوبة معالجة قضية العودة الطوعية والآمنة للاجئين في ظل تعذر التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في سوريا خاصة في مناطق الشمال التي تتواجد بها القوات التركية.

غير أن أحد الجوانب السلبية المتوقعة التي لايمكن إغفاله، وآثاره على جاذبية النموذج التركي وطموحاتها لتكون قوة إقليمية وعالمية، هو خطاب المعارضة المناهض للاجئين الذي يصل في بعض الأحيان إلى الوقوع في الشوفينية؛ سيؤدي إلى فقدان تركيا مكانتها في المجتمع الدولي. فقد كان للسياسات الانسانية آثار ايجابية على توسيع دائرة النفوذ الدبلوماسي التركي وزيادة مكانته، خاصة في نظر المجتمعات التي يتنمي إليها اللاجئين[1].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الوعود المتمثلة في إرسال جميع اللاجئين السوريين وطالبي اللجوء الآخرين إلى خارج البلاد في وقت قصير غير ممكن عمليًا. إنّ النّهج الذي تتبعه المعارضة في إعادة السوريين وطالبي اللجوء الآخرين إلى وطنهم ليس إنسانيًا ولا يتوافق مع مصالح تركيا[2].

المطلب الثالث: القضية الكردية ومشكلة الاندماج الوطني

تمثل تركيا المعاصرة تركيبة سكانية متعددة الأعراق والثقافات، تعكس امتدادًا تاريخيًا لتنوع ظل حاضرًا في المنطقة منذ العهد العثماني، وإن تغيرت ظروفه وأوزانه الديمغرافية. فإلى جانب الأغلبية التركية، تضم البلاد جماعات كالأكراد والعرب والأرمن والجورجيين والشركس واليهود، ولكل من هذه المكونات خصوصيته الثقافية والدينية. هذا التنوع لا يقتصر على البعد

[1] Hamit Emrah Beriş, "Key Issues in Turkish Politics Before the 2023 Elections", **Insight Turkey.** Vol. 25, No. 1, Winter 2023, p 129.
[2] Ibid.

الإثني، بل يمتد إلى أنماط الحياة والمرجعيات القيمية، ما يجعل من تركيا ساحة لتفاعل معقد بين وحدة الدولة وتعدد الهويات.

ورغم أن كمال أتاتورك قد نجح في فرض مفهوم العرق التركي على كل أطياف المجتمع، معتبرًا كل الأقوام المتواجدين على الأراضي التركية أتراكا، دمًا ولغةً وثقافةً وتراثًا، ورفع شعار "هنيئًا لمن يقول: أنا تركي" ووفق هذا المفهوم المنافي لأي اعتراف بالآخر؛ حرمت الأقليات العرقية غير التركية من التعبير عن هويتها وشخصيتها وطموحاتها بلغتها الأصلية، ومُنِعت من فتح مدارس وجامعات ودُورِ نشرٍ ومحطات إذاعية وتلفزيونية تبث بلغتها[1]. إلا أن الاتجاه الحالي هو إعطاء حقوق أوسع للأقليات العرقية ولا سيما الكردية بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوية المتعددة الأعراق والأديان وللإسلام المعتدل، وفي هذا الإطار فإنّ لتركيا أهمية استراتيجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج صراع الحضارات والأديان واستبداله بنموذج تعايش الحضارات والأديان، وجدير بالذكر أن القومية التركية قوية جداً لدى الشعب التركي المسلم وهي تعتمد على عنصر اللغة والأدب والشعر والموسيقى بما يؤمن لها عمقاً تأريخياً ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة نظرًا للخبرة التاريخية التي يحظى بها هذا الشعب قوميًا واسلاميًا[2].

الفرع الأول: ظهور القضية الكردية على صعيد السياسة الداخلية في تركيا: طرق المعالجة

تعود القضية الكردية إلى ما قبل نشوء الدولة التركية الحديثة، وبالتحديد أيام الامبراطورية العثمانية التي كانت تضم عدة عرقيات واثنيات وأقليات، غير أن اتفاقية سايكس بيكو السرية سنة 1916، التي وقعتها فرنسا وبريطانيا فيما بينها بغرض تقسييم تركة الدولة العثمانية؛ قد انتجت كيانات جديدة مثل سوريا والعراق، أما تركيا فقد حافظت على حدودها في منطقة

[1] محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة ـ مقاربات في الدين والسياسية والعلاقات الخارجية ـ**، ط1، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص 53.

[2] أحمد القيسي، مرجع سابق ذكره، ص 7.

الأناضول، وجلبت معها حدودا مصطنعة قابلة لاشتعال في أي وقت خصوصا المطالب الانفصالية للشعب الكردي على طول حدود الدول الثلاث.

غير أن معاهدة سيفر عام 1920 شكلت منعطفا مهما بالنسبة للحركة القومية الكردية، حيث أشارت إلى ضرورة الاعتراف بالأكراد بصفتهم القومية[1]. هذا رغم أن أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية لم يسمح بذلك واعتمد سياسة التتريك وقمع الأقليات القومية كالأكراد ونفى وجودهم القومي وتم تضمين ذلك في الدستور التركي الذي نصّ صراحة على كون الجميع في تركيا هم أتراك ولا وجود لغير الأتراك في تركيا، وهو ما تأكد بتوقيع معاهدة لوزان 1923 التي اعترفت بالدولة التركية دون اعتراف بأي حق للأكراد في خصوصية ثقافية أو حتى حكم ذاتي[2]. هذا رغم اعترافها رسميا بوجود ثلاث أقليات في تركيا: الأرمن واليهود واليونانيون، والتي تم منحها وضع الأقليات على أساس الدين الذي يعتنقه أفرادها[3].

لكن الأكراد لم يرضوا بالوضع القائم، وحاولوا تغييره بشتى الوسائل، فقاموا بعدة انتفاضات أبرزها انتفاضة رجل الدين سعيد بيران عام 1925، وانتفاضة آغري عام 1928 – 1930، وديرسيم عام 1938، لكن أبرزها انتفاضة حزب العمال الكردستاني الذي بدأ حرب عصابات منذ عام 1984 من أجل الاستقلال ثم من أجل الحكم الذاتي[4].

---

[1] أيمن عبد العزيز وبهاء غزالي، "القضية الكردية وتداعياتها على الأمن القومي في تركية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 3، 2015، ص 545.

[2] محمد عبد العزيز، "عبد الله أوجلان من العمل العسكري إلى الكفاح السياسي على الساحة الأوروبية"، **أمَّتي في العالم**. مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد 01، 1999، ص 82.

[3] جوهانا نيكانين، "الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا"، **رؤية تركية**. العدد 3، خريف 2013، ص 29.

[4] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق ذكره، ص 79.

خريطة رقم 02: توزيع السكان الأكراد في تركيا.

Source: Francis O'Connor, "The Kurdish Movement in Turkey Between Political Differentiation and Violent Confrontation", Peace Research Institute Frankfurt (**Prif) Report**, No. 147, 2017, p4. On the website: https://www.prif.org/fileadmin/HSFK/hsfk_publikationen/prif147.pdf

يعود الظهور القوي للحركة القومية الكردية خلال سنوات الثمانينات، إلى عوامل منها[1]:

- لجوء النظام العسكري في تركيا إلى ممارسة سياسات رجعية وقمعية تجاه الأكراد، لاسيما بالتضييق على اللغة الكردية.
- ظهور حزب العمال الكردستاني كفاعل رئيسي على الساحة التركية وبدأ بممارسة العنف والتمرد.
- تسببت الحرب الايرانية العراقية بنزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى تركيا؛ جذبت إليها أنظار وسائل الإعلام، وجعل من الصعب تجاهل الأعداد الكبيرة للأكراد كمكون رئيسي ضمن التركيبة الإثنية والمجتمعية في تركيا. إضافة إلى أن التغيير الهيكلي في بنية

[1] Sezai Ozcelik, "Theories, Practices, and Research in Conflict Resolution and Low-Intensity Conflicts: The Kurdish Conflict in Turkey", **The Journal of Conflict Studies**. George Mason University, Vol. 26, No. 2, winter 2006, P137.

النظام الدولي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة؛ أدّى إلى إحياء الهويات العرقية في جميع أنحاء العالم. كما كان ينظر إلى إنشاء مقاطعة كردية شبه مستقلة في شمال العراق على أنه نموذج يمكن تقليده من قبل الكرد الأتراك؛ مما قد يشكل تهديدا حقيقيا لسيادة الدولة الأمة في تركيا.

أما طرق معالجة وحل القضية الكردية التي ترافقت مع تطور مشروع بناء الدولة الحديثة في تركيا؛ فقد تعددت تبعا للسياقات السياسية والتاريخية المصاحبة لها، نوردها كما يلي:

1. سياسة العنف والعنف المضاد

منذ المراحل الأولى لتأسيس الدولة التركية وما بعده، فقد ظل الخيار العسكري حاضرا في التعامل مع القضية الكردية. فالسياسة الكمالية الخاصة بالدولة القومية ومحاولات دمج كل الأقليات الإثنية داخل تركيا في أمة متجانسة؛ أدت إلى تمردات كردية عديدة، حيث وقعت عشرون انتفاضة كردية في المناطق الكردية جنوب شرق تركيا خلال فترة ما بين 1925 و1940، والتي قمعت بعنف من قبل الجيش التركي[1]. ومرد ذلك أنَّ استخدام القوة من قبل هذا الأخير دون تناول العوامل الأخرى للمسألة الكردية، هو من ثوابت الأيديولوجيا الكمالية التي ترى في ممارسة القمع ضد الأقليات عاملاً يحول دون ((تفسخ)) الدولة، بل هو بتعبير وزير الداخلية التركي جلال بك، أثناء انتفاضة درسيم عام 1937، عنصر ((تحضير)) أو ((تمدين))، وذلك في عبارته الشهيرة : ((لقد تم تمدين العصاة بالقوة))[2].

---

[1] هنري باركي وآخرون، **القضية الكردية في تركيا**. ط1، (ترجمة، هافال)، أربيل: مؤسسة كوباني لمبحوث والنشر، 2007، ص 45.

[2] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**. ط1، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997، ص 97.

وكان تاريخ 27 نوفمبر 1978، شاهدًا على أبرز محاولات التعبير عن الهوية الكردية في تركيا، وهي تأسيس حزب العمال الكردستاني واختصاره PKK. هذا ونفذ الحزب في 15 أوت 1984، أولى عملياته العسكرية ضد الجيش التركي في فضاء أروح في محافظة سعرت، معلنًا بذلك بدء العمل المسلح ضد الدولة التركية[1]. وقد بلغ التمرد الكردي المسلح ذروته لِيَعُمَ كامل المناطق في جنوب شرقي تركيا، وشارك فيه خلال سنوات عدة، الآلاف من المقاتلين الأكراد وعشرات القوات التابعة للحكومة التركية[2].

خلال تلك السنوات، اتبعت القوات المسلحة سياسة ((الأرض المحروقة)) بهدف إخلاء المناطق الكردية التي اعتبرت في نظر قوات النظام، مناطق خلفية لحزب العمال الكردستاني هذا من جهة. وبهدف تشتيت السكان الأكراد وسط الناطقين بالتركية من أجل الإسراع في استيعاب الأكراد من جهة أخرى[3]. ونجم عن هذه العملية؛ تدمير عدة آلاف من القرى والضِّيع الصغيرة، وكذلك بعض المدن، مثل شرنخ وجزيرة وكولب ولِجه، كلّياً أو جزئياً؛ الأمر الذي تسبّب بحركة تهجيرٍ واسعة للسكان (حوالي ثلاثة ملايين شخص). وأُرسلت عشرات الغزوات العسكرية إلى كردستان العراق بذريعة ((اجتثاث الإرهاب))[4].

من نتائج ذلك أيضا، أن بلغ عدد القتلى قبل العام 1997م، ثلاثاً وعشرين ألفاَ، والجرحى ثلاثة عشرة ألفاً وسبعمئة. وبين القتلى كان أربعة آلاف من المدنيين وأربعة آلاف وأربعمئة من قوات الأمن وأربعة عشر ألفاً وثمانمئة ممن يُطلق عليهم اسم «الانفصاليين» أو «الارهابيين».

---

[1] المرجع ذاته، ص 95.

[2] محمد نور الدين، **حجاب وحراب – الكمالية وأزمات الهوية في تركيا**. ط1، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2001، ص 113.

[3] كرم أوكتم، **تركيا الأمة الغاضبة**. ط1، (ترجمة، مصطفى مجدي الجمال)، القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2011، ص 149.

[4] حميد بوزرسلان، **تاريخ تركيا المعاصر**. ط1، (ترجمة، حسين عمر)، أبو ظبي، بيروت والدار البيضاء: كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009، ص 108.

تبعها ارتفاع بشكل كبير لمعدلات الهجرة من المناطق الكردية نحو المناطق الحضرية؛ بسبب المضايقات المستمرة لطرفا الصراع حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية، وهربًا من القتال وتأثيراته الجانبية فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جنوب شرق البلاد[1].

وظفت الدولة التركية موارد اقتصادية وعسكرية كبيرة لسحق الحركة، وأُقِر حكم الطوارئ العسكري الذي استمر عقودًا من الزمن وكانت آثاره مكلفة للغاية منذ العام 1987م، وفرضت الهيمنة على المنطقة الكردية كلها في البلاد، وزاد اغتراب الشعب الكردي، من خلال استخدام الأساليب القمعية، وعمليات الإجلاء الضخمة للكرد من منازلهم بفعل ارتفاع موجات العنف في مناطق الصراع، لتضع الدولة في النهاية الحركة تحت السيطرة إلى حد كبير، خاصة بعد إلقاء القبض على عبد الله أوجلان قائد حزب العمال الكردستاني في عام 1999م، في كينيا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد طرده من ملجئه في دمشق، ليتم أسره في النهاية ولمدة طويلة[2].

خلال معظم القرن العشرين، كان النظام في تركيا، يعامل المشكلة بوصفها قضية أمنية، وكان الهدف الرئيس إنهاء الإرهاب بدلاً من إزالة المظالم الاجتماعية والاقتصادية، وعموماً، في تسعينيات القرن العشرين بدأت خطورة المشكلة داخل تركيا وعلى المستوى الدولي معا تدفع القضية إلى القطاع المدني، فقد نمت المطالب بالاعتراف بالأبعاد الكاملة للمشكلة، لاسيما بأنها مشكلة اثنية وهوية بالأساس وليست مجرد إرهاب[3]. إضافة إلى أن محاولة النظام التركي تنفيذ الاستيعاب القسري للكرد عن طريق القوة العسكرية وتغييب لغة الحوار، والتي تعتبر عاملاً داخليا مسؤولاً عن تقوية النزعة القومية الكردية. بسبب تأثيرات الحرب المستعرة في جنوب شرق تركيا،

[1] هاينتس كرامر، مرجع سابق ذكره، ص ص 77- 78.

[2] أحمد مشعان نجم، **مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية**. ط1، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017، ص 261.

[3] المرجع ذاته، ص 262.

وكذا الدور الذي لعبه الأكراد لاسيما المثقفين منهم، واللاجئين في المنفى وفي بلدان الشتات. قد لعب جميعهم، ومايزالون يلعبون، دورًا بارزًا في عملية خلق أمة. وتلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا في هذه العملية خاصة في مرحلة انتشر فيها البث عبر الأقمار الصناعية[1].

2. المقاربة التنموية:

أظهرت تجارب الصراع بين الحكومة والأكراد ضرورة مراجعة السياسات السابقة القائمة على الحلول العسكرية والأمنية التي لم تُجْدِ نفعا، لتبرز أهمية البعد التنموي في السياسات المتبعة لاحتواء مصادر العنف وعدم الاستقرار، وخاصة في جنوب شرقي البلاد أين يتمركز غالبية الأكراد[2]. وبما أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي يُعزّز النزعة الانفصالية لدى السكان الأكراد، ظهر إلى الوجود مشروع ((تنمية جنوب شرق الأناضول)) الذي بدأت نواته في مطلع الستينات لكن العمل فيه تكثف منذ العام 1983، ويهدف هذا المشروع، إلى إنجاز 21 سداً على نهري دجلة والفرات ومحطات كهرومائية وتجارية للمنطقة الكردية، وتحسين مستوى الحياة الاجتماعية للسكان؛ ما قد يدفعهم إلى التخلي عن فكرة الانفصال عن الدولة وتحقيق الاستقلال[3].

سعت الحكومة من وراء هذا المشروع، إلى خلق مستويات تنمية أكبر لمناطق الأكراد وفي تركيا عموما، وويهدفه ضمن أهدافه العامة إلى[4]:

---

[1] هنري باركي، **مرجع سابق**، ص 62.

[2] عقيل سعيد محفوض، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكرديّة**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 52، على الموقع:-https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS PDFDocumentLibrary/document_3E70E2BB.pdf . تاريخ الإطلاع: 13 نوفمبر 2023.

[3] محمد نور الدين، مرجع سابق ذكره، ص 74.

[4] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق ذكره، ص 53.

- تطوير البنى الانتاجية والتشغيل للحد من البطالة.
- رفع مستوى الدخل في المنطقة من خلال تطوير البنى الاقتصادية.
- تحسين مستوى العمالة وتنمية الموارد البشرية.
- خلق منطقة جذب للسكان، وتخفيف ضغوط الهجرة على المراكز المدينية الكبرى.
- زيادة مستوى مشاركة المنطقة في النشاط الاقتصادي للبلاد، وكذلك المشاركة المجتمعية، والحد من الفوارق الطبقية والاقليمية والمناطقية وكذلك العرقية.

غير أن الاشتباكات المتواصلة بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، وانعدام الأمن، وقطع الطرق في الجنوب الشرقي للبلاد، والهجرات القسرية المتواصلة من المناطق الكردية إلى الغرب التركي؛ كان له الأثر البالغ في مجمل النشاط الاقتصادي في مناطق الجنوب الشرقي، فتوقفت الاستثمارات وأغلقت مراكز البيع والتوزيع أوبوابها، كما أغلق العديد من الفروع المصرفية، وتوقف التحصيل بالسندات أو الشيكات، واضطر أصحاب المصانع إما إلى بيعها أو إلى إغلاقها نهائيًا، وتوقفت القروض الحكومية وشُلَّت على إثر ذلك سياسة تشجيع الاستثمار[1].

حيث يقول في هذا الإطار، الكاتب هاينتس كرمر في كتابه "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد": « فالمحاولات الرامية إلى تنمية المنطقة لم تتم إلاّ بصورة مترددة وبعد فوات الأوان. غير أنه على المرء أن يعترف بأن الأحوال الطبيعية للمنطقة ليست ملائمة للتنمية الصناعية، كما أن البنية الاجتماعية شبه الاقطاعية للمجتمع الكردي؛ وضعت عقبة أخرى أمام أية تنمية اقتصادية سريعة وعلى نطاق واسع. أما الاستثمارات الخاصة فلا يمكن اجتذابها إلاّ عبر تقديم

[1] محمد نور الدين، مرجع سابق ذكره، ص 100.

حوافز ذات شأن على شكل إعانات مالية غير مباشرة أو مباشرة. ومن هذه الناحية، فإن مناطق الأناضول الغربية الأكثر وعدًا ظلت تحظى بالتفضيل في خطط الدولة وسياساتها[1] ».

3. الحلول السياسية:

لطالما شكلت القضية الكردية مثار جدل بين طرفا الصراع، الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني. إضافة إلى آراء ومناقشات الطبقة السياسية من مختلف التنظيمات السياسية. ولم تغب الحلول السياسية من مفكرة هؤلاء قصد التوصل إلى حل سلمي للقضية الكردية ووقف الحرب لما تحمله من تكاليف بشرية ومادية؛ أرهقت كاهلة الدولة التركية، وأعاقت مسار التنمية السياسية والاقتصادية، وقوضت مؤسسات الدولة، وكانت سبباً مباشرا في حالة عدم الاستقرار السياسي.

غير أنه هناك اختلاف في الآراء بين السياسين الأتراك حول ماهية عناصر الحل السياسي المطلوب لحل جذري للقضية الكردية. تتدرج الآراء من الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى محاربة التخلف الاقتصادي في المنطقة، لتصل إلى تدابير وإجراءات إدارية ترمي إلى تخفيف قبضة سلطة الدولة بصفة عامة لتوفير إمكانية إعطاء نوع من الحكم الذاتي الكردي على المستوى المحلي بشكل غير مباشر. وثمة من يدعو إلى دعم هوية كردية معينة عن طريق تمكين البرامج الاذاعية والتلفزيونية الكردية، بل وحتى من خلال السماح بتعليم اللغة الكردية في المدارس وفق مبدأ الطوعية وحرية الاختيار[2].

أما على صعيد التنظيمات السياسية، فقد اختلفت طروحات الأحزاب السياسية التركية بشأن طرق وضع حل نهائي للمشكلة الكردية. فبعضهم (بولنت أجاويد) يرى أن حل المشكلة

[1] هانتس كرمر، مرجع سابق ذكره، ص 88.

[2] المرجع ذاته، ص 86 – 87.

مرتبط بتصفية النظام الاقطاعي والعشائري السائد في المجتمع الكردي، فيما يحاول حزب الشعب الجمهوري (العلماني اليساري) مقاربة المشكلة بصورة أكثر لجهة ترسيخ الديمقراطية والاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد. أما الاسلاميون (نجم الدين أربكان) فيكتفون بإطلاق شعار ((الأخوة الاسلامية)) لحل المشكلة الكردية دون تحديد لعناصر هذا الشعار[1].

يبدو أن هذه الطروحات تتقاطع جميعها لتؤكد على الرفض القاطع لأية فكرة انفصالية أو حتى حكم ذاتي للمناطق الكردية في جنوب شرق تركيا. إذ ترى معظم الأحزاب، أن مجرد منح الأكراد حقوقاً ثقافية، من بث تلفزيوني وإذاعي ونشر وتعليم باللغة الكردية؛ سيكون بمثابة طريق مفتوح نحو اكتمال الوعي الثقافي فالسياسي بوجود أمة كردية، ويؤدي إلى إضفاء الشرعية على مطالباتها بالانفصال والاستقلال، أو على الأقل بإقامة فيدرالية أو حكم ذاتي[2].

أما على الصعيد المجتمعي، ظل النقاش يدور حول القضية الكردية ضمن حدود العلاقة مع الاصلاحات المجتمعية والسياسية الأساسية والتخلي عن أيديولوجية الدولة الكمالية. وتتراوح الأفكار المطروحة في أوساط العلماء والمثقفين، وبعض الصحفيين ورجال الأعمال والكتاب والفنانين، بين إضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة، وإنهاء مركزيتها، وتغيير الدستور التركي، وتحييد الجيش عن الحياة السياسية، ومنح الحكم الذاتي السياسي والثقافي للكرد لإقامة بنى فيدرالية[3].

الفرع الثاني: إدارة القضية الكردية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

منذ الأيام الأولى لحكمه، أحرز نهج أردوغان وحزب العدالة والتنمية في التعامل مع المسألة الكردية تقدمًا متزامنًا مع برنامج واسع النطاق لإرساء الديمقراطية، وتمت الاستجابة

[1] محمد نور الدين، مرجع سابق ذكره، ص 75.

[2] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[3] هنري باركي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 59.

لبعض المطالب الثقافية للأكراد. وفي هذا السياق، تمت إزالة العوائق التي تحول دون استخدام اللغة الكردية في المجال العام، فقد افتتحت TRT قناة تلفزيونية تبث باللهجة الكردية الكورمانجية والزازاكية، وقد تم وصف المشروع الأكثر شمولاً من حيث حل المشكلة باسم "عملية الحل". أقنع الرئيس أردوغان المجتمع التركي بدعم العملية التي من شأنها أن تنجح إلى حد كبير من خلال الوسائل الديمقراطية[1].

عقدت عدة اجتماعات مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان وممثلي حزب الشعوب الديمقراطي طوال العملية. وبدلاً من ذلك، شن حزب العمال الكردستاني أعمال عنف متزامنة في عدة مدن تركية في الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر 2014، وحفر خنادق، وأقام حواجز في بعض الأحياء السكنية في مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول في تركيا. ومع ذلك، قامت الشرطة والجنود بتطهير البنية الحضرية للحزب. وفي الفترة نفسها؛ أصبح التنظيم عاجزًا في المناطق الريفية، وهي مهمة تعززت بفضل تكنولوجيا الطائرات بدون طيار المنتجة محليًا[2].

كانت القضية الكردية أبرز القضايا التي تمت مناقشتها خلال الحدث، بحيث اتُهمت تركيا بحرمان مواطنيها الأكراد الذين يشكلون حوالي 20 بالمائة من سكانها، من حقوقهم السياسية والثقافية واتباع سياسات تهدف إلى استيعابهم. نتيجة لذلك، أطلق حزب العدالة والتنمية محادثات مع قيادة حزب العمال الكردستاني المحظور في عام 2012 في محاولة لحل المشكلة الكردية[3]. إلا أن التحالف السياسي بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في عام 2015 أعاد

[1] Hamit Emrah Beriş, Op, cit, p 135.

[2] Ibid.

[3] "Turkey's failure to solve Kurdish issue made it a regional problem, ex-president says", Turkish Minute, October 16, 2023, on the website: https://www.turkishminute.com/2023/10/16/turkey-failure-solve-kurdish-issue-made-it-regional-problem-ex-president-says/ .Was visited on November 14, 2023.

تركيا إلى وضعها الراهن القديم تجاه الأكراد[1]؛ حيث انهارت عملية السلام، وقام الجيش الحكومي بشن عملية عسكرية ضد عناصر من تنظيم حزب العمال الكردستاني في الجنوب الشرقي من البلاد؛ على إثره قامت بعض المنظمات غير الحكومية الكردية إلى المطالبة بحكم ذاتي مما أدى إلى تصاعد المشاعر القومية الكردية.

من ناحية أخرى، من المؤكد أن المشكلة الكردية لا تتعلق فقط بالديناميكيات الداخلية للبلاد، فقد دعمت الدول المختلفة حزب العمال الكردستاني بطرق مختلفة، سواء كجزء من سياستها الشاملة في الشرق الأوسط أو لقمع تركيا. وقد لوحظ مؤخرًا أن هذا الدعم مستمر، خاصة في سوريا بدعم الولايات المتحدة لحزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها تركيا، رفضت الولايات المتحدة الاعتراف رسميًا بحزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب كمنظمة إرهابية[2].

في الواقع، قدمت الولايات المتحدة الدعم بالأسلحة الثقيلة والذخائر إلى حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب، وقدمت المشورة العسكرية أيضا. لذلك، ليس من الصحيح ربط إرهاب حزب العمال الكردستاني بالمشكلة الكردية فقط، وهي الآن تشبه الأداة المستخدمة في الحروب بالوكالة. وشدد الرئيس أردوغان على أن العالم الغربي غير راغب ويفشل في التعاون للقضاء على المنظمات الارهابية، مثل حزب العمال الكردستاني وتنظيم غولن[3].

أما على الصعيد الداخلي، يمكن القول إن أحزاب المعارضة تمتنع عن اتخاذ موقف علني حيال المسألة الكردية؛ لأن حزب الشعوب الديمقراطي هو الشريك السري لطاولة الستة. ليس هذا فحسب، بل ولم تقدم المعارضة اقتراحًا بديلاً آخر لحل المشكلة الكردية؛ لذلك يظل مستقبل

[1] Suren Jamal Mohammed and David Romano, “The Kurdish Conflict in Turkey: The Central Role of Identity Recognition (or Lack Thereof)”, Ethnopolitics, Informa UK Limited, November 15, 2023, on the website: https://doi.org/10.1080/17449057.2023.2275229 . Was visited on November 18, 2023..

[2] Hamit Emrah Beriş, Op, cit, p 137.

[3] Ibid.

القضية الكردية مرتبط إلى حد كبير بالنهج الذي سيتبعه أردوغان، ومن المتوقع في الفترة المقبلة أن نهج الحل سيستبعد حزب العمال الكردستاني[1].

في أعقاب زلازل فيفري، أعلن حزب العمال الكردستاني وقفًا مؤقتًا لإطلاق النار من جانب واحد لتسهيل أعمال الإنقاذ، ثم قام بتمديده بعد ذلك إلى ما بعد الانتخابات. في الداخل التركي، ومنذ زلزال فيفري، تم الإبلاغ عن 10 أحداث تورطت فيها قوات حزب العمال الكردستاني بين شهري فيفري وأفريل، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 37٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022. ويبدو أن حزب العمال الكردستاني اتخذ حساباته السياسية بالبقاء غير النشط إلى حد كبير في الفترة التي سبقت الانتخابات من أجل تجنب التصعيد في تركيا الذي يمكن أن يلعب لصالح الحكومة من خلال إثارة المشاعر القومية بين الناخبين الأتراك[2].

غير أن الحكومة التركية قد قامت بعمليات أمنية وعسكرية في العراق وسوريا، وواجهت المناطق الحدودية خطرًا أمنيًا بسبب الهجمات الارهابية التي نفّذها حزب العمال الكردستاني. إنّ الحكومة تتمتع بحق مشروع ومسؤولية في مكافحة الإرهاب، ولكن من الضروري أن تفعل ذلك مع الالتزام الكامل بمبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويجب أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب متناسبة. ولم يتم إحراز أي تقدم في استئناف عملية سلام سياسية ذات مصداقية لحل القضية الكردية[3]، خصوصا ما تتعلق بقضية التمثيل السياسي العادل لهذه الأقلية التي تعد أكبر مشكله تهدد استقرار البلاد، خاصة في ظل المتابعات القضائية بحق رؤساء البلديات في المناطق الكردية الذين تم عزلهم وتعيين موظفين حكومين بدلا عنهم، نجد بأنّ البعد

---

[1] Ibid, pp 137-138

[2] Ameneh Mehvar and Berk Özlü, "Turkey's 2023 General Elections and the Kurdish Question", The Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), May 8, 2023, on the website: https://acleddata.com/2023/05/08/turkeys-2023-general-elections-and-the-kurdish-question/ . Was visited on November 16, 2023.

[3] **Türkiye 2023 Report**, European Commission - Questions and answers, Brussels, November 8, 2023, p 4, on the website: https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2023-11/SWD_2023_696%20T%C3%BCrkiye%20report.pdf . Was visited on November 17, 2023.

الثقافي والأثني، المتمثل في تنامي المشاعر القومية لدى عدد ليس بالهين من الطبقة السياسية وحتى داخل المجتمع التركي التي ترفض إجراء اصلاحات ثقافية وسياسية لفائدة الأكراد بإعتبارها تساهلا يمكنه أن يشكل تهديدا للوحدة الوطنية.

إن حلول إنهاء الصراع يجب أن تبدأ أولاً وقبل كل شيء بالاعتراف بالهوية وقبول الأكراد كأكراد. أما الباقي، بدءًا من عدم المساواة الاقتصادية والتخلف في المناطق الكردية إلى اللامركزية والمشاركة السياسية الأكبر للأكراد في صنع السياسات العامة، فيشكل قضايا من الدرجة الثانية يجب التفاوض بشأنها ومعالجتها. وقد تستغرق هذه القضايا الأخرى وقتًا للتفاوض بشأنها، ومن المرجح أن تتطور باستمرار، وتشكل جزءًا من السياسة اليومية وصنع السياسات العامة. ومع ذلك، لا يمكن معالجتها بنجاح حتى يتم حل مشكلة الإعتراف بالهوية بشكل مناسب[1]. لأنها سبب ضعف الولاء الوطني لهذه الأقلية وعدم اندماجها بشكل كبير في الحياة السياسية والاقتصادية في تركيا؛ مما أثر على الاستقرار السياسي، حيث أدت السياسات الحكومية إلى تزايد الاحتجاجات والتوترات من قبل هذه الجماعة، وإلى تقويض السلم الاجتماعي نتيجة الهجمات الإرهابية المتعددة لحزب العمال الكردستاني بين الفينة والأخرى، وتشتيت جهود الحكومة في الداخل والخارج على الحدود مع سوريا والعراق خاصة بعد اتساع أبعاد القضية لتصبح اقليمية تتورط فيها دول أجنبية وأخرى مجاورة.

حيث يقول الرئيس التركي السابق عبد الله غول إن فشل الحكومة التركية في حل القضية الكردية القائمة منذ فترة طويلة حولها إلى مشكلة إقليمية مفتوحة للتلاعب من قبل القوى الدولية. تشير القضية الكردية، وهو المصطلح السائد في الخطاب العام التركي، إلى المطالبة بحقوق متساوية من قبل السكان الأكراد في البلاد ونضالهم من أجل الاعتراف بهم. وقال غول إنه لو كانت تركيا قادرة على حل القضية الكردية من خلال منح المزيد من الحقوق والحريات

[1] Suren Jamal Mohammed and David Romano, Op, cit.

الديمقراطية والأساسية لأكراد البلاد، لكان ذلك قد عزز ولاء المواطنين الأكراد وشعورهم بالانتماء، ومنع القضية من أن تصبح مشكلة اقليمية مفتوحة لتلاعب القوى الدولية[1].

[1] "Turkey's failure to solve Kurdish issue made it a regional problem, ex-president says", Op, cit.

خلاصة الفصل:

منذ عام 2011، شهد حزب العدالة والتنمية تحوّلًا واضحًا في مقاربته لإدارة الحكم، حيث لم تعد الشرعية الديمقراطية المستندة إلى التعددية والمساءلة هي المرجعية الأساسية، بل تم اللجوء إلى أشكال متعددة من الشرعية المؤقتة التي تضمن استمرارية السلطة في سياقات داخلية وخارجية متغيرة. وتُظهر التجربة السياسية للحزب بعد هذا التاريخ تزاوجًا بين الشرعية الانتخابية من جهة، وتراجع القيم الديمقراطية من جهة أخرى، بما يعكس دينامية مزدوجة بين الاستحقاق الانتخابي وإعادة إنتاج السلطة عبر أدوات مؤسساتية وغير مؤسساتية. حيث استفاد الحزب من انتصاراته المتكررة في الانتخابات العامة (2011، 2015، 2018، 2023) بوصفها دليلًا على القبول الشعبي، غير أن هذه الانتصارات اقترنت بتآكل تدريجي في الحريات، وتعزيز هيمنة السلطة التنفيذية.

كما مثّلت البراغماتية السياسية أحد المرتكزات الأساسية لاستراتيجية الحزب، حيث تمكّن من التكيف مع البنية العميقة للدولة التركية، خصوصًا عبر تحالفات مرحلية مع جهات مثل حركة غولن، قبل أن تنقلب هذه العلاقة إلى صراع حاد بلغ ذروته مع محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016. في هذا السياق، جرى توظيف الخطاب الأمني والوطني لتبرير التحولات الدستورية، وعلى رأسها توسيع صلاحيات الرئيس.

أما على المستوى الداخلي، فقد شهدت بنية الحزب تحولات بنيوية عميقة، إذ تم استبعاد بعض التيارات الاصلاحية ومراكز التفكير المستقلة، ما أدى إلى انشقاقات بارزة وظهور بدائل حزبية من داخل الحاضنة السياسية السابقة للعدالة والتنمية. هذا الاتجاه ترافق مع إعادة تشكيل المجال السياسي ومؤسسات الدولة، ما ساهم في تكريس مركزية القرار في يد رئيس الجمهورية.

فيما يتعلق بالقضية الكردية، انتقل الحزب من نهج الانفتاح السياسي (2009–2013) إلى تبني سياسة أمنية صارمة بعد عام 2015، حيث ارتبطت القضية الكردية بإستراتيجيات انتخابية تهدف إلى تعبئة القاعدة القومية، عبر تأطير حزب الشعوب الديمقراطي ضمن سرديات التهديد من تصاعد خطر وجودي يستهدف الأمة التركية.

اقتصاديًا، شكّلت المرحلة الأولى من حكم الحزب مرتكزًا لشرعية قائمة على النمو والاستقرار، لكن هذه الشرعية بدأت في الانحسار مع بروز الأزمات الاقتصادية بعد 2018، نتيجة سياسات نقدية غير تقليدية وتراجع استقلالية المؤسسات الاقتصادية. ومع ذلك، استمر الحزب في محاولة الحفاظ على قاعدته الاجتماعية من خلال آليات الدعم المباشر والإنفاق الاجتماعي.

الفصل الرابع: تفاعلات منطقة الشرق الأوسط وأثرها على الدور الاقليمي لتركيا

نحاول في هذا الفصل دراسة أثر الوضع الداخلي في تحفيز تركيا للعب دور إقليمي فاعل، خصوصا ما تعلق بجهود الحفاظ على الأمن والنظام الاقليميين في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد جملة من الديناميكيات المتغيرة لاسيما تدهور الوضع الأمني بسبب وقوع بعض الدول في دوامة الحروب الأهلية على إثر اندلاع ثورات الربيع العربي. إضافة إلى زيادة حدة الاستقطاب الدولي بفعل تزايد تشكيل المحاور والأحلاف، وكذا اشتدادا المنافسة على الزعامة الاقليمية بين تركيا والقوى الاقليمية الأخرى: إيران، إسرائيل والسعودية. لنصل إلى الحرب الاسرائيلية على غزة في السابع أكتوبر 2023، وخطر تمددها اقليميا. ويزداد الأمر تعقيدا بسبب ما تشهده المنطقة من توظيف لعامل الطائفية في الصراعات والحروب، وارتفاع النشاطات المسلحة للفواعل من غير الدول، وسباق التسلح وخطر انتشار الأسلحة النووية.

كما نبحث طبيعة الدور الاقليمي التركي في الشرق الأوسط، وكذا أهمية موقع تركيا ضمن الترتيبات الأمنية المشتركة في الخليج العربي، وأثر ديناميكيات الصراع على الطاقة في منطقة شرق المتوسط على ردود أفعال السياسة الخارجية التركية؛ وذلك عبر فحص مواقف الأطراف المتنازعة، وعبر الاتفاقيات والاتفاقيات المضادة لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

ثم نقف على مساعي تركيا لتحقيق التوازن في العلاقات مع القوى الاقليمية والكبرى، خصوصا في ظل إعادة رسم خارطة التوازنات الاستراتيجية في المنطقة بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر في سياسيتها الخارجية، وتقليل الانخراط في قضايا الشرق الأوسط؛ مما أدى إلى تسابق القوى الاقليمية إلى سد حالة الفراغ الاقليمي، في مقابل الأدوار المتنامية لروسيا والصين بكل ما تحمله من فرص وتحديات للقوى الفاعلة بالمنطقة.

المبحث الأول: تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

سنحاول في هذا المبحث استكشاف الأسباب والدوافع الكامنة وراء الانخراط التركي في عدة ملفات وقضايا سياسية وجيواستراتيجية حساسة تمس بشكل مباشر الاستقرار والأمن الاقليمي بمنطقة الشرق الأوسط بإعتبارها بؤرة توتر بإستمرار.

كما نحاول الوقوف على الثابت والمتحول في السياسة الخارجية التركية من حيث البرنامج، الأهداف والتوجهات الاقليمية والدولية، منذ ما قبل وبعد بروز متغيرات جديدة على الأصعد الداخلية، الاقليمية والدولية أبرزها: تفجيرات سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002، فغزو العراق سنة 2003. وما تلاه من أخذ المبادرة والتوجه الاقليمي نحو منطقة الشرق الأوسط؛ للعب دور إقليمي قيادي نشط تعزز عبر مختلف الأدوات كالدبلوماسية، دور الوسيط، والقوة الناعمة.

المطلب الأول: مركزية الشرق الأوسط ضمن دائرة صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

إذن وكما ذكرنا سابقا، تعرف منطقة الشرق الأوسط تاريخيا بالعديد من التوترات والحروب والصراعات؛ ولطالما ألقت بآثار وتداعياتها على قواعد اللعبة في السياسة العالمية، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية، حيث شكلت محط أنظار وصراع القوى العالمية والاقليمية لعل أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، إيران وتركيا. من جهة أخرى فقد ظل الحيز الجغرافي لهذه المنطقة يتمدد ويتقلص حسب ظروف ومعطيات كل مرحلة وحقبة زمنية؛ مما يدفعنا إلى البحث في جذور تطور هذا المصطلح والمجال الجغرافي الذي يشغله خاصة لدى الأدبيات الغربية، التي كانت أول من أطلق هذا المصطلح وأخرجه إلى الوجود.

الفرع الأول: دلالات تشكل مفهوم الشرق الأوسط

يرجع مفهوم الشرق الأوسط في جذوره إلى بدايات القرن العشرين، حينما استخدمه رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال توماس جوردن عام 1900، في تنبيهه للحكومة البريطانية من الخطر الروسي على مصالحها في الهند[1]، وإن كان المفهوم قد ارتبط بألفرد ماهان المؤرخ الاستراتيجي البحري الأمريكي صاحب نظرية القوى البحرية في التاريخ، الذي يعد أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط وذلك عام 1902، عندما قام بتحديد المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند عند مناقشته لاستراتيجية بريطانيا البحرية في مواجهة التحرك الروسي في إيران ومخطط ألمانيا في وضع خط للسكك الحديدية يربط بين برلين وبغداد، حيث عبر ماهان عن مفهوم الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي ولكنه لم يحدد البلاد التي تدخل في نطاق تلك المنطقة[2]. ودعى "ماهان" البريطانيين- محذرا إياهم من توجه روسيا نحو المحيط الهندي- بضرورة فرض السيطرة على منطقة الشرق الأوسط كونها الطريق المؤدي الى أكبر مستعمراتهم(الهند). وربما كانت هذه الدعوة سببا قد دفع عدة باحثين في حقل العلاقات الدولية إلى الاعتقاد بأن "ماهان" أول من أشار صراحة الى الشرق الأوسط، كون الدعوة ذات بعد استراتيجي[3].

من هنا راجت في الأوساط الصحفية البريطانية أيضا كتابات تناولت ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، وكان "فالنتاين شيرول" مراسل جريدة التايمز أبرز من كتبوا حول هذا الموضوع

---

[1] ميثاق مناحي دشر، "مشروع الشرق الأوسط الكبير- قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر"، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**. كربلاء: العدد 19، 04 جانفي 2016، ص 557.

[2] نجاة محمد مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة - دراسة حالة سوريا 2010- 2014)**. ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص ص 31-32.

[3] بشير هادي عبد الرزاق، "الشرق الأوسط وأبعاده الاستراتيجية: دراسة نظرية"، **مجلة العلوم السياسية**. بغداد: العدد 63، جوان 2022، ص 257.

في عام 1904، وقد وسّع "شيرول" هذه المنطقة لتشمل فضلا عن الخليج العربي وسواحله، السواحل الشرقية للجزيرة العربية والعراق وبلاد فارس حتى أفغانستان والهند. ثم أخذ مفهوم الشرق الأوسط يتنامى على نطاق الدراسات الأكاديمية الأوروبية قبيل الحرب العالمية الأولى، فورد على صيغة كتاب بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط) أنجزه " أنجيس هاملتون" في عام 1911[1].

بعدها أخذ مفهوم الشرق الأوسط بعدًا آخر ضمن التطبيق الفعلي للسياسة الاستعمارية لاسيما مع توقيع معاهدة سايكس بيكو لسنة 1916، التي تمت ديباجتها في غفلة من الزمن العربي. ولم يكن المفهوم يشير في حقيقته إلى حيز جغرافي بعينه ولا إلى تاريخ محدد تتقاسمه شعوب المنطقة، بل ارتكز في أساسه إلى نظرة أوروبا الاستعمارية إلى أوروبا كمركز جاذب للعالم يقع خارج الشرق الأوسط، وبالتالي، كمناطق استعمارية يقودها قطب واحد هو القطب الاستعماري العالمي[2].

في هذه الفترة شاعت فكرة (الشرق الأوسط) في السياسة البريطانية، وفكرة (المشرق) في أدبيات السياسة الفرنسية وكلاهما مفاهيم جيوسياسية واستراتيجية تندرج ضمن تصورات ومخططات القوى الاستعمارية الأوروبية إزاء مشرقها، وهي استراتيجية تعكس في مجملها مناطق النفوذ بين المستعمرين خاصة مع اكتشاف حقول البترول في كل من إيران، والعراق وشبه الجزيرة العربية؛ وهي بذلك تبرز مدى تقاطع الجغرافيا والتاريخ والأيديولوجيا في المشروع الاستعماري، كما حمل المفهوم في طياته تصورا لعلاقة الوطن العربي بالعالم الغربي[3].

غير أن مفهوم الشرق الأوسط بدأ في الانتشار أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء، للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال أفريقيا، ثم أخذ تعبير الشرق

---

[1] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات**. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص 43.

[3] المرجع ذاته، ص 44.

الأوسط يحل تدريجيًا محل مصطلحات أخرى سادت في الاستعمال مثل الشرق الأقصى، والشرق الأدنى[1]. ومنذ العقود الأولى لما بعد الاستعمار، شرع الفاعلون الغربيون، خصوصًا في السياسات الأميركية والبريطانية، في إعادة تشكيل التصور الجغرافي والسياسي للمنطقة العربية، من خلال تعميم استعمال مصطلح "الشرق الأوسط" بصيغة مرنة وفضفاضة. هذا التوسع في المفهوم لم يكن بريئًا، بل ارتبط بإدراج دول غير عربية ضمن هذا الإطار – مثل تركيا، إيران، باكستان، أفغانستان، وحتى إسرائيل – بما يخفف من مركزية الهوية العربية في المنطقة. في المقابل، تم تهميش أو إغفال دول المغرب العربي في العديد من الخرائط والتحليلات السياسية الغربية، ما ساهم في طمس الأبعاد الوحدوية للعالم العربي، وتعزيز سرديات التجزئة والتفكيك ضمن مقاربات الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية.

بعدها، وضمن الصراع العربي الإسرائيلي، تكرست فكرة الشرق أوسطية عبر مختلف اتفاقيات السلام مع الكيان الصهيوني وبرعاية أمريكية، ليتم طرح مفهوم الشرق الأوسط الكبير ليستوعب الدول العربية ضمن بوتقة واحدة أو هوية واحدة جنبا إلى جنب مع إسرائيل، التي إنخرطت أكثر فأكثر في قضايا المنطقة. فقد تراجعت فكرة القومية العربية أو الهوية العربية لصالح مفهوم الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، الذي يهدف أساسًا إلى إعادة تشكيل الخارطة الجغرافية للشرق الأوسط لاسيما بعد تفجيرات 11 سبتمر 2001 في الولايات المتحدة، ثم احتلال العراق سنة 2003. ليتم بعدها طرحها في إطار مشروع نشر الديمقراطية، وفرض الاصلاحات السياسية والاقتصادية وفق المعايير الأمريكية الغربية؛ وذلك خدمة للأهداف والمصالح الأمركية في المنطقة (النفط) وفرض هيمنتها العالمية، وكذا حماية أمن إسرائيل ودفعها لتكون لاعبًا إقليميًا رئيسيًا في هذا الفضاء الجيواستراتيجي الهام.

[1] ميثاق مناحي دشر، المرجع ذاته، ص 558.

خريطة رقم 03: تطور حدود منطقة الشرق الأوسط إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرون.

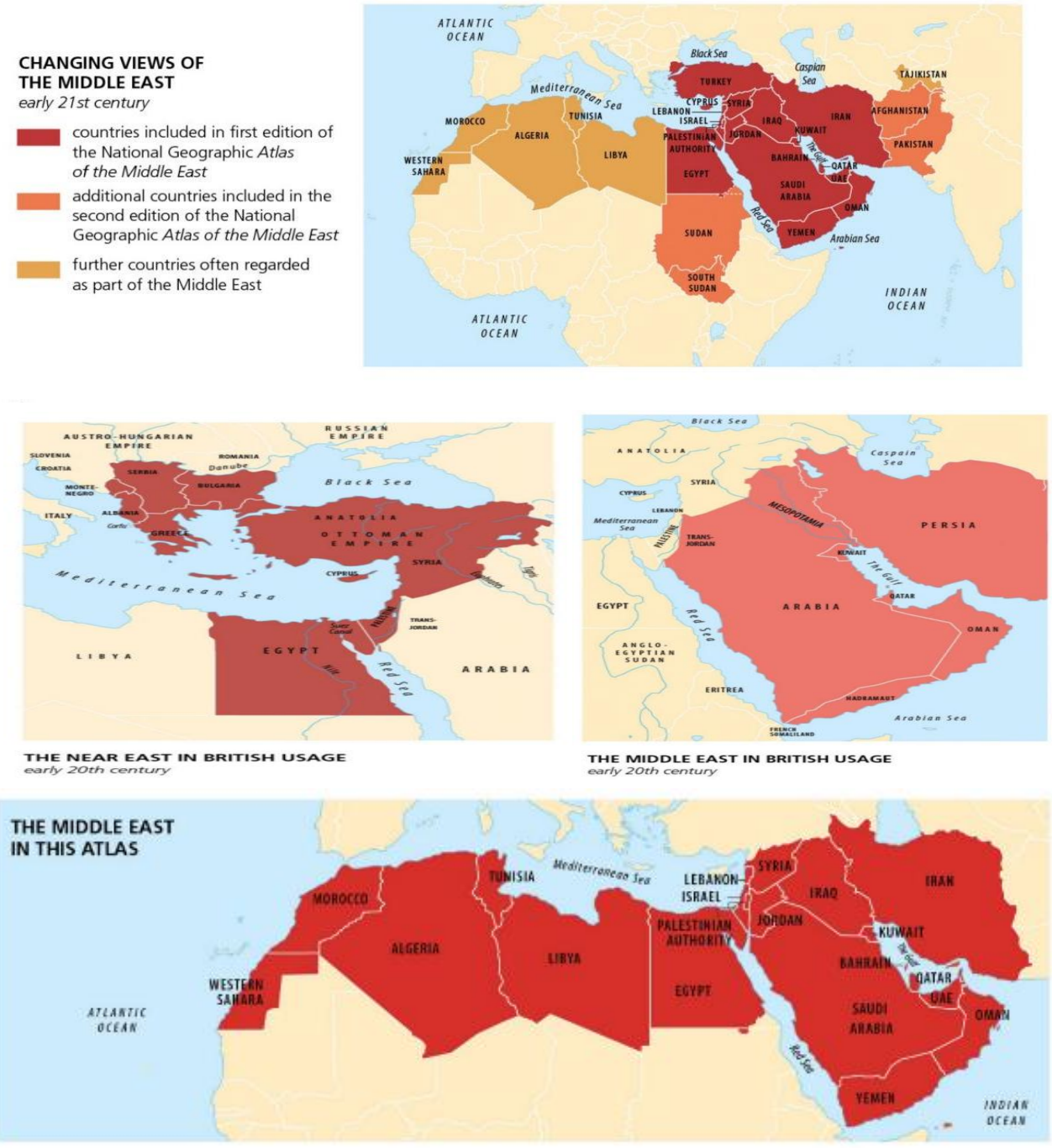

Source: Dan Smith, **The State of the Middle East Atlas**, 3rd ed, Oxford: England, New Internationalist, 2015, pp11-12-13.

الفرع الثاني: أهمية الشرق الأوسط في السياسة الدولية

تزخر منطقة الشرق الأوسط بإمكانيات كبيرة جغرافية، واستراتيجية، واقتصادية، وثقافية وحضارية؛ تشكل في مجملها عوامل جذب وتنافس ضمن معادلة التوازنات الاقليمية والدولية نستعرض أبرزها فيما يلي:

1. الأهمية الاستراتيجية:

لقد تشكلت منطقة الشرق الأوسط بصورة عميقة بفعل النظام الدولي، أو بصورة أكثر دقة، بفعل القوى العظمى التي تهيمن على "المركز" المتقدّم من هذا النظام. فقد عكست موجة التوسع الرأسمالي والإمبريالي في القرن التاسع عشر مزيجًا من التفوق الغربي في التكنولوجيا، والأسواق، والقوة العسكرية، وهو ما أدى إلى اختراق الشرق الأوسط وتحويله تدريجيا إلى هامش اقتصادي للمركز، مع فرض نظام دولتي غربي مختل على المنطقة. وحتى بعد الاستقلال، استمر اختراق الرأسمالية الغربية للشرق الأوسط؛ إذ ظلت طرقه الاستراتيجية، وموارد نفطه، وقيام إسرائيل باعتبارها موطئ قدم غربي، بالإضافة إلى فراغ القوة النسبي الناتج عن تجزئة المنطقة، جميعها عوامل استمرت في جذب القوى الخارجية[1].

كما وتعد هذه المنطقة حلقة وصل وجسر بين دول وقارات العالم والحضارات والديانات السماوية الكبرى وكما يصفها المنظر الجيوبوليتيكي "ماكيندر" بوصفها " قلب العالم ". حيث تتوسط كل من المعبر الأوروبي من خلال تركيا، والمعبر المتوسطي من خلال ميناء طرطوس في سوريا، والمعبر الأهم نحو آسيا الشرقية عبر بوابة الجمهورية الاسلامية الايرانية والمعبر

[1] Raymond HINNEBUSCH, **The international politics of the Middle East**, 1st ed, Manchester: Manchester University Press, 2003, P 14.

الافريقي وحوض النيل عبر مصر والمعبر نحو الخليج العربي الذي يعد جزءًا مهمًا من منطقة الشرق الأوسط وصولا للمحيط الهندي من الشرق والقرن الافريقي من الغرب[1].

2. الأهمية الحضارية، التاريخية والثقافية:

تتميز منطقة الشرق الأوسط ببعدها الحضاري، كونها عرفت نزولا للأديان السماوية، واحتضنت الرسالات النبوية المختلفة منذ القديم. كما أنها أرض الحضارات المتميزة والمتفوقة في حقب زمنية سلفت في العالم القديم والوسيط، في العراق ومصر وسوريا والمملكة العربية السعودية. كان لهذه الحضارات أثرها "كالهيروغليفية المصرية والأبجدية الفينيقية والتشريعات البابلية "كشريعة حمورابي"، وعلوم الحساب والجغرافيا والفلك وفنون العمارة العربية الاسلامية وغيرها من الانجازات[2].

فمنطقة الشرق الأوسط في الأدبيات الغربية تعتبر منطقة تضم مزيجا من القوميات، الأديان، الشعوب واللغات، فالقاعدة هي التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل في رقعة شطرنج صغيرة وجد معقدة في نفس الوقت، والقصد من إطلاق مصطلح الشرق الأوسط حسب دراسات تاريخية لكي يشمل إسرائيل ويحقق مصلحة إقامة الكيان الصهيوني، وبشكل يناقض النظام الاقليمي العربي والمصلحة القومية العربية؛ لأن إسرائيل لايمكنها أن تكون عربية أو أن تنتمي إلى العالم العربي[3].

---

[1] سمير قلاع الضروس، "الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الإفريقي: دراسة جيوسياسية مقارنة"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**. تيسمسيلت: المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 565. (553-574)

[2] ليلى مداني، « الأهمية الجيو ـ استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط»، عبلة مزوزي ومحمد بلعيشة، **الثقل الأسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الأسيوية**. ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 33.

[3] سمير قلاع الضروس، مرجع سابق ذكره، ص 563.

3. الأهمية الاقتصادية:

أما الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط فتتمثل في كونها تزخر بمختلف أنواع المعادن الضرورية لتشييد البنى التحتية وتغطية الحاجات الصناعية والبشرية..الخ. ويعد الفحم والحديد من بين أبرز أنواع هذه المعادن، إذ تتصدر إيران وتركيا دول الشرق الأوسط في انتاجها، إضافة إلى الفوسفات والمنغنيز الذي تتصدر مصر انتاجها. وذلك فضلا عن توافر معدن الكروم والنحاس[1].

إضافة إلى توفرها على كميات كبيرة من الموارد الطاقوية وعلى رأسها النفط، إذ تحتوي على أكبر احتياطي عالمي بالمقارنة مع باقي دول العالم، بحيث تقدر كمية هذا الاحتياطي بأكثر من 64 % من احتياطي النفط العالمي، وهي تمثل نسبة تصل إلى ثلثي مجمل احتياطي النفط العالمي. تعود بداية استغلال نفط منطقة الشرق الأوسط إلى أوائل القرن العشرين مع اكتشاف آبار النفط في كل من مصر وإيران والعراق والمملكة العربية السعودية أساسا، ثم في باقي دول الشرق الأوسط الأخرى[2].

كما يعتبر النفط عاملاً استراتيجيًا وحاسما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فقد منحها تلك الأهمية الجيو–إستراتيجية التي جعلتها محل تنافس بين القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان والصين[3]. فقد زادت حجم التفاعلات بين دول هذا الفضاء الاقليمي نظرا لحجم الاستثمارات الكبيرة في مجال الحقول النفطية لاسيما من جانب الدول الكبرى على غرار الشركات الأمريكية والروسية؛ لذلك كانت بعض القضايا الحساسة والحاسمة محور أجندات السياسة الخارجية على غرار استقرار أسواق المنتجات الطاقوية وتحقيق

---

[1] بشير هادي عبد الرزاق، مرجع سابق ذكره، ص 272.

[2] ليلى مداني، **الأهمية الجيو ـ استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، ضمن كتاب الثقل الأسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الأسيوية**. ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 33.

[3] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

الأمن الطاقوي. فقد تكثفت جهود تنسيق السياسات النفطية داخل تجمع أوبك من خلال ضبط الأسعار ومعدلات الإنتاج، ودخول الدول الكبرى كروسيا والولايات المتحدة حلبة الصراع في مناطق الصراع والحروب الواقعة في بعض دول المنطقة (ليبيا، سوريا...)؛ من أجل ضمان إمدادات النفط والغاز وحماية أنابيب نقل المنتجات الطاقوية وضمان وصولها الآمن إلى موانئ التصدير، وإن اضطر الأمر القيام بعمليات عسكرية ضد التهديدات الارهابية كتنظيم الدولة الاسلامية. هذا في ظل توجيه التهم إلى هاتين الدولتين العظميين بأنهما تتدخلان بهدف تحقيق المكاسب والاستفادة المالية من العائدات النفطية.

الفرع الثالث: مكانة الشرق الأوسط ضمن رؤية صانع القرار التركي

أثناء التعديل الوزاري لشهر ماي 2009، صار داوود أوغلوا وزيرا للخارجية في تركيا، حيث شرع مباشرة في تطبيق مفهومه عن العمق الاستراتيجي، هذا المصطلح الذي كان عنوان كتابه الأشهر" العمق الاستراتيجي: مكانة تركيا الدولية" جاء ليعبر بشكل مفصل رؤية الكاتب للمكانة المؤثرة التي ينبغي أن تضطلع بها تركيا على الساحة الاقليمية والدولية الجديدة؛ وهو ما يتطلب من المجتمع التركي والدولة قبل كل شيء أن تعيد تفسير التاريخ والجغرافيا وفق وعيٍ ذاتيٍ بالوجود واضح المعالم، يدرك نفسياً تميز العنصر التركي والأهمية التي منحها له التاريخ، وكذا تميّز الجغرافيا التي يُعمِّر عليها[1].

لا يتوقف الكتاب في البحث عن السبل المثلى لتأمين الأمن القومي التركي؛ وإنّما أيضاً عن كيفية توظيف تركيا لموروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية لبلوغ المكانة الاقليمية والدولية اللائقة بها، وقد حاول المؤلف استخدام مصطلح "العمق الاستراتيجي" في تحديد

[1] جلال خشيب، **أثر التحولات الطارئة في بنية النظام الدولي على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية ـ الصراع من أجل الإرادة الحرة والمستقلة في بيئة دولية وإقليمية حتمية ـ.** ط1، اسطنبول: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2017، ص ص 142-144.

علاقات تركيا الدولية؛ وذلك سعياً منه إلى إخراج تركيا من دورها الهامشي أثناء الحرب الباردة، ونقلها إلى بلد محوري ومؤثر دوليًا[1].

لذلك فقد تبوّأ الشرق الأوسط موقعا مركزيًّا في كثير من خطب وكلمات داود أوغلو في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، كما يوضح النّص الآتي، المقتبس من إحدى مقابلاته في عام 2002. « لذلك، على تركيا أن تقيم علاقاتها مع كل القوى العالمية من خلال الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى، فإن الشرق الأوسط سيصبح أبرز معالم تصوير الدولة المركزية. كلما أصبحت تركيا أكثر تأثيراً في الشرق الأوسط؛ ازدادت قدرتها على المساومة في مواجهة القوى الخارجية. وكلما أصبحت مكانتها مركزية في الشرق الأوسط؛ أصبحت أكثر إقناعا للآخرين»[2]. لأن الشرق الأوسط هو الحديقة الخلفية لتركيا، وهو مفتاح التوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، كما أنه المنطقة المفضلة للتمدد. وبالتالي إذا لم تنجح تركيا في أن تكون مركز استقطاب في هذا الإقليم فسوف تنقطع إن آجلا أو عاجلا ليس فقط عن الفضاء الآسيوي والمتوسطي وإنما العالمي أيضا[3]. ويحيلنا هذا إلى غلبة الطابع البراغماتي على أهداف السياسة الخارجية التركية، التي تعبر عن رؤية واقعية لصانع القرار لمجريات الأحداث والتفاعلات الدولية، وقوامها خدمة المصالح القومية التركية، وكذا تعظيم المصالح المشتركة مع جميع الفواعل الدولية. رافقها على المستوى الرسمي خطاب براغماتي معتدل، حيث قامت تركيا مرارا وتكرارا بتوجيه الانتقادات للولايات المتحدة، وألمانيا وإيران وإسرائيل وغيرها في كل ما من

---

[1] المرجع ذاته، ص 144.

[2] أمره أرشن، "الشفرات الجيوسياسية في آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط"، **مجلة رؤية تركية**. العدد 10،88-2014، ص 121. (113-130).

[3] داليا رشدي عرفات، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقييمية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**. بني سويف (مصر): جامعة بني سويف، المجلد 16، العدد 15، جويلية 2022، ص 296. (288 – 344)

شأنه المساس بمصالحها أو ما تعلق بإثارة القلاقل أو زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ووصل الأمر إلى حد توتر علاقاتها مع هاته البلدان.

تسعى الحكومة التركية أيضا إلى نهج التوفيق والتوازن، وتحقيقه على جميع المستويات الاقليمية والدولية، والذي تتمثل أبعاده في التركيز على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية الوطنية التركية من ناحية، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح مختلف القوى الاقليمية والنظام الاقليمي ككل من ناحية أخرى، وبين السعي إلى زيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة اقليمية لها مصالحها الذاتية المحددة بشكل مستقل عن الخضوع لعلاقاتها الغربية من ناحية، وتجنب التعارض المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى[1].

كما يرى قادة حزب العدالة والتنمية أن للحزب رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية تمكن تركيا من لعب دور جديد في محيطها الاقليمي، وهو دور يختلف عن الأدوار التي لعبها سابقًا، لكن هذه الرؤية ليست رؤية أيديولوجية، بل رؤية موضوعية عقلانية تقوم على تخطيط استراتيجي طويل الأمد، وغايته تعظيم الاستفادة من قدرات تركيا. وبحسب أردوغان، تتميز هذه الرؤية بالنشاط والديناميكية والحسم والحسابات العقلانية[2].

يوافقه في هذا الرأي داود أوغلو الذي يركز على التحول الاقليمي والعالمي نحو نظام أكثر ترابطا وتقليلا للحدود، مدفوعا بالتحول المحلي في تركيا. ومثلما يشكل الإسلام والعثمانية والثقافة الشعبية عناصر من القوة الناعمة لتركيا، كذلك فإن عملية الدمقرطة الداخلية في تركيا وديناميكيتها الاقتصادية؛ ساهمت في ظهور نخبة سياسية وتجارية جديدة أغلبها من الأناضول،

[1] Hüsamettin İNAÇ, Aymene HADJI, « Turkish Foreign Policy in the Middle East During the Rule of the Justice and Development Party: Interaction of Interests and Future Challenges », **Uluslararası Yönetim Akademisi Dergisi**. Vol. 5, No. 2, 2022, p 311.
[2] Ibid.

تعتبر أكثر تدينًا وارتياحًا لثقافات الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى من نظرائها الكماليين. كما تزامن ذلك مع نجاح حزب العدالة والتنمية في إضعاف القوة المحلية للجيش التركي؛ وساهم في تقليل الطابع الأمني على علاقات تركيا الاقليمية[1].

هناك عدة دوافع وأسباب موضوعية وذاتية أدت إلى توجيه الدور الاقليمي التركى، تركيزه على منطقة الشرق الأوسط، يأتي في مقدمة الأسباب الموضوعية ذلك الفراغ الكبير في المنطقة نتيجة انهيار ما يسمى "بالنظام الاقليمي العربي" خصوصا عقب احتلال العراق عام 2003. كما أن تركيا أضحت حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، وتعتبر كثقل موازي لإيران، كما أن الشرق الأوسط يمثل الجوار المباشر لتركيا التي يمكنها فيه لعب دور إقليمي مميز دون الاصطدام بقوى عالمية مقارنة بمنطقة القوقاز حيث النفوذ الروسي، أو بألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوربي، فضلا على تمتع تركيا بصورة إيجابية عند شرائح عربية واسعة بسبب جاذبية "النموذج التركي" الذي يدعمه التاريخ المشترك والتقاطعات الثقافية الحضارية بين تركيا والدول العربية[2].

أما الدوافع الذاتية فتتمثل أساسا في المصالح الوطنية التركية، إذ تشكل الدول العربية سوقًا واسعًا ورائجًا للسلع والصادرات التركية، وبالمقابل فإن احتياطات المنطقة من الطاقة تمثل عامل جذب كبير لتركيا خصوصا مع تعاظم قدرات الاقتصاد التركي، وطموح تركيا لأن تصبح معبرا لإمدادات الطاقة نحو أوروبا، بما يعزز وضعيتها الاستراتيجية، كما أن لتركيا مصالح أمنية بالمنطقة، لأن لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط يعني المشاركة في تحديد الأجندة الاقليمية، والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية، والتي كثيرا ما

[1] Bill Park, **Modern Turkey People, state and foreign policy in a globalized world**. 1st ed, Abingdon: England, Routledge, 2012, p p 110-111.

[2] العربي فاروق وحسين مرزود، " قراءة في أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط الدوافع والرهانات"، **حوليات جامعة الجزائر 1**. المجلد 36، العدد 01، مارس 2022، ص 446.

تعرضت لعمليات إرهابية، كما أن الدور الاقليمي المتزايد في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا أوروبيا ودوليا[1].

لذلك فإنّ الفراغ الاقليمي الناشئ، عن غياب قوى إقليمية فاعلة، قد فسح المجال للسياسة التركية، بمزيد من التحرك الاقليمي الفعال؛ للمحافظة على الاستقرار عن طريق تكثيف جهود التواصل مع جميع الأطراف الاقليمية على نحو متوازن، ولا يعكس هذا التوجه نحو الشرق بعدا تكتيكيا، وإنما خياراً استراتيجيًا تفرضه مصالح تركيا الإقتصادية من ناحية، والتوجه الشعبي التركي من ناحية أخرى[2].

المطلب الثاني: الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط : الاستمرارية والتغير

يعتبر الدور الاقليمي كأحد مكونات السياسة الخارجية للدول، وهو مكرس الوظائف الرئيسية التي تؤديها الدولة خارج حدودها السياسية على مدى فترة طويلة من الزمن؛ في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وعليه، فإن الدور الاقليمي لا ينشأ إلا عندما تسعى الدولة للعبه وبصياغة واعية له. ترتبط أبعاد هذا الدور عادةً بتصورات صانع السياسة الخارجية لموقع ومكانة بلاده، وحجم نشاطها ونوع دوافعها في السياسة الدولية، فضلاً عن توقعاته بحجم التغيير الناتج عن ممارسة هذا الدور[3].

كما تتعدد الأدوار المحتملة للدولة، فقد تلعب دورًا تدخليًا في السياسة الدولية، أو قد يعتمد دورها، على الدور الحامي، وقد يعتمد دور الدولة على دوافع متضاربة مثل مناهضة الاستعمار، أو على دوافع تعاونية مثل أدوار التكامل الاقليمي والوساطة وغيرها. يتضمن الدور الخارجي

---

[1] المرجع ذاته، ص ص 446-447.

[2] جمال خالد محمد القاضي، "التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002- 2010"، (أطروحة دكتوراه في الفلسفة، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة الاسماعلية، جامعة قناة السويس، 2015)، ص 166.

[3] Hüsamettin İNAÇ, Aymene HADJI, Op,cit, P 310. pp 307-319.

للدولة أهداف مختلفة، مثل السعي لتغيير جذري للوضع القائم، وقد يتبنى الدور أهدافًا أيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف أيديولوجية أخرى، أو يقدم نموذجًا، مثل بناء الدولة لنموذج تنمية داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى، يسعى من خلاله إلى كسب النفوذ الدولي[1].

الفرع الأول: ثوابت السياسة الخارجية التركية

إذن تركيا وكغيرها من الدول الأخرى، شهدت سياستها الخارجية تحولات منذ ما قبل الحرب الباردة وحتى الوقت الحاضر، فبعدما كانت ترتكن إلى الحفاظ على الوضع القائم وفق مبدأ كمال أتاتورك سلام بالداخل سلام بالخارج، تطورت بعدها خلال نهاية سنوات التسعينيات فقد نشطت أكثر، إلى أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، فأعطيت أهمية كبيرة لأجندات السياسة الخارجية من منطلق البحث عن استعادة أمجاد وتاريخ الامبراطورية العثمانية، واستعادة الدولة هيبتها المفقودة خاصة في مجالها الحيوي من منطقة الشرق الأوسط. فعمد صناع القرار في رسمهم للمبادئ التأسيسية للسياسة الخارجية التركية المعاصرة، من خلال وضع بعض الأسس والمرتكزات مدفوعة بمجموعة من المقومات الداخلية، والاقتصادية، والسياسية، والجغرافية، وأخرى خارجية تتعلق كما ذكرنا سابقا بالمحيط الاقليمي الذي يجلب الفرص والمخاطر والتهديدات التي تمس مباشرة مصالح الدولة.

1. الأسس

تعرف السياسة الخارجية بأنها ذلك النشاط والسلوك السياسي الخارجي الهادف الذي يتضمن مجموعة من الاستراتيجيات، والأهداف، والأدوار تنتهجها الدولة تجاه محيطها الخارجي، الاقليمي، والدولي. وهي تعبر عن توجه واعي ومقصود من قبل صناع القرار؛ لتحقيق أهداف محددة تتعلق بحماية الأمن القومي والمصالح الوطنية للدولة، التي تتعدى حدود المجال الجغرافي

[1] Ibid, P 311.

للدولة إلى المجال الجغرافي الخارجي هذا من جهة، وقصد احتلال مكانة أو مركز إقليمي أو دولي من جهة أخرى.

وبما أن السياسة الخارجية هي إنعكاس للسياسة الداخلية، وهي تعبير عن المصالح الوطنية للدولة، لذلك نجد بأن هناك ترابطًا بين الاستقرار الداخلي من جانب والاستقرار الاقليمي والدولي من جانب آخر في الفكر الاستراتيجي التركي، وهو ما تضمنته أهم النظريات والأطروحات التي جاء بها وزير الخارجية التركية الأسبق أحمد داوود أوغلوا من خلال كتابه " العمق الاستراتيجي"، ومهندس السياسة الخارجية التركية، والذي أحدث بها نقلة نوعية فكان سببا في بروز ما اصطلح عليه عدة مفكرين "بالعثمانية الجديدة". فبُنِيت السياسة الخارجية على الأسس التالية:

- **التوازن بين الحريات والأمن:** فالدولة يجب أن تسعى لتحقيق الحرية لمواطنيها، وإلى تحقيق الأمن للمجتمع والوطن في آن واحد، ودون طغيان إحداهما على الآخر. كما لا يجب أن يؤدي الاهتمام بتحقيق الحرية إلى تهديد الأمن؛ لذلك يظل التوازن بين هذين المتغيرين هدف استراتيجيا[1].
- **محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بـ " تصفير" المشكلات:**

هذه النظرية التي أطلقها داوود أوغلوا ضمن كتابه "العمق الاستراتيجي"، ملخصها هو بناء علاقات اقليمية تقوم على الاحترام المتبادل، والحوار، والتعاون الاقتصادي، وحل الخلافات بالطرق السلمية، واستيعاب التنوع العرقي والديني؛ بهدف ضمان الاستقرار والأمان، ومد جسور التعاون، وتعزيز فرص السلام وفق نهج متعدد الأطراف. ولايتأتى ذلك إلا من خلال بناء نموذج

[1] فراس محمد إلياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**. ط1، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص 35.

تنموي تركي ناجح تحترم فيه التعددية الاثنية والعرقية، والانخراط في حل القضايا المحلية العالقة، التي تجسدت عبر إطلاق المصالحة التركية الكردية.

كل تلك التدابير والاجراءات، تعمل على إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع؛ وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة[1].

- **اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم،** ومن ثم لابد من المشاركة التركية الفاعلة في مجمل قضايا الأقاليم التي تنتمي إليها تركيا مع الوعي والحرص بأن لا تكون لها عداوات مع الدول الأخرى[2]. وأن تكون نشطة واستباقية عن طريق توظيف الوسائل والآليات الدبلوماسية، الحوار، والتوفيق؛ لمعالجة التوترات والأزمات حتى قبل نشوئها، وحلها بطرق سلمية، لاسيما في ظل خصوصية وحساسية منطقة الشرق الأوسط ذات المعضلة الأمنية ونظرا لصعوبة توقع ومعرفة نوايا ودوافع الأطراف الأخرى.
- **تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية،** لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون جسرا بل "بلد مركز"[3].
- **الانتقال من السياسة الجامدة والسكون إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا،** وفي هذا السياق، كانت تركيا قد خطت خطوات كبيرة على طريق

---

[1] محمد نور الدين، « السياسة الخارجية لتركيا .. أسس ومرتكزات»، علي حسين باكير، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. ط 1، بيوت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 138.

[2] فراس محمد إلياس، ص 35.

[3] محمد نور الدين، الصفحة ذاتها.

الإصلاح السياسي، ولتخرج رابحة كان لابد لها أن تتبع سياسة خارجية مؤثرة، وديناميكية، ومتعددة الأبعاد، تُرسي موقعا مركزيا في الساحة الدولية. وكان أمامها ثلاث عقبات: (الارهاب، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية). ورأى أحمد داوود أوغلوا إن تركيا نجحت في استيعاب هذه العقبات وتجاوزها، ومن إتباع سياسة خارجية مرنة[1].

2. المرتكزات

يستند فهم السياسة الخارجية العثمانية الجديدة إلى ثلاث ركائز؛ الركن الأول هو "الأمن غير القابل للتجزئة". بحيث يعتمد ذلك بشكل أساسي على مبدأ الكوزموبوليتانية الكانطية، الذي ينّص على أنه لا يمكن ضمان الأمن القومي لأي بلد على حساب أمن الدول الأخرى. وبعبارة أخرى، لا يمكن اعتبار بلد ما آمنًا إلا إذا كان جيرانه آمنين أيضًا. في هذا السياق، سعى صناع السياسة الأتراك إلى تعزيز مفهوم الأمن الجماعي في الجوار التركي ذي المعضلات، لا سيما في العراق وسوريا، وكذا في سياق معضلة القضية الكردية[2]. خاصة بعد الفوضى الخلاقة التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس المتعلقة بنشر الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان؛ تحقيقا للأهداف الأمريكية التي بدأتها بإحتلال العراق وإعادة هيكلة بنيته السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والطائفية، والعشائرية، وهو البلد المجاور لتركيا التي هي على مرمى من هذه الفوضى. واستكملت في مرحلة لاحقة في شكل ثورات الربيع العربي، وما خلفته من تهديدات عابرة للحدود كقضية اللاجئين، والجماعات

[1] فراس محمد إلياس، مرجع سابق ذكره، ص 36.

[2] Hüseyin Isiksal, « Turkish Foreign Policy, the Arab Spring, and the Syrian Crisis: One Step Forward, Two Steps Back », Hüseyin Işıksal and Oğuzhan Göksel, **Turkey's Relations With The Middle East - Political Encounters After The Arab Spring** -. Cham: Switzerland, Springer International Publishing, 2018, P 19.

الارهابية، شكلت تهديدا للأمن القومي لتركيا التي انخرطت كرد فعل منها في تعزيز المسار الديمقراطي لوقف أي تدخلات خارجية محتملة في شؤونها الداخلية عبر عدة خطوارت مثل تقليص القبضة العسكرية وتعزيز الحقوق والحريات.

إضافة إلى أنه وبمجرد توليه منصب رئاسة الوزراء قام أردوغان بسلسلة زيارات وجولات حول العالم. وكانت أوراسيا التي تتشكل من قارتي أسيا وأوروبا قد بدأت تشكل محور اهتمام لتركيا من الناحية الاستراتيجية. وبالتالي فإن ديناميكية الدبلوماسية التركية خلال العقد الأول من حكم الحزب قد تمحورت حول التأقلم مع التغيرات الجيوسياسية، خصوصا أن القادة الأتراك الجدد يرون أن الاستقرار والازدهار الداخليين في تركيا يعتمدان بدرجة كبيرة على الاستقرار الاقليمي والدولي[1].

الركن الثاني هو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وهذا الجانب له بعدين كما ذكرنا أعلاه؛ تهدف تركيا أولاً إلى استخدام قوتها الناعمة كأداة فعالة في السياسة الخارجية. وثانياً، الاعتماد الاقتصادي المتبادل مهم لبناء سلام مستدام في المنطقة[2]. بحيث يلعب الاعتماد الاقتصادي المتبادل على نطاق واسع حسب بعض العلماء الليبراليين، دورًا رئيسيًا في القضاء على المشكلات المتعلقة بالهوية. بعبارة أخرى، يعتبر الترابط الاقتصادي عاملاً رئيسيًا في تحطيم الالتزامات المتعلقة بالهوية المثقلة بالصراع، ونقل ولاء الناس نحو نظام أكثر توجهاً نحو الاقتصاد[3]. وقد اعتبر أحمد داوود أوغلو أن تركيا يجب أن تصبح دولة ذات اقتصاد يصنف من

[1] موريال ميراك–فايسباخ وجمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002**، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: بيروت، 2014، ص 48.

[2] Hüseyin Isiksal, Op, cit, p 19.

[3] Ibid,

ضمن الاقتصادات العشرة الأول في العالم، وأن تصبح عامل استقرار في العالم؛ ما يدعم من قدرة الدولة على فرض الاستقرار في الداخل، ويعزز من الأمن والحريات[1].

أما الركن الأخير فهو الانسجام الثقافي والحوار المتبادل والاحترام. هذه الركيزة مهمة لأنها تنطوي على إدراك واحترام الاختلافات السياسية، التي هي في صميم العديد من المشاكل الاقليمية. تقترح مبادرة السياسة الخارجية هذه حل جميع القضايا والمشاكل في المنطقة من خلال الدبلوماسية والحوار السياسي. على وجه الخصوص، من خلال التأكيد على دور الإسلام بإعتباره القاسم المشترك في المنطقة؛ وبالتالي فمن المتصور بأن يتم حل المشاكل الاقليمية دون صعوبة، بما في ذلك المشكلة الكردية في تركيا[2]. يحيلنا هذا إلى جاذبية نموذج السياسة الخارجية التركية من خلال توظيف الدبلوماسية الثقافية عبر وسائل الإعلام، وتنظيم المهرجانات، ونشر الأفلام والمسلسلات الدرامية، وترويج الفنون والجوانب الثقافية والتعليمية والترفيهية، إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات مع الأمم الأخرى. كما تخطتها إلى نهج الدبلوماسية الانسانية، والتعاون الانمائي عن طريق تقديم المساعدات لبعض شعوب العالم بواسطة المنظمات التركية غير الحكومية في دول عديدة تشهد تدهورا أمنيا كالصومال، وأفغانستان، والعراق، وسوريا واليمن؛ مما أحدث الأثر في تلك الشعوب عبر هذه الجاذبية للنموذج التنموي التركي.

الفرع الثاني: مراحل تطور الدور الاقليمي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط

إذن بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، فإنّ المؤسسة العسكرية ممثلة في مجلس الأمن القومي وبتوجهاتها العلمانية التي تميل بشكل أكبر نحو الغرب، تم تقليص مشاركتها في عملية صنع القرار في الشؤون الداخلية والخارجية؛ وهو ما أعطى حزب العدالة والتنمية حرية

[1] موريال ميراك– فايسباخ وجمال واكيم، الصفحة ذاتها.

[2] Hüseyin Isiksal, Op, cit, p 19.

وهامش الحركة بعيدا عن هذه المؤسسة خاصة بعد توقف مفاوضات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. وزاد التوجه نحو الشرق بحثا عن أسواق اقتصادية تجارية جديدة على إثر تسجيل معدلات نمو اقتصادي مصحوبة باستقرار سياسي نوعا ما؛ فتبدلت تماما السلوكيات والقرارات الخارجية بفعل وعي صناع القرار بأهمية لعب دور خارجي فعال تميز بالمرونة والتغير.

في ذات السياق، قام الدكتور نوري يسيلورت أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أنقرة في تركيا بتناول السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط عبر أربعة مراحل وتحولات، تبدأ الأولى من تسعينيات القرن العشرين حين شهدت علاقات تركيا الخارجية عدم استقرار؛ بالنظر إلى وجود حكومات تركية ائتلافية ضعيفة. بدأ التحول الجذري في السياسة الخارجية التركية مع فوز حزب العدالة والتنمية عام 2002، الذي أدى إلى مشاركة تركية فاعلة في الشرق الأوسط بالتزامن مع تغيّرات الإقليم الذي فجّرها الغزو الأميركي للعراق عام 2003. وسعياً لمكانة اقليمية، اتّبعت حكومة رجب طيب أردوغان سياسات "قوة ناعمة" في الشرق الأوسط، كما سعت لتحسين علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وخاصة البلدان المجاورة عبر الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية[1].

ظهر التحوّل الثاني في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط مع اندلاع ثورات "الربيع العربي" عام 2011، حين حاولت تركيا تقديم نفسها كنموذج للديمقراطية والتقدم الاقتصادي، وذلك عبر دعم مطالب الجماهير العربية بالحريات والانتخابات. لكن حالة "الفراغ الاقليمي" تحوّلت إلى صراع منذ عام 2013، حين تغير مسار الانتقال الديمقراطي إلى مسار الحروب الأهلية وما نجم منها من تحديات اقليمية للسياسة التركية[2].

---

[1] "ملخص محاضرة تناقش تحوّلات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط"، جامعة بيرزيت، 04 ماي 2023، على الموقع: https://www.birzeit.edu/ar/news/mhdr-tnqsh-thwwlt-lsys-lkhrjy-ltrky-tjh-lshrq-lwst. تاريخ الإطلاع: 19 نوفمبر 2023.

[2] المرجع ذاته.

بينما التحوّل الثالث وهو اتّباع تركيا "سياسة صلبة" في الشرق الأوسط، كان من أهم أسبابه محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة على الرئيس أردوغان في جويلية 2016؛ حين هُدّد الاستقرار السياسي الداخلي في البلاد في وقت زاد توتر علاقات تركيا الخارجية. أما التحوّل الرابع والأخير، فهو حين بدت تركيا في سياستها الخارجية أكثر براغماتية، خاصة مع تغيّرات النظام الدولي والمشهد الاقليمي منذ عام 2021؛ فصارت تركيا باتجاه تحسين علاقاتها الخارجية[1].

الفرع الثالث: مضامين وأبعاد الاستمرارية والتغير في الدور الإقليمي التركي

يعكس الدور الاقليمي التركي مزيجًا معقدًا من الاستمرارية القائمة على التاريخ والجغرافيا، من خلال نظرة صناع القرار لتركيا كزعيم إقليمي للعالم الاسلامي، لكنها تسعى في الوقت ذاته إلى إعادة تشكيل هذا الدور من خلال تبني سياسات تعكس مزيدًا من القوة الناعمة. إذ يتضح أن هناك تغير في هذا الدور ناتج عن الديناميكيات العالمية والاقليمية. يتجلى في محاولات تركيا المستمرة لتحقيق التوازن بين طموحاتها كقوة اقليمية ناشئة، وضغوط القوى الكبرى والمنافسين الاقليميين؛ الأمر الذي يدفعها إلى السعي للحصول على استقلالية أكبر عن الغرب عبر تعزيز العلاقات مع روسيا والصين.

في ذات الإطار، قامت الدكتورة مليحة ألتونيشيك (من كلية العلاقات الدولية بجامعة الشرق الأوسط التقنية بأنقرة) والدكتورة ليونير مارتين (من جامعة هارفرد) بتحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط مع مطلع القرن الحادي والعشرين وفقاً لنموذج هيرمان، فلاحظتا[2]:

[1] المرجع ذاته.

[2] جلال خشيب، مرجع سابق ذكره، ص ص 168.

1. **حدوث تغير تعديلي "تأقلمي":** يلاحظ أنه خلال فترة (2002–2011)، ومقارنة بفترة التسعينيات صارت السياسة الخارجية التركية أنشط وأوسع من الناحية الاقليمية، وأكثر ارتباطًا بمسائل اقليمية عدّة. إنّ هذا النمط من التغيير يمثّل نوعًا محدودًا جدًّا من التغيير.
2. **التغيير على مستوى البرنامج:** ففي سنوات الـ 2000 تابعت تركيا أهدافها بشكل أساسي عبر المفاوضات الدبلوماسية ومركزة على مجالات القوة الناعمة، ومؤكدة الاعتماد المتبادل والانخراط الاقتصادي، على عكس سياستها في المنطقة خلال سنوات التسعينيات المتميزة بصفتها الأمنية واستخدام وسائل عسكرية في الغالب (التحالفات المُوَازِنة، العلاقات العسكرية، والمعاهدات العسكرية والتدخلات)[1].
3. **التغيير على مستوى المشكلة/الهدف:** فخلافاً لفترة التسعينيات سعت السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية إلى تشكيل علاقات عميقة مع دول المنطقة، وقد هدفت بشكل واضح إلى القيادة الاقليمية، ومن جهة أخرى كانت هناك استمراريات مهمة من حيث بعض الأهداف المحددة. مثلا استمرت تركيا في دعم سلامة الأراضي العراقية، متنافسة مع إيران حول النفوذ ومعززة للاستقرار الإقليمي والازدهار، ومؤيدة أهمية تسوية القضية الفلسطينية. ما تغير هو الكيفية التي تم تعريف بها هذه المشكلات، ونمط الاستراتيجيات التي تم تطويرها للتعامل مع هذه المشكلات[2].
4. **تغير التوجه الدولي:** لاسيما من حيث موضوعين أساسيين خلال الفترة الثانية لحكم العدالة والتنمية (2007–2011)؛ تعلق الأول منها بالتدهور السريع في العلاقات التركية–الإسرائيلية بعد حرب غزة (2008–2009)، أما الثاني منها فتعلق بالتحسن في العلاقات مع إيران وخطابات رئيس الوزراء أردوغان المسائلة للاتهامات المتعلقة ببرنامج إيران النووي. كما صوتت تركيا إلى جانب البرازيل، ضد فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن. بالإضافة

[1] المرجع ذاته، ص ص 168– 169.

[2] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

إلى هاتين المسألتين، فالعلاقات التركية المقربة مع السودان، وفتحها للاتصالات مع حماس وعلاقاتها المتزايدة مع سوريا، خلقت أيضا توترات في علاقتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذان اعتبرا أنّ تركيا بصدد تغيير محورها، متحركة من التوجه الغربي التقليدي نحو الشرق المسمّى "بالشرق الأوسط" أو العالم الإسلامي[1].

تتواجد تركيا في بيئة إقليمية شديدة التعقيد، حيث يتداخل التنافس الإقليمي مع الضغوطات الدولية. هذا يعزز من الحاجة إلى دبلوماسية أكثر مرونة وقوة ناعمة أكثر تأثيرًا لتقوية موقفها في مواجهة أزمات الشرق الأوسط. لكن في نفس الوقت، فإن الانخراط العميق في قضايا مثل الملف النووي الإيراني أو العلاقات مع حماس قد يخلق تحديات في علاقاتها مع الغرب، وقد يُنظر إليها على أنها محاولة للابتعاد عن المحور الغربي التقليدي. رغم أنها تعكس محاولة أنقرة الاستفادة من الديناميكيات الدولية في تعزيز موقفها الاقليمي والدولي.

هذا التحول في العلاقات يعكس مدى تغير المفاهيم التقليدية للسياسة الخارجية التركية، ويؤكد أن تركيا لم تعد تقتصر على خيار المحور الغربي فقط، بل أصبحت أكثر استقلالية في تحركاتها. لكن في ظل صراع متزايد حول النفوذ بين قوى إقليمية أخرى مثل إيران والسعودية. من هنا يظهر أن تركيا تتأرجح بين الرغبة في الهيمنة الإقليمية وضغوط الواقع الجيوسياسي الذي يدفعها إلى البحث عن تحالفات مرنة وتحقيق توازن مقبول.

المبحث الثاني: تركيا والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط ـ الفوضى وعدم الاستقرار بالمنطقة ـ

لقد ظهر الحوار، والمشاركة، وتدابير بناء الثقة، والوساطة في النزاعات، والاتفاقيات التجارية، وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الدبلوماسية، والمساعدات الاقتصادية، وإعادة الإعمار، وحفظ السلام كأدوات مركزية لا غنى عنها لسياسة أنقرة الاقليمية والأوسع نطاقاً تحت

[1] المرجع ذاته، ص 170-171.

قيادة داود أوغلو. تقع تركيا في منطقة تشهد نزاعات داخلية وخارجية، وارتفاع نشاطات الجماعات الإرهابية، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بقرب انتشار أسلحة الدمار الشامل الاقليمية، واختلال موازين القوى، ومجالات النفوذ، والتدخل الخارجي. ومع ذلك، يرى داود أوغلو أن الأمن الاقليمي يمثل أمنًا مشتركًا[1]؛ لأن تركيا تقع في نقطة حيوية على خريطة الشرق الأوسط، حيث تشترك في الحدود مع عدة دول في المنطقة، هذا يجعل أمن الجوار والحدود الاقليمية أمرًا بالغ الأهمية، يتطلب منها الحفاظ على الاستقرار وتجنب النزاعات. فهي تواجه تحديات أمنية مشتركة مع دول الشرق الأوسط، مثل التهديدات الارهابية من قبل حزب العمال الكردستاني (PKK) وتنظيم الدولة الاسلامية "داعش". حماية لهذا الأمن الاقليمي، تظل تركيا بحاجة إلى التعاون مع الدول المجاورة لمكافحة هذه التهديدات. فضلا عن النزاعات الاقليمية، سواء كان ذلك في سوريا، أو العراق، أو ليبيا، وغيرها من المناطق، فهي تسعى للمشاركة في جهود حلها لضمان السلم والأمن الاقليمين.

من جانب آخر، تستضيف تركياعددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين، وهي تواجه تحديات هائلة في إدارة هذا الوضع، فتأثير اللاجئين على الأمن الاقليمي يجعل الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مهمًا لتقليل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. هنا يبرز الحفاظ على التعاون والعلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة كمبدأ أساسي ضمن ركائز الدبلوماسية التركية؛ لأن تركيا تعتمد بشكل كبير على دول المنطقة لتلبية احتياجاتها من الطاقة. فالتعاون الاقتصادي والطاقوي يعزز الروابط الاقتصادية ويعزز الأمن الإقليمي الذي يساعد في بناء تلك العلاقات وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة.

[1] Bill Park, Op, cit, pp 108-109.

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي في ظل حالة الفراغ الإقليمي

إنّ ثورات الربيع العربي التي بدأت في سنة 2010 وشملت عدة دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثرت بشكل كبير على الوضع الاقليمي، وكان لها تأثير ملحوظ على تركيا وسياساتها في الإقليم. الأمر الذي دفعها إلى إعادة تقييم سياستها الاقليمية، فمن جهة اعتبرت أن من واجبها دعم مطالب الشعوب بالحرية والديمقراطية، ومن جهة أخرى فهي تخاطر بتوتر العلاقات القائمة مع الأنظمة الحاكمة في دول الربيع العربي خاصة في ظل احتمالية فشل الثورات وإعادة انتاج الأنظمة القمعية مرة أخرى.

فالانتفاضات التي بدت ناجحة في الإطاحة بالزعماء المستبدين في تونس ومصر لم تكن كذلك في أي مكان آخر. تعثرت ليبيا فسقطت في حرب أهلية، وسحقت القوات الحكومية المعارضة في سوريا واليمن بلا رحمة. وبمساعدة الضربات الجوية لحلف شمال الأطلسي؛ تمكنت القوات المناهضة للقذافي في ليبيا من الاطاحة بالنظام الحاكم في أواخر أوت 2011، وتم القبض عليه في سرت وقتل بوحشية. فيما كان يبدو بأن سوريا تغرق طواعية في حرب أهلية، وأن صالح اليمني يترك منصبه أخيرًا. أما الانتفاضات في المملكة العربية السعودية والأردن والكويت والبحرين والمغرب؛ فلم ينتج عنها أي تغيير في الأنظمة القائمة[1].

المثير للدهشة أن الاحتجاجات لم يكن لها قادة، ولم تتبنى أيديولوجية أو دين أو حركة متماسكة. ومما زاد الطين بلة، أن معظم المتظاهرين لا يبدو أن لديهم خططًا للمستقبل بعد استيلائهم على السلطة. أخيرًا، تحطم الوضع الراهن في الحرب الباردة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكن في خضم أزمة مالية طويلة الأمد، لم تكن هناك قوة كبرى على ما يبدو مستعدة لمواجهة التحديات المرتبطة بحالات عدم اليقين هاته[2].

[1] Akif Kireçci, « Relating Turkey to the Middle East and North Africa: Arab Spring and the Turkish Experience », **Bilig**, No. 63, Autumn 2012, p 116.
[2] Ibid, pp 116-117.

وفق هذه المعطيات، فقد شكلت ثورات الربيع العربي اختبارا حقيقيا لدبلوماسية العمق الاستراتيجية باعتبارها أحد أبرز التحولات في تاريخ تركيا الحديث، ولتضع حدًّا فاصلاً بين حقبتين في سياسة تركيا الخارجية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية؛ إذ تهاوت معها الدعوات إلى إقامة تحالفات ثلاثية ورباعية بين سوريا وتركيا وإيران والعراق، التي هدفت أساسا إلى تطوير المصالح الاقتصادية، في حين أصيبت سياسة تصفير المشكلات بالتفكك والانهيار بسبب تداعيات الربيع العربي[1].

الفرع الأول: الاستجابة التركية لثورات الربيع العربي

إن الاستجابة التركية لثورات الربيع العربي كانت متنوعة ومعقدة، حيث اختلفت الديناميات والتفاعلات حسب كل دولة عربية، وتأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بكل دولة. فقد أعربت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية عن دعمها للحركات المطالبة بالديمقراطية في المنطقة، حين بدى أنّ هناك محاولات لدعم الشعوب التي تطالب بالحرية والديمقراطية في مواجهة نظم الحكم القمعية، وركزت تركيا على التفاعل مع التحولات السياسية في بعض الدول العربية بالتحديد.

غير أن أحداث ثورات الربيع العربي وانعكاساتها قد فرضت على الدبلوماسية التركية تحديات مركبة، ووضعت تركيا أمام خيارين، فإما دعم مطالب الشعوب الثائرة لإسقاط أنظمتها السياسية، أو الحفاظ على تحالفاتها وعلاقاتها قائمة مع هذه الأنظمة، دون إغفال تحدي آخر يتعلق بالطبيعة الفجائية لهذه الثورات. وفرضت هذه التحديات على تركيا إعادة صياغة طبيعة

[1] فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**. ط1، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 313.

مواقفها وأدوارها من ثورات "الربيع العربي"؛ إذ تنوعت واختلفت من حالة لأخرى في التعامل مع تطورات الأحداث في المنطقة العربية[1]، نوردها فيما يلي:

1. تونس:

اتسم موقف تركيا من الثورة التونسية بالحذر ومكتفية بمتابعة تطورات الأوضاع في تونس، وداعية في الوقت ذاته الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى التنازل عن السلطة تنفيذاً لمطالب الشعب التونسي. واحتضنت تركيا بعد تنحي زين العابدين قادة المعارضة التونسية، وقدمت لهم النصائح في مجالات السياسة وخصوصا في الجوانب المتعلقة بصياغة الدستور الجديد لتونس، والاستفادة من تجاربها في الاصلاح السياسي والاقتصادي وكيف استطاعت تركيا تحقيق نهضة اقتصادية سريعة؛ ساهمت في تحسين واقعها الاقتصادي وكذا المستويات المعيشية لمواطنيها بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002[2].

2. مصر:

أما الموقف التركي فكان أكثر وضوحاً تجاه الثورة المصرية، حينما أقدم رئيس الوزراء التركي أنذاك "رجب طيب أردوغان" بعد 6 أيام فقط من قيام ثورة 25 جانفي على دعوة الرئيس حسني مبارك بإجراء اصلاحات داخلية تلبية لمطالب المتظاهرين، ثم تحول الموقف التركي بعد ذلك إلى نقد النظام القائم، ومطالبته بالتنحي، واعتبر هذا الموقف بمثابة تحول نوعي في السياسة

[1] سبعاوي سالم مطر، **نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي**. ط 1، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 338 – 339.

[2] إبراهيم أحمد حسن الجبوري، **الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية "الأزمة السورية أنموذجاً"**. ط1، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص 62.

الخارجية التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، دون وجود أي نوع من التهديدات للأمن القومي التركي، وسابقة في العلاقات بين القوى الفاعلة في المنطقة[1].

3. ليبيا:

اتسمت السياسة التركية بالتحفظ الشديد إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا بشكل عام، إذ عارضت فرض عقوبات على النظام القائم أو أي تدخل عسكري تحت مظلة الناتو وبدت تركيا أكثر ميلاً للإسهام في جهود الإغاثة الانسانية وذلك بهدف الحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا، حيث بلغت قيمة استثماراتها قرابة الخمس مليارات دولار، وإجمالي الصادرات من المنتجات نحو ليبيا وصلت إلى ملياري دولار[2]. ولأنها من جانب آخر تؤمن بأن أي عملية دمقرطة وإصلاح سياسي لا بد أن تُبلور وفق مسار سياسي داخلي وفق أساليب الحوار والتفاوض وليس مفروضة من الخارج؛ لذلك فقد ترددت تركيا في دعم عملية الناتو في ليبيا، وطالتها انتقادات حادة من قبل الأطراف المعارضة في ليبيا، وكذا من المجتمع الدولي، لموقفها السلبي وتساهلها ضدّ النظام القائم، ثمّ تغيّرت السياسة التركية فيما بعد حينما لجأ الرئيس معمر القذافي إلى استخدام القوة العسكرية وبشكل وحشي ضدّ المدنيين، وكذا حينما تبين أنّ عملية الناتو ستكون انسانية تهدف إلى حماية المدنيين ضدّ أعمال العنف التي يمارسها النظام[3].

4. اليمن والبحرين:

إذن ورغم أن اليمن لم يمثل أي اهتمام خاص بالنسبة لأنقرة، إلا أن صناع القرار في تركيا قد أضفوا الطابع الرسمي على استئناف العلاقات مع النظام اليمني قبل أشهر قليلة فقط

---

[1] سبعاوي سالم مطر، مرجع سابق ذكره، ص 339.

[2] فراس محمد أحمد الجحيشي، مرجع سابق ذكره، ص 315.

[3] جلال خشيب، مرجع سابق ذكره، ص ص 179- 180.

من بدء الربيع العربي[1]، والذي خلاله إكتفت بالدعوة إلى تحسين الأوضاع في اليمن عبر اتباع مسار التحول الديمقراطي، وأبدت دعمها الصريح للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة ومعالجة الأزمة اليمنية[2].

أما النزاع في البحرين فسيجعل حكومة أنقرة تظهر في بداية الأمر دعما خجولا للإدعاءات الشيعية، وتشجع النظام الملكي السني البحريني على الاعتدال، وعندما أرسلت المملكة العربية السعودية جيشها لقمع انتفاضة 15 مارس 2011؛ أعرب أردوغان عن مخاوفه من أن يتحول النزاع في البحرين إلى كربلاء جديدة. مع ذلك، وبعد أيام قليلة من زيارة وزير الخارجية السعودي إلى تركيا، نأى رئيس الوزراء التركي بنفسه عن التعليق على الأوضاع في البحرين واليمن، تاركا سير الأحداث في أيدي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة[3].

وفي الواقع، تفضل أنقرة الحفاظ على علاقات جيدة مع الرياض وأبو ظبي، ثالث وثاني أكبر شريكين تجاريين لها على التوالي في العالم العربي خلال سنة 2010، عوض دعم الاحتجاجات الشعبية في اليمن والبحرين، وهما دولتان لا تربطهما بتركيا سوى علاقات اقتصادية بسيطة للغاية[4].

على العموم، تعددت الرؤى والتفسيرات التي طرحها المراقبون نتيجة اختلاف المواقف والأدوار التي تبنتها تركيا في تعاطيها مع ثورات الربيع العربي، فثمة من يرجعها إلى الطابع

---

[1] Michard, Jeanne, "Les Printemps Arabes, un Tournant pour la Politique Etrangère de la Turquie Sous le Gouvernement AKP (2002 – 2016)". Faculté des sciences économiques, sociales, politiques et de communication, Université catholique de Louvain, 2021. Prom. : Legrand, Vincent. p 62, Sur le site : https://dial.uclouvain.be/memoire/ucl/object/thesis:32381. Consulté le 1 December 2023.

[2] نظير محمود أمين، "موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. جامعة ديالي، بعقوبة: العراق، العدد 02، 2013، ص 329.

[3] Michard Jeanne, Op, cit.

[4] Ibid.

البراغماتي وتغليب المصالح الاقتصادية في تعامل تركيا مع الثورات، وهناك من يعتبرها مؤشراً على تخبط وإرباك السياسة الخارجية التركية؛ نتيجة تشبثها بسياستها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح إلى مطالب الشعوب بالتغيير. ويذهب آخرون إلى أنها مؤشر على ابتعاد تركيا عن المبادئ التوازنية لأطروحة العمق الاستراتيجي بتدخلها في شؤون دولة معينة والانحياز لدولة أخرى، ويعد الاتجاه الأخير الأقرب إلى التفسيرات التي تركز على المرجعية الاسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بجماعة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا[1].

من الواضح، أنه في ظل إعادة تشكل الأوضاع الاقليمية، حاولت تركيا استغلال أحداث الربيع العربي من أجل تعزيز حضورها ونفوذها في دول الربيع العربي عبر تقديم المساعدات المالية والانسانية، أو من خلال توثيق علاقاتها مع الجماعات الاسلامية التي صعدت إلى السلطة مثل مصر وتونس؛ لكنها سقطت في مستنقع الحرب الأهلية في سوريا التي تجمعها بتركيا روابط التاريخ والحدود، والتي نبحث تفاصيلها وأغوارها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

الفرع الثاني: النقاش حول جاذبية النموذج التركي للديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية

قدمت تركيا نفسها نموذجًا تنمويًا جاذبًا لبعض الدول في المنطقة خلال ثورات الربيع العربي وما بعده، من خلال اعتمادها نموذجًا اقتصاديًا وسياسيًا يجمع بين القيم الاسلامية والديمقراطية واقتصاد السوق. حيث حققت تركيا نموا اقتصاديا جعلها نموذجًا يحظى بإعجاب الكثيرين، وقامت بدمج القيم الاسلامية في النموذج التنموي؛ مما جعله يحظى بتأييد شرائح واسعة في العالم الاسلامي. هذا الدمج يظهر في السياسة الخارجية والقوانين الداخلية، وقد لاقى ترحيبًا من بعض الجماعات الاسلامية أيضا في المنطقة العربية. كما أظهرت تركيا التزامًا

[1] إبراهيم أحمد حسن الجبوري، مرجع سابق ذكره، ص 63.

بالقضايا الانسانية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بمساعدة الدول الفقيرة، وتقديم الدعم للمشاريع الاجتماعية؛ إذ ساهم هذا التفاعل الايجابي في بناء صورة إيجابية عن هذا النموذج.

لذلك يشار إلى "النموذج" التركي كمرجع للدول العربية الثورية وقياداتها الناشئة الجديدة، ومصدر إلهام مناسب وجذاب للحكم المحلي، وهو ما تمت مناقشته علناً في هذه البلدان (خاصة في تونس ومصر، وبدرجة أقل في ليبيا)، وتؤيدها علناً بعض الفصائل والأفراد البارزين داخل حركاتها الاسلامية الصاعدة، بما في ذلك محمد الغنوشي، زعيم حركة النهضة التونسية، والرئيس المصري محمد مرسي، وجماعة الإخوان المسلمون التابعة له. وتميل هذه المجموعات والأفراد إلى النظر إلى حزب العدالة والتنمية بقدر معين من التقارب بسبب التراث السياسي الاسلامي السني المشترك[1]، وكذا بسبب التوازن الذي حققته تركيا بين الديمقراطية والإسلام؛ مما يعد أمرًا جذابًا للدول التي تسعى لتحقيق تناغم بين قيمها الاسلامية ومؤسساتها الديمقراطية؛ لأن تركيا حققت تجربة ناجحة في مجال الديمقراطية، وقامت بتنظيم عدة انتخابات حرة ونزيهة. فضلا عن قيادتها لجهود تعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة، سواء من خلال الاتفاقيات التجارية أو بفضل الاستثمارات المشتركة. بل وتعدته إلى دعم القضايا الاسلامية في المنطقة، سواء كان ذلك عبر التعبير عن الدعم للفلسطينيين في صراعهم مع الاحتلال الصهيوني أو المشاركة في قضايا اسلامية بعينها.

إذن وفق هذه المعطيات السابقة، فإنّ استخدام الحركات الاسلامية في دول الربيع العربي لهذه المراجع بشكل صريح؛ يمكن أن يعزز موقفهم في صراعات السلطة المحلية. والأمر الأكثر غموضًا هو أن الأحزاب الاسلامية، وكذلك قطاعات من الجمهور في المنطقة، تتلمس طرقًا لاستيعاب الأطر الدستورية التعددية ظاهريًا والهيمنة الاسلامية على المدى الطويل، ويمكنها

[1] Karabekir Akkoyunlu, Kalypso Nicolaïdis and Kerem Öktem, **The Western Condition: Turkey, the US and the EU in the New Middle East.** UK: South East European Studies at Oxford (SEESOX), 2013, p 9.

النظر إلى حزب العدالة والتنمية على أنه اكتسب خبرة تمتد لعقد من الزمن على هذه الجبهة، وتتمحور جاذبية النموذج التركي حول مفاهيم متنافسة حول "العلمانية"[1].

أما على الصعيد الخارجي، تعمل تركيا كنموذج "اسلامي معتدل" في الشرق الأوسط؛ وهي فكرة لاقت شعبية كبيرة داخل مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، وروجت لها بنشاط مراكز الفكر والرأي ذات التوجه الأمني، ومجموعات الضغط والنقاد منذ اندلاع الانتفاضات العربية. ويكمن اهتمامهم المباشر بفوائده الاستراتيجية بالنسبة للمؤسسة الأمنية الغربية التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة. منها ضمان احتفاظ القيادات السياسية الناشئة بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة وحلفائها الاقليميين، واعتبار إيران، وليس إسرائيل، التهديد الأمني الرئيسي في المنطقة[2]. إضافة إلى المخاوف من أن يؤدي انهيار الأنظمة الاستبدادية إلى سيطرة الاسلاميين. إذا حدث ذلك، فقد أدرك حماة الأنظمة القديمة في الغرب نتيجتين محتملتين؛ إنّ تبني العداء الكاسح للغرب في المنطقة يمكن أن يمنع الغرب من الوصول إلى الأسواق والموارد الغنية في المنطقة. بدلاً من ذلك، قد يحدث انتقال منظم من الاستبداد المدعوم من الغرب إلى الأنظمة الديمقراطية، مع هيمنة الأحزاب ذات التوجه الاسلامي. بدا هذا الأخير هو المسار الأكثر وضوحًا، لكن من هو الفاعل الخارجي الذي سيكون قادرًا على توفير إطار شرعي لهذا الانتقال السلس؟[3].

من بين النماذج الممكنة للتحول المنضبط، بدت تركيا المرشح الأفضل للعالم الغربي لعدة أسباب؛ لقد احتلت هاته الدولة بالفعل مكانة راسخة في العالم الغربي، والأهم من ذلك، حتى في ظل حزب إسلامي مزعوم، لم تنحرف تركيا عن مبادئ العلمانية واقتصاد السوق. فقد عرّف حزب العدالة والتنمية نفسه بمصطلح "الديمقراطي المحافظ" ربما للتغلب على اتهامات الاسلام

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] Akif Kireçci, Op, cit.

السياسي. كان الافتراض الجوهري في العالم الغربي هو أن الخطاب المناهض للغرب في تركيا تم ترويضه بعد الاستيلاء على السلطة عبر انتخابات ديمقراطية. ولماذا لا نعمل على تحقيق نفس الغاية في دول الربيع العربي، خاصة إذا فازت الأحزاب الاسلامية في الانتخابات؟ وهنا تضع تركيا بوضوح إطارًا لمزيد من الالهام[1].

رغم توجس البعض من الطابع الاسلامي للحزب، إلا أنّ هذه النظرة قد قامت الكاتبة جنى جبور بفحصها والتدقيق في مدى صدقيتها، مؤكدة بأنّ دعم الجماعات الاسلامية يرجع إلى حسابات منطقية ومعقّدة قام بها الحزب، وقد فرضتها ثلاث توجّهات عقلانية. أولاً، منطق بنائي يتعلق بهوية وجذور حزب العدالة والتنمية التي تنبع من الإسلام السياسي، وتربطه علاقات توافق بالحركات الاسلامية في المنطقة العربية؛ فكان من البديهي أن يفضّل التيارات الاسلامية، ويعمل على تعزيز قوتها وحضورها في المشهد السياسي في أوطانها[2].

ثم أتت حسابات المنطق النفسي المرتبط بانعدام الأمن في تلك المنطقة. ففي سياق اقليمي أصبح معه كل شيء مشوّشًا وغير محسوب النتائج في بيئة أمنية مضطربة، ارتفعت معها مخاطر الفوضى التي تشهدها البلاد العربية، بحيث كان حزب العدالة والتنمية بحاجة ماسة إلى مُحاوِر موثوق، وقد لجأ إلى الناشطين الاسلاميين العرب كونه الطريق الأقصر للقيام بدور فعال حيال ما يحدث في المنطقة العربية[3]. وهذا يحيلنا إلى حالة الفراغ الإقليمي وغياب دولة مركزية في المنطقة العربية يمكنها احتضان موجة التغيير الديمقراطي، في ظل تراجع الدور المحوري لمصر التي انشغلت بتطورات الانتقال الديمقراطي في الداخل، أما الأنظمة الملكية المحافظة وعلى رأسها السعودية والإمارات وقطر فلم تكن جذابة إلى ذلك الحد؛ نظرا لسجلها

---

[1] Ibid.

[2] جنى جبور، مرجع سابق ذكره، ص ص 281-282.

[3] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

المعروف بصرامتها ضد أي مطالبات بالتغيير الديمقراطي والتعددية الحزبية، الأمر الذي جعل من تركيا النموذج الأقرب لقيادة هذه الموجة.

وأخيراً، تبنى الحزب منطق الواقعية السياسية ووفق رؤية استراتيجية بعيدة المدى. فأنقرة من خلال مواقفها وأدوارها اتضح وكأنها ((عرّاب)) الاسلاميين العرب، سعت لكسب ود هذه المجموعات التي يُحتمل أن تفوز بالانتخابات، وتضطلع بمهام القيادة في مرحلة ما بعد الثورة، على النحو الذي يجعل هؤلاء يدورون في فلكها في النظام الإقليمي الجديد المتوقع تشكيله. وحسب هذا المنطق تم التعامل مع الإسلاميين على أنهم الرهان الأفضل لتوسيع دائرة النفوذ التركي في المنطقة[1].

لكن الربيع العربي وما تلاه من أحداث أخلطت كل الأوراق والحسابات، وتحددت معها مواقف الدول العربية وتركيا تجاه الفواعل السياسية التي ستقود عملية الانتقال الديمقراطي السلسل في دول الربيع العربي. بناءا على ذلك، فإذا كانت التدخلات الاقليمية والدولية محدودة في مصر، فإن السعودية قد دعمت الجماعات السلفية، بينما دعمت كل من قطر وتركيا جماعة الإخوان المسلمون. حيث رأت تركيا في الجماعة وسيلة يمكنها تسويق وتكرار النموذج الاسلامي النيوليبرالي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. كما ساهم دعم تركيا للإخوان المسلمين في مصر في صعود الاسلاميين إلى قمة السلطة وهو ما لم يدم طويلاً، فسرعان ما انتهت تجربة الاسلاميين في الحكومة مع رئاسة محمد مرسي المجهضة؛ لأنّ مصالح مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسة العسكرية قد تمكنت من بناء تحالف مع مؤسسات الدولة الأخرى مثل الشرطة والقضاء لمنع إصلاح الدولة[2].

---

[1] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[2] Dina Ibrahim Rashed, «Geography, Resources and the Geopolitics of Middle East Conflicts », Bettina Koch and Yannis A. Stivachtis, **Regional Security in the Middle East Sectors, Variables and Issues.** 1st ed, Bristol: England, E-International Relations, 2019, pp 135 -136.

أما في تونس، فلم يعكس ميزان القوى للمجتمع المدني قوة مماثلة للاسلاميين كما في الحالة المصرية. بحيث لم يقف المجتمع المدني ذو النزعة العلمانية في تونس، إلى جانب مساعي الاسلاميين في الوصول إلى الحكم. وعندما ترددت أصداء دروس الإطاحة بالإخوان المسلمين في مصر عبر المنطقة، ظهر الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) كأقوى مؤسسة قامت بالتوسط خلال الفترة الانتقالية المضطربة في البلاد[1].

يتضح من مجمل هذه النكسات، وجود اختلافات جوهرية بين هذه التجارب السابقة في الدول العربية والتجربة التركية، في الخلفيات والسياقات والتطورات، خصوصا ما تعلق بالاختلاف الرئيس بين مساري "الثورة" في العالم العربي والإصلاح الداخلي المتدرج في تركيا بجميع جوانبه. فمثلًا، تمكن حزب العدالة والتنمية من تقليص دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية على مدى فترة زمنية طويل، وبصفة متدرجة متسلحًا بضرورة التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي، بينما أخطأ قادة الإخوان المسلمون في مصر حينما أرادوا اتباع ذات الخطوات في سياق داخلي قامت فيه الثورة على تراكمات الحكم العسكري لمصر منذ العام 1952[2].

من جهة أخرى، لم يعي بعض القادة الاسلاميين العرب الفروقات الجوهرية بين مسيرة العمل السياسي في تركيا في ظل أوضاع داخلية مستقرة إلى حد ما بتحدياتها ورهاناتها الخاصة بها، وبين الفترة الانتقالية في مرحلة ما بعد الثورات، والتي كانت بحاجة إلى حصول إجماع وطني بعيدا عن سياق المنافسة السياسية الحادة بين قوى الثورة. وبدلا من ذلك، كان يتعين عليهم النظر إلى تجربة حزب العدالة والتنمية كفكرة قائمة بذاتها، والتي جعلته حزبًا جماهيريًّا

---

[1] Ibid.

[2] سعيد الحاج، "تأثيرات النموذج التركي على تحولات الحركات الإسلامية العربية"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر 2016، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160921094144594.html. تاريخ الإطلاع: 5 ديسمبر 2023.

يستقطب أفرادًا من أطياف متعددة في بنيته وهيكليته الداخلية، وليس حزبًا أيديولوجيًّا يمثل تيارًا محددًا[1].

يضاف إليها عوامل أخرى أدت إلى فشل بعض التجارب العربية في الاقتداء بنموذج تركيا، منها أن الدول العربية تختلف في السياق الثقافي والتاريخي عن تركيا، من ناحية التركيبة الدينية، التراث الثقافي، والهوية الوطنية؛ مما أثر بشكل كبير في كيفية استجابة هذه الدول للنموذج التركي. إضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي في هذه الدول بعد ثورات الربيع العربي بسبب تحديات الأمن والاستقرار، التي تمثلت في زيادة تدفق اللاجئين والأعباء الاقتصادية والاجتماعية؛ أثرت على قدرتها على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة، وجعل من الصعب تحقيق التطوير الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي شهدته تركيا، خاصة بعد أن تورطت بعض الدول العربية في صراعات داخلية تدخلت خلالها العديد من الأطراف الاقليمية والدولية في شؤون هذه الدول مثل سوريا، ليبيا واليمن؛ مما أثر سلبًا على جهود الإصلاح والتطوير، وكذا على قدرتها في اتخاذ القرارات المستقلة، وتنفيذ السياسات التنموية.

المطلب الثاني: تركيا والمتغيرات الاقليمية والأمنية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط

بعد إندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2010، تغيرت الديناميكيات الاقليمية في الشرق الأوسط، وبشكل كبير على إثر حصول تحولات في الترتيبات الأمنية، وكذا نشوء تحالفات وشراكات جديدة. بالموازاة مع ذلك، لعبت تركيا دورًا هامًا في الأحداث التي جرت في المنطقة، التي شهدت ارتفاعا حادًّا لمخاطر التوترات والاضطرابات؛ مما أدّى إلى تعامل تركيا مع تلك التحديات من خلال تعزيز قدراتها الأمنية، وتكثيف التعاون مع دول الجوار والقوى الاقيلمية

[1] المرجع ذاته.

الفاعلة في المنطقة خاصة ما تعلق بالحرب الأهلية في سوريا، وبدأت أنقرة بإعادة تقييم علاقاتها الاقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات.

الفرع الأول: الحرب في سوريا واللجوء إلى القوة الصلبة

بعد انتشار موجات الربيع العربي، ووصولها إلى سوريا الدولة المجاورة لتركيا وبحدود طويلة؛ استشعرت أنقرة بوجود تهديد لأمنها القومي، إلا أن رد فعلها كان حذرا إزاء تطورات الأوضاع في سوريا، وتبنّت مقاربة تشجع الإصلاح عبر النظام القائم. في وقت كان يواجه فيه نظام الأسد تحديا حقيقيا، بداية بفرض الاتحاد الاوروبي عقوبات اقتصادية عليه بهدف دفعه نحو إقرار اصلاحات جدية، وكان يبدو بأن الرئيس بشار الأسد يتحدى الضغوط الخارجية للإصلاح؛ فأصبحت العلاقات بين الدولتين أكثر توترًا[1]. خصوصا وأنه في تلك الأشهر الأولى من الانتفاضة، لم تقم تركيا فقط بإشراك النظام في إدخال اصلاحات سياسية، وحتى أثناء محاولتها إقناع بشار بانفتاح النظام السياسي في البلاد، شاركت حكومة حزب العدالة والتنمية في أنشطة مع المعارضة. في 1 جوان 2011، انعقد الاجتماع الأول للمعارضة السورية في مدينة أنطاليا التركية. ثم في أوت 2011، تم الإعلان عن تأسيس المجلس الوطني السوري في إسطنبول. وبالتالي؛ فمن الواضح أن تركيا انخرطت في وقت مبكر في عملية تعزيز جماعات المعارضة السورية، وهي خطوة ربما كان يُنظر إليها على أنها مفيدة بغض النظر عن قرار الأسد بشأن الاصلاحات[2].

[1] جلال خشيب، مرجع سابق ذكره، ص ص 185-186.

[2] Meliha Benli Altunışık, "The Inflexibility of Turkey's Policy in Syria", IEMed Mediterranean Yearbook 2016, on the website: https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2021/01/The-Inflexibility-of-Turkeys-Policy-in-Syria.pdf . Was visited on December 8, 2023.

انتهت هذه المرحلة الأولى في خريف عام 2011، عندما اختار النظام شن حملة قمع مفتوحة على المعارضة، وتركت تركيا سياسة الحوار مع النظام السوري. في 21 سبتمبر 2011، قطعت تركيا رسميًا جميع علاقاتها مع النظام السوري، وفي هذه الفترة تبيّن بأن حكومة حزب العدالة والتنمية بالغت في تقدير نفوذها على نظام الأسد، وسرعان ما أصبح من الواضح أن النظام لن يتبع نصيحة تركيا بالإصلاح، وتوسيع النظام ليشمل شخصيات معارضة، بل قرر قمع المعارضة. ومن ناحية أخرى، أصبحت حكومة حزب العدالة والتنمية الحريصة على أن تكون جزءًا من هذه التطورات في سوريا، منخرطة بنشاط في تنظيم المعارضة[1].

انتقلت بعدها أنقرة إلى التركيز على المواجهة، فاستندت في نهجها على افتراض أنه كما هو الحال مع الدول الأخرى التي شملها "الربيع العربي"، سيتم الإطاحة بالنظام الاستبدادي في سوريا قريبًا. ودعت هذه السياسة إلى اتخاذ اجراءات في مجالات مختلفة، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمادي للمجلس الوطني السوري، الذي كان أنذاك أقوى منظمة معارضة، والجيش السوري الحر المناهض للنظام؛ واستقبال اللاجئين في مخيمات مبنية خصيصًا لذلك، وشن هجوم دبلوماسي يهدف إلى تعبئة المجتمع الدولي لإسقاط الأسد. وبقيت أنقرة محايدة بشكل ايجابي تجاه الجماعات الجهادية المسلحة التي انضمت إلى التمرد، على أمل أن تساهم في القضاء على النظام[2]. ونتيجة لذلك؛ فقد زادت الاتهامات الموجهة إلى تركيا بدعوى تزويدها قوات المعارضة السورية بالأسلحة والمعدات العسكرية، وحتى الإشراف على تدريب عناصرها في الخفاء؛ مما أدّى إلى توتر العلاقات بين البلدين وقطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما، بعد اتهام سوريا بإسقاط طائرة مقاتلة تركية في جوان 2012.

[1] Ibid.

[2]Szymon Ananicz, "Helpless and lonely: Turkey’s attitude towards the war in Syria", **OSW COMMENTARY**. Centre for Eastern Studies, No. 136, 09 May 2014, pp 1-7.

دخل الدور التركي في الحرب الأهلية السورية مرحلة أخرى، بدأت في صيف 2013 وانتهت في صيف 2014 مع ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)؛ أدى إطالة أمد الصراع والعنف غير المسبوق، وضعف المعارضة الخارجية، إلى زيادة راديكالية قوى المعارضة داخل سوريا. وفي عام 2013، برزت جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة، والتي أصبحت الآن أفضل تسليحا وتمويلا وتحفيزا، كعنصر فاعل مهم في المعارضة[1].

بشكل عام، كانت الجماعات الأكثر تطرفًا في سوريا هي من تولت القتال ضد النظام، على الرغم من أن تورط حزب الله وإيران في الحرب الأهلية السورية أصبح أيضًا أكثر قوة وانفتاحًا. خلال هذه الفترة، اكتسب الصراع طابعًا أكثر طائفية، حينما بدأت الأطراف في استخدام الهويات الطائفية كجزء من صراعها. خلال هذه الفترة، بدأ حلفاء تركيا الدوليون بمراجعة سياستهم في دعم المعارضة في سوريا. على سبيل المثال، في ديسمبر 2013، علقت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الدعم العسكري الذي يسجل في خانة "العتاد غير الفتاك" للمتمردين في شمال سوريا؛ وهكذا أصبحت تركيا وحيدة بشكل متزايد في إصرارها على دعم المعارضة[2].

إذن ساهمت هذه التطورات السابقة في تعقيد المشهد السوري، وزيادة التصعيد في الصراع، الذي تحول من كونه صراعًا سياسيًا في البداية إلى صراع طائفي، يعكس تفاقم التوترات والانقسامات داخل المجتمع السوري. كما أن توقف الدعم العسكري من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة يعكس تقييمًا جديدًا للمخاطر المرتبطة بتقديم الدعم للمعارضة، مما ترك تركيا بموقف منفرد في دعمها للمعارضة، فكان أمامها خيارين: إما تعزيز دورها الاقليمي وزيادة تأثيرها في الصراع، أو المخاطرة بالانزلاق في مستنقع الفوضى والاضطرابات، والانكفاء على الذات.

[1] Meliha Benli Altunışık, Op, cit.

[2] Ibid.

تطورت هذه التوترات إلى الصدع الاستراتيجي في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. ففي عام 2014، برز تنظيم الدولة الإسلامية باعتباره مصدر قلق رئيسي لواشنطن في سوريا؛ مما دفع بالتراجع عن هدف الإطاحة بالأسد وفقد أهميته. على النقيض من ذلك، وبالنسبة لأردوغان، كان التركيز لا يزال منصبًا على الأسد (وبشكل متزايد، على الحركة القومية الكردية). ونتيجة لذلك، عندما اقترحت الولايات المتحدة سلسلة من العمليات المشتركة التي تستهدف تنظيم الدولة الاسلامية في شمال سوريا على نطاق ضيق؛ ردت تركيا بمقترحات أكثر شمولاً، بحجة أن الحل الدائم للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الاسلامية يتطلب تغيير النظام في دمشق[1].

بناءا على هذه المعطيات، احتضنت إدارة ترامب قوة كردية سورية تسمى وحدات حماية الشعب (YPG) باعتبارها شريكها المفضل ضد تنظيم الدولة الاسلامية. وعلى النقيض من ذلك، حددت أنقرة، وحدات حماية الشعب – وهي ذراع حزب العمال الكردستاني – باعتبارها التهديد الأمني الرئيسي لها. ونتيجة لذلك، أعاد أردوغان توجيه سياسة تركيا في سوريا نحو مواجهة وحدات حماية الشعب؛ فجعلت الولايات المتحدة وتركيا منخرطتين في لعبة خطيرة في شمال سوريا. من جانبه، طالب أردوغان الجنود الأمريكيين بإخلاء منطقة منبج، التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب تحسبا لهجوم تركي. رد المسؤولون الأميركيون برفضهم هذا المقترح، معتبرين أن قوات العمليات الخاصة هناك « ستكون قادرة على الدفاع عن نفسها»[2].

في عام 2015، تغيرت أولويات تركيا، نظرا للمكاسب التي حققتها وحدات حماية الشعب على طول الحدود السورية التركية. وفي ذلك الوقت، تمكنت وحدات حماية الشعب بفضل قواتها من بناء سجل حافل كشريك عسكري موثوق به للولايات المتحدة في شمال سوريا، حينما بدأت الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وأحرزت تقدما في المناطق التي لم تكن تتمتع تقليديًا

[1] Nicholas Danforth and Aaron Stein, **Turkey's New Foreign Policy: Ankara's Ambitions, Regional Responses, and Implications for the United States**, 1st ed, Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 2023, P 24.

[2] Ibid.

بأغلبية كردية. إلى جانب ذلك، فإنّ نجاح حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد في انتخابات جوان 2015 في البلاد، وفشل مفاوضات أنقرة مع حزب العمال الكردستاني، نجم عنه صعود القضية الكردية إلى قمة جدول أعمال تركيا[1].

في أواخر شهر نوفمبر 2015، أسقطت تركيا طائرة روسية مقاتلة لانتهاكها المجال الجوي والسيادة التركية؛ مما أدى إلى تأزم العلاقات بين البلدين، وشلّ حركة تركيا في القيام بأي دور في شمالي سوريا[2]. وبالإضافة إلى فشل تجارب الربيع العربي؛ فقد أصبحت تركيا معزولة في الشرق الأوسط، وعلى خلاف مع كل اللاعبين المحليين والخارجيين الرئيسيين في المنطقة. ويعكس هذا جزئياً التغيرات المضطربة التي شهدتها المنطقة، بما في ذلك عدد من عمليات إعادة التوجه السريعة، التي كان من شأنها أن تجعل من الصعب على أي حكومة اتباع سياسة عملية. ومع ذلك، كانت عزلة تركيا أيضًا نتاجًا لعدد من الاختيارات ذات الدوافع السياسية أو الأيديولوجية[3].

إن عودة الصراع الكردي إلى الظهور تعكس جزئيًا احتياجات أردوغان السياسية، إلى جانب شيوع المشاعر القومية بين قطاعات رئيسية من المؤسسة العسكرية التركية والناخبين. وبالمثل، كان للكثافة والالتزام اللذين دعمت بهما أنقرة الجهات الاسلامية الفاعلة في مصر وسوريا عنصر أيديولوجي واضح أيضًا[4].

---

[1] Nienke van Heukelingen and Bob Deen, "Beyond Turkey's 'zero problems' policy, Motives, means and impact of the interventions in Syria, Libya and the South Caucasus", **Clingendael**. Policy Brief, the Netherlands Institute of International Relations, January 2022 , on the website: https://www.clingendael.org/sites/default/files/2022-01/Policy_brief_Beyond_Turkeys_zero_problems_policy.pdf . Was visited on December 11, 2023.

[2] جلال خشيب، مرجع سابق ذكره، ص 198.

[3] Nicholas Danforth and Aaron Stein, Op, cit, p 26.

[4] Ibid.

في شهر فيفري 2016، توصل الفاعلان الدوليان الأساسيان في الأزمة السورية؛ أي الولايات المتحدة وروسيا، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. على إثره قام مجلس الأمن الدولي بتبني تسوية وضعت أسس مرحلة ما بعد وقف الأعمال العدائية، كما اتّفق الطرفان على أنّ وقف إطلاق النار هذا يشمل كذلك عدم شن حرب ضد جماعات كداعش والنُصرة؛ الأمر الذي قيّد القوات العسكرية التركية، وجعلها في وضع حرج وصعب[1].

لم يدم الاتفاق طويلا، حتى أقدمت تركيا على التدخل العسكري في أوت 2016 بشمالي سوريا لوضع حد للنشاط المتزايد لعناصر داعش والقوات الكردية المسلحة، ومعها تبدت ملامح مرحلة جديدة في السلوك الخارجي التركي تجاه تطورات الحرب في سوريا، حينما أقحمت دبّابّاتها وقواتها الخاصة في المعركة إلى جانب المتمردين من قوات المعارضة السورية في هجومهم على معقل داعش الوحيد المتبقي في الحدود التركية. ولقي هذا العمل العسكري التركي أنذاك موافقة من الإدارة الأمريكية، فضلا عن توفيرها الغطاء الجوي بواسطة الطائرات المقاتلة الأمريكية[2]. أطلق على هذه العملية اسم "درع الفرات"، وهي عبارة عن عملية عسكرية انطلقت بتاريخ 24 أوت 2016، جرت على ثلاث مراحل، وتم خلالها السيطرة على مدينة جرابلس وريفها قرب الحدود التركية، ثم الوصل بين المدينة السابقة بمدينة إعزاز في ريف حلب، فالسيطرة على مدينة الباب بريف حلب الشرقي. انتهت العملية في مارس 2017 بتطهير عناصر تنظيم داعش، وهدفت إلى:

1. فرض منطقة آمنة وتوفير ملاذ آمنا للآلاف المدنيين النازحين.
2. منع نزوح المزيد من المواطنين السوريين، وتسهيل إيصال المساعدات الانسانية.
3. منع قيام دويلة كردية تقوم على نظام حكم طائفي.

[1] جلال خشيب، مرجع سابق ذكره، ص 198.

[2] المرجع ذاته، ص 200.

4. تأمين الحدود التركية من نشاط الجماعات المسلحة.
5. الحفاظ على وحدة الأراضي السورية.

في 20 جانفي 2018، بدأ الجيش التركي والجيش السوري الحر، عملية عسكرية أخرى تحت اسم "غصن الزيتون"؛ انتهت بإخراج وحدات حماية الشعب الكردية من منطقة عفرين السورية الحدودية، التي رأت فيها تركيا حماية لأمنها القومي لتمركز القوات الإرهابية بها، وإعادة المدينة إلى أهلها. ثم عملية عسكرية ثالثة "نبع السلام" في شمالي سوري في 9 أكتوبر 2019، والتي جاءت بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من سوريا في ديسمبر 2018 بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب هزم قوات تنظيم الدولة الاسلامية، حيث استندت تركيا في هذه العملية على القوانين والمواثيق الدولية لاسيما المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي للدول الأعضاء حق الدفاع المشروع عن النفس، لكن بعض الدول الأخرى اعتبرتها بمثابة انتهاك لسيادة الدولة السورية في ظل رفض الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية لها، بينما عدها البعض الآخر بمثابة فرصة استراتيجية لتركيا لملء فراغ السلطة هناك إلى جانب الفاعلين الآخرين إيران وروسيا؛ وحققت تركيا خلالها أهدافها في مدة قصيرة، ولعل أبرزها إقامة "منطقة عازلة" وآمنة على حدودها الجنوبية، يبلغ طولها نحو 440 كيلومترا، وعمقها يفوق 30 كيلومترا في الشمال السوري، إضافة إلى إفشال مخطط إنشاء دولة كردية.

منذ بداية الصراع، كان اللاعبون الرئيسيون، وهم روسيا وإيران وتركيا، بعيدين كل البعد عن التوافق بشأن الحرب الأهلية في سوريا؛ مما يجعل التوصل إلى توافق في الآراء أمراً صعباً. ومن ناحية أخرى، تنظر روسيا وإيران إلى سوريا كدولة عميلة، وتقاتلان إلى جانب النظام لاستعادة سلطته وسيطرته. ومن ناحية أخرى، تواجه تركيا معظم العوامل الخارجية الناجمة، عن التطرف وهروب المواطنين السوريين إلى أراضيها، باعتبارها مبررا لمعارضة نظام بشار الأسد[1].

[1] Nienke van Heukelingen and Bob Deen, Op, cit.

بحلول أواخر عام 2019، أصبح الوضع غير مقبول، وعلى الرغم من وجود اتفاقيات أستانا (2017) ومذكرة سوتشي اللاحقة (2018)، والتي اتفقت فيها تركيا وروسيا على العمل على وقف تصعيد القتال في إدلب وإنشاء منطقة منزوعة السلاح؛ فقد بدأت قوات النظام والقوات الروسية في زيادة الضغط على محافظة إدلب التي تسيطر عليها قوات المعارضة، بما في ذلك 12 نقطة مراقبة تركية. وقد تمت بالفعل إعادة مناطق خفض التصعيد الثلاث الأخرى إلى سيطرة النظام؛ مما ترك إدلب باعتبارها "المعقل الأخير للثورة" الذي يجب احتلاله، وكانت أبرز العواقب تتمثل في هروب أعداد كبيرة من المدنيين شمالاً باتجاه الحدود التركية[1].

الفرع الثاني: سياسة المحاور والأحلاف

لقد أوضحت الكثير من أدبيات السياسة الخارجية لأنقرة وتصريحات مسؤوليها، رفضها لاستراتيجية المحاور، غير أن المحددات الأمنية أيضا وقفت وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة 25 جانفي، من أجل تأسيس محور "القاهرة –أنقرة"؛ وذلك بهدف مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة[2]. ويعد هذا المحور شبيها بالمحاور الأخرى على غرار محور "الرياض – أبو ظبي"، الذي يمثل تحالفًا اقليميًا يضم السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والتحالفات التي تشكلت في سياق النزاعات الاقليمية مثل التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش). تصب هذه الجهود في إطار تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى الأطراف المشاركة فيها إلى تعزيز نفوذها، وتأثيرها الاقليمي والدولي على حساب الأطراف الأخرى، وتحقيق أهدافها، وحماية مصالحها في المنطقة. وبشكل عام، فإنّ المحاور والأحلاف في منطقة الشرق الأوسط تعكس

[1] Ibid.

[2] محمد عبد القادر خليل، "تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 11 أوت 2023، على الموقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx. تاريخ الإطلاع: 13 ديسمبر 2023.

التفاعلات المعقدة والمتنوعة بين الدول والمجموعات في المنطقة، وتلعب دورا مهما في تحديد الديناميات السياسية، والاقتصادية، والأمنية فيها.

ذلك أنّ التراجع الاقتصادي الذي خلفه الاحتلال الأمريكي للعراق؛ ساهم في تقليص وجودها واهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط؛ الأمر الذي أدى إلى إخلال ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة لصالح إيران وحلفائها الدوليين، كونها تحمل مشروعا توسعيا، كما مثل الدخول التركي عاملا ديناميكيا للسياسة الاقليمية، جعل المنطقة تتجه نحو المزيد من الأزمات والصراعات؛ مما أثرت بشكل كبير على توازن القوى في المنطقة، بحيث انعكس سلبا على الأوضاع الأمنية والسياسية، وخلق مناخا إقليميا متوترا وغير مستقرا يسوده الصراع على المكانة الاقليمية، وسباق التسلح، والإطاحة بالحلفاء الاقليميين[1]، هذا ويفتقر الشرق الأوسط إلى بنية أمنية اقليمية شاملة. وبدلاً من ذلك، تتنافس القوى الطموحة على النفوذ من خلال إبراز القوة، وتخريب الأعداء، ودعم الشركاء المحليين من غير الدول، والاستفادة من علاقاتهم الدولية، والإقدام على ذلك دون احترام للعادات والأعراف السياسية والدبلوماسية أو حتى احترام للقانون الدولي. ترسم هذه الصورة العامة ملامح ثلاث محاور تقسم المنطقة إلى مراكز قوة مختلفة[2]:

1. جبهة دينية بقيادة إيران والحكومات والميليشيات المتحالفة معها في العراق ولبنان وسوريا واليمن.
2. محور الدكتاتوريات المحافظة وتقوده السعودية والإمارات العربية المتحدة، بدعم من دول أخرى، لا سيما مصر التي تركز على الداخل.

---

[1] مصطفى كمال، " تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 15 أفريل 2018، على الموقع: http://www.acrseg.org/40698 . تاريخ الإطلاع: 15 ديسمبر 2023.

[2] Bastian Giegerich, Emile Hokayem and Sharinee Jagtiani, "Regional security and alliances in the Middle East and the Indo-Pacific: implications for European security", The International Institute for Strategic Studies, January 2022, on the Website: https://www.iiss.org/globalassets/media-library---content--migration/files/research-papers/2022/hanns-seidel-paper---regional-security-and-alliances.pdf. was visited on December 15, 2023.

3. جبهة إسلامية شعبية بقيادة تركيا وقطر، تسعى إلى دعم الأحزاب الاسلامية في جميع أنحاء المنطقة.

في الأبراج المختلفة، اشتبكت هذه المحاور بشدة في عدة دول كالعراق وليبيا وفلسطين وسوريا واليمن، ولكن أيضا في مصر والصومال والسودان وتونس. كانت أزمة 2017–2021، بين المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة أخرى تعبيرًا مذهلاً آخر عن هذا الانقسام المدمر[1]، الذي جاء نتيجة تراكم الخلافات والتوترات السياسية والاقليمية لعدة سنوات. حيث أقامت هذه الدول حصار على قطر في جوان 2017، من خلال فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها، بحجة دعمها للجماعات الارهابية والمتشددة في المنطقة، مثل جماعة الإخوان المسلمون وحزب الله، وأيضًا العلاقات المشبوهة مع إيران، والتدخل في شؤونها الداخلية خاصة في دول الربيع العربي من خلال وسائل الاعلام القطرية وعلى رأسها قناة الجزيرة التي اتهمتها بعرض وجهات نظر تؤجج الصراع، وتتعارض مع مصالح هذه الدول في المنطقة. إضافة إلى الخلافات الدبلوماسية والاقليمية بين الجانبين بشأن العديد من القضايا الاقليمية، مثل الأزمة السورية والأوضاع في اليمن وليبيا. كما كانت هناك منافسة بينهما على النفوذ والسيطرة في المنطقة العربية والاسلامية، وكان الحصار بمثابة إحدى وسائل الضغط لتقليل نفوذ قطر التي اعتبروا أنشطتها في المنطقة بمثابة تهديد للأمن والاستقرار الاقليمين.

إحدى تداعيات هذا الحصار، أن طالبت المملكة العربية السعودية سحب تركيا لقواتها من البلاد. وخلال الأزمة، كان هناك قلق من قيام المملكة العربية السعودية بغزو جارتها الصغيرة لإسقاط النظام، الذي كانت أنقرة ملزمة بالدفاع عنه. بعدها تفاقمت التوترات أكثر في أكتوبر

[1] Ibid.

2018، عندما قُتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وتقطيع جثته داخل القنصلية السعودية في إسطنبول[1].

فحسب تقييم استخباراتي لوكالة المخابرات المركزية (CIA) الأمريكية، أمر ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بتنفيذ عملية القتل. كما كان لدى الحكومة التركية نفس التقييم، ومن خلال سلسلة من التسريبات المنسقة سعت إلى زيادة الضغط، على الأرجح حتى يتخذ الملك السعودي سلمان إجراءات لتهميش الأمير الشاب. وبالتالي؛ كانت السياسة التركية محاولة فعلية للإطاحة بحاكم عربي كانت أنقرة على خلاف معه حول الإسلام السياسي، والنظام الاقليمي بعد الثورات العربية. لكن لم تنجح هذه الجهود الرامية إلى تغيير النظام، وردًا على هذه السياسة؛ فرضت المملكة العربية السعودية حظرًا كاملاً على المنتجات التركية[2].

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد شهدت العلاقات بين البلدين توترًا متزايدًا، حينما قاما بتبادل الاتهامات والتصريحات العلنية، وتركزت التداعيات الرئيسية لهذا الحدث على النقاش حول مسؤولية السلطات السعودية في الجريمة خاصة بعد تقديم السلطات التركية أدلة قوية تثبت تورط السلطات السعودية في مقتل خاشقجي، وتفاعل العالم بأسره مع هذه القضية بشدة، في ظل مطالبة المجتمع الدولي بالتحقيق الشفاف والمستقل في القضية. كما أدت من جهة أخرى إلى إثارة المناقشات حول واقع حقوق الإنسان وحرية الصحافة في السعودية، والدور الذي يلعبه النظام في قمع المعارضين له خاصة أصحاب الرأي والتعبير منهم.

مع ذلك، تتغير هذه الأبراج في بعض الأحيان، ويتعاون اللاعبون لأغراض محددة. تركيا والسعودية متحالفان في سوريا ضد نظام الأسد، في حين تحافظ قطر وتركيا على علاقات ودية مع إيران، لا سيما لمواجهة الضغوط السعودية والإماراتية. اتخذت هذه المنافسة متعددة الجهات

[1] Nicholas Danforth and Aaron Stein, Op, cit, p 52.
[2] Ibid, pp 52-53.

والأبعاد مجموعة متنوعة من الأشكال لا تصل إلى حد الصراع المباشر: من عمليات الحصار، والحملات الالكترونية والاعلامية، إلى الدعم النشط للميليشيات المحلية. كان أحد الآثار الجانبية الهامة للتيار الخفي لهذه المنافسة الشديدة هو اللامبالاة، وحتى الرضا عن الذات تجاه جميع التهديدات العابرة للحدود[1].

إنّ اشتداد الحرب الباردة بين المحور التركي القطري والمحور السعودي الإماراتي في الأعوام 2016–2021، حدثت على خلفية السياق الأمني الاقليمي المتغير، والتحولات الكبيرة في تصورات التهديد لدى تركيا والمملكة العربية السعودية. لأنّه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في جويلية 2016، أبدت القيادة التركية مخاوف متزايدة بشأن استقرار النظام والأمن القومي. وقد تُرجم هذا إلى إضفاء الطابع الأمني على القضايا الاقليمية، وتفضيل العمل الأحادي الجانب، وعسكرة السياسة الخارجية مع زيادة استخدام القوة الصلبة. كما دفع الاستقطاب الاقليمي المتزايد أنقرة إلى إعادة تعريف علاقاتها مع الشركاء والخصوم على حد سواء[2].

كان للتطورات المحلية آثار غير مباشرة على السياسة الخارجية: فقد ساهم التحالف بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية في أعقاب محاولة الانقلاب؛ في تحول إلى التوجه العسكري والعدواني في السياسة الخارجية مع تصاعد التحديات الأمنية في المنطقة لتشكل تهديدات للأمن القومي. وبرزت الرواية القومية المتمثل في تركيا المعزولة والمحاطة بالأعداء والمنافسين الاقليميين الذين لا يمكن الاعتماد عليهم، باعتباره الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الجديدة لتركيا. وبالمثل، فإن احتدام الصراع في اليمن، وتزايد هجمات الحوثيين ضد المملكة،

[1] Bastian Giegerich, Emile Hokayem and Sharinee Jagtiani, Op, cit.

[2] Jana J. Jabbour, "After a Divorce, a Frosty Entente: Turkey's Rapprochement with the United Arab Emirates and Saudi Arabia. Strategic Necessity and Transactional Partnership in a Shifting World Order", The French Institute of International Relations, May 2022, on the website: https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/2jabbour_turkey_sa_uae_mai2022.pdf. was visited on December 20, 2023.

وحملة "التشهير" الدولية ضد القيادة السعودية بعد مقتل خاشقجي، خلقت هوسًا أمنيًا في الرياض، وهو ما تُرجم إلى المزيد من الحزم، والهجوم، والتنافسية في السياسة الخارجية[1].

تظهر هذه المعطيات حقيقة التحالفات والتفاهمات المؤقتة بين المحاور السابقة، حيث أن اللاعبين في المنطقة ليسوا دائمًا على نفس الاتجاه، حيث يمكن أن يتغير توجهاتهم، ويتعاونوا مع الأطراف الأخرى في سياقات معينة. كما أن التغيرات السياسية والأمنية المحلية دفعت الدول إلى إعادة تقييم علاقاتها مع الشركاء والخصوم، وإلى تبني سياسات خارجية جديدة تتناسب مع الظروف المتغيرة في المنطقة. يرسم هذا المشهد صورة لتغيرات معقدة في السياسات الاقليمية والخارجية للدول المعنية، وتأثيرات هذه التغيرات على الأمن القومي والتحالفات الاقليمية مستقبلا، لكن ذلك لن يمنع من حصول تقارب من باب المصلحة المشتركة؛ لأن استمرار القطيعة ليس في مصلحة بلدان المنطقة وفي سياق دولي لا يعترف إلا بالتحالفات والتكتلات الاستراتيجية.

الفرع الثالث: المصالحة الاقليمية وإعادة ضبط الأوضاع الإقليمية

إذن وبالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه في الفرع السابق، فالعلاقات التركية مع دول منطقة الشرق الأوسط تراوحت بين التقارب والتباعد. بالنسبة إلى مصر فقد استمر جمود العلاقات بين البلدين منذ وصول الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للحكم وما بعده، نظرا لرفض أنقرة الانقلاب العسكري، ووقوفها إلى جانب جماعة الإخوان المسلمون. أما إسرائيل ورغم مساعي البلدين لتحسين العلاقات بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، إلا أن الخلافات قد تعمقت أكثر فأكثر خصوصا حول الصراع العربي الإسرائيلي، وموقف تركيا الداعم لفلسطين خلال الحرب على غزة سنة 2008، ثم حادثة أسطول الحرية سنة 2010؛ لتحاول بعدها

[1] Ibid.

اسرائيل فتح صفحة جديدة مع أنقرة بتقديمها اعتذار رسمي لهاته الأخيرة سنة 2013 عن الحادثة السابقة.

أما العلاقات مع دول الخليج العربي فقد وصلت حد القطيعة بعد نشوب ثورات الربيع العربي وما تلاه من تطورات، حيث اتهمت تركيا الإمارات بدعم الجيش المصري للإنقلاب على حكم الرئيس الراحل محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمون، ثم في سنة 2020 قامت أنقرة بتوجيه اتهام لأبو ظبي يزعم إيوائها للإرهاب، ولتسامحها مع إقامة أحد الشخصيات على أراضيها والمطلوبين على لائحة الاتهام التركي، وهو رئيس جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني السابق في غزة محمد دحلان الذي في نظرها لعب دورا في محاولة الانقلاب الفاشلة سنة 2016 واصفة إياه بعميل الموساد الإسرائيلي. ثم جاء الحصار على قطر، الدولة الحليف الاستراتيجي لأنقرة؛ ليمثل ذورة التأزم في العلاقات مع دول الخليج على غرار الإمارات والسعودية والبحرين، إضافة إلى الدولة المصرية. ونظرا للتكاليف الاقتصادية الناجمة عن هذا السياق المليء بالتنافسية الحادة في السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط؛ بدى واضحا للعيان أن هناك مساعي ومحاولات منذ مدة تدفع باتجاه رأب الصدع وإصلاح العلاقات بين هاته الدول.

بناءًا على دعوة من المستشارة الألمانية السابقة، أنجيلا ميركل، قررت تركيا سحب سفنها الاستكشافية والبحرية من منطقة شرق البحر المتوسط؛ في خطوة أعاقت عقوبات الاتحاد الأوروبي، وفتحت الباب لمحادثات مباشرة مع اليونان. وفي سياق جهودها لخفض التوتر، قامت تركيا بوضع خارطة طريق لتحسين العلاقات مع فرنسا. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار سعيها لتعزيز العلاقات مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، خفضت تركيا مؤقتًا من حملتها العسكرية ضد الأكراد السوريين لمعظم عام 2021. وفي خطوة أخرى، بدأت الحكومة التركية مفاوضات مع

الاتحاد الأوروبي بشأن تغير المناخ، وكذلك تجديد اتفاق 2016 الذي قدم مساعدات مالية مقابل استضافة تركيا لملايين اللاجئين السوريين[1].

في منتصف جويلية 2023، أكمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زيارة حظيت بتغطية إعلامية واسعة شملت المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة؛ وهي زيارة تمخضت عن صفقات استثمارية بعشرات مليارات الدولارات في الاقتصاد التركي الذي يعاني من صعوبات بالغة. وجاءت الزيارة تتويجًا لذوبان جليد العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والحكومتين السعودية والإماراتية بعد نحو عشر سنوات من العلاقات شديدة البرودة. في الواقع، فقد تحققت المصالحة نفسها بفضل استئناف قطر، حليفة تركيا، علاقاتها مع الرياض وأبو ظبي، بعد انقطاع دام سنوات. في شهر جوان، قبل أسابيع فقط من زيارة أردوغان، كانت قطر والإمارات قد استأنفتا العلاقات الدبلوماسية الرسمية[2].

تثير جولة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في الخليج العربي، خلال الفترة من 17 إلى 19 جويلية 2023، تساؤلات واسعة النطاق حول تأثيرها المحتمل على الساحة الاقليمية في الشرق الأوسط. تبرز التساؤلات بشكل خاص حول إمكانية بناء نظام إقليمي جديد يقوم على أسس التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري، بدلاً من الانخراط في سياسات صراعات المحاور الاقليمية التي شهدتها المنطقة. يهدف هذا النهج إلى تعزيز مكاسب كل الأطراف المعنية، سواء

[1] Aslı Aydıntaşbaş, “Hedge politics: Turkey’s search for balance in the Middle East”, Policy Brief, European Council on Foreign Relations ECFR/459, July 27, 2022, on the Website: https://ecfr.eu/wp-content/uploads/2022/07/Hedge-politics-Turkeys-search-for-balance-in-the-Middle-East_Aydintasbas.pdf. was visited on December 28, 2023.

[2] Joost Hiltermann, “Is the Middle East’s Makeover a Mirage? Why a Spate of Diplomatic Deals Won’t End Conflict”, Foreign Affairs, 1 August 2023, on the website : https://www.foreignaffairs.com/middle-east/middle-easts-makeover-mirage. was visited on December 28, 2023.

الخليجية أو التركية، وتطوير قدراتهما على مواجهة التحديات الاقليمية والدولية بشكل أكثر فعالية وتنسيقاً[1].

يعتقد صانعو القرار في تركيا بأن جزءًا من استراتيجيتهم في تهدئة التوترات الاقليمية؛ يأتي نتيجة تحقيق أهداف رئيسية في السياسة الخارجية خلال الفترة بين عامي 2016 و2020، بحيث تتضمنت هذه الأهداف: منع إقامة دولة كردية مستقلة في سوريا، وعرقلة بناء ممر للطاقة في شرق البحر المتوسط، واللذان يمثلان مصالح أمنية حيوية لتركيا. بناءًا على ذلك، فإن هذه الأهداف المحققة يمكن أن تستمر لفترة أطول من حكم الرئيس أردوغان، مما يعكس استمرارية الاستراتيجية الخارجية للبلاد[2].

إضافة إلى تدهور الاقتصاد العالمي، بسبب تداعيات أزمة كورونا؛ حيث ألقت بظلالها على الاقتصاد التركي رغم تسجيله مستويات مقبولة مقارنة بباقي دول عالم، لكن ذلك لم يمنع من تراجع مداخيل قطاع السياحة التركية ـ أحد ركائز الاقتصاد التركي ـ بفعل القيود والتدابير الوقائية من الفيروس المفروضة على تنقل الأفراد. فضلا عن انتقادات المعارضة لطريقة إدارة الحكومة للموجة الوبائية؛ وبالتالي كانت المصالحة خيارا حتميا لاستعادة العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج خاصة منها السعودية والإمارات.

[1] أمجد أحمد جبريل، "الشرق الأوسط بعد التقارب التركي السعودي"، **العربي الجديد**. العدد 3262، السنة التاسعة، 7 أوت 2023، ص 16.

[2] Aslı Aydıntaşbaş, Op, cit.

الشكل رقم 03: النموذج المقترح من إعداد الطالب:

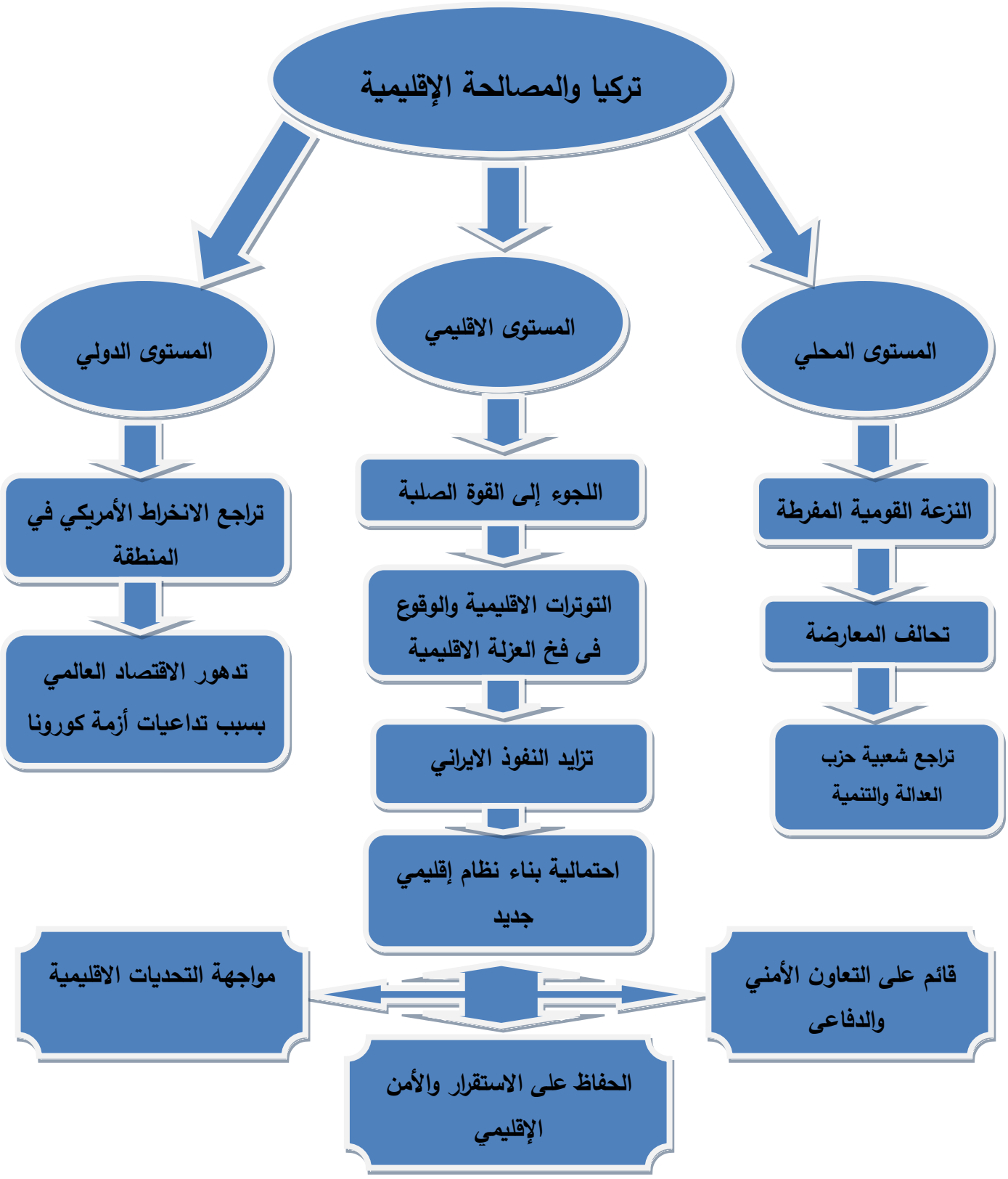

من جانبه، قال الكاتب والباحث في الشأن التركي محمود علوش: « بأن تراجع الالتزام الأمريكي بأمن الخليج يفرض على دول الخليج تنويع الشراكات الخارجية كوسيلة تحوّط. فتركيا قوة فاعلة ومؤثرة في السياق الاقليمي والدولي، وهي تقدم نفسها للخليج كشريك جديد يمكن الاعتماد عليه في المجالات الأمنية والجيوسياسية. لذلك، نشهد اهتماما خليجيا متزايدا بشراء الأسلحة التركية والاستثمارات في الصناعات الدفاعية التركية. فدول الخليج العربي مهتمة على نحو كبير في الاستثمار بالاقتصاد التركي. علاوة على كون هذا الاستثمار يتم في سوق ناشئة صاعدة؛ فإنه يشكل قوة خليجية ناعمة لتعزيز الشراكة مع تركيا، ودفعها إلى مواءمة مصالحها الاقليمية مع مصالح الخليج »[1].

مرد ذلك عدة اعتبارات: أولها، نجاح تركيا في تقديم نفسها كشريك جديد لدول الخليج يمكن الاعتماد عليه في مجالات الأمن والدفاع، تدعمت هذه الرؤية بتعزيز مكانة أنقرة الاقليمية كقوة للتوازن والاستقرار. ثم جاء توطيد العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وقطر منذ 2015، مما أسهم في توقيع عدة اتفاقيات في مجالات متعددة. وفي الثالث، هناك فرصة للتعاون بين تركيا والسعودية في قطاع الدفاع العسكري، حيث تسعى الرياض لتنويع شراكاتها وارداتها الدفاعية، مما يفسر اهتمامها بالمسيّرات التركية، وتوقيع أكبر صفقة تصدير في هذا المجال. وأخيراً، تزايدت الثقة السياسية بين العلاقات التركية والسعودية، مما دفع بتبادل الزيارات على أعلى المستويات، وتضاؤل تأثير الخلافات الثنائية. فيما يتعلق بالرياض، تسعى السعودية لتعزيز

[1] أمين زرواطي، "جولة أردوغان الخليجية... بين المصالح والنفوذ والخطوط الحمر الغربية"، فرانس 24، 20 جويلية 2023، على الموقع: الشرق-الأوسط/20230720-رجب-طيب-أردوغان-تركيا-بن-سلمان-السعودية-الإمارات-قطر-الخليج-الدول-العربية-زيارة/https://www.france24.com/ar . تاريخ الإطلاع: 01 جانفي 2024.

شراكاتها الدولية وتنويع سياستها الخارجية، بهدف دعم خططها الاقتصادية والاستثمارية، وتجسدها رؤية 2030[1].

أما على المستوى الاقليمي الكلي، تأمل أنقرة والرياض وأبو ظبي أن تؤدي شراكتهم إلى احتواء وموازنة النفوذ الإيراني المتوسع، لاسيما في ضوء مخاوفهم المتزايدة بشأن إمكانية إعادة تأهيل إيران على المستويين الاقليمي والدولي بعد إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة[2]. وبالنسبة لأنقرة على وجه الخصوص، فإن تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يوفر أيضًا وسيلة للخروج من دوامة العزلة الاقليمية. وبسبب دعمها القوي لجماعة الإخوان المسلمون المهزومة في مصر ولجوئها المتكرر إلى القوة الصارمة في سوريا وليبيا، تحولت سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" التي تنتهجها تركيا إلى حالة "صفر جيران بلا مشاكل". وبدلاً من اكتساب "عمق استراتيجي" في الشرق الأوسط، وجدت أنقرة نفسها في استراتيجية حافة الهاوية. ومن خلال التمعن بحذر في حدود سياستها الخارجية المتشددة، تتحول تركيا بعيدًا عن موقفها العدواني السابق نحو نهج أكثر براغماتية يعتمد على السياسة الواقعية ويركز على إحياء العلاقات مع الأعداء السابقين[3].

بإختصار، تنظر القوى الثلاث إلى تطبيع علاقاتها بإعتباره شراكة تبادلية: تعاون قصير الأمد يركز على قضية معينة، مدفوعاً بالواقعية، ويسمح لها بتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية محددة من دون الالتزام بتحالف حقيقي طويل الأمد. يتناقض هذا النوع من عقود الشراكة المتضمنة في التعاون العدائي، يتناقض بشكل صارخ مع الشراكة القوية التي أقامتها تركيا مع قطر، والتي تأخذ في العديد من الجوانب شكل تحالف استراتيجي مبني على أسس متينة (تقارب

[1] أمجد أحمد جبريل، مرجع سابق ذكره، ص 16.

[2] Jana J. Jabbour, Op, cit.

[3] Ibid.

الأجندات السياسية، تصورات التهديد المشترك، والمصالح الاقتصادية المشتركة)[1]. فيما يبقى سعي هذه القوى من خلال هذه المصالحة، يتمثل أساساً في تحقيق التوازن الجيوسياسي وتعزيز توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومنع التفوق السياسي والعسكري الإيراني، وكبح جماح طموحها المتمثل في الانفراد بالزعامة الاقليمية. وهي بذلك تضفي صفة الشراكة لمرحلة زمنية معينة، وتتميز بقدر من المرونة لأنها تتمحور حول أهداف محددة تشمل التعاون في مجالات الاقتصاد والأمن الاقليمي.

بالمجمل، وفي الوقت الذي اتجهت فيه أنقرة نحو تغيير مسارها، لم تكن الاستجابة في الشرق الأوسط موحِّية بالترحيب الفوري. واجهت تركيا في البداية ردود فعل حذرة عندما حاولت التواصل مع دول المنطقة الأخرى. فرغم تقديم دول الخليج وإسرائيل بعض الاشارات نحو المزيد من التعاون والاستثمارات مع تركيا، إلا أنها تباطأت في الانخراط بشكل كامل حتى تتأكد من جدّية تحولها الاستراتيجي. وكانت مصر أكثر تحفظًا من دول الخليج، حيث اكتفت بالمشاركة المؤسسية الهادئة مع تركيا فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بليبيا ومناطق أخرى في إفريقيا[2].

المبحث الثالث: تركيا والقوى الإقليمية والكبرى: البحث عن التوازن الاستراتيجي المفقود في الشرق الأوسط

كما رأينا في المبحثين السابقين، حيث طغت البراغماتية على الحسابات الاستراتيجية لصناع القرار في السياسة الخارجية التركية، في محاولة للوصول إلى الاستقلال الاستراتيجي في علاقات تركيا الخارجية، ومد جسور التعاون، وتطوير علاقات اقتصادية وتجارية مع عدة دول في المنطقة. كما تحاول في الآن ذاته موازنة العلاقات بين الشرق والغرب، فالهدف هو الحفاظ

[1] Ibid.

[2] Aslı Aydıntaşbaş, "Hedge politics: Turkey's search for balance in the Middle East", Op, cit.

على العلاقات مع القوى الغربية بحكم الارتباط الوثيق بهذا الأخير منذ فترة حكم كمال أتاتورك وتكرس لاحقا من خلال انتمائها لحلف شمال الأطلسي.

ليس ذلك فحسب، بل تحاول تركيا تعويض خيبة الأمل الناجمة عن التجاهل المستمر من قبل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمسألة الانضمام، ثم اضطراب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك فهي تحاول التقارب مع روسيا والصين اللتين تنامى دورهما في الشرق الأوسط، وكذا لاعتبارات اقتصادية وتجارية بحتة، ولكون منطقة الشرق الأوسط تمثل المجال الحيوي لتركيا بحكم الروابط التاريخية والاقتصادية مع دول المنطقة ومنذ زمن بعيد.

المطلب الأول: تركيا والأمن/الاستقرار الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط: الرهانات والتداعيات

إنّ الانخراط التركي في الشرق الأوسط له تكاليف باهظة، خصوصا في ظل بيئة مضطربة تعد مسرحًا للصراعات والحروب الأهلية بين القوى الاقليمية والكبرى، من خلال الحروب بالوكالة، الميليشيات العسكرية، والطائفية، وعدم الاستقرار السياسي في بعض دول المنطقة. ومرد ذلك وجود معضلة أمنية نظرا للطبيعة الفوضوية لهذا النظام الاقليمي، الذي يغلب عليه المنافسات الاقليمية وفق مبدأ اللعبة الصفرية؛ زادت على إثره حدة التسابق نحو التسلح، وارتفاع مخاطر انتشار الأسلحة النووية، وزيادة انخراط دوله في سياسات المحاور والأحلاف.

ضمن هذا الاقليم، يبرز الخليج العربي باعتباره مركزًا محوريًا في هذا الفضاء الجيوسياسي، تعزز بسعي بعض الدول الاقليمية والكبرى إلى زيادة تركيزها على حماية أمن الخليج العربي، وتسابقت لتكون جزءًا أومشاركًا في بناء تصور لأمن مشترك لهذا الإقليم. بينما لا يزال الصراع التاريخي مستمرًا في المنطقة بين إسرائيل وفلسطين، حيث ما فتئت جهود تطبيع العلاقات الاسرائلبية العربية وبرعاية أمريكية بموجب اتفاقيات أبرهام، حتى جاءت أحداث السابع

من أكتوبر 2023، لتخلط الأوراق وتدخل المنطقة في أخطر مرحلة حاسمة؛ ربما ستساهم في إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط من جديد.

الفرع الأول: انتشار الأسلحة النووية

لقد حظي إقليم الشرق الأوسط باهتمام متزايد للحد من التسلح النووي وضبط مستوياته الاقليمية والدولية، ويندرج ذلك ضمن مقاربة أوسع تقوم على تكثيف الجهود والالتزام بعدم حيازة الأسلحة النووية؛ وبالتالي إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في هذا الإقليم. لذا فقد شكلت ظاهرة التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل أحد أبرز التحديات الأساسية التي تواجه دول المنطقة، كونها تتعلق بإعادة التوازن الاستراتيجي بين القوى الاقليمية في المنطقة، وخاصة بين الدول العربية وبعض الدول الباحثة عن النفوذ والزعامة الإقليمية (تركيا، إسرائيل، وايران)، فضلاً عن ما يرتبط بالتأثيرات المتبادلة بينها وعلى رأسها قضية تسوية الصراع العربي– الاسرائيلي[1]. أما بالنسبة لبعض الحكومات العربية ممن تعتقد بإمتلاكها مقومات القوة والتأثير الاقليمي، وبأنّ التوازن في منطقة الشرق الأوسط يخضع للمعادلة الصفرية عندما يتعلق الأمر بالمنافسة والصراع مع تركيا، ووفق هذا المنطق فهي تعتقد بأنه كلما ازدادت قوة وتأثير الدولة التركية اقليميًا ودوليًا لاسيما في منطقة الشرق الأوسط كلما ضعفت إحدى هاته الدول العربية؛ ولذلك يجب إفشال هذا النموذج التركي أو تحجيمه[2].

نفس وجهة النظر تتقاسمها بعض الدول العربية تجاه إيران وطموحاتها النووية. لاسيما بعد إعلان إيران نجاحها في تخصيب اليورانيوم المنضب إلى المستوى المطلوب لإنتاج الوقود

[1] عمار حميد ياسين، "إشكالية الانتشار النووي وأثرها على معادلة التوازن الاستراتيجي في إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول عام 2001"، **مجلة العلوم السياسية**. بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 55، 2019، ص 74.

[2] **هيكلية نظام الحكم في تركيا وتطوره . البنية الداخلية . توجهات السياسة الخارجية**. المؤسسة السياسية التركية، ط1، وزارة الخارجية التركية، ب س ن، ص 42.

النووي؛ مما دفع الولايات المتحدة الامريكية الى أن تفكر في عدة سيناريوهات لتوجيه ضربة عسكرية الى إيران، لكنها لم تترجم على أرض الواقع لعدة اعتبارات منها: صعوبة توقع ردود أفعال طهران تجاه المنطقة ولاسيما منطقة الخليج العربي، التي تشكل منطقة نفوذ وتعاظم للمصالح الأمريكية، إضافة إلى تشتت المواقع النووية الإيرانية؛ لذلك تظل قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ضمن نطاق المنافسة التي قد تؤثر على القوة الإسرائيلية في المنطقة، خاصة وأن إسرائيل تسعى جاهدة لاحتكار السلاح النووي دون غيرها من دول المنطقة[1]. ولم تكتف بذلك، بل توصلت العقيدة الأمنية الإسرائية في إطار السعي المتواصل إلى تطوير قدراتها العسكرية والاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن مفهوم الأرض لم يعد مفهومًا حاسمًا في حماية أمن إسرائيل لاسيما في ظل تسابق دول منطقة الشرق الأوسط لاكتساب القدرات النووية؛ مما دفع بإسرائيل إلى التحول بإتجاه بناء وتطوير نظام دفاعي تكتيكي مضاد للصواريخ البالستية، مع تطوير وتوسيع استخدام أنظمة استطلاع إلكترونية متقدمة للإنذار المبكر سواء بواسطة الطائرات أو الأقمار الصناعية[2].

تشكل كل هذه المتغيرات مصدر قلق متزايد لدى القادة الأتراك في رحلة تعزيز الحضور التركي في المنطقة العربية خصوصا المشروع النووي الإيراني؛ مما قد يعني إخلال التوازن العسكري في إقليم الشرق الأوسط إذا ما تحولت إيران إلى دولة نووية. وعلى الرغم من أن أنقرة أعلنت عن حق طهران في تخصيب برنامجها النووي إلا أن ذلك بدافع الحفاظ على ديمومة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ولكن تركيا تضمر بداخلها رغبة في ألا تصل طهران لإمتلاك السلاح النووي كي لا تتعاظم قوتها ونفوذها في المنطقة[3]. كما لا ننسى الاختلاف الأيديولجي

---

[1] عمار حميد ياسين، مرجع سابق ذكره، ص 75.

[2] المرجع ذاته، ص 71.

[3] فواز موفق ذنون، "النظام السياسي العربي والمشاريع الإقليمية"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**. المجلد 23، العدد 87، 30 جوان 2019، ص 29.

لكلا البلدين، بين نموذج تركي قائم على الترويج للمذهب السني وبين نموذج إيراني ديني يرتكن إلى التسويق للمذهب الشيعي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وهو المجال الحيوي اللذين انخرطا بداخله في تنافس محموم بينهما لافتكاك الزعامة الاقليمية خاصة في ظل حالة الفراغ الاقليمي الناجم عن غزو العراق سنة 2003.

في ذات الإطار، يختلف التصور الإيراني لمنطقة الشرق الأوسط بل ويتناقض أحيانا مع التصور التركي في عدة قضايا إقليمية حاسمة، فضلا عن أن عوامل التاريخ، والموروث الثقافي، وكذا موازين القوى الإقليمية تجعل السياسات الإيرانية (الفارسية) ترفض بالمطلق أي دور تركي فاعل في المنطقة، بل تخطته إلى انتهاج تكتيكات واستراتيجيات تعاونية وأخرى سرية وتآمرية ترمي إلى تقويض النموذج التركي ككل أو تحجيمه قدر الإمكان في مناطق ليس لإيران أي تأييد فيها. وبالمجمل، فالنفوذ التركي في أقاليم القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، يشكل أكبر تهديد لركائز ودعائم النفوذ الإيراني هناك[1].

على صعيد آخر، ترغب تركيا في منع تدافع دول أخرى في الشرق الأوسط كمصر والسعودية، نحو التسابق لاكتساب القدرات النووية من أجل موازنة طموحات نظيرتها إيران؛ الأمر الذي يعرض البيئة الأمنية للمنطقة إلى عدم الاستقرار، وكذا النفوذ التركي إلى الضعف؛ مما قد يؤدي إلى نمو جبهة داخلية في تركيا تدفع باتجاه الحصول على السلاح النووي، مما قد يؤدي إلى توتر العلاقات بين تركيا مع حلف الشمال الأطلسي عموما، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، ويقلص فرص تركيا بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي[2].

[1] هيكلية نظام الحكم في تركيا وتطوره . البنية الداخلية . توجهات السياسة الخارجية، مرجع سابق ذكره، ص 42.

[2] فواز موفق ذنون، مرجع سابق ذكره، ص 30.

يقول الباحث في الشؤون الاستراتيجية بمركز أورسام في أنقرة علي حسين باكير «لا تمتلك تركيا حاليًا القدرة الكافية لإنتاج سلاح نووي، لا من الناحية العلمية ولا من ناحية جاهزية البنى التحتية اللازمة لذلك، أو القدرات المالية المطلوبة لتمويل مشروع من هذا النوع ». ويضيف قائلاً بأن « تركيا عضو في معاهدة منع الانتشار النووي، ومعاهدة حظر التجارب النووية بأشكالها كافة، وهذه المعاهدات تحظر عليها المضي في برنامج نووي ذي طبيعة عسكرية، حتى إذا افترضنا أن أنقرة تريد أن تمتلك برنامجًا نوويًّا عسكريا، فسيكون عليها الانسحاب في حينه من هذه المعاهدات أو خرقها، وفي كلتا الحالتين ستكون هناك عواقب دولية[1]».

كما أن امتلاك الأسلحة النووية يزيد حجم الإنفاق العسكري، ويرهق الموازنة العامة بالنسبة للدول الطامحة لتحديث وتطوير ترسانتها النووية في إطار التنافس الدولي من أجل تعزيز القدرات العسكرية والاستراتيجية. أضف إلى ذلك وحسب عدة خبراء فقد أصبحت فعالية الردع النووي محدودة، ولم تعد كافية لحماية أمن وسلامة الدول، ولأدل على ذلك الحرب الأوكرانية الروسية التي لم تمنع أوكرانيا من قصف الأراضي الروسية رغم امتلاك موسكو السلاح النووي، واكتفائها بالتلويح بإستخدام الأسلحة التكتيكية النووية التي قامت بنشرها في دولة بيلاروسيا دون استخدام أسلحة الدمار الشامل. لذلك تظل تركيا مكتفية بمظلة حلف الناتو، وتجنب الدخول في سباق للتسلح النووي حتى لا تقع في دوامة الضغوط الاقتصادية والدولية.

ينوه باكير إلى أن تركيا ليست بحاجة إلى امتلاك الأسلحة النووية ما دامت عضوا في الحلف الأطلسي، فعضويتها إلى جانب تمتعها بغطاء الردع الأميركي الممتد، منحها ميزة نسبية لتكون واحدة من بين خمس دول فقط تمتعت بحق تخزين قنابل نووية أميركية على أراضيها؛ هي: إيطاليا وبلجيكا وهولندا وألمانيا. وأوضح ذات المتحدث بأن هذه القنابل المخزّنة في قاعدة

[1] زاهر البيك، "هل تسعى تركيا لامتلاك سلاح نووي؟"، الجزيرة نت، بتاريخ: 19 سبتمبر 2019، على الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2019/9/19/هل-تسعى-تركيا-لإنتاج-سلاح-نووي . تاريخ الإطلاع: 08 جانفي 2024.

إنغرليك الجوية التركية لا تقع تحت تصرف تركيا مباشرة، لكنها تظل موجودة، وفي ظل استمرار علاقتها بالولايات المتحدة، وعضويتها في حلف الشمال الأطلسي، فسيتعذر على تركيا تقديم مسوغات لامتلاك سلاح نووي[1].

هذا رغم أن المصلحة الاستراتيجية لتركيا تكمن في الحفاظ على علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة وإيران. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتركيا لأنها تريد أن يُنظر إليها كقوة اقليمية ولاعب رئيسي في الشرق الأوسط. لقد حاولت تركيا ملاحقة كل هذه المصالح في وقت واحد، وهو ما لم يكن سهلاً على الدوام. على سبيل المثال، كانت تركيا واحدة من الدول القليلة التي صوتت ضد العقوبات المفروضة على إيران في مجلس الأمن الدولي في عام 2006. ومرد ذلك أن تركيا رأت بأن العقوبات ستؤدي إلى نتائج عكسية وإلى زيادة صعوبة إيجاد حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني[2].

من جانب آخر، لا يستبعد عدة خبراء ومتابعين للشأن التركي نية أنقرة السعي لامتلاك السلاح النووي منذ أكثر من عقد، حيث بدأتها بتطوير منظومتها الدفاعية، وانتاج الأسلحة المتطورة وبخاصة الطائرات المسيرة. تلاها قيام الرئيس أردوغان رفقة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 27 أفريل 2023، بتدشين محطة أكويو للطاقة النووية المنشأة وفق اتفاق بين الجانبين ولأغراض سلمية، والتي دخلت حيز الخدمة جزئيا لانتاج الكهرباء بهدف خفض واردات النفط والغاز. حيث تبقى أنقرة محكومة بعدة اعتبارات منها زيادة التهديدات للأمنها القومي في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالصراعات والحروب، إضافة الى التوجس من الغموض الذي يكتنف ملف السلاح النووي الإسرائيلي خاصة وأنها دولة لم توقع اتفاق منع انتشار الأسلحة

[1] زاهر البيك، مرجع سابق ذكره.

[2]Zelal Özdemir, “The Nuclear Deal and its Ramifications for Turkey-US Relations”, Panaroma Analysis, March 11, 2023, on the website: https://www.uikpanorama.com/blog/2023/03/11/zo/. was visited on January 8, 2024.

النووية. إضافة إلى البحث عن موازنة الدور الايراني في ظل اشتداد المنافسة واستمرار التوترات بينهما من حين لآخر.

الفرع الثاني: أمن الخليج العربي

لقد ظل أمن الخليج العربي حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مرتهناً لمرتكزات ثلاث. أولها، استمرار التهديد الإيراني لأمن منطقة الخليج ودوله ما دفعها إلى صياغة سياساتها الخارجية في إطار استراتيجيات ومخرجات مجلس التعاون الخليجي. ثانيا، ضعف القدرات العسكرية والدفاعية لدى دول الخليج مما خلق عدة ثغرات في منظومات الأمن القومي لديها. وأخيرا الاعتماد على الولايات المتحدة باعتبارها اللاعب الرئيسي الذي يضطلع بدور الضامن الأمني لدول ومنطقة الخليج العربي[1].

الخريطة رقم 04: دول منطقة الخليج العربي.

المصدر: خالد الجابر وسيغورد نيوباور، **أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط.** (ترجمة، حسين حماده)، ط1، الدوحة: دار الوتد، 2020، ص 7.

[1] خالد حماده، "تركيا... الوافد الأمني الجديد إلى الخليج"، **مجلة المجلة**، 24 جويلية 2023، على الموقع: https://www.majalla.com/node/296121/سياسة/تركيا-الوافد-الأمني-الجديد-إلى-الخليج. تاريخ الإطلاع: 10 جانفي 2024.

غير أن سلسلة الاضطربات الاقليمية (تهديدات الجماعات الإرهابية، والتطرف، والقرصنة البحرية، ونشاط الميليشيات العسكرية على حدودها وتداعيات الانتفاضات العربية)، لقد أدت إلى البحث عن بدائل للانخفاض في مستوى الالتزامات الأمنية للولايات المتحدة تجاه أمن دول الخليج، هذه الأخيرة دفعتها هاته الاعتبارات إلى تغيير استراتيجياتها على مستويات ثلاثة: التنويع في مصادر الامدادات بالأسلحة، والشراكات والتحالفات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لاتزال تحتفظ بحضورها الدائم كلاعب أمني في الخليج، إلا أن استراتيجيات التنويع أتاحت المجال أمام فواعل اقليمية ودولية ووافدة جديدة مثل الصين والهند وروسيا وتركيا للانخراط أكثر في تفاعلات منطقة الخليج العربي. وتشكل معها ما يمكن أن يطلق عليه "أمن الخليج متعدد الأقطاب"[1].

بدأت الخطوة الأولى في التوجه الأمني للعلاقات التركية الخليجية في عام 2004 من خلال مشاركتها في المنظومة الأطلسية الداعمة لدور حلف الناتو في الأمن الاقليمي الخليجي، وذلك عبر مبادرة إسطنبول التي أطلقها شركاء حلف الناتو آنذاك. وتمثلت الخطوة الثانية في توقيع "مذكرة التفاهم الاستراتيجي" مع دول الخليج في بداية سبتمبر 2008، وإنشاء آلية للحوار التركي الخليجي المشترك، بهدف تعزيز العلاقات بين الجانبين في مختلف المجالات. وفي قمة إسطنبول في جويلية 2009، التركية والخليجية أكدت أنقرة على الأهمية القصوى لأمن واستقرار الخليج، وكذا على استعدادها لتقديم الدعم والتعاون في مواجهة أي تحديات أمنية تهدد المنطقة[2]. وانخرطت تركيا أكثر فأكثر في بنية الأمن الخليجية خصوصا عندما اتخذت قرارا استراتيجيا مدفوع بجملة من الاعتبارات الأمنية والعسكرية والجيوسياسية، تمثلت في إقامة قاعدة عسكرية في قطر الدولة الصغيرة المعروفة بقلة قدراتها العسكرية والبشرية، وذلك بعد التوقيع على اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين في جوان 2015، شملت مجالات التدريب العسكري والصناعة

[1] خالد حماده، المرجع ذاته.

[2] سمير صالحة، "أمن الخليج من أمن تركيا؟"، **مجلة العربي الجديد**. العدد 2728، السنة الثامنة، 19 فيفري 2022، ص 15.

الدفاعية تعزز هذا التعاون بعد الأزمة الخليجية وفرض الحصار على قطر، حيث رأت أنقرة في ذلك بمثابة التزام تجاه هذه الدولة الحليفة بتوفير غطاء للأمن والردع الاقليميين تجاه أي تهديدات محتملة.

في وقت لاحق، توقف البيان الصادر عن القمة الخليجية التركية المشتركة في الرياض عام 2016 عند التنديد بمحاولات إيران التصعيد العسكري في المنطقة، بما في ذلك التهديدات بإطلاق صواريخ بالستية يمكنها حمل رؤوساً نووية ضد العواصم الخليجية. وأعرب وزير الجمارك والتجارة التركي، بولنت توفنكجي، عن استعداد بلاده لتوقيع اتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية والتجارية، مشيرًا إلى أن بلاده تعتبر أمن الخليج جزءًا لا يتجزأ من أمنها. وفي مقالة نشرت في فيفري 2022 في صحيفة "خليج تايمز" الاماراتية، كتب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن "أمن واستقرار دولة الإمارات العربية المتحدة وجميع دول الخليج لا ينفصل عن أمن تركيا واستقرارها"[1].

بالعودة إلى شهر جويلية 2019، قدمت موسكو اقتراحًا لإطار أمني جماعي لمنطقة الخليج تحت عنوان "اقتراح روسيا الاتحادية بشأن الأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي". يشمل هذا الاقتراح إنشاء منظمة للأمن والتعاون في الخليج الفارسي، تضمّ الدول الخليجية بالإضافة إلى روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند وسائر الأطراف المعنية بصفة مراقبين أو أعضاء مشاركين. يبدو أن موسكو تسعى من خلال هذا الاقتراح إلى تعزيز دورها كلاعب رئيسي في الأمن الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط، وخاصة في منطقة الخليج، التي ترتبط بشكل كبير بالولايات المتحدة من ناحية الأمن. يهدف هذا الاقتراح أيضًا إلى تقديم

[1] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

صورة لروسيا كقوة مسؤولة وقادرة على تقديم حلول للأزمات في المنطقة. بينما دعمت الصين هذا المقترح، فإن الولايات المتحدة أظهرت تجاهلاً تجاه هذه الرؤية.[1].

في ذات السياق، نظرت أنقرة بقلق إلى علاقات إدارة ترامب الوثيقة مع المحور السعودي الاماراتي، وكذا اقتراح الولايات المتحدة بشأن التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط، أو ما يسمى بحلف الناتو العربي. تعترض حكومة حزب العدالة والتنمية أيضًا على مثل هذه التحالفات التي تسعى إلى استهداف إيران، نظرًا لعلاقتها المعقدة مع هذا البلد التي تجمع بين عناصر تنافسية للغاية ولكنها أيضًا متعاونة في الآونة الأخيرة، تقدمت كل من إيران وروسيا بمقترحاتهما الخاصة للأمن الإقليمي في الخليج "مبادرة التحالف الإيراني من أجل الأمل"، التي تهدف إلى استبعاد جميع القوى خارج المنطقة وتحقيق التطبيع بين إيران ودول الخليج العربي من خلال احترام مبادئ ويستفاليان، والتي تهدف بشكل مباشر إلى إنهاء التنافس بين إيران والمحور الذي تقوده السعودية؛ وبالتالي كانت ردًا على اقتراح الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، يمكن لمفهوم الأمن الروسي للخليج أن يبني على هذا التطبيع، لكنه يهدف إلى إطار أمني إقليمي بعيد المدى تلعب فيه الجهات الخارجية دور الضامن[2].

من المثير للاهتمام، أنه لم تكن هناك ردود فعل رسمية من حكومة حزب العدالة والتنمية على هذه المقترحات. ربما ليس لأنها لم تكن مهتمة، بل لأنها لم تكن موجودة أبدًا في هذه الأطر، والتي ركزت بدلاً من ذلك بشكل أساسي على مواجهة التنافس السعودي الإيراني الذي تعتبره الولايات المتحدة وروسيا وإيران أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار في المنطقة. ومع ذلك، فمن وجهة نظر تركيا، أصبحت جميع الصراعات والمنافسات في المنطقة مترابطة وأصبح

[1] غالب دالاي، "منافسة القوى العظمى في الشرق الأوسط: سباق من دون رؤية؟"، موجز قضية، ديسمبر 2022، على الموقع: https://2u.pw/mgzsKDa . تاريخ الإطلاع: 13 جانفي 2013.

[2] Meliha Benli Altunışık, “The New Turn in Turkey’s Foreign Policy in the Middle East: Regional and Domestic Insecurities”, IAI PAPERS 20/17, FEPS – Foundation for European Progressive Studies July 2020, on the website: https://www.iai.it/sites/default/files/iaip2017.pdf. was visited on January 15, 2024.

"نهجًا شاملاً" للأمن الاقليمي، حيث إن التعامل مع التنافس السعودي الإيراني فقط لن يجلب الاستقرار إلى المنطقة فحسب، بل لن يحل أيضًا المشكلات التي تتصورها تركيا والمرتبطة بأمنها القومي وتنافسها مع المحور السعودي الاماراتي المصري[1].

حسب الكاتب محمود علوش، فقد سعت تركيا إلى توسيع نفوذها في منطقة الخليج من خلال عدة مبادرات، بما في ذلك توقيع صفقة مبيعات الطائرات المسيرة مع السعودية، والاهتمام الإماراتي المتزايد في الاستثمار في صناعة الأسلحة التركية، بالإضافة إلى شراء الكويت لطائرات مسيرة تركية والتعاون الدفاعي الوثيق بين تركيا وقطر. يُعتبر هذا النهج جزءًا من استراتيجية أنقرة لتعزيز وجودها في المنطقة وتعزيز دورها كشريك جديد في مجالات الأمن والدفاع. كما تتجاوز مبيعات الأسلحة التركية للخليج الأهداف التجارية البحتة، بل تعكس أيضًا الدور المتنامي لتركيا كقوة استقرار وتوازن إقليمي في الشرق الأوسط[2]. حيث يرى بعض المراقبين بأن الطفرة التي حصلت في الصناعة الحربية التركية قد انعكست ايجابا على السياسة الخارجية التركية مما جعلها تتحول من استخدام القوة الناعمة إلى أخرى أكثر حزمًا من خلال لجوئها إلى القوة الصلبة من أجل تحقيق أهدافها، وجعلها محطة جذب للتحالفات الاقليمية ومكنّها من لعب دور الموازن الاستراتيجي، والمساهم في تشكيل مستقبل منطقة الشرق الأوسط وتوجيه الأحداث السياسية بها.

إذ يرى الكاتب محمود علوش بأن مواءمة السياسات الاقليمية بين تركيا والخليج تُقلص قدرة إيران على التوسع الاقليمي وتساعد في تحقيق التوازن الاقليمي الضروري للاستقرار، وبأن هذه الشراكة ليست موجهة ضد طرف ثالث، بل تمثل حاجة للتوازن والاستقرار الاقليمي. وفي

---

[1] Ibid.

[2] محمود علوش، "كيف يمكن للخليج وتركيا أن يغيرا الشرق الأوسط"، الجزيرة نت، 01 أوت 2023، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/1/كيف-يمكن-للخليج-وتركيا-أن-يغيرا-الشرق. تاريخ الإطلاع: 23 جانفي 2024.

ظل المنافسة الجيوسياسية بين القوى الكبرى، يشكل العصر الجديد فرصة للقوى المتوسطة مثل تركيا والخليج لتعزيز استقلالها في السياسات الخارجية[1].

من ناحية أخرى، وفي حالة الوافدين الجدد إلى المنطقة، قد يواجه الدور الأمني المرتفع لتركيا تحديات. وقد يُنظر إلى الجهات الفاعلة من خارج المنطقة، مثل الصين وروسيا والهند، على أنها شراكات تحوط فعالة ضد انسحاب الولايات المتحدة، بالإضافة إلى روسيا والصين، اللتين تتمتعان بعضوية مجلس الأمن الدولي، وكذا بحق النقض بشكل أكثر ايجابية في مواجهة تركيا. كما تطمح هذه الدول إلى بناء علاقات سياسية واقتصادية أعمق مع دول الخليج. ومع ذلك، أثبتت تركيا نفسها على مر السنين كشريك موثوق به ومستعد لمشاركة التقنيات العسكرية، كما أنها تتمتع بميزة من حيث القرب الجغرافي، مما قد يجعلها ذات اليد العليا في مواجهة الوافدين الجدد إلى المنطقة، وتلعب دوراً رفيعاً مثلما يظهره التقارب الأخير بين تركيا ودول الخليج[2].

الفرع الثالث: الصراع على الطاقة في منطقة شرق المتوسط

تكتسي منطقة شرق المتوسط أهمية جيواستراتيجية كبيرة لاحتوائها على موارد طبيعية هامة مثل النفط، والغاز الطبيعي، والموارد المائية. كما يعتبر حوض شرق المتوسط منطقة استكشاف مهمة للنفط والغاز؛ مما يجعلها أساسية للاقتصاد العالمي والسياسات الطاقوية الدولية. يضم هذا الإقليم الجغرافي طرق تجارية بحرية مهمة تربط بين القارات الثلاث: أوروبا، وآسيا، وأفريقيا عبر عدة ممرات بحرية ومضائق مثل البوسفور، والدردنيل، وجبل طارق، وقناة السويس

[1] المرجع ذاته.

[2] Gökçenur Bay, “From Tension to Normalisation: the Changing Nature of the Turkish-Gulf Relations”, Trt World Research Centre, September 28, 2023, on the website: https://researchcentre.trtworld.com/wp-content/uploads/2023/09/Turkiye_Gulf_V3.pdf. was visited on January 24, 2024.

...الخ. هذه المسارات الملاحية تشكل ممرًا حيويًا للتجارة الدولية والتبادلات الاقتصادية بين دول العالم.

تعززت هذه الأهمية مع الاكتشاف الأخير لـ 1.7 مليار برميل من النفط، و3.5 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في حوض المشرق؛ مما أدّى إلى منافسة شديدة بين دول سواحل البحر الأبيض المتوسط من أجل استغلال هذه الموارد والسيطرة عليها. وقد أدى اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي بالقرب من الساحل القبرصي إلى دفع تركيا إلى هذا الجنون[1]. لأنّ المحدد النهائي للسياسة الخارجية التركية في هاته المنطقة يتعلق بأمن الطاقة، بحيث تعتقد القيادة التركية بأن هناك العديد من المزايا الجيواقتصادية، والجيوسياسية لتحويل تركيا إلى مركز للطاقة، بما في ذلك النمو المتسارع للاقتصاد المحلي، وإبراز الدولة كقوة اقليمية مهيمنة ورئيسية في جوارها الاقليمي. ومع ذلك، لا تمتلك تركيا كميات كافية من موارد الطاقة، وتميل إلى الاعتماد على إيران وروسيا لتلبية احتياجات البلاد من الطاقة. لذلك؛ حاولت الحكومة التركية وضع سياسات مختلفة من شأنها تمكين البلاد من تنويع احتياطياتها الطاقوية في الداخل، واستخدام موقعها (دولة عبور) كوسيلة ضغط ضد منافسيها، واستخدامها لتعظيم المصالح الوطنية للبلاد، وتعزيز سلطتها باعتبارها قوة اقليمية صاعدة[2]. لذلك، وفي إطار سعي بعض دول منطقة شرق المتوسط، إلى ترسيم الحدود البحرية بين دول الجوار استنادا إلى المعاهدة الدولية لقانون البحار الموقعة عام 1982، أبدت تركيا رفضها القاطع لاتفاقيات ترسيم الحدود البحرية الموقعة بين قبرص وإسرائيل سنة 2010، وتلك الموقعة بين مصر وقبرص سنة 2013، ثم بين مصر واليونان سنة 2020؛ فكلها اتفاقيات بلا قيمة حسب الرئيس طيب رجب أردوغان.

[1] Noiranjana Kashyap, "Turkey's Foreign policy in the Eastern Mediterranean Region: 2011-2022", **International Journal of Novel Research and Development**.Volume 8, Issue 6, June 2023, p 414.

[2] Noiranjana Kashyap, Op, cit, p 414.

يندرج هذا الرفض ضمن إطار التصدي التركي لمحاولات التعدي على مناطق سيادتها البحرية من جهة، وإلى تنفيذ عمليات البحث بعد ترسيم حدود هذه المناطق من جهة أخرى. في هذا السياق، تم تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا وفقًا للاتفاقيات الموقعة[1]، أولاً في شرق وشمال وجنوب قبرص، وقعت جمهورية شمال قبرص التركية اتفاقية مع تركيا في 21 سبتمبر 2011، لتقسيم الجرف القاري بين الدولتين. وبموجب اتفاقية أخرى، حصلت شركة البترول التركية (TPAO) على حقوق التنقيب الاقليمية لأجزاء من مناطق الامتياز 1 و2 و3 و8 و9 و12 و13[2]. ومع ليبيا في نوفمبر 2019 عندما تم استبعادها وكذا سوريا وليبيا ولبنان من منتدى غاز شرق المتوسط، الذي تحول إلى منظمة اقليمية بموجب اتفاقية وقعتها في شهر سبتمبر 2020، سبع دول هي: مصر، الأردن، إسرائيل، قبرص، اليونان، إيطاليا، وفلسطين، في تركيبة غير متجانسة ضمت إليها دولاً من خارج منطقة شرق المتوسط مثل الأردن وإيطاليا؛ بحيث تظهر عمق صراع المصالح الاستراتيجية بين أعضائه في مواجهة القوى الأخرى، والتي تستهدف أساسًا حقوق تركيا في التنقيب على مصادر الطاقة في المنطقة.

إنّ المناقشات الجارية في منطقة شرق المتوسط، تزيد من المظالم بحق أنقرة، وتؤكد شعورها بالعزلة الإقليمية. في المقابل، قرر أردوغان تحدي توازن القوى في المنطقة، وتقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة ضد المشير خليفة حفتر ومؤيديه الأجانب، مصر والإمارات العربية المتحدة وروسيا وفرنسا. بالإضافة إلى ذلك،

[1] كمال إنات وبرهان الدين ضوران، «المحددات الأساسية للسياسات التركية شرق البحر المتوسط»، برهان الدين ضوران ومحمود الرنتيسي، **تركيا والطاقة في شرق المتوسط الحاضر والمستقبل**. اسطنبول: مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2022، ص ص 28– 29.

[2] Mehmet Bardakçı, "Turkey and the Major Powers in the Eastern Mediterranean Crisis from the 2010s to the 2020s", **Comp. Southeast Europ. Stud**. No. 70 (3), 2022, p 521.

وقع أردوغان أيضًا مذكرة تفاهم مع ليبيا، ويعتبر الاتفاق أن المياه بين تركيا وليبيا هي امتداد لجرفهما القاري بغض النظر عن الحدود المعترف بها دوليا[1].

كذلك يشكل النزاع القبرصي أهمية مركزية في النهج الذي تتبعه تركيا في التعامل مع شرق البحر الأبيض المتوسط. وتتخذ تركيا الموقف الأساسي المتمثل في رفض أي منح مباشر لمناطق الامتياز لشركات الطاقة من قبل القبارصة اليونانيين للقيام بأنشطة التنقيب والاستغلال إلى أن يتم الاتفاق على تسوية نهائية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك[2].

بينما تطالب قبرص بالمنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ)، مقسمة إلى 13 منطقة، والتي يعتقد أنها تمتلك احتياطيات غنية من الغاز، وتمنح امتيازات لشركات الطاقة الأجنبية لاستكشاف واستغلال الغاز في هذه المناطق. في حين تؤكد تركيا بأن لديها حقوقا بحكم الأمر الواقع ليست بحاجة إلى الإعلان عنها. وبالتالي؛ تعتبر تركيا الحجج القبرصية اليونانية بشأن أجزاء من الأقاليم (تحت الماء وقاع البحر) – كتل الامتياز 1 و4 و5 و6 و7 – بمثابة انتهاك لسيادتها[3].

[1] Lionel SEGANTINI, "Engaging Turkey In The Eastern Mediterranean During A Time Of Crisis", **Mes Insights**, Vol. 13, No. 3, June 2022, p 3.

[2] Mehmet BARDAKÇI, Op, cit, p 521.

[3] Ibid.

خريطة رقم 05: مناطق الاستكشاف، والبنية التحتية لتصدير الغاز، ومطالبات بالمنطقة الخالصة/الجرف القاري، والاتفاقيات المبرمة في شرق المتوسط

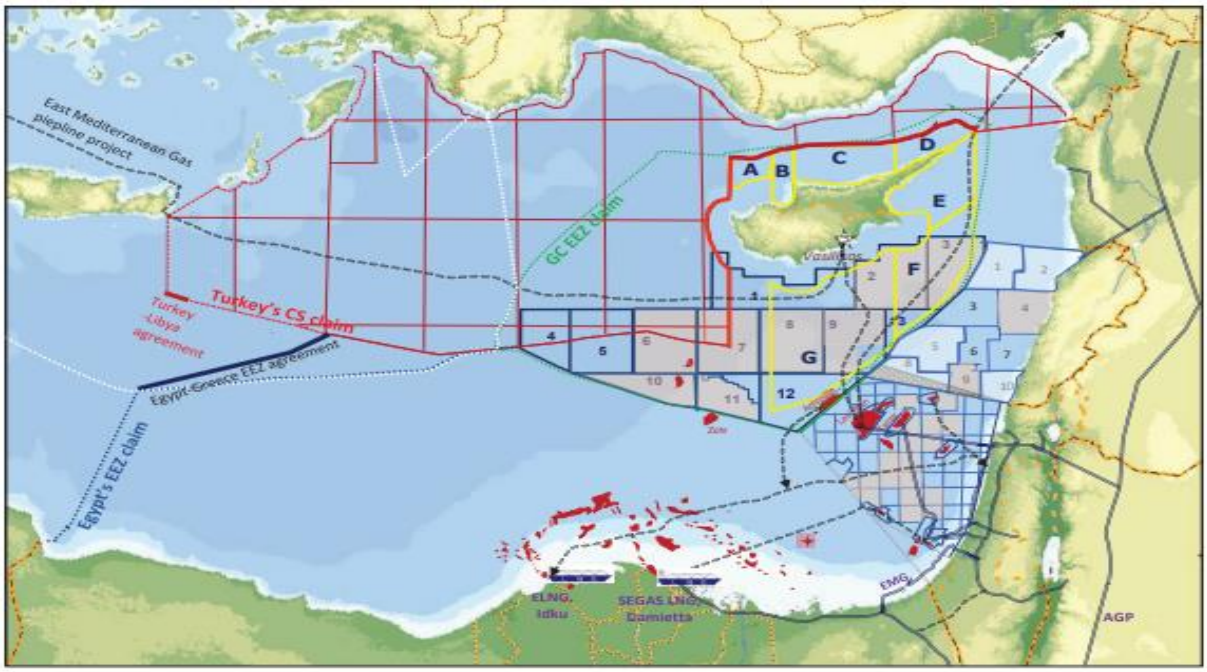

Source : Sohbet Karbuz, « Key Challenges Facing the Eastern Mediterranean: The Future of Regional Energy Development », **Insight Turkey**, Vol. 23, No.1, 2021, P 127.

إن حقيقة سيطرة تركيا على مناطق في شمال قبرص؛ دفعت تركيا إلى الاعتقاد بأن لها الحق في توسيع منطقتها الاقتصادية الخالصة في المياه القريبة من قبرص من أجل السيطرة على هذه الموارد واستغلالها. وينبع هذا الاعتقاد أيضًا من عقيدة الوطن الأزرق، التي تحث الدولة على السيطرة ليس فقط على الأراضي، بل أيضًا على المناطق البحرية في المناطق المجاورة لها. ونتيجة لذلك؛ أرسلت تركيا سفينة استكشافية/بحثية واحدة "أوروك ريس" إلى شرق البحر الأبيض المتوسط في عام 2020، برفقة سفن بحرية تركية، وسفينة الحفر عبد الحميد هان في عام 2022 بالقرب من الساحل الشمالي الغربي لقبرص[1]. تم إرفاقها بسفن عسكرية لتمكينها من تنفيذ أنشطتها في هاته المناطق البحرية، وقامت تركيا بتوسيع وجودها العسكري في

[1] Noiranjana Kashyap, "Turkey's Foreign policy in the Eastern Mediterranean Region: 2011-2022", Op, cit, p 414.

قبرص من خلال استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار، وتنظيم مناورات بحرية شاملة في هذه المنطقة. تظهر هذه الخطوات إرادة تركيا الثابتة في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والقانونية في شرق البحر المتوسط.[1] إضافة إلى ذلك، استخدمت تركيا الوسائل الدبلوماسية في المواجهة بمنطقة شرق المتوسط، وقد احتجت على جميع الاتفاقيات الثنائية لترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة التي أبرمتها الدول المطلة على البحر منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بحجة أن البحر الأبيض المتوسط هو بحر شبه مغلق، وأن جميع الدول المطلة على البحر ذات الصلة يجب أن تكون طرفًا في اتفاقيات ترسيم الحدود. وبالتوازي مع هذه الاعتراضات، فقد مهدت الأرضية القانونية لأنشطة الاستكشاف والاستغلال الخاصة بها[2].

في ذات السياق، يرى بعض المراقبون بأنه في ظل استمرار الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية في المنطقة، واستبعاد العديد من دول المنطقة من اتفاقيات الشراكة (منتدى غاز شرق المتوسط) كتركيا وولبنان وجمهورية قبرص التركية، من المحتمل بأنها قد تفوت فرص الاستثمار في هذا القطاع؛ لأنه قد يقل الحافز لدى بعض الدول الأوروبية للاستثمار في هذا المجال نظرا لالتزاماتها الدولية بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوجهها في المقابل إلى استخدام الطاقات البديلة، رغم رغبتها في التحرر من عباءة الغاز الروسي. كما أن امكانيات الاستخراج والبحث والتنقيب وعمليات تصدير الغاز لدول شرق المتوسط، لا تزال محدودة لضعف البنية التحتية لديها.

من جانب آخر، لم تكن تركيا على نفس النهج مع الولايات المتحدة أيضًا عندما يتعلق الأمر بقضية شرق البحر الأبيض المتوسط. فقد لعب الإرث السلبي لتدهور العلاقات التركية الأمريكية على مدى العقد الماضي دورًا مهمًا في المواقف المتباينة لهذه الدول بشأن أزمة شرق

[1] كمال إنات وبرهان الدين ضوران، مرجع سابق ذكره، ص 29.

[2] Mehmet Bardakçı, Op, cit, p 522.

المتوسط. وقدمت واشنطن دعما قويا لأثينا وكذلك لنيقوسيا في الأزمة. إذ لم تقم الولايات المتحدة بتطوير العلاقات الدفاعية مع اليونان وتزويدها بالأسلحة فحسب، بل علقت أيضا الحظر الذي دام 33 عاما عندما قامت بإزالة القيود التي فرضتها على توريد المواد والخدمات الدفاعية غير الفتاكة إلى منطقة قبرص اليونانية ولمدة عام[1].

أما روسيا فقد تبنت موقفاً محايدًا في أزمة شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث وقعت اتفاقيات في مجالات الطاقة والدفاع مع العديد من دول المنطقة، لكن شبكة العلاقات الواسعة لموسكو هناك عوضت علاقات تركيا متعددة الأبعاد مع روسيا. ونتيجة لذلك، لم تكن تركيا قادرة على استخدام روسيا كعنصر موازنة ضد الغرب وخصومه الاقليميين الآخرين في الأزمة[2].

في شرق البحر الأبيض المتوسط، ستراقب أنقرة ما إذا كانت هذه الجهات الفاعلة ستظل ملتزمة بإنشاء نظام أمني اقليمي، ونظام طاقة مناهض لتركيا في المنطقة، وإذا ما كانت مصر والإمارات العربية المتحدة، وفي هذا الصدد إسرائيل أيضا، ستقفان بشكل واضح إلى جانب اليونان في نزاعها مع تركيا؛ وهو عامل آخر سيكون له تداعيات على عملية إعادة ضبط العلاقات بين تركيا وتلك الدول[3].

خلال ذروة التوتر في شرق البحر الأبيض المتوسط، أجرت مصر واليونان وقبرص مناورات عسكرية، وأرسلت رسالة واضحة تعارض مواقف تركيا وتدريباتها العسكرية في المنطقة. وبالمثل، أجرت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واليونان ومصر مناورات عسكرية مشتركة. كان هذا التعاون الوثيق بين اليونان وخصوم تركيا السابقين في الشرق الأوسط

[1] Mehmet Bardakçi, "Türkiye's Shifting Policies Toward the Cyprus Issue and the Eastern Mediterranean Dispute", **Dumlupinar University Journal of Social Sciences**. No. 76, 2023, p 245.
[2] Ibid, p 245.
[3] Galip Dalay, "Turkey's Middle East Reset: A Precursor for Re-Escalation?, Policy Paper, The Middle East Council on Global Affairs", August 2022, on the Website: https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/08/MECGA_Policy-Paper_Galip-Dalay_Final-Web.pdf. was visited on February 6, 2024.

مدفوعا بأجندة مناهضة لتركيا. ومن خلال سياسة التطبيع، تهدف أنقرة إلى فصل هذه الدول الاقليمية عن اليونان وقبرص[1].

الفرع الرابع: حرب السابع من أكتوبر 2023 بين إسرائيل وحماس، وخطر تمددها إقليميا

تعتبر تركيا أول دولة ذات أغلبية مسلمة تعترف بالدولة الإسرائيلية، والتي حافظت على علاقات ودية مع إسرائيل طوال سنوات الحروب العربية الإسرائيلية في الأعوام 1956، و1967، و1973، و1982. وكانت فترة التسعينيات بمثابة "العصر الذهبي" للتنسيق الأمني والسياسي بين الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل، وهي ديناميكية ينظر إليها الغرب على أنها عامل استقرار في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط[2].

خلال السنوات القليلة الماضية، ونظرًا للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تركيا، أظهرت هاته الأخيرة بعض التصميم من أجل إصلاح العلاقات مع إسرائيل، لكنها أشارت إلى أن حدوث أزمة أو صراع آخر بين إسرائيل والفلسطينيين أو أي قضية خلافية تتعلق بالقدس يمكن أن تلحق الضرر سياسيا بالعلاقات التركية الإسرائيلية مرة أخرى. وهو ما يظهره تصريح لوزير الخارجية تشاووش أوغلو حول العلاقات مع إسرائيل في أفريل 2022، حيث قال: « منذ عام 1949 شهدت علاقاتنا صعودًا وهبوطًا؛ أستطيع أن أقول لكم أنّ سببه انتهاكات الحقوق الفلسطينيين، وليس لوجود مشاكل في علاقاتنا الثنائية»[3].

يتضح مما سبق، بأن قضايا الهوية الاسلامية لا تقل أهمية عن ضمان الاستقلال الاستراتيجي. وفي نظام أردوغان لإحداثيات السياسة الخارجية، فإن تركيا هي زعيمة العالم

---

[1] Ibid.

[2] " أردوغان يفقد توازنه في حرب غزة "، صحيفة العرب، العدد 46، 06 فيفري 2024، ص 6.

[3] Michael B. Bishku, « Turkey and the Palestinian and Jerusalem issues », **Israel Affairs**, Vol. 30, No. 1, 2024, p 98.

الاسلامي، وكانت حماية مصالح المسلمين في المنطقة والعالم أجمع هي مهمتها التاريخية. ولهذا السبب، أصبحت الجولة الجديدة من تدهور الوضع في غزة في خريف عام 2023 بمثابة اختبار ضغط مهم لفكرة الحكم الذاتي الاستراتيجي التركية وطريقة بنائها من خلال فراغ السلطة الذي أحدثته الصراعات الاقليمية[1].

ففي أعقاب هجوم حماس على إسرائيل، كانت العلاقات التركية الإسرائيلية على وشك الانهيار؛ لقد وصلت إلى أدنى مستوياتها في 28 أكتوبر 2023، خلال مسيرة كبيرة في إسطنبول لدعم الفلسطينيين في غزة. خلال ذلك الحدث، وصف أردوغان إسرائيل بأنها "مجرمة حرب"، واتهمها بتوفير المال والأسلحة للجماعات الكردية مثل حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، الناشطة في تركيا وسوريا على التوالي. بالإضافة إلى أتباع غولن، الذين تعتبرهم أنقرة جماعات إرهابية[2].

أما أسباب اتخاذ تركيا لموقف مؤيد لحماس، على الرغم من مساعيها الأخيرة للتطبيع مع إسرائيل؛ هو أن حماس لا تواجه مشكلة تمثيل أو شرعية بالنسبة للرئيس أردوغان. وبينما أبقت أنقرة على خطوط اتصالها مفتوحة مع محمود عباس والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، إلا أنها رفعت مكانة حماس إلى مكانة السلطة الفلسطينية في تواصلها الدبلوماسي. وكثيرا ما أكد أردوغان على أن حماس تتمتع بتفويض شعبي، وهي من فازت بالانتخابات في غزة سنة

[1] Pavel Shlykov, "Competitive Multipolarity in the Middle East and the Role of Turkey", Valdai Club Foundation, February 15, 2024, on the Website: https://valdaiclub.com/a/highlights/competitive-multipolarity-in-the-middle-east/. Was Visited on March 24, 2024.

[2] Michael B. Bishku, Op.cit.

2006. كما طورت بعض العلاقات الاقتصادية والسياسية في تركيا – على الرغم من إبقائها تحت المراقبة من قبل المؤسسة الأمنية التركية[1].

وفق هذا التصور، فقد أعطى الصراع في غزة لأردوغان فرصة لزيادة الانتقادات لإسرائيل والولايات المتحدة، وزيادة الضغط على القادة العرب لاتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل. لذلك؛ فقد أعلنت تركيا على المستوى الخطابي على الأقل، إدعاءها بالدور الذي تمارسه كلاعب مهم في المرحلة الأحدث من الصراع في الشرق الأوسط، والتي لم يكن صوتها فيها واضحًا من قبل. علاوة على ذلك، نجح أردوغان في إقناع شريحة كبيرة من المؤسسات السياسية والمجتمع التركي بأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يشكل أهمية مركزية لموقع تركيا العالمي وطموحاتها الاقليمية. وفي أواخر أكتوبر 2023، دعمت تركيا تصويت الأمم المتحدة الداعي إلى هدنة انسانية فورية في قطاع غزة[2].

لا يمكن إغفال أن الحرب في غزة قد عطّلت مساعي تركيا وإسرائيل لرأب صدع علاقاتهما المتدهورة في السنوات الأخيرة، وأخلطت الأوراق ووضعت حدًّا لتطبيع العلاقات مع الدول العربية بموجب اتفاقية أبراهام وبرعاية أمريكية. إنّ زيادة الانتقادات التركية لإسرائيل والمواقف التركية الداعمة للطرف الفلسطيني، التي جاءت في سياق التعاطف العالمي مع الفلسطينين، وانهيار قدرة الردع الاسرائيلي وأسطورة الجيش الذي لا يقهر، رغم أن إسرائيل لا تزال تحظى بتحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال تقدم لها الدعم العسكري غير المحدود، إلا أنّ معطيات السياسة الاقليمية، تظهر رغبة تركيا في وقف التصعيد

[1] Aslı Aydıntaşbaş, The sultan’s ghost: Erdoğan and the Israeli-Palestinian conflict, November 22, 2023, on the Website: https://www.brookings.edu/articles/the-sultans-ghost-erdogan-and-the-israeli-palestinian-conflict/. Was Visited on March 24, 2024.

[2] Pavel Shlykov, Op.cit.

وإنهاء الحرب؛ لأن البيئة الأمنية في الشرق الأوسط أرهقتها الحروب المتتالية في أفغنستان، العراق ثم الربيع العربي وما تلاه من أزمات وحروب أهلية في سوريا، واليمن وليبيا.

إن تفاقم الوضع في المنطقة والحرب في غزة لم تقوض، بل عززت الاتجاه نحو بحث أنقرة عن فرص للتعاون مع اللاعبين الاقليميين، وإحداث تغييرات جوهرية في العلاقات التنافسية مع دول الخليج، وفي السياق نفسه، يمكن للمرء أن ينظر إلى فكرة إنشاء نظام متعدد الأطراف من الدول الضامنة كوسيلة لحل الصراع في غزة – مع قيام تركيا وبعض الدول العربية واللاعبين الدوليين المهتمين بدور الضامنين للجانب الفلسطيني. وتأمل أنقرة أيضا في مشاركة أكبر للقوى غير الغربية مثل الصين وروسيا، والمؤسسات الدولية (المحكمة الجنائية الدولية، وما إلى ذلك) للتحقيق في جرائم الحرب في قطاع غزة، وكل ذلك من شأنه أن يوازن الدعم الغربي القاطع لإسرائيل[1].

لكن بدت قدرات أنقرة محدودة وبشكل واضح حتى في إطار النضال من أجل التوصل إلى تسوية دبلوماسية للوضع في غزة. منذ بداية تصاعد الصراع، حاولت تركيا إلى حد ما دعم واستكمال أدوار الدول العربية الرئيسية مثل قطر ومصر والسعودية، وعدم الطغيان عليها أو التنافس معها، على أمل عدم خروجها عن مسارها[2]. وتريد تركيا القيام بدور أكبر في الجهود الانسانية، وجهود حفظ السلام في غزة بعد الحرب، وستواصل انتقاداتها لإسرائيل طالما استمرت الحرب[3].

إنّ طموحات تركيا المتزايدة لتعزيز دورها في المنطقة، من ناحية، والموارد والقدرات المحدودة إلى جانب التعرض لعدم الاستقرار الاقليمي المتزايد، من ناحية أخرى، شكلت صورة غريبة لسياسة أنقرة الخارجية. لقد تحولت تركيا إلى لاعب آخر يعمل على تضخيم الطبيعة

[1] Pavel Shlykov, Op.cit.
[2] Ibid
[3] Aslı Aydıntaşbaş, Op.cit.

التنافسية للتعددية القطبية في الشرق الأوسط، بدلاً من تخفيفها، في حين تحقق أقصى استفادة من التحالفات الاقليمية المخصصة التي تحل محل بعضها البعض بسرعة مذهلة[1].

غير أنّ استمرار تصاعد التوترات والصراعات والحروب في البيئة الشرق أوسطية فإضافة إلى الحرب الاسرائيلية الفلسطينية، والمناوشات الإسرائيلية الإيرانية، ونشاط جماعة الحوثي، والانخراط العسكري لحزب الله اللبناني في الحرب من جهة الشمال؛ يزيد من مخاطر احتمالية تمدد الحرب اقليميا وبالتالي تهديد الاستقرار والأمن الاقليمي. لذلك لا يزال البحث جاري حول حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فيما تقف عدة دول في المنطقة وخارجها وفي مقدمتها الدول العربية وتركيا إلى جانب حل الدولتين من أجل إحلال السلام وهو طرح لا يزال بعيد المنال في ظل تعقيدات تطبيقه على أرض الواقع وموقف طرفا الصراع من هذا الحل، خصوصا في ظل استمرار العمليات العسكرية الاسرائيلية، وعدم الاتفاق على الترتيبات المرتبطة بإدارة قطاع غزة في فترة ما بعد انتهاء الحرب. بينما يبقى الخيار الأقرب أمام الدولة التركية هي ممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل، وتقليل المعاملات التجارية معها وإيصالها إلى أدنى مستوى، مع الاكتفاء بالحلول السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثاني: تركيا وتحدي الحفاظ على توازن العلاقات الخارجية مع القوى الكبرى

شهد العقد الثاني من حكم حزب العدالة والتنمية، عدم ثبات النهج المتبع في السياسة الخارجية لتركيا؛ نتيجة بروز بعض المتغيرات على الصعيد الاقليمي، لعل أبرزها المعضلة الأمنية التي أفرزتها ثورات الربيع العربي التي هددت فعلا الأمن القومي التركي؛ بسبب التهديدات العابرة للحدود (الهجرة، الإرهاب ... إلخ)، التي وضعت تركيا وبعض القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على طرفي نقيض في إدارة الأزمات الداخلية خصوصا في سوريا.

[1] Pavel Shlykov, Op.cit.

لذلك يدرك صناع القرار في تركيا، أن الحفاظ على توزان العلاقات مع القوى الكبرى، أمر بالغ الأهمية لتعزيز مكانتها الاقليمية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالديناميكيات والتفاعلات والأحداث، وذات الأهمية في الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. حيث بدأت أنقرة خطوات جادة نحو تحسين علاقتها المتوترة مع القوى الاقليمية في المنطقة لتجاوز حالة العزلة، والتركيز على نهج تصالحي في الدبلوماسية تقوم على تفعيل شبكة العلاقات والمصالح المشتركة مع الجميع، وتجنب حالة الاستقطاب الدولي الحاد الناجمة عن حالة الصراع بين القوى الكبرى حول طبيعة النظام الدولي الجديد.

الفرع الأول: تركيا وإعادة التموضع ضمن التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية

لطالما سعى حزب العدالة والتنمية إلى إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة، والتي تضررت بسبب رفض تركيا دعم الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003. واختار الحزب إلقاء اللوم على "تركيا القديمة" ولا سيما الجيش. بعدها نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في أن تصبح مشاركا نشطا في سياسات إدارة بوش في فترة ما بعد 11 سبتمبر من خلال إرسال قوات غير قتالية إلى أفغانستان، وإعلان دعمها لسياسة الولايات المتحدة المتمثلة في "خطاب الديمقراطية والحرية" في الشرق الأوسط. ولأنه قام بتمييز نفسه عن "تركيا القديمة"؛ فقد تمكن حزب العدالة والتنمية بإعلان "تغيير" واضح في سياسته الخارجية، والتحرر من "وصاية المؤسسة العسكرية"[1].

وإذا كان العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية قد شهد توثيق العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، فإن العلاقات بين البلدين قد تعرضت لتوترات عديدة خلال العقد الثاني؛

[1] Meliha Benli Altunışık and Lenore G. Martin, "Turkey and the Middle East and North Africa under the AKP: A Three Level Analysis of Foreign Policy Change", **Uluslararasi Iliskiler.** Vol. 20, No. 78, 2023, p 82.

بحيث ساهمت في توجه السياسة الخارجية التركية نحو تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع شركاء آخرين.[1] وقد ارتبطت هذه التوترات بعدة قضايا: أولها، اندلاع ثورات الربيع العربي، وإقدام الولايات المتحدة على التحالف مع الأكراد في سوريا في حربهم ضد تنظيم الدولة الاسلامية داعش، الأمر الذي اعترضت عليه أنقرة بحجة الصلة الوثيقة التي تجمع هذه الجماعة بتنظيم حزب العمال الكردستاني، ثم إيواء واشنطن للمعارض التركي فتح الله غولن المتهم بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة. التي رافقتها قضية أخرى تتعلق بالقس الأمريكي أندور برونسون الذي احتجزته السلطات التركية بتهمة التجسس والإرهاب؛ مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات أضرت بالاقتصاد التركي، وهبطت قيمة الليرة إلى أدنى مستوياتها، واتهم القس أنقرة بمحاولتها المساومة وممارسة الضغوط على الإدارة الأمريكية من أجل تسليم فتح الله غولن، وإلا سيتم اتهامه بالإرهاب والحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

إذن تراوحت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة بين التحالف والتناقض. فكلما تبنت تركيا سياسات أكثر استقلالية، زاد التوتر في هذه العلاقات؛ مما دفع الولايات المتحدة إلى محاولة تقييد هذه الاستقلالية عن طريق التأثير على الحكومة التركية، وتشجيع دول المنطقة على موازنة النفوذ والاستقلالية التركية. بحيث يسعى الطرفان إلى تطبيق مبدأ توازن بسمارك، الذي يتأسس على أهمية توازن القوى الرئيسية في المنطقة؛ مما يضمن عدم قدرة دولة ما ممارسة تأثيرها الاقليمي منفردة بشكل يجعلها لاعبا رئيسيا في المنطقة، ويتيح استمرار السيطرة الأمريكية على الديناميات السياسية في المنطقة دون التدخل المباشر[2].

على الرغم من أن الاستراتيجية الأمريكية لا تسعى إلى انهيار النظام في تركيا، إلا أنها لا تريد أن يتطور هذا النموذج ليبلغ درجة اللاعب الاقليمي المستقل في المنطقة المحيطة

[1] عماد قدورة، مرجع سابق ذكره، ص 85.

[2] هيكلية نظام الحكم في تركيا وتطوره . البنية الداخلية . توجهات السياسة الخارجية، المؤسسة السياسية التركية، مرجع سابق ذكره، ص 43.

بالجغرافيا التركية، المعروفة بـ "المجال الحيوي التركي". ويرتبط هذا المجال بالمجال الحيوي الذي تعتبره الولايات المتحدة مهما لها في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز والدول المحيطة بالبحر الأسود، حيث ترى الولايات المتحدة أهمية استراتيجية كبيرة في هذه المنطقة، خاصة في مواجهة منافسيها الدوليين، مثل روسيا والصين في هذا المجال الحيوي المعقد للغاية والمهم لجميع القوى الدولية[1].

إنّ وصول الرئيس بايدن إلى السلطة في الولايات المتحدة، وتقليص هذه الأخيرة لحضورها في الشرق الأوسط؛ دفع العديد من دول المنطقة، بما في ذلك تركيا، إلى إعادة تقييم سياساتها تجاه أعدائها وأصدقائها. وتزيد عمليات الانسحاب الأمريكية من أفغانستان وسوريا بشكل جزئي وتخفيف التزاماتها في العراق هذه التصورات. ودفعت هذه العوامل العديد من الدول إلى تحصين خياراتها، والمضي قدما في سياسات توازن القوى بين الولايات المتحدة/الغرب وروسيا والصين. وفي الواقع، أصبحت الصين لاعبا رئيسيا في الاقتصاد الاقليمي، وروسيا لاعبا رئيسيا في الأمن الاقليمي؛ مما جعل المنطقة متعددة الأقطاب في علاقاتها مع القوى الدولية[2].

بناء على هذا السياق الدولي والاقليمي المتغير، فقد ظلت عقيدة السياسة الخارجية التركية وفية لتقاليدها المتمثلة في حماية الأمن القومي وتحقيق المصلحة الوطنية، وإنّ تعارضت مع مصالح وأهداف الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمركية وروسيا، والحرب في سوريا خير مثال على ذلك، ثم حاولت البحث عن التوزان في العلاقات الخارجية وبطريقة تنظم هذه العلاقات بين القوى الرئيسية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، والابتعاد أكثر فأكثر عن سياسات المحاور والأحلاف، وبدل ذلك الانخراط في توطيد العلاقات مع الأطراف المتنافسة في

---

[1] المرجع ذاته، الصفحة ذاتها.

[2] غالب داالي، "تركيا تعيد الضبط في الشرق الأوسط: خطوة تسبق إعادة التصعيد؟"، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، ورقة سياسات، أوت 2022، ص 4، على الموقع: https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/08/MECGA_Policy-Paper_Galip-Dalay-Arabic_Final-Web-1.pdf . تاريخ الإطلاع: 10 فيفري 2024.

المحورين، حيث لجأت تركيا إلى سياسة المصالحة الاقليمية وإعادة ضبط الأوضاع الاقليمية. ولم تكتف تركيا بلعب دور محوري في منطقة الشرق الأوسط، بل كان لها حضور قوي في النقاشات الجارية في حلف شمال الأطلسي، والتي كانت سببا في حصول خلافات كبيرة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حول التصويت لترشيح بعض الدول لعضوية الحلف.

إذ حدثت المواجهة بينهما في ربيع عام 2022 حول انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو، وتشير أنقرة إلى أنها لن تعطي الضوء الأخضر إلا مقابل تسليم السلطات الفنلندية والسويدية قائمة بأسماء الشخصيات التي تعتبر "إرهابية". بمجرد انضمام فنلندا إلى النادي، في أفريل 2023، أعلن الرئيس الأمريكي أنه سيفرج عن تسليم مجموعات التحديث للطائرة F-16 التركية، وهو الأمر الذي يعارضه الكونجرس[1].

إضافة إلى ذلك، وبعد دخول التشريع السويدي الجديد لمكافحة الإرهاب حيز التنفيذ في جوان2023، وصدور حكمين قضائيين يتوقعان تسليم بعض المجرمين إلى تركيا؛ وافق الرئيس أردوغان في 10 جويلية من نفس السنة، على إرسال بروتوكول انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي إلى البرلمان التركي، والعمل معه بشكل وثيق لضمان" التصديق". ورحب الرئيس بايدن ومسؤولون أمريكيون آخرون بالتزام أردوغان. وأوضح أردوغان لاحقا أن البرلمان التركي قد لا ينظر في انضمام السويد حتى شهر أكتوبر2023[2].

بالنسبة لتركيا، كانت الأهمية التقليدية لحلف شمال الأطلسي تتلخص في تخفيف المخاوف التركية بشأن العدوان أو الانتهاكات الصادرة من الجيران، مثل الموقف العدواني الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية والذي أدى إلى الحرب الباردة. بالإضافة إلى

[1] Dorothée Schmid, "Le Conflit Russo-Ukrainien: Une Opportunité pour la Turquie", **Politique Etrangère**. Institut français des Relations Internationales (Ifri), Vol. 88, No. 2, Eté 2023, p 22.

[2] Jim Zanotti and Clayton Thomas, "Turkey (Türkiye): Major Issues and U.S. Relations", **Congressional Research Service CRS Report**, 10 August 2023, p 19.

ذلك، فإن الضمانات الأمنية لحلف شمال الأطلسي تعوض تركيا عن النقص العام في قدرات الدفاع والردع الاستراتيجية الوطنية[1].

وقد أثارت التوترات بين تركيا وأعضاء الناتو الآخرين مناقشات داخلية بين الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي حول جدوى استمرار استخدام القواعد العسكرية المتواجدة في تركيا، هذا في ظل بعض التقارير التي تشير إلى أن الوجود العسكري الأمريكي الموسع أو المحتمل في أماكن مثل اليونان وقبرص والأردن قد يكون مرتبطًا بالمخاوف بشأن تركيا. وفي جلسة استماع في مارس 2022 في الكونجرس الأمركي، قال الخبير التركي والموظف السابق في لجنة الكونجرس آلان ماكوفسكي « أنه بينما يتوجب على الولايات المتحدة بذل جهود أكبر لإبقاء تركيا ضمن المعسكر الغربي، نجد أن تركيا اتبعت سياسات المراوغة خلال السنوات الأخيرة"، وهو ما يبرر قيام الولايات المتحدة ببناء وتوسيع منشآت عسكرية في بلغاريا ورومانيا واليونان "لتحوط رهاناتها"»[2].

لعل سر المخاوف الأمريكية من طموحات تركيا الاقليمة، يكمن في وجود بعض الدوائر النافذة في الإدارة الأمريكية تنظر إلى تركيا بنوع من الريبة والشك، بحيث تعتبرها بأنها حليف غير موثوق أو غير مخلص، وصل بها الأمر إلى حد تفضيل فوز المعارضة التركية في الانتخابات الرئاسية 2023، وإذا كان حزب العدالة والتنمية يطمح إلى الزعامة الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فإنّ المعارضة تفضل لعب دور تقليدي يميل أكثر لجهة أوروبا والغرب عمومًا. غير أنه بعد فرز أردوغان بالانتخابات أبدى بعض المرونة، وظل يشدد على أن العلاقات بين البلدين تتحسن مع الوقت. إلا أن بعض القضايا الشائكة بين الطرفين سترهن مستقبل العلاقات بين البلدين، لعل أبرزها التقارب في العلاقات بين موسكو وأنقرة، ثم علاقة هذه

[1] Ibid, p 13.
[2] Ibid.

الأخيرة بالدولة المجاورة اليونان، إضافة إلى رفض تركيا للانتقادات الأمريكية الموجهة لها في مسائل تتعلق بالتراجع الديمقراطي وحقوق الإنسان.

الفرع الثاني: تركيا والدور الروسي المتنامي في منطقة الشرق الأوسط

إنّ العلاقات بين الجمهورية التركية والاتحاد الروسي ليست جديدة، إذ تعود إلى ما يقارب سبعة قرون، منذ قيام الامبراطوريتين العثمانية والروسية حيث دارت بينهما منافسة شديدة على الهيمنة على مناطق في البلقان (أوروبا الشرقية)، ومناطق القوقاز والبحر الأسود. مما يجعل البعد التاريخي عاملاً مهماً في تشكيل علاقاتهم وسياساتهم الخارجية تجاه المناطق المتعددة ذات الاهتمام المشترك[1]. ولتركيا منذ فترة طويلة تبادلات اقتصادية مهمة مع روسيا: السياحة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، والتجارة الزراعية في الاتجاهين، وعقود البناء في روسيا، وواردات النفط والغاز[2].

تتجلى دوافع الجانب التركي إلى التقارب مع روسيا في سعيه إلى تصحيح الخلل في التوازن الاقليمي: التفوق العلمي في المجال العلمي وتقنيات الفضاء لكل من إيران والكيان الإسرائيلي شكل اختلالاً في توازن القوى الاقليمية. ومن هنا سعت تركيا إلى تقاربها مع روسيا المتطورة في هذا الجانب لتمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الاصطناعية لتضيق هذه الفجوة. وقد بدأ هذا التعاون منذ زيارة الرئيس الروسي دميتري مدفيديف، 12 ماي عام 2010، وتوقيع 17 اتفاقية، منها اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة وبناء محطة كهروذرية،

[1] "Turkey-Russia Relations in the Twenty-First Century: Cooperation and Competition amid Systemic Turbulence", By Muhammet Koçak, Reviewed by Ahmed Asmar, **Insight Turkey**. Vol. 25, No. 3, October 6, Summer 2023, p 281.

[2] Marc Pierini, "Turkey's Geopolitical Role. Between National Ambitions, Western Anchors and Russian Sway", European Institute of the Mediterranean, Yearbook 2023, on the Website: https://www.iemed.org/publication/turkeys-geopolitical-role-between-national-ambitions-western-anchors-and-russian-sway/. Was Visited on February 16, 2024.

ووقع الطرفان أيضاً اتفاقية التعاون حول بناء وتشغيل محطة كهروذرية في موقع أككويو قرب مدينة مرسين التركية[1].

غير أن العلاقة كانت هشة ومهددة بحقيقة أن تركيا وروسيا دعمتا طرفين متعارضين في الحرب الأهلية السورية. وفي مكان آخر، عارض رئيس الوزراء طيب أردوغان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، معربًا عن دعمه لاستقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها. وصلت التوترات الروسية التركية إلى ذروتها في نوفمبر 2015؛ عندما أسقطت القوات الجوية التركية طائرة روسية من طراز SU-24 قادمة من سوريا عبرت الأراضي التركية[2]، حيث أعلنت أنقرة بأن الطائرة قد انتهكت مجالها الجوي على الحدود التركية السورية، في وقت تجد فيه الدولتين نفسيهما على طرفي نقيض خصوصا في ظل تعقيدات المشهد السوري، ووقوف روسيا إلى جانب بشار الأسد، وموقف تركيا الذي تعتبر أنه لا حل سياسي للقضية السورية إلا بتنحي بشار الأسد عن السلطة.

بحلول عام 2016 شهدت العلاقات بينهما مرحلة جديدة بعد حسم حادثة الطائرة الحربية الروسية. لكن هذه الفترة بدأت بتطور جدي في تركيا كان على وشك أن يغير المشهد السياسي التركي؛ بحيث شهدت تركيا محاولة انقلاب في 15 جويلية 2016، والتي تمكنت القيادة التركية والشعب التركي من إحباطها؛ وبالتالي الكشف عن العديد من الروابط الداخلية والخارجية للانقلابيين. ونتيجة لذلك، أبعدت السياسة الخارجية التركية نفسها ـ أو أصبحت أكثر استقلالا ـ عن حلفائها الغربيين واقتربت من روسيا، التي كانت من بين أوائل الدول التي وقفت رسميا وعلنيا ضد محاولة الانقلاب. وقد عزز هذا الموقف نطاق تعاونهم وانعكس في المساهمة في

[1] إلهام الحدابي، "قراءة في المشروع التركي آفاق الممكنات وتحديات الواقع"، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.** أوراق سياسية، العدد 74، 08 مارس 2023، ص 51.

[2] William Hale, "The Turkey-Russia Relationship in Historical Perspective: Patterns, Change and Contrast", **Uluslararasi Iliskiler.** Vol. 20, No. 78, 2023, p 55.

تهدئة القتال في سوريا، وكذلك القرار التركي الحاسم بشراء نظام الدفاع الصاروخي الروسي الحديث S-400 [1].

قام الرئيس أردوغان بأول زيارة دبلوماسية له إلى روسيا بعد الانقلاب الفاشل، وهو مؤشر على اتجاه السياسة الخارجية التركية بعد محاولة الانقلاب، لدرجة أن اغتيال السفير الروسي في أنقرة أندريه كارلوف في ديسمبر 2016، لم يكن له تأثير سلبي كبير بشأن العلاقات التركية الروسية. علاوة على ذلك، كان الصراع الليبي، وصراع ناغورنو كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا محطتين مهمتين للتعاون بين تركيا وروسيا في جهودهما لمعالجة هذه الصراعات[2].

يقول الكاتب مارك بيريني: « قبل أيام من هاته الزيارة، كتبت كفرضية، أن روسيا قد تتجه إلى خطوة طويلة الأمد لتغيير قواعد اللعبة، وإغراء تركيا بالابتعاد عن الغرب كجزء من عملية إعادة تشكيل جيوسياسية أوسع نطاقا. وقد تجسدت هذه الفرضية إلى حد كبير خلال السنوات السبع الماضية: فقد تحول ما كان يسمى أحيانًا "زواج المصلحة" إلى تحالف معقد يمزج بين المصلحة المتبادلة والأهداف المتباينة»[3]. ومن الواضح أن الحوار الروسي التركي اكتسب أهمية استراتيجية، حتى ولو لم يتم تنظيمه على هذا النحو من قبل للتغلب على منافساتهم الجيوسياسية، يجد البلدان نفسيهما في انتقاد منهجي للغرب، ويتشاركان في الرغبة في تحدي الهيمنة الأمريكية في المجالات ذات الاهتمام المباشر[4]. كما أن تركيا تدرك التغيرات الجيواستراتيجية في النظام الدولي الذي يقترب أكثر فأكثر إلى التعددية القطبية، خصوصا مع تعاظم دور الصين وروسيا في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط خصوصا باعتباره تحالفا يوازي التحالف الغربي الذي أبان عن قدر من الهشاشة خصوصا بعد الامتحان الصعب الذي عاشته

[1] "Turkey-Russia Relations in the Twenty-First Century: Cooperation and Competition amid Systemic Turbulence", Op, cit, p 283.

[2] Ibid.

[3] Marc Pierini, Op, cit.

[4] Dorothée Schmid, Op, cit, p 14.

لاسيما الاقتصاديات الغربية بفعل تأثيرات الموجة الوبائية لكورونا 2019؛ لذلك فمن مصلحتها تركيا الموازنة بين هذه الأقطاب.

لفهم التعاون الروسي التركي على الرغم من مصالحهما الاستراتيجية، نحتاج إلى النظر إلى الصورة الأوسع للعلاقات الدولية في أعقاب نهاية الحرب الباردة، بحيث تشعر كلتا القوتين بأن مكانتهما تتجاهل من قبل القوة المهيمنة العالمية، الولايات المتحدة. إلى درجة أن السياسات الأمريكية تهدد مصالح دولهم، بل وحتى بقاء أنظمتهم. ومن المفارقة، لقد كان انسحاب الولايات المتحدة من مناطق الصراع في الشرق الأوسط وخارجه، والانطباع في كل من أنقرة وموسكو حول تراجع القوة الغربية؛ هو الذي خلق فرصًا لروسيا وتركيا لمحاولة توسيع نفوذهما في تلك المناطق[1].

كما ظهرت روسيا وتركيا كمتنافسين جيوسياسيين في نفس الوقت، ولكنهما أيضًا شريكان في الصراعات المستمرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز. ورغم هذا التنافس، وكون تركيا لا تزال عضوًا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الخصم العسكري المعلن لروسيا ـ إلا أنهما حافظتا على تعاونهما لفترة مهمة نسبيًا وفي عدة سياقات مختلفة. وعلى الرغم من وجود روسيا وتركيا على طرفي نقيض من تلك الصراعات، ومنخرطتين في ما يمكن وصفه بالحروب بالوكالة، وحتى في بعض الأحيان كان جيشاهما في مواقع تبادل إطلاق النار؛ فقد نجحت الدولتين في تطوير التعاون المستمر وإدارة الصراع[2].

مع مشاركة تركيا في عملية أستانا للسلام في سوريا بقيادة روسيا، وموافقة روسيا الضمنية على التوغلات التركية في شمال سوريا في عامي 2016 و2018 (عمليتا "درع الفرات" و"غصن الزيتون"). ذهب التحول نحو موسكو إلى أبعد من ذلك في سبتمبر في عام

[1] Vicken Cheterian, "Friend and Foe: Russia–Turkey relations before and after the war in Ukraine", **Routledge,Taylor & Francis Group.** Vol. 34, No. 7, 2023, pp 1271-1272.
[2] Ibid, p 1271.

2017، عندما وقعت تركيا اتفاقية للحصول على نظام الدفاع الصاروخي الروسي S-400، وهو ما لا يتوافق مع نظيره في الناتو؛ وتسبب ذلك في خرق خطير في العلاقات مع واشنطن، حيث استبعدت إدارة ترامب تركيا من الإنتاج المشترك وشراء الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس من طراز F-35، تلتها معارضة في الكونجرس لشراء تركيا للطائرات من طراز F-16[1].

بعد ذلك بوقت قصير، هددت الأزمة العالمية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري 2022، بإعادة علاقة تركيا الحساسة مع روسيا إلى بوتقة الانصهار. في البداية، تم اقتراح أن الأزمة يمكن أن تعيد تركيا إلى "الأطلنطي الجديد"، حيث قيل إن الناتو، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، بحاجة الآن إلى دعم حليف إقليمي مهم. وقد تم تسليط الضوء على هذه القضية في 27 فيفري 2022، عندما تصرفت تركيا بما يتماشى مع اتفاقية مونترو من خلال إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الروسية؛ وبالتالي منع روسيا من تعزيز قواتها البحرية في البحر الأسود، وهو شرط قبلته روسيا[2]؛ لأنها تدرك حجم مخاطر وقوعها في العزلة الدولية بعد فرض عقوبات عليها من قبل دول المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، لذلك فهى تنظر إلى أنقرة باعتبارها الطرف المفضل للعب دور الوسيط بينها وبين الغرب، ولرغبتها في جعل تركيا مركزا للطاقة، بالشكل الذي يتيح لروسيا بتصدير منتجاتها من الغاز إلى أوروبا. أما تركيا وحسب عدة مراقبين، لم تكن تريد المجازفة بعلاقاتها مع الغرب لكونها تعاني مشاكل اقتصادية يستعصي حلها بواسطة التدابير والاجراءات الداخلية فقط، وإنما من خلال الاستثمارات الكبيرة مع الدول الغربية التي تعد أكبر شريك اقتصادي وتجاري لها رغم رغبتها في التخلص من الاعتماد الكلي على الغرب؛ مما دفعها إلى البحث عن موازنة العلاقات بين روسيا والغرب.

لذلك فقد أعلن أردوغان مرارًا وتكرارًا عن موقفه الداعم لوحدة أراضي أوكرانيا واستقلالها، وقاوم النداءات الروسية لتركيا للاعتراف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم. وفي الوقت نفسه، أبقى

[1] William Hale, Op, cit, p 55.
[2] Ibid, 55.

خطوط اتصاله مع موسكو مفتوحة، وحاول العمل كوسيط سلام، ولا سيما من خلال استضافة اجتماع بين المفاوضين الروس والأوكرانيين في إسطنبول في 29 مارس 2022. لكن المحادثات فشلت، وظل أردوغان يعاني من انتقادات الغرب؛ بسبب فشل تركيا في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، واعتراضاتها على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) في جوان 2022. ومع ذلك، تمكن أردوغان من استعادة العلاقات مع كلا الجانبين في جويلية 2022؛ عندما لعبت تركيا دورًا مركزيًا في التفاوض على اتفاق بوساطة الأمم المتحدة أيضًا، بين أوكرانيا وروسيا، بشأن تصدير الحبوب من الموانئ المحاصرة في ساحل البحر الأسود الأوكراني[1]. إذن امتناع تركيا عن الانضمام إلى العقوبات الغربية ضد روسيا؛ قد أتاح استمرار الحركة الجوية بين روسيا وبقية العالم عبر تركيا، وصادرات النفط الخام الروسي خارج خطط العقوبات، والتحويلات المالية أو الاستثمارات من الأوليغارشيين الروس إلى تركيا؛ وقد جلبت هذه السياسة فوائد اقتصادية كبيرة لتركيا[2].

لذلك فقد كان بوتين أكبر داعم لاستمرار أردوغان في السلطة عندما فاز على المعارضة في انتخابات الرئاسة سنة 2023، بل تجاوزه إلى حد تأجيل تسديد الديون الواقعة على عاتق أنقرة من مشترياتها من الغاز الروسي. لكن عامل الثقة المتبادلة بين البلدين اهتز على إثر احتجاج موسكو على سماح السلطات التركية بمغادرة خمس من قادة كتيبة أزوف برفقة الرئيس زيلينسكي، على نحو يخالف الاتفاق المبرم بينهما الذي يشترط مغادرتهم بعد انتهاء الصراع مع أوكرانيا، إضافة إلى قبول أنقرة عرض ملف الانضمام إلى الحلف الأطلسي لدولة السويد وقبلها فنلندا على البرلمان التركي للتصويت؛ فكان رد فعل روسيا بإعلان عدم تجديد اتفاقية تصدير الحبوب عبر البحر الأسود. رغم ذلك لا يبدوا البلدين على استعداد لتقبل تكاليف الانفصال بعد أن تطور ما يعرف بـ "زواج المصلحة" إلى ما يشبه التحالف.

[1] Ibid, cit, pp 55-56.
[2] Marc Pierini, Op, cit.

الفرع الثالث: تركيا والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي

إن العلاقات التركية الأوروبية ضاربة في التاريخ بحكم موقعها الجيواستراتيجي الذي يربط قارتي آسيا بأوروبا؛ تعززت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حين سجلت انضمامها رسميا للنادي الأطلسي سنة 1952، تبعه تقدمها بطلب الحصول على مركز العضو المنتسب إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1959، ثم في سنة 1987 بطلب الحصول على العضوية الرسمية، فتأسيس اتحاد جمركي بينهما في سنة 1995؛ لتنطلق بعدها المفاوضات الرسمية بين الجانبين سنة 2005 بعد حزمة الإصلاحات المتدرجة التي أقرها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة. ورغم ذلك فإنَّ مسار المفاوضات ظلّ يراوح نفسه دون تحقيق تقدم ملموس؛ بسبب تباطؤ عملية الإصلاح خصوصا في العقد الثاني من حكم الحزب، حيث كلما فتح الاتحاد الأوروبي فصلا جديدًا من فصول المفاوضات حتى وإن قام الحزب بتلبية معاييره، يطالب الاتحاد الأوروبي في كل مرة من أنقرة بالوفاء بفصل جديد.

بالرغم من كل ذلك، فقد أثبتت تركيا نفسها كمحاور أساسي للاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الهجرة في الفترة (2015-2016). ففي شهر ماي سنة 2016، وبعد أزمة اللجوء الأوروبية، أبرم الاتحاد الأوروبي صفقة عرض فيها 6 مليارات يورو بهدف الإبقاء على اللاجئين السوريين على أراضيهم[1]. تضمنت بنود الاتفاقية رفع تأشيرات دخول الأتراك للاتحاد الأوروبي، ولكنها لم تصل لنتيجة أيضا لأنها تشمل على 72 مادة، تم إتمام 66 مادة منها أما بقية المواد الخلافية فتتعلق بوجهات النظر حول مكافحة الإرهاب[2]. ومنذ ذلك الحين، اعتمد الاتحاد

[1] Valentine Neirinck-Fauvelle, "Turquie: l'Union européenne tenue de composer avec Recep Tayyip Erdoğan", 31 May 2023, sur le site: https://www.touteleurope.eu/l-ue-dans-le-monde/turquie-l-union-europeenne-sommee-de-composer-avec-recep-tayyip-erdogan/ . Consulté le 25 Février 2024.

[2] جابر عمر، "العلاقات الأوروبية التركية: مرحلة جديدة من الغموض والتباينات"، **العربي الجديد**. العدد 3304، السنة العاشرة، 18 سبتمبر 2023، ص 6.

الأوروبي دائمًا على أنقرة لمواجهة هذا التحدي، رغم فشلها في تبني سياسة مشتركة للهجرة، بعد أن أصبحت أداة ضغط حقيقية على الاتحاد الأوروبي بالنسبة لرجب طيب أردوغان، بشكل يجعل اعتماد الاتحاد الأوروبي كبيرًا على أنقرة للحد من تدفقات الهجرة [1].

تجد الحالة التركية في هذه الظروف طابعها المثير للقلق بالنسبة للأوروبيين لكونهم يشعرون بالضعف في مواجهة تركيا، مع العلم أن واشنطن تميل أكثر فأكثر إلى التسوية. وبينما لم يتعاف الاتحاد الأوروبي بشكل كامل من أزمة اللاجئين السوريين لعام 2016، في حين أدت المناوشات اليونانية التركية في بحر إيجه، والتوتر حول قبرص إلى تدهور العلاقات مع أنقرة. فضلا عن تعيّين الائتلاف اليساري الحاكم في ألمانيا وزير خارجية " أخضر" يصرّ على احترام سيادة القانون دون تطوير علاقات استراتيجية طيبة مع تركيا. هذا في وقت تكافح فيه فرنسا المنزعجة من تنافسها البنيوي مع أنقرة في الشرق الأوسط وأفريقيا، من أجل فهم وضع الأتراك في التحولات الجيوسياسية التي أعقبت إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، خصوصا وأن دول وسط وشرق أوروبا تبدو قلقة بشأن التقارب الروسي التركي[2] بحكم تأثير علاقات تركيا الغامضة مع روسيا على مجال الطاقة؛ ففي الوقت الذي كان يعمل فيه الأوروبيون على الحزمة الحادية عشرة من العقوبات ضد موسكو، زادت الواردات التركية من النفط الروسي، بل إن بعضها يعبر من تركيا باتجاه السوق الأوروبية على الرغم من حظره؛ لذلك ستكون قضية الطاقة حاسمة في العلاقات التركية الأوروبية[3].

من المثير للاهتمام أن قرار التعاون البراغماتي في عام 2016 كان بسبب إحباط الطرفين من تطور الديناميكيات الاقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشعور المشترك بالضعف. وقد استمر إدراك الاتحاد الأوروبي للضعف منذ ذلك الحين، بحيث أصبح يتعامل مع

[1] Valentine Neirinck-Fauvelle, Op, cit.
[2] Dorothée Schmid, Op, cit, p 22.
[3] Valentine Neirinck-Fauvelle, Op, cit.

عدة أزمات في وقت واحد. وفي ظل هذه الظروف، فإن تكاليف الأزمة الثنائية مع تركيا صارت أعلى بكثير. كما أن التحديات التي تواجهها تركيا والتي تتراوح بين الأزمة الاقتصادية – التي تفاقمت بسبب آثار الوباء – جعلها تدرك بأنه لا مجال لإرهاق نفسها في مجالات السياسة الخارجية، لذا فضّلت الانخراط في محاولات لوقف التصعيد[1].

لكن الاتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا، لديهما أيضا مصلحة استراتيجية في بيئة مجاورة مستقرة وآمنة، نظرا لتطلعاتهما لاكتساب المزيد من النفوذ الجيوسياسي. وتحظى تركيا على وجه الخصوص بأهمية أساسية في هذا الصدد: فهي لاعب رئيسي في العديد من المناطق المتاخمة للاتحاد الأوروبي. فيمكن على سبيل المثال، تصور الدور المحوري الذي تلعبه أنقرة في الحرب الروسية الأوكرانية، أو في مشاركتها في القوقاز والشرق الأوسط بالإضافة إلى التطورات الأخيرة في منطقة الساحل وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفيما يتعلق بالأخيرة، فإن تراجع نفوذ أوروبا وخاصة فرنسا، وتأثير تغيرات الأنظمة في المنطقة؛ يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على أوروبا. إن وجود تركيا هناك يمثل فرصة لأوروبا لمواصلة انخراطها هناك[2].

وتعد تركيا واحدة من أكثر اللاعبين الاقتصاديين والعسكريين نشاطا في أفريقيا، إلى جانب روسيا والصين. وعلى هذا النحو، فهي تساعد على احتواء توسع نفوذ روسيا وأنشطة الجماعات المسلحة في القارة من خلال ربط تعاونها الدفاعي بمهارة بالتعاون التنموي التقليدي في مجالات التعليم والمساعدات الانسانية – غالبًا على أساس تاريخ مشترك، فضلا عن قربها

[1]Eduard Soler i Lecha, “Hope and Despair: Understanding Change in Turkey-EU Relations”, Uluslararasi Iliskiler, Vol. 20, No. 78, 2023, pp 36-37.

[2] NILS LANGE, “Sixty Years After Ankara, Let’s Venture a Reset in EU-Turkey Relations”, Global Public Policy Institute, September 13, 2023, on the website: https://gppi.net/2023/09/13/lets-venture-a-reset-in-eu-turkey-relations. Was Visited on February 27, 2024.

الديني والثقافي من الدول الأفريقية. وبهذه الطريقة؛ تتمكن تركيا من تعميق علاقاتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في الخارج[1].

على صعيد آخر، وبعد أن تعثرت عملية توسعة الاتحاد الأوروبي لأكثر من عقد من الزمان، استعادت قضية توسعة الاتحاد الأوروبي مكانة بارزة على أجندة الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي، مدفوعة بالحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا وما تلاها من تدهور الأمن الأوروبي. وفي الاستجابة للوضع الجديد، يحاول الاتحاد الأوروبي الآن استيعاب أوكرانيا، وجورجيا، ومولدوفا، وأيضاً غرب البلقان، في مجاله السياسي والاقتصادي. وهذا يثير حتماً سؤالاً حول ما يجب فعله بشأن تركيا، الدولة المتقدمة بطلب الانضمام، والتي وقعت اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1963، وحصلت على ترشيحها في عام 1999[2]. ولعل أحد أبرز أسباب رفض بروكسل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، تتعلق أساسًا بمستويات الحقوق والحريات والديمقراطية في تركيا التي لم ترقى بعد للمعايير الأوروبية حسبهم، أما الأسباب الخفية فهي ترتبط برؤية بروكسل للاختلاف الجوهري في البنية الثقافية والهوياتية للمجتمع التركي رغم الطابع العلماني للدولة، عن تلك الموجودة في المجتمعات الأوروبية.

استناداً إلى التاريخ، يمكن القول إنه حتى لو تحولت تركيا فجأة إلى ديمقراطية ليبرالية كاملة، فلن يتم قبولها من قبل الأعضاء الحاليين. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو آلية توازن القوى في الاتحاد الأوروبي الحالي، حيث من شأنها أن تجعل تركيا أكبر وأقوى عضو في الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دوائر انتخابية محافظة مؤثرة في الاتحاد الأوروبي اليوم، والتي ظلت لفترة طويلة تتحدى فكرة كون تركيا دولة أوروبية؛ وبالتالي ترفض عضويتها[3]. حيث

[1] Ibid.
[2] Toni ALARANTA, “The Future Of Eu-Turkey Relations, Transactional Bargaining Continues”, Finnish Institute Of International Affairs, February 2024, on the website: https://www.fiia.fi/wp-content/uploads/2024/02/comment2_the-future-of-eu-turkey-relations.pdf. Was Visited on March 11, 2024.
[3] Ibid.

أقدم الاتحاد الأوروبي على تعليق عضوية تركيا مرتين خلال شهر نوفمبر 2016 بعد محاولة الانقلاب الفاشلة وفرض حالة الطوارئ، ثم في شهر فيفري 2019 تم المصادقة على التعليق الرسمي لمحادثات الانضمام؛ وهو ما دفع بتركيا إلى اتهام الاتحاد الأوروبي "بالعمى الاستراتيجي"، في حالة تعكس حالة الاحباط التي أصابت صناع القرار في تركيا جراء طول أمد المفاوضات، رغم عدول تركيا عن شرطها المتمثل في ربط قبول انضمامها للاتحاد مقابل موافقتها على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي.

أما الرأي السائد حاليًا أن مسائل تطوير الاتحاد الجمركي ورفع التأشيرات قد تشهد انفراجات في الفترة المقبلة، فيما مسألة العضوية ستبقى معلّقة، خصوصاً في ظل خطوط تركيا الحمراء حول مسألة قبرص، والوضع في شرق المتوسط وبحر إيجة، والخلافات بما يتعلق بمكافحة الإرهاب[1].

مع ذلك، هناك إدراك واضح بأن الانضمام هدف طويل الأجل. وكما أكد شيفيكوز، « فإن تآكل الثقة المتبادل، والذي سيستغرق وقتًا لإصلاحه، وتطور الاتحاد الأوروبي قد أدى إلى عدم اليقين هذا». وأشار إلى وجود رؤى متضاربة فيما يتعلق بمستقبل أوروبا. ونتيجة لذلك، قال، « يجب أن تكون الاستجابة السياسية لتركيا في السعي إلى المساهمة في النقاش حول مستقبل أوروبا. ستتطلب هذه النتيجة من صناع السياسة الأتراك المتابعة عن كثب للتطورات في أوروبا التي تشكل مستقبلها. كما سيتطلب من صناع السياسة الأتراك تطوير مقترحات مقنعة للمساهمة في أجندة سياسة الاتحاد الأوروي...»[2].

[1] جابر عمر، مرجع سابق ذكره، ص 6.

[2] Alper Coşkun and Sinan Ülgen, “Political Change and Turkey’s Foreign Policy”, Carnegie Endowment for International Peace, November 14, 2022, on the Website: https://carnegieendowment.org/2022/11/14/political-change-and-turkey-s-foreign-policy-pub-88387. Was Visited on March 15, 2024.

الفرع الرابع: العلاقات التركية الصينة

تعتبر تركيا أن تعميق العلاقات مع الصين في مختلف المجالات، وتعزيز التعاون على الصعيدين العالمي والاقليمي يشكلان أولوية حاليًا للدبلوماسية التركية، بخاصة ضمن مبادرتها المتعلقة بـ «عودة آسيا» التي أعلنها وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو في أوت 2019، والتي تستهدف زيادة آفاق التعاون بين تركيا ودول آسيا في المجالات كافة وعلى رأسها الاقتصاد. فبحسب سفير تركيا لدى بكين، عبد القادر أمين أونن، «عادت آسيا مرة أخرى إلى حلبة صناعة التاريخ لتمثل مركز ثقل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في العالم »، وأضاف: « تعد الصين ركنًا أساسيًا في رؤيتنا لآسيا»[1]، والتي تدرك تعاظم وزنها الجيواستراتجي على الصعيد العالمي، تعززت برفع شعار "حلم الصين بالتجديد العظيم" الذي جاء به الرئيس شي جين بينغ بعد توليه منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2012، ثم تكرس لاحقا بعد توليه رئاسة الجمهورية؛ ليزداد الطموح الصيني لتبوأ مرتبة القوى العظمى، ومحاولة إحداث تغيير في القيم والقواعد والمعايير التي تحكم بنية النظام الدولي.

في المقابل، تعتبر الصين بأن موقع تركيا على مفترق طرق الشرق الأوسط، وجنوب القوقاز، وشرق البحر الأبيض المتوسط، وأوروبا يجعل منه محطة رئيسة لـ مبادرة الحزام والطريق التي أُطلقت في عام 2013؛ لتوسيع تجارتها الخارجية، وربط الاقتصادات العالمية بها، مما قد يوسع نفوذ الصين الدولي، وتحقيق التوازن مع القوى الأخرى في مقدمتها الولايات المتحدة. كما تعتبر الصين تركيا دولة ذات موقع استراتيجي في حلف الناتو، وبوابة لأسواق الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، التي لديها اتفاقيات تجارة حرة مع تركيا، إضافة إلى تأثير سياسي في الشرق الأوسط وإمكانات اقتصادية وسياسية كبيرة[2].

[1] عماد قدورة، مرجع سابق ذكره، ص 150.

[2] عماد قدورة، ص ص 150-151.

في المقابل، فإنّ السعي التركي لتوثيق العلاقات الخارجية مع الصين، تحكمه عدة اعتبارات تتعلق بسعي صناع القرار الأتراك إلى تجنب حالة الاستقطاب والتوترات؛ التي هددت فعلا استقرار النظام الدولي بعد تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة والصين، والتي تمظهرت في شكل حرب تجارية على شكل فرض رسوم جمركية على بضائع بعضهما البعض. أما الهدف الآخر فيتمثل في تقليل الاعتماد على الغرب عموما، والولايات المتحدة الأمركية خصوصا، وهي بذلك تحاول انتهاج سياسة "التحوط الاستراتيجي". ومن جانب آخر فهي تحاول الاقتراب أكثر فأكثر من القوى الصاعدة أو المتوسطة، وعقد تحالفات قائمة على مبدأ التعاون الدولي والاعتماد المتبادل. لذلك تنظر أنقرة إلى بكين بإعتبارها فاعل مهم نظرا للنهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية الصينية التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي والتجاري.

إذن هذا النهج في السياسة الخارجية الصينية الجديدة المتمثل في الانخراط بشكل أكبر في الشؤون العالمية، وتوليد النفوذ العالمي من خلال مبادرة الحزام والطريق OBOR؛ خلقت بديلاً لتركيا لتلبية احتياجاتها الاقتصادية الناشئة. وتزايد دور الصين في الاقتصاد التركي بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، حيث استثمرت الشركات الصينية في البنية التحتية الحيوية مثل الجسور والطرق والموانئ والاتصالات. ونتيجة لذلك، اكتسبت الصين مزايا استراتيجية في تركيا والمنطقة؛ لأن أنقرة تحاول معالجة تحدياتها الاقتصادية الضاغطة من خلال القروض الصينية ومقايضة العملات[1]. ذلك أن الطموح التركي الباحث عن مكان أكبر داخل مبادرة الحزام والطريق، مدفوع بأسباب محلية وأخرى عابرة للحدود الوطنية. والمنطق المحلي يجد مبرراته في أن البلاد تسعى إلى جذب الاستثمارات في العديد من مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، بما

[1] Cüneyt Gürer, “Turkey-China Relations Economic Needs and Global Desires”, November 17, 2022, on the website: https://perconcordiam.com/turkey-china-relations/. Was Visited on March 15, 2024.

في ذلك في قطاعي النقل والطاقة، نظرا لانعكاساتها السياسية على نجاح حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا[1].

يصل إجمالي استثمارات مبادرة الحزام والطريق في تركيا إلى 4 مليارات دولار وبنسبة 1.3% فقط من إجمالي استثمارات هذه المبادرة في جميع أنحاء العالم؛ مما يجعل تركيا من أقل الدول تلقيا للتمويل الصيني. وفي الغالب يتفق أصحاب المصلحة في تركيا على أن أي زخم أولي كان وراء عمليات التعاون المبكرة في مبادرة الحزام والطريق قد تلاشى، خاصة ما تعلق بالمشاريع الكبيرة التي كان من الممكن أن تجعل تركيا لاعبًا رئيسيًا في رؤية الصين الجيواستراتيجية لشرق البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك ما يسمى بالممر الأوسط (مشروع نقل ضخم يهدف إلى ربط أوروبا بآسيا الوسطى)[2].

على الرغم من تسارع وتيرة الاستثمارات الصينية في الداخل التركي لا تزال تركيا تعتمد على الأسواق الأوروبية بشكل رئيسي. ورغم اعتماد تركيا على سياسة تنويع الشركاء التجاريين، إلاّ أنه لم يظهر أي بديل قوي لأسواق تركيا التقليدية في الغرب. فصادرات تركيا إلى الصين لا تشكّل سوى جزء صغير من صادراتها إلى أوروبا وأمريكا، كما أن عجزها التجاري كبير؛ ففي عام 2018 بلغت وارداتها من الصين 19.4 مليار دولار، في حين بلغت صادراتها إليها 2.7 مليار دولار فقط. وإذا كان ارتفاع الحصة التجارية التركية مع الدول غير الغربية إلى حوالي 30 %، فإنّ الاتحاد الأوروبي وحده ظل يمثل 42 % من تجارة البلاد في العام 2022، مقارنة بـ 6 % فقط مع الصين[3].

[1]Ceren Ergenç and Derya Göçer, "China's Response to Türkiye's Volatile Authoritarianism", Carnegie Endowment for International Peace, May 2023, on the Website: https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Ergen_Ger_China_Trkiye.pdf. Was Visited on March 17, 2024.

[2] Ibid.

[3] إلهام الحدابي، مرجع سابق ذكره، ص 64.

ووفقًا لمركز أبحاث GLOBSEC، فإن بكين مترددة في الكشف عن استراتيجيتها الكبرى لأنقرة بسبب عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فضلاً عن الصفقات الفاشلة لبناء محطة للطاقة النووية ونظام الدفاع الجوي. وتضيف قضية الأويغور تعقيدا آخر لأن سكان تركيا يدعمون قضية الأويغور، والنخبة الحاكمة تفضل التزام الصمت بسبب المخاوف الاقتصادية[1]. فخلال شهر أوت 2017، وافق وزير الخارجية التركي تشاويش أوغلوا على تعاون أقوى في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب مع الصين خلال اجتماع جمعه مع نظيره الصيني وانغ يين في بكين. كما أكد بأن تركيا تعتبر أمن الصين بمثابة أمنها الخاص، وهو ما يعني عدم السماح لأي أنشطة تستهدف الصين أو تعارضها في تركيا، واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على أي تقارير إعلامية تستهدف الصين. واعتبرت تعليقات تشاووش أوغلوا تشير إلى أقلية الإيغور العرقية في الصين. ويبدو أن هذه الخطوة تمثل تغييرا كبيرا في الموقف التركي من قضية الإيغور، بعد توتر العلاقات بين أنقرة وبكين بسبب إيواء تركيا للاجئين إيغور، ومؤخرًا بسبب دعمها للجماعات التي تقاتل الرئيس السوري بشار الأسد حليف الصين[2].

من جانب آخر تدرك الصين أيضًا أن الجمهور التركي يفضل المؤسسات والثقافة الغربية على المؤسسات والثقافة الصينية. ويعني هذا النقص في الدعم الاجتماعي أن الصين ستستثمر المزيد في المشاريع الاجتماعية والعلاقات العامة لتعزيز صورتها في البلاد. وافتتحت الصين أربعة معاهد كونفوشيوس في تركيا، وجميعها في جامعات مرموقة وتعمل جميعها على زيادة التبادلات بين البلدين[3].

نستنتج من خلال ما سبق، بأن تركيا تسعى إلى إعادة تشكيل هويتها الاقليمية عبر مزيج من الاستمرارية في التاريخ والجغرافيا، مع طموحات لتعزيز قوتها الناعمة. هذا التوجه يعكس

[1] Cüneyt Gürer, Op, cit.

[2] Valeria Talbot, «Turkey and China: Towards a Stronger Partnership? », Valeria Talbot and Others, **Turkey: Towards A Eurasian Shift?.** Milano: Ledizioni, 1st ed, 2018, P 107.

[3] Cüneyt Gürer, Op, cit.

تحولًا استراتيجيًا نحو تبني سياسة أكثر توازنًا تعكس تحول النظام الدولي الحالي، حيث تراجع النفوذ الغربي نسبياً في مقابل صعود قوى إقليمية ودولية جديدة مثل روسيا والصين. وفي هذا السياق، تصبح تركيا في موقع مفصلي بين القوى الكبرى، مما يزيد من تعقيد سياساتها الإقليمية والدولية.

بينما يمكن اعتبار السياسات التركية تجاه الشرق الأوسط جزءًا من محاولة إعادة صياغة "الشرعية الاقليمية" لديها. فالعلاقات المتنامية مع بعض دول المنطقة مثل إيران وسوريا (رغم توتر علاقاتهما) والسودان وفتح قنوات اتصال مع حماس تعتبر بمثابة تعبير عن مساعي تركيا لبناء شرعية اقليمية تتجاوز النمط التقليدي للتحالفات مع الغرب. إلا أن هذا التوجه قد عرّض تركيا لتوترات مع حلفائها التقليديين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ مما يجعل من الصعب الحفاظ على توازن بين الشرق والغرب في سياستها الخارجية خصوصا في الوقت الحالي مع زيادة الاستقطاب الدولي الحاد.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال ما سبق، بأن التفاعلات المتسارعة والمعقدة في منطقة الشرق الأوسط – من الحروب الأهلية إلى التحالفات الاقليمية المتغيرة إلى سياسة المحاور – ساهمت في إعادة تشكيل الدور الاقليمي لتركيا منذ مطلع الألفية، خصوصا بعد أحداث "الربيع العربي". وجدت تركيا في هذه التحولات فرصة لتعزيز نفوذها الاقليمي من خلال الانخراط المباشر في أزمات مثل سوريا، ليبيا، وقطر، ومحاولة تصدير نموذجها السياسي خصوصا في المنطقة العربية. غير أن هذا التوسع لم يكن دون تكلفة. فقد أثّر على الاستقرار الداخلي لتركيا نتيجة تداعيات ملف اللاجئين، تصاعد التهديدات الأمنية، واستفحال الاستقطاب الداخلي الحاد.

في ذات الإطار، أدى التنافس مع قوى كإيران والسعودية على الزعامة الاقليمية، ومواقفها من ملفات حساسة كالقضية الكردية و الفلسطينية، فضلا عن الصراع على مصادر الطاقة في منطقة شرق المتوسط، إلى توترات أثرت سلبا على الدور الاقليمي التركي، قبل أن تعود مؤخرًا لمحاولة تبني سياسة "تصفير المشاكل" من جديد. إذ أن عودة الحوار مع دول مثل مصر، الإمارات، إسرائيل والسعودية مؤخرًا يعكس رغبة في "إعادة تموضع براغماتي" يضمن لها دورًا دون تكلفة عالية على استقرارها.

هذا، وتسعى تركيا إلى إعادة تشكيل هويتها الاقليمية عبر مزيج من الاستمرارية في التاريخ والجغرافيا، مع طموحات لتعزيز قوتها الناعمة. هذا التوجه يعكس تحولًا استراتيجيًا نحو تبني سياسة أكثر توازنًا تعكس تحول النظام الدولي الحالي، حيث تراجع النفوذ الغربي نسبياً في مقابل صعود قوى إقليمية ودولية جديدة مثل روسيا والصين. وفي هذا السياق، تصبح تركيا في موقع مفصلي بين القوى الكبرى، مما يزيد من تعقيد سياساتها الاقليمية والدولية.

بينما يمكن اعتبار السياسات التركية تجاه الشرق الأوسط جزءًا من محاولة إعادة صياغة الشرعية الاقليمية لديها. فالعلاقات المتنامية مع بعض دول المنطقة مثل إيران وسوريا (رغم توتر علاقاتهما) والسودان وفتح قنوات اتصال مع حماس تعتبر بمثابة تعبير عن مساعي تركيا لبناء شرعية اقليمية تتجاوز النمط التقليدي للتحالفات مع الغرب. إلا أن هذا التوجه قد عرّض تركيا لتوترات مع حلفائها التقليديين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ مما يجعل من الصعب الحفاظ على توازن بين الشرق والغرب في سياستها الخارجية خصوصا في الوقت الحالي مع زيادة الاستقطاب الدولي الحاد.

خـاتمة

خاتمة:

بعد عقود من التشرذم السياسي والائتلافات الحكومية غير المستقرة في تركيا، والتي كانت شاهدة على الأزمات المتكررة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية سنة 2002، فرصة لاعتلاء السلطة منفردا وإعادة تشكيل النظام السياسي القائم، ورغم أن المؤسسة العسكرية قد لجأت إلى وضع حدود مؤسسية على ممارسة السلطة من قبل الحزب الحاكم، حماية للنظام العلماني والحد من تصاعد مظاهر الاسلام السياسي في البلاد، إلا أن الحزب قد استطاع تفادي المضايقات ومحاولة الحظر بفضل تبنيه الديمقراطية المحافظة كأسلوب للحكم، وتنفيذه للاصلاحات السياسية والقانونية تلبية لمعايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى توفره على الشرعية السياسية والجاذبية الحزبية بفضل قدراته المتمثلة في الانضباط والتنظيم الحزبي الجيد وسرعة الانتشار.

من خلال التركيز على علاقة التأثير المتبادلة بين متغيرين رئيسيين هما الاستقرار السياسي والتنمية، وبعد البحث والتقصي عن الحقائق في مختلف الأحداث السياسية التي تم التطرق إليها في الفصول الأربعة، سواء على الصعيد الداخلي أو من صعيد التفاعلات الخارجية مع القوى الإقليمية والدولية، فقد توصلنا إلى جملة من النتائج والاستنتاجات نوردها كما يلي:

- لقد ساهمت البنية السياسية المستقرة في تركيا في دفع عجلة النمو والتنمية، والتي جاءت كمحصلة للاصلاحات العديدة التي أقرها حزب العدالة والتنمية، والذي كان دائما ما يلجأ إلى الإرادة الشعبية من خلال الاستفتاء لسن النصوص القانونية من أجل كبح جماح الجناح العلماني وفي مقدته المؤسسة العسكرية، وكذا العناصر غير القانونية النافذة في مؤسسات الدولة، رافقه على صعيد آخر ارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي ساهمت جميعها في تحقيق الاستقرار الحكومي.
- إنّ الاصلاحات القانونية والدستورية المتدرجة عبر عدة سنوات، وفي سياق عملية التنسيق مع الاتحاد الأوروبي، التي أجراها حزب العدالة والتنمية بحق المؤسسة العسكرية لاسيما في

بنية وهيكلية مجلس الأمن القومي، وضعت حدا للوصاية العسكرية على الدولة وساهمت في تقليص تدخله في الحياة السياسية، وإزالة أي مزوغ أو مبرر قانوني للقيام بإنقلاب عسكري.

- لأول مرة في التاريخ السياسي الحديث في تركيا، وبعد أن كان المواطنون الأتراك ينأوون بنفسهم عن الانقلابات العسكرية السابقة، غير أن الشعب التركي والطبقة السياسية وقفا معا في وجه محاولة الانقلاب سنة 2016، ونبذ العنف، للحفاظ على بقاء واستقرار النظام السياسي القائم، في صورة جسدت اللحمة والتضامن بين أفراد المجتمع التركي، وكذا تعكس نضج الوعي الجمعي، وكذا قدرة حزب العدالة والتنمية على التعبئة وحشد التأييد الشعبي خلال تلك المرحلة الحرجة من حكم الحزب.
- صمم النظام الرئاسي في تركيا على نحو يوفر الاستقرار السياسي من الناحية النظرية الدستورية، وله خصوصية تميزه عن النظامين الرئاسيين في فرنسا والولايات المتحدة، بشكل يسمح له أكثر بتجاوز حالات الانسداد من خلال تمكين إحدى السلطتين التشريعية أو التنفيذية من تجديد إحداهما للأخرى. إلا أن نظام الضوابط والتوزانات بعد التعديلات الدستورية أصبح موضع شك، كونها منحت رئيس الجمهورية صلاحيات أوسع، إلا أن الرئيس أردوغان نظر إلى النظام الرئاسي على أنه يوفر استقرار أعلى هرم السلطة، في حين رفضته المعارضة بحجة خطر تحوله إلى نظام استبدادي.
- لعبت الأغلبية البرلمانية التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية عبر الانتخابات الدورية والمنتظمة في تركيا خلال ما يفوق العقدين من الزمن، وحتى مع تراجع الدعم الشعبي واستعانته بالتحالف مع حزب الحركة القومية، فقد ساهمت في الحفاظ على الاستقرار السياسي الذي تهدد فعلا في أوقات الأزمات (الربيع العربي، الجماعات الإرهابية ونشاط حزب العمال الكردستاني، الهجرة، المشكلة الاقتصادية).
- لقد تأكد بأن البقاء في السلطة أمرا في غاية الصعوبة، بالنسبة للأحزاب التي تطول فترة حكمها، بحيث تصاب بالرتابة والجمود في الأداء والفعالية الحكومية، وهو ما ظهر جليا في أداء وفعالية الحزب خلال المواعيد الانتخابية الأخيرة وتراجع الدعم الشعبي، وسيصبح الأمر

أكثر صعوبة خصوصا في ظل التغييرات المحتملة في تشكيلة وبنية حزب العدالة والتنمية، التي من المرجح أنها ستحدد مستقبل الحزب وقدرته على البقاء في السلطة، خاصة الغموض الذي يرتبط بإختيار خليفة للرئيس طيب رجب أردوغان الذي لا يزال يتصدر المشهد السياسي بفضل شخصية الكاريزمية.

- رغم أن الشعبوية في ارتفاع متزايد في العالم وحتى لدى الديمقراطيات المتقدمة في العالم، غير أن ما يميز الشعبوية من جانب قادة الحزب الحاكم في تركيا وارتباطها أساسا بمقاومة الضغوط الاجتماعية، لأن قسم من القاعدة الانتخابية يدفع أو يمارس ضغوطا باتجاه تنفيذ السياسات إعادة توزيع الدخل، فالجيل الجديد خصوصا من فئة الشباب الأتراك تزايدت احتياجاتهم ومطالبهم خصوصا وأنهم لم يشهدوا مرحلة عدم الاستقرار السياسي زمن الائتلافات الحكومية في التسعينات وما قبله، وليسوا واعيين بالمنجزات التنموية المحققة عموماً وأبرزها الطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في بدايات صعود حزب العدالة والتنمية. ولمجابهة هذه الضغوط، الأمر الذي دفع حزب العدالة والتنمية في إحدى فترات ما قبل إجراء الانتخابات إلى زيادة الانفاق الحكومي على غرار رفع الأجور، رغم أن البلاد تشهد أزمة اقتصادية وتهاو كبير في أسعار الليرة التركية.
- إن الشعبوية في تركيا والتي كانت قائمة على الصراع العلماني الاسلامي وإنهاء الوصاية العسكرية خلال العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، فقد تحولت بعدها إلى شعبوية قائمة على إضفاء ثنائية الطابع القومي للحفاظ على كيان الأمة من جهة، وكذا الطابع الأمني على السياسة الداخلية في تركيا من خلال تجريم المعارضة الكردية ونشاط حزب العمال الكردستان من جهة أخرى، مما أدى إلى ارتفاع حدة الاستقطاب الداخلي الحاد بين الحزب وقادة المعارضة.
- بعد أن كان الاستقرار السياسي سابقا يتمحور حول المنجزات التنموية عموما تلبية للحاجات الأساسية للمواطنين، فقد أصبح ميل قادة حزب العدالة والتنمية إلى تبني خطاب سياسي ذو نزعة قومية، والمتمحورة حول الحفاظ على أركان الأمة الواحدة؛ وذلك بهدف كسب التأييد

الشعبي وتكريس أهمية فوز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية البرلمانية باعتباره الضامن الوحيد لتحقيق الاستقرار السياسي، إلا أنه يخفي في حقيقته رغبة الحزب في البقاء في السلطة.

- ساهمت جملة من المعطيات بحدوث تحولات في ديناميكيات الحياة السياسية في تركيا خصوصا بعد الانتقال إلى النظام الرئاسي، حيث طبع المشهد السياسي في تركيا خصوصا خلال الانتخابات العامة سنة 2023، فإضافة إلى لعبة التحالفات وتوحد المعارضة في طاولة الست، فقد تصاعد الخطاب السياسي والخطاب المضاد المليء بالنزعة القومية، إضافة إلى استغلال كلا التحالفين لورقة المهاجرين لاستمالة الناخبين.
- إنّ بروز المعارضة كمنافس قوي لحزب العدالة والتنمية يضفي طابعًا حيوياً على الحياة السياسية في تركيا، ويزيد التنافسية السياسية مع حزب العدالة والتنمية الذي ستزداد الضغوط عليه من أجل الرفع من الأداء الحكومي، وإثراء البرامج الانتخابية خدمة للتنمية الوطنية. بينما لا يجب أن يتوقف اجتماع أحزاب المعارضة على إنهاء حكم حزب العدالة والتنمية دون تقديم بديل واضح يمكن من خلاله اقناع جمهور الناخبين.
- رغم ارتفاع معدلات المشاركة السياسية في تركيا، وانتظام مواعيد العملية الانتخابية وتحقيقها لمعايير النزاهة والشفافية، وارتفاع نسبة التمثيل السياسي لمختلف الأحزاب في البرلمان التركي بسبب المرونة التي أضفاها القانون الانتخابي بإقامة التحالفات الحزبية وتخفيض العتبة الانتخابية، إلا أن رسوخ العملية الديمقراطية واستقرارها في تركيا تتهدده، تماسك ووحدة الصف الداخلي للحزب المشهد السياسي بعد فترة أردوغان، وصعوبة إيجاد خليفته في رئاسة الحزب وكمرشح لرئاسة الجمهورية. فضلا عن استمرار المشكلة الاقتصادية المزمنة وتهاوي سعر الليرة التركية، وكذا صعوبة ايجاد حل جذري للقضية الكردية التي ترهن استقرار البلاد ومستقبلها.
- بتحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية في إطار إدارة الصراع على السلطة، أدى ذلك إلى إضفاء النزعة القومية على المشهد السياسي في الداخل التركي، وأدى إلى ارتفاع الهواجس الأمنية والشعور بالتهديدات الخارجية، مما أدى بها إلى استخدام القوة

الصلبة بتدخلها عسكريا في سوريا لاعتبارات ذاتية وموضوعية حماية لأمنها القومي، وتخلت بذلك عن الدبلوماسية المرنة التي كانت تطبع سياستها الخارجية وتزين جاذبية نموذجها التنموي والديمقراطي لدى شعوب المنطقة العربية.

- إنّ إندلاع ثورات الربيع العربي أدّى إرتباك في السياسة الخارجية التركية وجعلها تفاضل بين خيارين إما الوقوف إلى جانب مطالب الشعوب أو المقامرة بتوتر علاقاتها مع الأنظمة الحاكمة، ورغم التخبط الذي وقعت فيه السياسة الخارجية التركية، إلا أنها حققت هدفا استراتيجيا تمثل في منع قيام حكم ذاتي للأكراد.
- لذلك فطموحات أنقرة للوصول إلى الزعامة الاقليمية يتطلب قدرات وإمكانيات خاصة وكذا مهارات في التفاوض والمساومة والتوفيق وطرق حل الخلافات، خصوصا في ظل غياب إطار أمني شامل يمكن الاحتكام إليه في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالأحداث وبؤر التوتر وكثير من الصراعات والحروب، زادتها تأزما تعذر التوصل إلى تسويات سياسية وفشل تجارب الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي.
- كما أدركت أنقرة تعذر تأسيس نظام إقليمي بشكل أحادي الجانب، وإنّ في كل مرة تحاول أنقرة التصرف باستقلالية في سياستها الخارجية تجد منافسا إقليميا يلعب دور الموازن الاستراتيجي وبدعم من القوى الكبرى.
- يتمظهر الصراع في منطقة شرق المتوسط في شكل منافسة جيوسياسية بين القوى الإقليمية والدولية في سعيها لسد فراغ السلطة هناك، وتبرز قضايا الطاقة، واتفاقيات ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة وما رفاقها من مناورات عسكرية تدخل جميعها ضمن صلب هذا الصراع، لذلك وفي ظل هذا السياق فالتحالفات التي تستهدف ما تعتبره أنقرة حقوقها المكتسبة في المنطقة بحكم الأمر الواقع، من المحتمل أن ترهن مستقبل سياسة تطبيع وإعادة ضبط العلاقات في المنطقة خصوصا في ظل استمرار تأزم العلاقات بينها وبين قبرص واليونان.

انطلاقًا من تحليل مسار النموذج التنموي والاستقرار السياسي في تركيا خلال الفترة 2002–2022، يمكن استشراف أربعة سيناريوهات رئيسية للدور التركي داخليًا وإقليميًا.

- أولها، **سيناريو الاستمرار والبقاء في السلطة**، حيث يُحتمل استمرار سيطرة النخبة الحاكمة، بالاعتماد على نموذج تنموي موجه مركزياً قائم على المشاريع الضخمة وسياسات الضبط الأمني والاجتماعي، بالتوازي مع سياسة خارجية توسعية، تستثمر في الصراعات الجيوسياسية لتعزيز النفوذ الاقليمي. إلا أن هذا النموذج يبقى معرضًا لهشاشة بنيوية في ظل الأزمات الاقتصادية وتآكل استقلالية المؤسسات.
- في المقابل، يقدم **السيناريو الاصلاحي–البراغماتي** مسارًا أكثر توازنًا، يقوم على انفتاح سياسي نسبي، وإصلاح تدريجي للمؤسسات الاقتصادية والادارية، مما قد يُمهّد لتحول في السياسة الخارجية نحو الشراكة والتعاون، لاسيما مع الاتحاد الأوروبي والخليج وآسيا، بدلًا من المواجهة أو العسكرة. كما أنه مع احتمال انتقال العالم من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، ستستغل تركيا هذا التحول لتوسيع علاقاتها مع قوى مثل الصين وروسيا، دون التخلي عن شراكتها مع الغرب. ستلعب دورًا محوريًا كوسيط أو طرف يمكنه التواصل مع الأطراف المتنافسة. فيما يبقى مستقبل الدور الاقليمي لتركيا مرهون بمدى قدرتها على التكيف مع بيئة دولية متغيرة، والاستفادة من موقعها الاستراتيجي وعلاقاتها المتعددة. ستسعى تركيا لتكون لاعبًا مهما في النظام الدولي الجديد، خصوصا إذا نجحت في تحقيق توازن بين الطموحات الوطنية والتحديات الخارجية.

- أما **سيناريو التراجع والإنكفاء**، فيعكس مسارًا أكثر قتامة، يتمثل في تصاعد السلطوية وتفاقم الأزمات الداخلية، بما يؤدي إلى انكفاء اقليمي وتراجع في النفوذ الاستراتيجي لتركيا. وأخيرًا، يظل **السيناريو المركّب** هو الأقرب إلى الواقع الراهن، حيث تتعايش ملامح من الاستقرار السلطوي مع دينامية خارجية انتقائية، توظف الأزمات الاقليمية (اللاجئون، الطاقة، التوترات

مع الغرب) لتعزيز الدور التفاوضي لتركيا، وإنْ دون معالجة فعلية لجذور الاختلالات الداخلية.

- بذلك، فإن مستقبل الدور التركي سيظل رهينًا بمدى قدرة النظام السياسي على إعادة هيكلة النموذج التنموي، وتحقيق توازن بين ضرورات الاستقرار الداخلي ومتطلبات الانخراط الاقليمي والدولي، بما يُجنّب البلاد الأزمات الداخلية أو العزلة الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. أحمد الجحيشي فراس محمد، **التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة.** ط1، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.
2. إلياس فراس محمد، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة.** ط1، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.
3. إنات كمال وضوران برهان الدين، «المحددات الأساسية للسياسات التركية شرق البحر المتوسط»، برهان الدين ضوران ومحمود الرنتيسي، **تركيا والطاقة في شرق المتوسط الحاضر والمستقبل.** اسطنبول: مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2022.
4. أوكتم كرم، **تركيا الأمة الغاضبة.** ط1، (ترجمة، مصطفى مجدي الجمال)، القاهرة: مكتب سطور للنشر، 2011.
5. إيبو هيلين روز، **حركة فتح الله كولن: تحليل سوسيولوجي لحركة مدنية متجذرة في الإسلام المعتدل.** ط1، (ترجمة، أبو ذكري عبد الرحمن)، القاهرة: تنور للنشر والإعلام، 2015.
6. باركي هنري وآخرون، **القضية الكردية في تركيا.** ط1، (ترجمة، هافال)، أربيل: مؤسسة كوباني لمبحوث والنشر، 2007.
7. البدور بكر محمد رشيد، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية.** ط1، الدوحة وبيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.
8. بن نوى حسان، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط.** ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.

9. بوزرسلان حميد، **تاريخ تركيا المعاصر**. ط1، (ترجمة، حسين عمر)، أبو ظبي، بيروت والدار البيضاء: كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009.

10. ت. كورو أحمد، **العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا**. ط1، (ترجمة، السيد ندى)، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

11. الجابر خالد ونيوباور سيغورد، **أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط**. (ترجمة، حسين حماده)، ط1، الدوحة: دار الوتد، 2020.

12. جبور جنى، **دبلوماسية القوة الناهضة**. ط1، ترجمة جبور جان، (لمحة عن الكتاب)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

13. جول محمد زاهد، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**. ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.

14. حبيب كمال السعيد، « الإسلاميون الأتراك: من الهامش إلى المركز»، باكير علي حسين وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. ط1، الدوحة وبيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

15. حسن الجبوري إبراهيم أحمد، **الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية "الأزمة السورية أنموذجاً"**. ط1، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019.

16. حسين عمر يوسف، **تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923 – 2018)**. ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

17. خشيب جلال، **أثر التحولات الطارئة في بنية النظام الدولي على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية ـ الصراع من أجل الإرادة الحرة والمستقلة في بيئة دولية وإقليمية حتمية ـ**. ط1، اسطنبول: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2017.

18. داود أوغلو أحمد، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ط1، (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، بيروت والدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010.

19. حسن عبد الله الدعجه، **صنع السياسات العامة**، عمان: وزارة الثقافة، 2020.

20. راباسا أنجيل ولارابي إف وستيفن ، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**. ط1، (ترجمة، إبراهيم عوض)، القاهرة: تنور للنشر والإعلام، 2015.

21. رزيق المخادمي عبد القادر، **مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات**. ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

22. سالم مطر سبعاوي، **نظرية الفوضى الخلاقة في فكر المحافظين الجدد لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي**. ط 1، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017.

23. سبيتان سمير ذياب، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**. ط1، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012.

24. السيد رجب حسن ريحاب، **العلاقات المصرية – السعودية وتأثيرها على الأمن الإقليمي**. ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023.

25. ضوران برهان الدين، « حزب العدالة والتنمية وشيفرات التحول الأيديولوجي، برهان الدين ضوران، علي أصلان ورمضان يلدرم»، **تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم**. ط1، (ترجمة حمزة مصطفى ويوسف محمد نور)، اسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018.

26. ضوران برهان الدين، نبي ميش ومحمود الرنتيسي، **النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا**. اسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية SETA، 2018.

27. عبد الجليل طارق، **العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر**. ط2، الجيزة (مصر) دار نهضة مصر للنشر، 2013.

28. عبد الجليل طارق، **العسكر والدستور في تركيا، من القبضة الحديدية ... إلى دستور بلا عسكر**. ط2، الجيزة: دار نهضة مصر للنشر، 2013.

29. عبد العزيز الخماش رنا، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية: 2002- 2014**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

30. عبد العزيز آية، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: وأثره على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية**. ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2024.

31. العبدالله محمد هاشم، **مستقبل السياسة الخارجية التركية حيال القضية الفلسطينية وتحديات الأمن الإقليمي المفقود - دراسة في: ماضي الأتراك وتاريخهم الذي يرتكزون عليه اليوم في حاضرهم ومستقبلهم** -. ط1، عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2017.

32. علي الرشدان عبد الفتاح وعبد العزيز الخمّاش رنا، **تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الإتفاق والاختلاف (2002- 2016)**. ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

33. غزالي عبد الحليم، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة**. ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.

34. فايسباخ - ميراك وواكيم جمال، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002**. ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: بيروت، 2014.

35. قدورة عماد، **السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**. ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

36. كرامر هاينتس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. ط1، (ترجمة فاضل جتكر)، الرياض: العبيكان، 2001.

37. محفوض عقيل سعيد، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة.** ط1، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

38. محمد مدوخ نجاة، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة – دراسة حالة سوريا 2010– 2014.** ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.

39. مداني ليلى، « الأهمية الجيو ـ استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط»، عبلة مزوزي ومحمد بلعيشة، **الثقل الأسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الأسيوية.** ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

40. مداني ليلى، **الأهمية الجيو ـ استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، ضمن كتاب الثقل الأسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الأسيوية.** ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

41. مشعان نجم أحمد، **مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية.** ط1، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017.

42. نور الدين محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة ـ مقاربات في الدين والسياسية والعلاقات الخارجية ـ.** ط1، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

43. نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات.** ط1، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997.

44. نور الدين محمد، **حجاب وحراب – الكمالية وأزمات الهوية في تركيا.** ط1، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2001.

45. الهامي محمد وآخرون، **حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة.** ط1، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016.

46. **هيكلية نظام الحكم في تركيا وتطوره . البنية الداخلية . توجهات السياسة الخارجية.** المؤسسة السياسية التركية، ط1، وزارة الخارجية التركية، ب س ن.

❖ **المجلات:**

1. أرشن أمره، "الشفرات الجيوسياسية في آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط"، **مجلة رؤية تركية.** العدد 10،88-2014، ص ص 113-130.

2. أوزون جم دوران، "القضاء في النظام الجمهوري الرئاسي"، **مجلة رؤية تركية.** العدد 2، السنة 6، صيف 2017، ص ص 93-113.

3. أونيش ضياء، "تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية"، **مجلة رؤية تركية.** السنة1، العدد 3، 2012، ص ص 25-42.

4. بزجي بنيامين، "الأتراك يصوّتون لاستمرار عهد أردوغان"، **مجلة رؤية تركية.** العدد 3، السنة 12، صيف 2023، ص ص 81-98.

5. بن خيرة الطاهر، "تجربة الاصلاحات الاقتصادية في تركيا "دراسة تحليلية"، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، المجلد 15، العدد 1، 2024، ص ص 68-84.

6. بوحنية قوي، تعليمية المواد في العلوم السياسية – الأسس المنهجية والمعارف النظرية، ملاحظات أولية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات.** العدد 08، 2010، ص ص 373-386.

7. بوعافية محمد الصالح، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم و الغايات، **مجلة دفاتر السياسة والقانون.** العدد 15، جوان 2016، ص ص 308-328.

8. بومليك نوال وتيغزة زهرة، الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية.** المجلد 05، العدد 02، 2021، ص ص 463-477.

9. حجازي عبد اللطيف، "ما بعد "إسطنبول": احتمالات سيطرة المعارضة على الحكم في تركيا"، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**. أبو ظبي: العدد 30، ربيع 2019، ص ص 54-57.

10. الحدابي إلهام، "قراءة في المشروع التركي آفاق الممكنات وتحديات الواقع"، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**. أوراق سياسية، العدد 74، 08 مارس 2023، ص ص 1-110.

11. حسين آق غون مرت، "التمثيل في البرلمان التركي الجديد بعد انتخابات 14 أيّار (مايو) 2023"، **مجلة رؤية تركية**. العدد 3، السنة 12، 2023، ص ص 65-80.

12. حميد علي حسين وعباس هاشم فراس، رؤية استراتيجية: منظورات تصدُّع ركائز الأمن في الفضاءات الخليجية: نظرية مركب الأمن الاقليمي مقاربة جديدة في إدارة المخاطر، **مجلة حمورابي**. العدد 29، السنة السابعة، شتاء 2019، ص ص 6-20.

13. حميد ياسين عمار، "إشكالية الانتشار النووي وأثرها على معادلة التوازن الاستراتيجي في إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول عام 2001"، **مجلة العلوم السياسية**. بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 55، 2019، ص ص 37-86.

14. دايلي زين العابدين وكريبش نبيل، التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد 13، العدد 01، أفريل 2022، ص ص 700 - 719.

15. دشر ميثاق مناحي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير- قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر"، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**. كربلاء: العدد 19، 04 جانفي 2016، ص ص 553-586.

16. دنس عمر مولود، التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الخيار الصعب بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي من جانب والاستقرار السياسي من جانب آخر، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**. العدد 03، 2014، ص ص 377-411.

17. رشدي عرفات داليا، "التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقييمية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**. بني سويف (مصر): جامعة بني سويف، المجلد 16، العدد 15، جويلية 2022، ص ص 288–344.

18. زياد مصطفى عواد ميساء والقطاطشة محمد حمد مصطفى، أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة العربية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**. المجلد 43، العدد 3، 2023، ص ص 153–174.

19. السطي عبد الإله، "ما بعد الإسلام السياسي في المغرب وتركيا: محاولة للرصد"، **مجلة ذوات**. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد 19، 2015.

20. سيد لطيف هدى وزهري محمد عبد الفتاح، التمكين كمحور للتنمية البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة للشباب في المجتمعات العربية، **مجلة اقتصاديات المالو الأعمال JFBE**. العدد السابع، سبتمبر 2018، ص ص 301–320.

21. طالب حفيظة، "التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي التنفيذي: قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة"، **مجلة السياسة العالمية**. بومرداس: الملجد 2، العدد 2، ديسمبر 2018، ص ص 131–150.

22. عبد العزيز أيمن وغزالي بهاء، "القضية الكردية وتداعياتها على الأمن القومي في تركية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 3، 2015، ص ص 541–561.

23. عبد العزيز محمد، "عبد الله أوجلان من العمل العسكري إلى الكفاح السياسي على الساحة الأوروبية"، **مجلة أمَّتي في العالم**. مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد 01، 1999، ص ص 81–88.

24. عمير حسن تركي، "الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي"، **مجلة مدارات سياسية**. الجزائر، المجلد 3، العدد 4، 2019، ص ص 137–157.

25. غولنر سرداد وميش نبي، "الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا"، **مجلة رؤية تركية**. العدد 2، السنة 6، صيف 2017، ص ص 57-91.

26. فاروق العربي ومرزود حسين، " قراءة في أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط الدوافع والرهانات"، **حوليات جامعة الجزائر 1**. المجلد 36، العدد 01، مارس 2022، ص ص 439-456.

27. قسيم إدريس، البعد الإقليمي للأمن القومي العربي: المركب الأمني المغاربي نموذجا، **مجلة العلوم السياسية والقانون**. المجلد 36، العدد 36، جوان 2023، ص ص 337-360.

28. قعيق ياسمين، قراءة في كتاب العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، **مجلة دراسات باحث**، 2012، ب ص.

29. قلاع الضروس سمير، "الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الافريقي: دراسة جيوسياسية مقارنة"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**. تيسمسيلت: المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص 553-574.

30. محمد أحمد سلمان، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**. بغداد: المجلد 14، العدد 62، 30 جوان 2018، ص ص 1-16.

31. محمود أمين نظير، "موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. جامعة ديالي، بعقوبة: العراق، العدد 02، 2013، ص ص 313-343.

32. موفق ذنون فواز، "النظام السياسي العربي والمشاريع الإقليمية"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**. المجلد 23، العدد 87، 30 جوان 2019، ص ص 15-35.

33. ناصوري أحمد، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**. المجلد 24، العدد 02، 2008، 345-398.

34. نصير أحمد وزواري فرحات سليمان، "تحليل وتقييم استراتيجية التنمية المحلية في الدول الناشئة حالة دولة تركيا للفترة 2002 – 2015"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**. العدد 4، ديسمبر 2016، ص ص 95-118.

35. نيكانين جوهانا، "الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا"، **مجلة رؤية تركية**. العدد 7، خريف 2013، ص ص 29-47.

36. هادي عبد الرزاق بشير، "الشرق الأوسط وأبعاده الاستراتيجية: دراسة نظرية"، **مجلة العلوم السياسية**. بغداد: العدد 63، جوان 2022، ص ص 253-290.

❖ **المذكرات والأطروحات:**

1. محمد الفاضي جمال خالد، "التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002- 2010"، (أطروحة دكتوراه في الفلسفة، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة الاسماعلية، جامعة قناة السويس، 2015).

❖ **الجرائد والمواقع الالكترونية:**

1. "أردوغان يفقد توازنه في حرب غزة"، **صحيفة العرب**، العدد 46، 06 فيفري 2024، ص 6.
2. "أزمة الليرة التركية: نحو انهيار اقتصادي أو نموذج تنموي جديد؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 ديسمبر 2021، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5232. تاريخ الإطلاع: 28 ماي 2025.

3. "الانتخابات البرلمانية التركية: النتائج والتداعيات"، المركز العربي للأبحاث ودراسةالسياسات، جوان 2015، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDF DocumentLibrary/document_A43CE1EF.pdf. تاريخ الإطلاع: 21 نوفمبر 2023.
4. "الانتخابات التركية: دلالات نتائج الجولة الأولى وتبعاتها"، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 21 ماي 2023، ص 01، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/implications-of-the-2023-turkish-elections-round-one.pdf. تاريخ الإطلاع: 16 سبتمبر 2023.
5. انتخابات الإعادة التركية: عوامل فوز العدالة والتنمية وتداعياته"، مركز الجزيرة للدراسات، 5 نوفمبر 2015، https://studies.aljazeera.net/ar/article/571. تاريخ الإطلاع: 21 نوفمبر 2022.
6. انتخابات الإعادة في إسطنبول.. حسابات الربح والخسارة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نشر على موقع العربي الجديد، 26 جوان 2019، على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/انتخابات-الإعادة-في-إسطنبول-حسابات-الربح-والخسارة. تاريخ الإطلاع: 20 ماي 2023.
7. "انتخابات برلمانية ورئاسية تركية مبكرة: الدوافع والتحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أفريل 2018، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/610. تاريخ الإطلاع: 23 جانفي 2023.
8. "انتخابات برلمانية ورئاسية مزدوجة تنقل تركيا إلى عهد جديد"، مركز الجزيرة للدراسات، 27 جوان 2018، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/611. تاريخ الإطلاع: 24 جانفي 2023.

9. "بالأرقام.. تعرف على أبرز نتائج انتخابات تركيا"، الجزيرة نت، 01 أفريل 2019، على الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2019/4/1/أردوغان-إسطنبول-بلدية-انتخابات-تركيا. تاريخ الإطلاع: 13 أفريل 2023.

10. "تركيا بين خيار الإصلاح أو العودة إلى الخلف"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 مارس 2010، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/305. تاريخ الإطلاع: 02 أكتوبر 2022.

11. "داخليا وخارجيا.. ماذا سيتغير في سياسة تركيا بعد فوز أردوغان بالانتخابات؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 9 جوان 2023،على الرابط: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2023/6/9/سياسة-في-سيتغير-ماذا-وخارجيا-داخليا. تاريخ الإطلاع: 8 نوفمبر 2023.

12. "كيف أثرت مدارس الأئمة والخطباء في بنية تركيا السياسية والاجتماعية؟"، نون بوست، 09 أوت 2022، على الموقع: https://www.noonpost.com/content/27273/. تاريخ الإطلاع: 09 أوت 2022.

13. "ملخص محاضرة تناقش تحوّلات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط"، جامعة بيرزيت، 04 ماي 2023، على الموقع: https://www.birzeit.edu/ar/news/mhdr-tnqsh-thwwlt-lsys-lkhrjy-ltrky-tjh-lshrq-lwst. تاريخ الإطلاع: 19 نوفمبر 2023.

14. إبراهيم العلبي، "الانتخابات التركية.. 5 أولويات لأردوغان ونقاط ضعف في خطاب كليجدار أوغلو"، الجزيرة نت، 24 ماي 2023، على الموقع: https://www.aljazeera.net/news/2023/5/24/الانتخابات-التركية-5-أولويات-لأردوغان. تاريخ الإطلاع: 19 سبتمبر 2023.

15. أحمد القيسي، "النظام السياسي في تركيا"، محاضرة في النظم السياسية السنة الدراسية 2017/2016، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 50-1.

16. أحمد جبريل أمجد، "الشرق الأوسط بعد التقارب التركي السعودي"، **جريدة العربي الجديد**. العدد 3262، السنة التاسعة، 7 أوت 2023، ص 16.

17. أحمد درويش، "ملف اللاجئين على الطاولة التركية.. الملامح والتداعيات"، الجزيرة نت، 24 سبتمبر 2023، على الموقع: https://www.aljazeera.net/blogs/2023/9/24/التركية-ملف-اللاجئين-على-الطاولة. تاريخ الإطلاع: 10 نوفمبر 2023.

18. إسماعيل ياشا، "مستقبل حزب العدالة والتنمية"، ترك برس، 16 أوت 2023، الرابط: https://www.turkpress.co/node/98687. تاريخ الاطلاع: 4 نوفمبر 2023.

19. أمين زرواطي، "جولة أردوغان الخليجية... بين المصالح والنفوذ والخطوط الحمر الغربية"، فرانس 24، 20 جويلية 2023، على الموقع: https://www.france24.com/ar/20230720-رجب-طيب-أردوغان-تركيا-بن-سلمان-السعودية-الإمارات-قطر-الخليج-الشرق-الأوسط-الدول-العربية-زيارة . تاريخ الإطلاع: 01 جانفي 2024.

20. جابر عاشوري، "الاكتساب الحزبي لدى (العدالة والتنمية) التركي .. دور أكاديمية السياسة"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص 9، على الموقع: https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/11/089787976857568.pdf تاريخ الإطلاع: 14 ماي 2022.

21. خالد حماده، "تركيا... الوافد الأمني الجديد إلى الخليج"، **مجلة المجلة**، 24 جويلية 2023، https://www.majalla.com/node/296121/تركيا-الوافد-الأمني-الجديد-إلى-الخليج-سياسة/. تاريخ الإطلاع: 10 جانفي 2024.

22. خورشيد دلي، "حزب العدالة والتنمية التركي وتحديات المرحلة المقبلة"، على الجزيرة نت، 25 ماي 2017، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2017/5/25/حزب-العدالة-والتنمية-التركي-وتحديات. تاريخ الإطلاع: 14 ماي 2022.

23. رستم محمود، "تركيا تعزل رؤساء البلديات الكردية الكبرى"، اندبندنت عربية، 19 أوت 2019، على الموقع: https://www.independentarabia.com/node/49726/الأخبار/دوليات/تركيا-تعزل-رؤساء-البلديات-الكردية-الكبرى. تاريخ الإطلاع: 23 ماي 2023.

24. رقية تشليك، "الانشقاقات في الأحزاب التركية.. ظاهرة قديمة حديثة تعترض الجميع"، نون بوست، 05 أفريل 2023، على الرابط: https://www.noonpost.com/46867/. تاريخ الاطلاع: 4 نوفمبر 2023.

25. زاهر البيك، "هل تسعى تركيا لامتلاك سلاح نووي؟"، الجزيرة نت، بتاريخ: 19 سبتمبر 2019، على الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2019/9/19/لإنتاج-سلاح-نووي-هل-تسعى-تركيا-. تاريخ الإطلاع: 08 جانفي 2024.

26. سعيد الحاج، "الانتخابات التركية.. الأهمية والتوقعات والانعكاسات"، الجزيرة نت، 18 جوان 2018، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2018/6/18/الانتخابات-التركية-الأهمية. تاريخ الإطلاع: 28 جانفي 2023.

27. سعيد الحاج، "العدالة والتنمية.. ماذا بقي وماذا تغير منذ التأسيس؟"، الجزيرة نت، 3 سبتمبر 2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2023/9/3/العدالة-والتنمية-ماذا-بقي-وماذا-تغير. تاريخ الاطلاع: 4 نوفمبر 2023.

28. سعيد الحاج، "تأثيرات النموذج التركي على تحولات الحركات الإسلامية العربية"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر 2016، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160921094144594.html. تاريخ الإطلاع: 5 ديسمبر 2023.

29. سعيد الحاج، "قراءة في قانون الانتخاب الجديد في تركيا"، 30 مارس 2022، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2022/3/30/-قانون-الانتخاب-الجديد-في-قراءة-في. تاريخ الإطلاع: 24 جانفي 2023.

30. سعيد وليد الحاج، "الانتخابات المحلية التركية: النتائج والدلالات والانعكاسات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 أفريل 2019، ص 1، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Turkish-Municipal-Elections-Results-Connotations-and-Repercussions.pdf. تاريخ الإطلاع: 13 أفريل 2023.

31. سنان أولجن، "أردوغان والفرصة الثانية"، الجزيرة نت، 9 نوفمبر 2015، على الموقع https://www.aljazeera.net/opinions/2015/11/9/أردوغان-والفرصة-الثانية. تاريخ الإطلاع: 27 نوفمبر 2022.

32. صالحة سمير، "أمن الخليج من أمن تركيا؟"، **جريدة العربي الجديد**. العدد 2728، السنة الثامنة، 19 فيفري 2022، ص 15.

33. عقيل سعيد محفوض، "تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكرديّة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 52، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_3E70E2BB.pdf. تاريخ الإطلاع: 13 نوفمبر 2023.

34. علي حسين باكير، "انتخابات تركيا 2018: كل ما تحتاج معرفته"، صحيفة القبس، 18 ماي 2018، على الموقع:https://www.alqabas.com/article/537465-تحتاج-معرفته-انتخابات-تركيا-2018-كل-ما- تاريخ الإطلاع: 28 جانفي 2023.

35. عمر جابر، "العلاقات الأوروبية التركية: مرحلة جديدة من الغموض والتباينات"، **جريدة العربي الجديد**. العدد 3304، السنة العاشرة، 18 سبتمبر 2023، ص 6.

36. غالب داالي، "تركيا تعيد الضبط في الشرق الأوسط: خطوة تسبق إعادة التصعيد؟"، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، ورقة سياسات، أوت 2022، ص 4، على الموقع: https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/08/MECGA_Policy-Paper_Galip-Dalay-Arabic_Final-Web-1.pdf. تاريخ الإطلاع: 10 فيفري 2024.

37. غالب دالاي، "منافسة القوى العظمى في الشرق الأوسط: سباق من دون رؤية؟"، موجز قضية، ديسمبر 2022، على الموقع: https://2u.pw/mgzsKDa. تاريخ الإطلاع: 13 جانفي 2013.

38. كركص عماد، "اللاجئون السوريون في تركيا... تضييق متجدد بأبعاد سياسية وانتخابية"، **جريدة العربي الجديد**. العدد 3247، السنة التاسعة، 23 جويلية 2023، ص ص 4-5.

39. محمد عبد القادر خليل، " تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 11 أوت 2023، على الموقع https://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx. تاريخ الإطلاع: 13 ديسمبر 2023.

40. محمد عبد القادر خليل، "ما بعد الانتخابات التركية.... هل تشهد السياسات التركية تغيرا مهما؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 5 جويلية 2018، على الموقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/16658.aspx. تاريخ الاطلاع: 25 فيفري 2023.

41. محمود إبراهيم، "بعد أن حسم الانتخابات الرئاسية.. ما أولويات أردوغان في الحكم؟"، الجزيرة نت، 29 ماي 2023، على الموقع: https://www.aljazeera.net/politics/2023/5/29/بعد-أن-حسم-الانتخابات-الرئاسية-ما. تاريخ الإطلاع: 9 نوفمبر 2023.

42. محمود سمير الرنتيسي، "الانتخابات البلدية التركية: تداعيات تتخطى المحلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 مارس 2019، ص 7، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Turkish-Municipal-Elections-Repercussions-Stretching-beyond-the-Local.pdf.
تاريخ الإطلاع: 10 مارس 2023.

43. محمود علوش، "كيف يمكن للخليج وتركيا أن يغيرا الشرق الأوسط"، الجزيرة نت، 01 أوت 2023، على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/1/الشرق-كيف-يمكن-للخليج-وتركيا-أن-يغيرا. تاريخ الإطلاع: 23 جانفي 2024.

44. "ملخص محاضرة تناقش تحوّلات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط"، جامعة بيرزيت، 04 ماي 2023، على الموقع: https://www.birzeit.edu/ar/news/mhdr-tnqsh-thwwlt-lsys-lkhrjy-ltrky-tjh-lshrq-lwst. تاريخ الإطلاع: 19 نوفمبر 2023.

45. مصطفى كمال، "تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 15 أفريل 2018، على الموقع: http://www.acrseg.org/40698 . تاريخ الإطلاع: 15 ديسمبر 2023.

46. معمر خولي، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011، ص 26، على الموقع: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_5698A35D.pdf. تاريخ الإطلاع: 11 سبتمبر 2022.

47. النمر محمد نور، "مدارس الأئمة والخطباء في تركيا بين السياسة والتربية"، **جريدة العربي الجديد**. السنة الثامنة، العدد 2725، 16 فيفري 2022، ص 20.

48. ياسين أقطاي، "أهم رسائل المؤتمر العام السابع لحزب العدالة والتنمية التركي"، الجزيرة نت، 30 مارس 2021، على الموقع: أهم-رسائل-المؤتمر-العام-السابع-لحزب https://www.aljazeera.net/opinions/2021/3/30/. تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2022.

49. يونغ مايكل، "لماذا قرّر الرئيس التركي خفض معدّلات الفائدة، متسبّبًا بزيادة التضخم وتراجع قيمة الليرة؟"، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، 2 ديسمبر 2021، على الموقع: https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2021/12/why-is-turkeys-president-cutting-interest-rates-spurring-inflation-and-lowering-the-value-of-the-lira?lang=ar. تاريخ الإطلاع: 30 ماي 2025.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

❖ القوانين:

1. Republic of Turkey, Law No. 4875 on Foreign Direct Investment, Official Gazette, No. 25141, 17 June 2003.

❖ الكتب:

1. A. WALDMAN Simon and Emre Caliskanthe, **The New Turkey and Its Discontents**. 1st ed, New York: Oxford University Press, 2017.
2. AKKOYUNLU Karabekir, NICOLAÏDIS Kalypso and ÖKTEM Kerem, **The Western Condition: Turkey, the US and the EU in the New Middle East.** UK: South East European Studies at Oxford (SEESOX), 2013.

3. ALTINORDU Ateş, « A Midsummer Night's Coup: Performance and Power in Turkey's 15 July Coup Attempt », ÇIÇEKOĞLU Feride and TURAN Ömer, **The Dubious Case of a Failed Coup - Militarism, Masculinities, and 15 July in Turkey-.** 1st ed, The Gateway: Singapore, Springer Nature Singapore Private Limited, Palgrave Macmillan, 2019.
4. AXIARLIS Evangelia and P. PISCATORI James, **Political Islam and the Secular State in Turkey: Democracy, Reform and the Justice and Development Party**. London: I.B. Tauris, Bloomsbury, 2014.
5. AYDIN-DÜZGIT Senem and KEYMAN E. Fuat, « EU-Turkey Relations and the Stagnation of Turkish Democracy », AYDIN-DÜZGIT Senem and Others, **Global Turkey in Europe: political, Economic, and Foreign Policy - Dimensions of Turkey's Evolving Relationship with the EU**. 1st ed, Rome: Edizioni Nuova Cultura, 2013.
6. AZAK Umut, **Islam and Secularism in Turkey: Kemalism, Religion and the Nation State.** 1st ed, London and New York: I.B.Tauris and Co Ltd, 2010.
7. BAKKER Bas and A KLINGEN Christoph, **How Emerging Europe Came Through the 2008/09 Crisis, An Account by the Staff of the IMF's European Department**, Washington D.C, International Monetary Fund, 2012.
8. BALKAN Neşecan, BALKAN Erol, and ÖNCÜ Ahmet, **The Neoliberal Landscape and the Rise of Islamist Capital in Turkey**. 1st ed, New York: Berghahn Books, 2015.
9. BARDAKCI Mehmet and Others, **Religious Minorities in Turkey: Alevi, Armenians, and Syriacs and the Struggle to Desecuritize Religious Freedom**. 1st ed, London: Palgrave Macmillan, 2017.
10. BILGEHAN ÖZPEK Burak, « Civil–military relations in Turkey: patterns and Possibilities », JONGERDEN Joost, **The Routledge Handbook on Contemporary Turkey**. 1st ed, London and New York: Routledge and Taylor and Francis Group, 2022.
11. CAGAPTAY Soner,**The New Sultan - Erdogan and The Crisis Of Modern Turkey**. 1st ed, London and New York: I.B.Tauris and Co. Ltd, 2017.
12. DANFORTH Nicholas and STEIN Aaron, **Turkey's New Foreign Policy: Ankara's Ambitions, Regional Responses, and Implications for the United States**. 1st ed, Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 2023.
13. EZIKOGLU Caglar, **The Logic of Political Survival in Turkish Politics: The Case of AKP**. 1st Ed, Lanham, Maryland USA, Lexington Books (Rowman and Littlefield), 2021.

14. GÜRAN Mehmet Cahit, « The Political Economy of Privatization in Turkey: An Evaluation», Tamer ÇETIN and Fuat OĞUZ, **The Political Economy of Regulation in Turkey**, New York, Springer, 2011.
15. GÜVEN Ali Burak, «The Political Economy of Turkish Democracy», **Democratic Consolidation in Turkey**, eds. Cengiz ERIŞEN and Paul KUBICEK, London, **Routledge,** 2016.
16. HALE William and ERGUN Özbudun, **Islamism, Democracy and Liberalism in Turkey: The Case of the AKP**. 1st ed, New York and London, Routledge and Taylor and Francis Group, 2010.
17. HALE William, **Turkish Foreign Policy Since 1774**. 3rd ed, London and New York: Routledge and Taylor and Francis Group, 2013.
18. HATIRLI Selim Adem, Şevket Alper Koç, Onur Demirel, **Theoretical and Applied Studies on Turkish Economy Vol. I**. 1st ed, London: IJOPEC Publication Limited, 2020.
19. HINNEBUSCH Raymond, **The international politics of the Middle East**, 1sted, Manchester: Manchester University Press, 2003.
20. HOŞGÖR Evren, «The Question of AKP Hegemony: Consent without Consensus», BALKAN Neşecan, BALKAN Erol, and ÖNCÜ Ahmet, **The Neoliberal Landscape and the Rise of Islamist Capital in Turkey**. 1st ed, Oxford: New York, Berghahn Books, 2015.
21. IBRAHIM RASHED Dina, « Geography, Resources and the Geopolitics of Middle East Conflicts », KOCH Bettina and A. STIVACHTIS Yannis, **Regional Security in the Middle East Sectors, Variables and Issues.** 1st ed, Bristol: England, E-International Relations, 2019.
22. INAL Kemal, « The Educational Politics of the AKP: The Collapse of Public Education in Turkey », Inal Kemal and Akkaymak Güliz, **Neoliberal Transformation of Education in Turkey: Political and Ideological Analysis of Educational Reforms in the Age of the AKP**. 1st ed, New York: Palgrave Macmillan, 2012.
23. ISIKSAL Hüseyin, « Turkish Foreign Policy, the Arab Spring, and the Syrian Crisis: One Step Forward, Two Steps Back », IŞIKSAL Hüseyin and GÖKSEL Oğuzhan, **Turkey's Relations With The Middle East - Political Encounters After The Arab Spring** -. Cham: Switzerland, Springer International Publishing, 2018.

24. J. CHIN John, WRIGHT Joseph, B. CARTER David, **Historical Dictionary of Modern Coups D'état**. Maryland: United States, Rowman and Littlefield Publishers, 2022.
25. J. ZÜRCHER Erik, **Turkey a Modern History**. 4th ed, London and New York: I.B.Tauris and Co. Ltd, 2017.
26. KUTLAY Mustafa, **The Political Economies of Turkey and Greece Crisis and Change**. 1st ed, Cham: Springer Nature Switzerland AG, Palgrave Macmillan, 2019.
27. L. PHILLIPS David, **An Uncertain Ally – Turkey Under Erdogan's Dictatorship**. 1st Ed, New Brunswick: New Jersey, Transaction Publishers, 2017.
28. MELIHA BENLI Altunışık and Tür Özlem**, Turkey challenges of continuity and change**. 1st, London and New York Routledge Curzon, Taylor and Francis Group, 2005.
29. MURAT TEZCÜR Güneş, « The Ebb and Flow of Armed Conflict in Turkey: An Elusive Peace », ROMANO David and GURSES Mehmet, **Conflict, Democratization, and the Kurds in The Middle East, Turkey, Iran, Iraq, and Syria**. 1st ed, New York: Palgrave Macmillan, 2014.
30. ÖZBUDUN Ergun, « Europeanization and Turkey's constitutional reform Process », Ali Tekin and Aylin Güney, **The Europeanization of Turkey: Polity and Politics**. 1st, London and New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2015.
31. ÖZDEMIR SARI Ö. Burcu, S. ÖZDEMIR Suna, and UZUN Nil, **Urban and Regional Planning in Turkey**. 1st ed, Cham: Switzerland, Springer Nature Switzerland AG, 2019.
32. ÖZYÜREK Esra, ÖZPINAR Gaye and ALTINDIŞ Emrah, **Authoritarianism and Resistance in Turkey -Conversations on Democratic and Social Challenges-**. 1st ed, Cham: Switzerland, Springer International Publishing AG, 2019.
33. PARK Bill, **Modern Turkey People, state and foreign policy in a globalized world**. 1st Ed, Abingdon: England, Routledge, 2012.
34. SCHNEIER Edward, **Muslim Democracy: Politics, Religion and Society in Indonesia, Turkey and the Islamic World**. 1st ed, New York and London: Routledge and Taylor and Francis Group, 2016.

35. SELÇUK Bora and ÖZTÜRK Murat, «The Political Economy Of Turkey In The Last Two Centuries», JONGERDEN Joost, **The Routledge Handbook On Contemporary Turkey**, Op.cit. pp 269-281.
36. SMITH Dan, **The State of the Middle East Atlas**. 3rd Ed, Oxford: England, New Internationalist, 2015.
37. SÖYLER Mehtap, **The Turkish Deep State: State Consolidation, Civil-Military Relations and Democracy**. 1st ed, London and New York: Routledge, Taylor & Francis Group, 2015.
38. TALBOT Valeria, «Turkey and China: Towards a Stronger Partnership? », Valeria Talbot and Others, **Turkey: Towards A Eurasian Shift?.** Milano: Ledizioni, 1st ed, 2018.
39. **Turkey Investment and Business Guide Volume 1 Strategic and Practical Information**. Washington DC: International Business Publications, IBP Inc, 2010.
40. **Turkey Recent Economic and Political Developments Yearbook Volume 1 Strategic Information and Developments**. 1st ed, Washington DC: International Business Publications, IBP, Inc, 2016.
41. YAVUZ M. Hakan, **Secularism and Muslim Democracy in Turkey**. 1st ed, Cambridge: Cambridge university press, 2009.
42. YAVUZ M. Hakan, **Secularism and Muslim Democracy in Turkey**. 1st ed, Cambridge: Cambridge university press, 2009.
43. YAYLA Atilla, « July 15: The Glorious Resistance Of Turkish Democracy », Muhittin Ataman, **July 15 Coup Attempt In Turkey Context, Causes And Consequences**. 1st ed, Ankara: SET Vakfı İktisadi İşletmesi, 2017.
44. YILDIZ Ahmet, « Problematizing the intellectual and political vestiges From 'welfare' to 'justice and development'», Ümit Cizre**, Secular and Islamic Politics in Turkey: The Making of Justice and Development Party**. 1st ed, London and New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2008.
45. Erdem YÖRÜK, **The Politics of the Welfare State in Turkey**, 1st ed, Washington: Library of Congress, 2022, pp 170-171.
46. ZAIFER Ahmet, **Privatization in Turkey: Power Bloc, Capital Accumulation and State**. 1st, Leiden: Netherlands, Koninklijke Brill NV, 2022.

❖ **المجلات:**

1. "Turkey-Russia Relations in the Twenty-First Century: Cooperation and Competition amid Systemic Turbulence", By KOÇAK Muhammet, Reviewed by ASMAR Ahmed, **Insight Turkey**. Vol. 25, No. 3, October 6, Summer 2023, pp 281-283.
2. A. YEŞILADA Birol, "The AKP, religion, and political values in contemporary Turkey: implications for the future of democracy", **Turkish Studies**. Vol. 24, Nos 3–4, 2023, pp 593-616.
3. AHMET KAPLANA Emin and AKÇORAOĞLUB Alpaslan, "Political Instability, Corruption, and Economic Growth: Evidence from a Panel of OECD Countries", **Business and Economics Research Journal**. Vol. 8, No 3, 2017, pp 363-377.
4. AKARSU Mahmut Zeki, "The Impact of the Turkish Presidential System on the Turkish Lira", **Journal of Banking and Financial Economics**, Vol.1, No.15, 2021, pp 14–24.
5. AKKARACA KÖSE Melike, "Agricultural Policy Reforms and their Implications on Rural Development: Turkey and the EU ", **Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi**. Vol. 11, No.2, 2012, pp 75-98.
6. AKNUR Müge, "Towards More Democratic Civil-Military Relations in Turkey", **L'Europe en Formation.** No. 367, 2013, pp 31-50.
7. AKYÜZ Esma, "The Effect of Cluster Policy on Industrial Policy: The Turkish Experience", **Industrial Policy**. Vol.2, No.1, p 40, pp 38-47.
8. ANANICZ Szymon, "Helpless and lonely: Turkey's attitude towards the war in Syria", **OSW COMMENTARY**. Centre for Eastern Studies, No. 136, 09 May 2014, pp 1-7.
9. ANGIN Merih And BEDIRHANOĞLU Pınar, "Privatization processes as ideological moments: The block sales of large-scale state enterprises in Turkey in the 2000s", Special Issue On Turkey's Experience With Neoliberal Policies And Globalizationp, **New Perspectives On Turkey,** No.47, Fall 2012, pp 139-167.
10. B. BISHKU Michael, "Turkey and the Palestinian and Jerusalem issues", **Israel Affairs**. Vol. 30, No. 1, 2024, pp 83-104.

11. BADINE EL YATTIOUI Mohamed, "La mutation du régime turc depuis 2014: origines et conséquences", **Analecta Política.** Vol. 8, No. 15, July-December 2018, pp 343-352.
12. BAIQUNI Baiquni, "Making Sense Of Failed Coup D'ETAT In Turkey And Its Aftermath", **International Conference on Islamic Studies Ar-Raniry (ARICIS)**, Conference Proceedings, Indonesia: STAIN Malikussaleh, Lhokseumawe, vol. 1, 2016, P 691-699.
13. BALKAN ŞAHIN Sevgi, "Privatization As A Hegemonic Process In Turkey", **Journal Of Contemporary European Studies**. Vol. 18, No. 4, December 2010, p 483-498.
14. BARDAKÇI Mehmet, "Turkey and the Major Powers in the Eastern Mediterranean Crisis from the 2010s to the 2020s", **Comp. Southeast Europ. Stud**. No. 70 (3), 2022, pp 516-539.
15. BARDAKÇI Mehmet, "Türkiye's Shifting Policies Toward the Cyprus Issue and the Eastern Mediterranean Dispute", **Dumlupinar University Journal of Social Sciences**. No. 76, 2023, pp 238-253.
16. BAYKAL FIDE Ece, The Authoritarian Shift of the Populist Discourse in Turkey, **About Journalism**. Vol. 9, No.1, June 15, 2020, p 180-193.
17. BENLI ALTUNIŞIK Meliha and G. MARTIN Lenore, "Turkey and the Middle East and North Africa under the AKP: A Three Level Analysis of Foreign Policy Change", **Uluslararasi Iliskiler.** Vol. 20, No. 78, 2023, pp 79-96.
18. BİROL Özlen Hiç, "The Effects Of The Global Economic Crisis On Turkey's Economy And The Recent Tilt In Her International Relations", **International Journal Of Business And Management Studies**, Vol. 3, No. 2, 2011, pp 227-236.
19. CELEP Ödül, "The 2019 Municipal Elections in Turkey: A Democratic Earthquake", **Turkish Policy Quarterly**. Vol. 18, No. 2, Summer 2019, pp 137-147.
20. CHETERIAN Vicken, "Friend and Foe: Russia–Turkey relations before and after the war in Ukraine", **Routledge, Taylor and Francis Group.** Vol. 34, No. 7, 2023, pp 1271–1294.
21. DALAY Galip, "Istanbul Election: Remaking of Turkey's New Political Landscape? ", **Stiftung Wissenschaft und Politik**. German Institute for International and Security Affairs, No 31, July 2019, p 5. pp 1-8.

22. DEMIREL-PEGG Tijen, "The Gezi Park Protests and the Escalation and De-escalation of Political Contention", **Journal of Balkan and Near Eastern Studies.** Routledge, United Kingdom, No. 22(1), September 2018, pp 1-18.
23. DIKEN Ahmet, PARLAKKAYA Raif, KARA Erkan and KODALAK Oğuzhan, "The Relation Between Political Stability and Economic Growth: The Turkish Case", **Selçuk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi**. No.40, October 2018, p 176-185.
24. DUMAN Teoman and TOSUN Cevat, "Current Developments in Turkish Tourism", **An international Journal of Tourism and Hospitality Research**. Vol. 21, No. 1, Summer 2010, pp 5-9.
25. EMERSON Michael, "Has Turkey Fulfilled the Copenhagen Political Criteria?", **Ceps Policy Brief**. No. 48, April 2004.
26. EMRAH BERIŞ Hamit, "Key Issues in Turkish Politics Before the 2023 Elections", **Insight Turkey.** Vol. 25, No. 1, Winter 2023, pp 125-145.
27. ESEN Berk and GUMUSCU Sebnem, "Killing Competitive Authoritarianism Softly: The 2019 Local Elections in Turkey", **South European Society and Politics**. 2019, Vol. 24, No. 3, pp 317-342.
28. ESEN Berk and GUMUSCU Sebnem, "Turkey: How The Coup Failed", **Journal Of Democracy**. National Endowment for Democracy and Johns Hopkins University Press, Vol. 28, No. 1, January 2017, pp 59-73.
29. GILLEY Bruce, "The meaning and measure of state legitimacy: Results for 72 countries", **European Journal of Political Research**. Nb. 45, 2006, pp 499–525.
30. HALE William, "The Turkey-Russia Relationship in Historical Perspective: Patterns, Change and Contrast", **Uluslararasi Iliskiler.** Vol. 20, No. 78, 2023, pp 43-58.
31. İNAÇ Hüsamettin, HADJI Aymene, "Turkish Foreign Policy in the Middle East During the Rule of the Justice and Development Party: Interaction of Interests and Future Challenges", **Uluslararası Yönetim Akademisi Dergisi**. Vol. 5, No. 2, 2022, pp 307-319.
32. JAROSIEWICZ Aleksandra, "Turkey's economy: a story of success with an uncertain future", OSW COMMENTARY, **Centre for Eastern Studies**, No 120, 2013, pp1-6.

33. KARAGÖL Erdal Tanas, "The Turkish Economy During the Justice and Development Party Decade", **Insight Turkey**, Vol. 15, No. 4, 2013, pp 115-129.
34. KARAKAYA POLAT Rabia, "The 2007 Parliamentary Elections in Turkey: Between Securitisation and Desecuritisation", **Parliamentary Affairs**. Vol. 62, No. 1, January 2009, pp 129-148.
35. KARAKAYACI Özer, "Regions and Regional Planning In Turkey", **Biblioteka Regionalisty**. No. 15, 2015, pp 33-45.
36. KARBUZ Sohbet, "Key Challenges Facing the Eastern Mediterranean: The Future of Regional Energy Development", **Insight Turkey**. Vol. 23, No.1, 2021, pp 115-138.
37. KASHYAP Noiranjana, "Turkey's Foreign policy in the Eastern Mediterranean Region: 2011-2022", **International Journal of Novel Research and Development**. Vol. 8, No. 6, June 2023, pp 409-415.
38. KIREÇCI Akif, "Relating Turkey to the Middle East and North Africa: Arab Spring and the Turkish Experience", **Bilig**. No. 63, Autumn 2012, p 111-134.
39. MONTABONE Benoît, "La Région Entre Attentes Européennes et Trajectoire Nationale: Les "Agences de Développement en Turquie", **Revue de Géographie et D'aménagement**. No. 16, 2012, p 71-85.
40. OZCELIK Sezai, "Theories, Practices, and Research in Conflict Resolution and Low-Intensity Conflicts: The Kurdish Conflict in Turkey", **The Journal of Conflict Studies**. George Mason University, Vol. 26, No. 2, winter 2006, pp 133-153.
41. POWERS SPARKES Susan, B. BUMP Jesse and R. REICH Michael, "Political Strategies for Health Reform in Turkey: Extending Veto Point Theory", **Health Systems and Reform**. Vol.1, No.4, 2015, pp 263-275.
42. SAHIN Osman, "How populists securitize elections to win them-the 2015 double elections in Turkey", Cambridge University Press, **New Perspectives on Turkey**. No. 64, January 11, 2021, pp 7-30.
43. SCHMID Dorothée, "Le Conflit Russo-Ukrainien: Une Opportunité pour la Turquie", **Politique Etrangère**. Institut français des Relations Internationales (Ifri), Vol. 88, No. 2, Eté 2023, pp 11- 23.
44. SEGANTINI Lionel, "Engaging Turkey In The Eastern Mediterranean During A Time Of Crisis", **Mes Insights**. Vol. 13, No. 3, June 2022, pp 1-4.

45. SOLER I LECHA Eduard, "Hope and Despair: Understanding Change in Turkey-EU Relations", **Uluslararasi Iliskiler**. Vol. 20, No. 78, 2023, pp 21-42.
46. SOMER Murat, G. LIARAS Evangelos, "Turkey's New Kurdish Opening: Religious Versus Secular Values", **Middle East Policy**. Vol. Xvii, No. 2, Summer, 2010, pp 152-165.
47. SUKRI Mhd Alfahjri, "Causes of the Failed of the Military Coup in Turkey in 2016", **Politicon Jurnal Ilmu Politik.** Vol. 3, No. 2, 2021, pp 239-262.
48. SUNGUR Onur, KESKİN Hidayet and DULUPÇU Murat Ali, "Adaptation Of Turkey's Regional Policies To The Eu Acquis: An Evaluation Through Progress Reports (1998-2012)", **Marmara Journal Of European Studies**, Vol. 21, No. 2, 2013, pp165-193.
49. TANAS KARAGÖL Erdal, "The Turkish Economy During The Justice And Development Party Decade", **Insight Turkey**. Vol. 15, No. 4, fall 2013, pp 115-129.
50. TOHMÉ Fernando , M. Ángeles Caraballo, and Carlos Dabús, "Instability, political regimes and economic growth. A theoretical framework", **Metroeconomica**. Vol. 73, No. 1, Feb 2022, pp 291-317.
51. TURKMEN Seref, "Stabilization of the Turkish Economy in the Early 2000s and the Urgent Action Plan". **European Scientific Journal**, ESJ, Vol. 19, No. 10, 2023, pp 64-78.
52. YAVUZ TIFTIKCIGIL Burcu, "An Assessment on Activities of Regional Development Agencies in Turkey Legality", **International Journal of Economics and Financial Issues**. Vol. 5, No. 2, 2015, pp 399- 407.
53. YILMAZ Zafer, "Erdoğan's presidential regime and strategic legalism: Turkish democracy in the twilight zone", **Southeast European and Black Sea Studies**. Routledge (Taylor and Francis Group), Vol. 20, No. 2, 2020, pp 265-287.
54. YÜCER A. Ahmet, "The Land Use in Turkey: A General Assessment and Affecting Factors", **Journal of Geoscience and Environment Protection**. No.8, 2020, pp 102-116.

❖ المذكرات والأطروحات:

1. ATAŞ Hüseyin, "The Impact Of Agricultural Supports On Agricultural Production In Türkiye: Panel Data Analysis And Application Of The Nominal Group Technique", (Ph.D., Department of Business Administration, ADANA 2024)

2. BENOIT Montabone, “La cohésion territoriale en périphérie de l’Union européenne: les enjeux du développement régional en Turquie”, (Thèse de doctorat, Département Histoire, Université Rennes 2, 2011).
3. CAGLAR Ezikoglu, “The Logic of Political Survival in Turkish Politics: The Case of AKP”, (Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of PhD, Department of International Politics, Aberystwyth University, Aberystwyth: Wales, 29 March 2019).
4. ULAS Inci, “A Political Economy Analysis of Agricultural Development of Turkey's South-eastern Anatolia Region”, (Thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of PhD, Department Of Political And Cultural Studies, Swansea University, Swansea: Wales, March 2019).

❖ **التقارير:**

1. “Memorandum submitted by Turkish -British Chamber of Commerce and Industry”, Parliamentary business, 30 January 2008, on the website: https://publications.parliament.uk/pa/cm200708/cmselect/cmberr/367/367we23.htm?utm_source=chatgpt.com . was visited on 10 May, 2025.

2. “Turkey: Staff Report For The 2011 Article Iv Consultation - Supplementary Information”, **IMF Country Report**, No. 12/16. On the website: https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr1216.pdf. was visited May 19, 2025.
3. BALTA Evren, ELÇI Ezgi and SERT Deniz, “The 2023 Elections and Migration Debate in Turkey”, **Report**, August 2023, https://tr.boell.org/sites/default/files/2023-11/the-2023-elections-and-migration-debate-in-turkey-report.pdf . Was visited on September 25, 2023.
4. DALAY Galip, “The 15th Failed Coup Attempt in Turkey: Structural Roots”, Al Jazeera Centre for Studies, **Report**, August 30, 2016.
5. International Monetary Fund (IMF), “Third and Fourth Reviews Under the Stand-By Arrangement, and Request for Waiver of Nonobservance and Applicability of Performance Criteria and Modification of Performance Criteria, **IMF Staff Country Report**, No. 06/402 , Washington, D.C., November 2006. P1. On the website: https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2006/402/002.2006.issue-402-en.xml . was visited on May 5, 2025.

6. International Monetary Fund (IMF), Turkey: 2007 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Turkey, **IMF Country Report,** No. 07/362, 2007 .On the website: https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2007/cr07362.pdf. was visited on May 8, 2025.

7. L. MORELLI Vincent, "European Union Enlargement: A Status Report on Turkey's Accession Negotiations", **CRS Report for Congress.** Congressional Research Service, 5 August 2013. On the website https://sgp.fas.org/crs/row/RS22517.pdf.
8. O'CONNOR Francis, "The Kurdish Movement in Turkey Between Political Differentiation and Violent Confrontation", Peace Research Institute Frankfurt (**Prif) Report**, No. 147, 2017. On the website https://www.prif.org/fileadmin/HSFK/hsfk_publikationen/prif147.pdf
9. ÖZDEMIR TAŞTAN İnan and ÖRDEK Aydın, "**A Report on Academic Freedoms in Turkey in the Period of the State of Emergency",** (Translated by Fahri Öz), Ankara: 2020.
10. TASIRAN Bakir Erdogan, CEVAT Ali and EROL Taymaz, Quality of work and employment, industrial relations and restructuring in Turkey. **Project Report**, Eurofound, Dublin, (2009) .on the website: https://www.researchgate.net/publication/279641025_Quality_of_work_and_employment_industrial_relations_and_restructuring_in_Turkey. was visited on 8 May, 2025.

11. The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "OECD Economic Surveys: Turkey 2002", OECD Publishing, 2002. On the website: https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2002/10/oecd-economic-surveys-turkey-2002_g1gh2e7a/eco_surveys-tur-2002-en.pdf?utm_source=chatgpt.com was visited on May 5, 2025.
12. The World Bank, "Turkey's Transitions: Integration, Inclusion, Institutions", International Bank for Reconstruction and Development**, Report,** No. 90509 – TR, 2014.on the website: https://documents1.worldbank.org/curated/en/507871468306558336/pdf/90509-v2-REVISED-P133570-PUBLIC-Box393190B.pdf. was visited May 21, 2025.

13. **Türkiye 2023 Report**, European Commission - Questions and answers, Brussels, November 8, 2023, on the website: https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2023-11/SWD_2023_696%20T%C3%BCrkiye%20report.pdf . Was visited on November 17, 2023.
14. ZANOTTI Jim and THOMAS Clayton, "Turkey (Türkiye): Major Issues and U.S. Relations", **Congressional Research Service CRS Report**, 10 August 2023.

❖ المواقع الالكترونية:

1. "Turkey's failure to solve Kurdish issue made it a regional problem, ex-president says", Turkish Minute, October 16, 2023, on the website: https://www.turkishminute.com/2023/10/16/turkey-failure-solve-kurdish-issue-made-it-regional-problem-ex-president-says/.Was visited on November 14, 2023.
2. ACEMOGLU Daron and UCER Murat, "The Ups And Downs Of Turkish Growth, 2002-2015: Political Dynamics, The European Union And The Institutional Slide", NBER Working Papers, No.21608, National Bureau of Economic Research, Inc. October 2015, On: https://www.nber.org/system/files/working_papers/w21608/w21608.pdf .
3. ADAR Sinem and SEUFERT Günter, "Turkey's Presidential System after Two and a Half Years", Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, SWP Research Paper 2 , April 2021, p 31. On the website: https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2021RP02_Turkey_Presidential_System.pd. Was visited on May 11, 2023.
4. AKCAY Ümit and GÜNGEN Ali Riza, "The Making of Turkey's 2018-2019 Economic Crisis", Working Paper, No. 120, Institute for International Political Economy (IPE), Berlin, 2019, on the website: https://www.ipe-berlin.org/fileadmin/institut-ipe/Dokumente/Working_Papers/ipe_working_paper_120.pdf . was visited on May 28, 2025.
5. ALARANTA Toni, "The Future Of Eu-Turkey Relations, Transactional Bargaining Continues", Finnish Institute Of International Affairs, February 2024, on the website: https://www.fiia.fi/wp-content/uploads/2024/02/comment2_the-future-of-eu-turkey-relations.pdf. Was Visited on March 11, 2024.

6. ATABAY Güldem, "Turkey's current account deficit: How much lower at 2021 year-end?", September 13, 2021, on the website: https://www.paturkey.com/news/2021/turkeys-current-account-deficit-how-much-lower-at-2021-year-end-6175/?utm_source=chatgpt.com .was visited on May 28, 2025.
7. AYDINTAŞBAŞ Aslı, "Hedge politics: Turkey's search for balance in the Middle East", Policy Brief, European Council on Foreign Relations ECFR/459, July 27, 2022, on the Website: https://ecfr.eu/wp-content/uploads/2022/07/Hedge-politics-Turkeys-search-for-balance-in-the-Middle-East_Aydintasbas.pdf. was visited on December 28, 2023.
8. AYDINTAŞBAŞ Aslı, The sultan's ghost: Erdoğan and the Israeli-Palestinian conflict, November 22, 2023, on the Website: https://www.brookings.edu/articles/the-sultans-ghost-erdogan-and-the-israeli-palestinian-conflict/.Was Visited on March 24, 2024.
9. AYHAN Emrah and ÖNDER Murat, "Turkish Regional Development Policy Framework: is there a Paradigm Shift?", "3rd International Regional Development Conference, Turkey: Bingol University, 15-16 October, 2015". On the Website: https://www.researchgate.net/publication/311558997_Turkish_Regional_Development_Policy_Framework_Is_There_A_Paradigm_Shift . Was visited On October 22, 2022.
10. BAY Gökçenur, "From Tension to Normalisation: the Changing Nature of the Turkish-Gulf Relations", Trt World Research Centre, September 28, 2023, on the website: https://researchcentre.trtworld.com/wp-content/uploads/2023/09/Turkiye_Gulf_V3.pdf . was visited on January 24, 2024.
11. BECHEV Dimitar , "Erdoğan Is In For A Tough New Term", Middle East Program, Foreign Policy Research Institute, June 5, 2023, On the website: https://www.fpri.org/article/2023/06/erdogan-is-in-for-a-tough-new-term/. Was Visited on November 5, 2023.
12. BEDIRHANOĞLU Pınar, "Corruption of Anti-Corruption: Deconstructing Neoliberal Good Governance" in Jan Aart Scholte, Lorenzo Fioramonti and Alfred Nhema (eds.) New Rules for Global Justice: Structural Redistribution in the Global Political Economy, Rowman and Littlefield, April 2016. On the website: https://www.academia.edu/23562452/Corruption_of_Anti_Corruption_Deconstructing_Neoliberal_Good_Governance . was visited on 8 May, 2025.

13. BENLI ALTUNIŞIK Meliha, "The Inflexibility of Turkey's Policy in Syria", IEMed Mediterranean Yearbook 2016, on the website: https://www.iemed.org/wp-content/uploads/2021/01/The-Inflexibility-of-Turkeys-Policy-in-Syria.pdf. Was visited on December 8, 2023.
14. BENLI ALTUNIŞIK Meliha, "The New Turn in Turkey's Foreign Policy in the Middle East: Regional and Domestic Insecurities", IAI PAPERS 20/17, FEPS – Foundation for European Progressive Studies, July 2020, on the website: https://www.iai.it/sites/default/files/iaip2017.pdf . was visited on January 15, 2024.
15. BIROL Özlen Hiç, **"**The Present Global Crisis and Its Effect on the Turkish Economy"**,** International Conference On Eurasian Economies 2010, Boğaziçi University, p 110-114. On the website: https://www.avekon.org/papers/107.pdf . was visited on 15 may, 2025.
16. CAGAPTAY Soner, "U.S. sanctions could hurt Turkish economy but strengthen Erdogan", August 7, 2018, on the website: https://www.axios.com/2018/08/07/us-sanctions-could-hurt-turkish-economy-but-strengthen-erdogan?utm_source=chatgpt.com. was visited on June 3, 2025.
17. CÖMERT Hasan and ÇOLAK Selman, "The Impacts of the Global Crisis on the Turkish Economy and Policy Responses", ERC Working Papers in Economics 14/17, Economic research center, December 2014. On the website: http://erc.metu.edu.tr/en/system/files/menu/series14/1417.pdf .was visted on 15 may, 2025.
18. COŞKUN Alper and ÜLGEN Sinan, "Political Change and Turkey's Foreign Policy", Carnegie Endowment for International Peace, November 14, 2022, on the Website: https://carnegieendowment.org/2022/11/14/political-change-and-turkey-s-foreign-policy-pub-88387. Was Visited on March 15, 2024.
19. DALAY Galip, "Turkey's Middle East Reset: A Precursor for Re-Escalation?, Policy Paper, The Middle East Council on Global Affairs", August 2022, on the Website: https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/08/MECGA_Policy-Paper_Galip-Dalay_Final-Web.pdf. was visited on February 6, 2024.

20. EICHENGREEN Barry, and GUPTA Poonam, "Tapering Talk: The Impact of Expectations of Reduced Federal Reserve Bond Buying on Emerging Markets", World Bank Policy Research Working Paper No. 6754, june 2014, pp 1-11. On the website: https://www.dnb.nl/media/qhihdf2v/poonam-20gupta_tcm47-313922.pdf. was visited May 19, 2025.

21. ERGENÇ Ceren and GÖÇER Derya, "China's Response to Türkiye's Volatile Authoritarianism", Carnegie Endowment for International Peace, May 2023, on the Website: https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Ergen_Ger_China_Trkiye.pdf. Was Visited on March 17, 2024.

22. ERSEL Hasan, "Politico-Economic Development of Turkey and The Transformation Of Political Islam", The Economic Research Forum, Working Paper Nº.746, Giza, Egypt, April 2013, On: https://erf.org.eg/app/uploads/2014/03/746.pdf .

23. ESEN Berk and YARDIMCI-GEYIKÇI Şebnem, "The Turkish presidential elections of 24 June 2018", **Mediterranean Politics.** Jul 24, 2019, P 5. on the Website: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2019.1619912. Was Visited on February 20, 2023.

24. FELLA Stefano, "Turkey Under Erdoğan: Recent Developments and the 2023 Elections", Commons Library Research Briefing, July 7, 2023, on the website: https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9806/CBP-9806.pdf . was visited on September 16, 2023.

25. FELLA Stefano, Turkey under Erdoğan: recent developments and the 2023 elections, Commons Library Research Briefing, July 7, 2023, p 55, on the website: https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9806/CBP-9806.pdf . Was Visited on November 5, 2023.

26. GIEGERICH Bastian, HOKAYEM Emile and JAGTIANI Sharinee, "Regional security and alliances in the Middle East and the Indo-Pacific: implications for European security", The International Institute for Strategic Studies, January 2022, on the Website: https://www.iiss.org/globalassets/media-library---content--migration/files/research-papers/2022/hanns-seidel-paper---regional-security-and-alliances.pdf. was visited on December 15, 2023.

27. GÜRER Cüneyt, "Turkey-China Relations Economic Needs and Global Desires", November 17, 2022, on the website: https://perconcordiam.com/turkey-china-relations/. Was Visited on March 15, 2024.

28. HAKKI Taş, «Contained Uncertainty: Turkey's June 2018 Elections and Their Consequences», G**IGA Focus.** Middle East, German Institute of Global and Area Studies (GIGA), No 4, August 2018, p 3. https://www.ssoar.info/ssoar/handle/document/58552 .

29. HILTERMANN Joost, "Is the Middle East's Makeover a Mirage? Why a Spate of Diplomatic Deals Won't End Conflict", Foreign Affairs, 1 August 2023, on the website : https://www.foreignaffairs.com/middle-east/middle-easts-makeover-mirage. was visited on December 28, 2023.

30. HUNT Tamsin, "Erdoğan Re-Elected: New Promises, Old Challenges", Global Risk Bulletin S-RM, June 8, 2023, on the Website: https://gsi.s-rminform.com/articles/erdo%C4%9Fan-re-elected-new-promises-old-challenges. was visited on November 7, 2023.

31. INMAN Phillip INMAN, "Turkey raises interest rates to 24% in startling bid to curb inflation", The Guardian, on the website: https://www.theguardian.com/business/2018/sep/13/turkey-raises-interest-rates-to-24-in-startling-bid-to-curb-inflation?utm_source=chatgpt.com . was visited on May 28, 2025.

32. J. JABBOUR Jana, "After a Divorce, a Frosty Entente: Turkey's Rapprochement with the United Arab Emirates and Saudi Arabia. Strategic Necessity and Transactional Partnership in a Shifting World Order", The French Institute of International Relations, May 2022, on the website: https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/2jabbour_turkey_sa_uae_mai2022.pdf. was visited on December 20, 2023.

33. JAMAL MOHAMMED Suren and ROMANO David, "The Kurdish Conflict in Turkey: The Central Role of Identity Recognition (or Lack Thereof)", Ethnopolitics, Informa UK Limited, November 15, 2023, on the website: https://doi.org/10.1080/17449057.2023.2275229. Was visited on November 18, 2023.

34. JEANNE Michard, "Les Printemps Arabes, un Tournant pour la Politique Etrangère de la Turquie Sous le Gouvernement AKP (2002 – 2016)". Faculté des sciences économiques, sociales, politiques et de communication, Université catholique de Louvain, 2021. Prom. : Legrand, Vincent, Sur le site : https://dial.uclouvain.be/memoire/ucl/object/thesis:32381. Consulté le 1 December 2023.

35. KARAPEHLIVAN Funda , “Constructing a "New Turkey" Through Education: an Overview of the Education Policies in Turkey Under the AKP Rule”, Heinrich Böll Stiftung, Istanbul, October 1, 2019, on the website: https://tr.boell.org/en/2019/10/01/constructing-new-turkey-through-education. Was Visited on October 17, 2022.

36. KAYA Ayhan, “Syrians in Turkey Facts, Discourses, Challenges, and Prospects”, The Federal Agency for Civic Education, July 05, 2023, on the website: https://www.bpb.de/themen/migration-integration/laenderprofile/english-version-country-profiles/522820/syrians-in-turkey/.Was visited on November 11, 2023.

37. KILIÇ Merve, “Global Financial Crisis: Economic Austerity Measures Of Turkey”**, 2nd International Symposium on Sustainable Development**, June 8-9 2010, pp 712-722. On the website: https://www.researchgate.net/publication/353906546_Global_financial_crisis_Economic_austerity_measures_of_Turkey . was visited on May 15, 2025.

38. KUTLU Mucahid, DARWISH Kareem, and ELSAYED Tamer, “Devam vs. Tamam: 2018 Turkish Elections”, July 17, 2018, p3, on the Website: https://www.researchgate.net/publication/326476878_Devam_vs_Tamam_2018_Turkish_Elections. Was Visited on February 20, 2023.

39. LANGE Nils, “Sixty Years After Ankara, Let’s Venture a Reset in EU-Turkey Relations”, Global Public Policy Institute, September 13, 2023, on the website: https://gppi.net/2023/09/13/lets-venture-a-reset-in-eu-turkey-relations. Was Visited on February 27, 2024.

40. LITTOZ-MONNET Annabelle and VILLANUEVA PENAS Beatriz, “Turkey and The European Union: The Implications Of A Specific Enlargement”, Royal Institute for International Relations, April 4, 2005, on the website:https://www.egmontinstitute.be/app/uploads/2013/12/050404Turquie-ALM-BVP.pdf?type=pdf. Was Visited on June 17, 2022.

41. LOHEZ Marc, “L’Union Européenne et la Turquie. Les enjeux d’un Développement Régional” (auteur Benoit Montabone), La Cliothèque, 24 Mars 2014, sur le site-web: https://clio-cr.clionautes.org/lunion-europeenne-et-la-turquie-les-enjeux-dun-developpement-regional.html. Consulté le: 21 octobre 2022.

42. MACOVEI Mihai, “Growth and Economic Crises in Turkey: Leaving Behind a Turbulent Past?”, Economic Papers, European Communities, October 2009, p18. on the website: https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/pages/publication16004_en.pdf . was visited on October 14, 2022.

43. MEHVAR Ameneh and ÖZLÜ Berk , “Turkey’s 2023 General Elections and the Kurdish Question”, The Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), May 8, 2023, on the website: https://acleddata.com/2023/05/08/turkeys-2023-general-elections-and-the-kurdish-question/. Was visited on November 16, 2023.

44. NEIRINCK-FAUVELLE Valentine, “Turquie: l’Union européenne tenue de composer avec Recep Tayyip Erdoğan”, 31 May 2023, sur le site: https://www.touteleurope.eu/l-ue-dans-le-monde/turquie-l-union-europeenne-sommee-de-composer-avec-recep-tayyip-erdogan/. Consulté le 25 Février 2024.

45. OCDE, “Évaluation des réformes de la politique agricole en Turquie”, paris, 2012, P 17, sur le site-web: http://dx.doi.org/10.1787/9789264113244-fr. Consulté le: 19 octobre 2022.

46. ÖZDEMIR Zelal, “The Nuclear Deal and its Ramifications for Turkey-US Relations”, Panaroma Analysis, March 11, 2023, on the website: https://www.uikpanorama.com/blog/2023/03/11/zo/. was visited on January 8, 2024.

47. PIERINI Marc, “Turkey’s Geopolitical Role. Between National Ambitions, Western Anchors and Russian Sway”, European Institute of the Mediterranean, Yearbook 2023, on the Website: https://www.iemed.org/publication/turkeys-geopolitical-role-between-national-ambitions-western-anchors-and-russian-sway/. Was Visited on February 16, 2024.

48. POLAT Erkan, SEZGIN Aykut, DEMIREL Onur, DULUPC Murat Ali, “Emerging Regional Planning Structures in Turkey: Limits And Challenges”, May 2012, p 9, on the website: https://www.regionalstudies.org/wp-content/uploads/2018/07/polat.pdf .Was Visited on 22 October, 2022.

49. RYAN Matthew, “What’s next for the Turkish Lira after its violent sell-off?”, August 17, 2018. On the website: https://ebury.com/e-blog/blog/ebury_post/whats-next-turkish-lira/?utm_source=chatgpt.com . was visited on May 28, 2025.

50. SEUFERT Günter, Erdoğan's "New Turkey" - Restoring the Authoritarian State in the Name of Democracy, Berlin: **SWP Comment.** Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, N 44, October 2014, P 2. https://www.ssoar.info/ssoar/handle/document/41071

51. SHLYKOV Pavel, "Competitive Multipolarity in the Middle East and the Role of Turkey", Valdai Club Foundation, February 15, 2024, on the Website: https://valdaiclub.com/a/highlights/competitive-multipolarity-in-the-middle-east/. Was Visited on March 24, 2024.

52. SHLYKOV Pavel, "Erdogan's New Term: What Changes in Turkish Policy", on the Website: https://valdaiclub.com/a/highlights/erdogan-s-new-term-what-changes-in-turkish-policy/.was visited on November 7, 2023.

53. SPICER Jonathan, "In Turkey, an election reckoning for the rise and fall of Erdogan's economy", Reuters, May 14, 2023, on the website: https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-an-election-reckoning-rise-fall-erdogans-economy-2023-05-08/?utm_source=chatgpt.com . was visited on on june 6, 2025.

54. SPICER Jonathan, "When Erdogan's Turkish economic miracle began failing", reuters, July 15, 2021, on the website: https://www.reuters.com/world/middle-east/when-erdogans-turkish-economic-miracle-began-failing-2021-07-15/ . was visited on june 3, 2025.

55. The World Bank Group, "Inflation, consumer prices (annual %) – Turkiye", 2025. On the website: https://www.worldbank.org/ext/en/home . was visited on May 28, 2025.

56. The World Bank Group, "Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$) – Turkiye", 2025. On the website: https://www.worldbank.org/ext/en/home . was visited on May 25, 2025.

57. UNER Mithat, YILMAZ Kadri Gokhan, Unique Characteristics of the Middle Class in Turkey as an Emerging Country, Conference Paper, January 2013. On the website: https://www.researchgate.net/publication/301889339_Unique_Characteristics_of_the_Middle_Class_in_Turkey_as_an_Emerging_Country . was visited May 21, 2025.

58. VAN HEUKELINGEN Nienke and DEEN Bob, “Beyond Turkey’s ‘zero problems’ policy, Motives, means and impact of the interventions in Syria, Libya and the South Caucasus”, **Clingendael**. Policy Brief, the Netherlands Institute of International Relations, January 2022, on the website: https://www.clingendael.org/sites/default/files/2022-01/Policy_brief_Beyond_Turkeys_zero_problems_policy.pdf. Was visited on December 11, 2023.

59. ZEIDAN Adam, “Justice and Development Party”, The Editors of Encyclopaedia Britannica, 12 September 2023, on the Website: https://www.britannica.com/topic/Justice-and-Development-Party-political-party-Turkey. Was visited on November 3, 2023.

الفهرس

الفهرس:

مقدمة.....01

الفصل الأول: الاستقرار السياسي في تركيا: ـ المحددات، السياسات والأبعاد ـ.....33

المبحث الأول: جهود حزب العدالة والتنمية لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في تركيا (2002 ــ 2007).....35

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية : ـ التأسيس والأيديولوجيا ـ.....35

الفرع الأول: الخلفية والنشأة.....36

الفرع الثاني: التنظيم والقيادة.....38

الفرع الثالث: الأيديولوجيا ـ الديمقراطية المحافظة 42

المطلب الثاني: انتخابات 2002 كتكريس للأغلبية البرلمانية والاستقرار الحكومي..45

الفرع الأول: الانتخابات البرلمانية: النتائج وعوامل نجاح حزب العدالة والتنمية..45

1/ مجريات ونتائج العملية الانتخابية.....46

2/ عوامل نجاح الحزب في الانتخابات.....48

الفرع الثاني: حزمة الإصلاحات والمشروطية الأوروبية.....52

المبحث الثاني: محاور الصراع العلماني الاسلامي.....58

المطلب الأول: علمانية الجمهورية التركية.....59

الفرع الأول: العلمانية والدين/ الإسلام..... 59

الفرع الثاني: مسألة الحجاب 62

الفرع الثالث: مدارس الأئمة والخطباء 65

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية لعام 2007..... 70

المطلب الثالث: محاكمة إغلاق حزب العدالة والتنمية.....75

المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية في تركيا.....77

المطلب الأول: الآليات القانونية والسياسية لدمقرطة العلاقات المدنية العسكرية....78

المطلب الثاني: تحقيقات أرجنكون والمطرقة ومساعي تفكيك الدولة العميقة.....84

المطلب الثالث: السيطرة المدنية وإعادة تعريف دور العسكر.....87

خلاصة الفصل:.....90

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية في تركيا: جدلية الأزمات/ النهضة الاقتصادية.....92

المبحث الأول: مرحلة الإصلاح والانفتاح (2002 – 2008) 94

المطلب الأول: تثبيت الاستقرار الكلي والاصلاحات الهيكلية 95

الفرع الأول: تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2001.....95

الفرع الثاني: البحث عن الاستقرار الاقتصادي.....98

الفرع الثالث: الاصلاحات الهيكلية.....100

1/ الاصلاحات في قطاع المالية والبنوك.....101

2/ الخصخصة.....103

3/ تشجيع الاستثمار الأجنبي.....106

المطلب الثاني: التقارب مع الاتحاد الأوروبي.....112

المطلب الثالث: النمو السريع.....114

المطلب الرابع: التحولات القطاعية: الصناعة، الزراعة، السياحة والخدمات.....118

الفرع الأول: الصناعة.....119

الفرع الثاني: الزراعة.....122

الفرع الثالث: السياحة والخدمات.....126

المطلب الخامس: تطوير سياسة التنمية الجهوية من خلال المخططات الخماسية للتنمية..... 129

المبحث الثاني: مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية (2009 – 2013).....132

المطلب الأول: تحفيز الاقتصاد.....133

المطلب الثاني: زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي.....137

المطلب الثالث: توسع الطبقة المتوسطة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.....139

الفرع الأول: توسع الطبقة المتوسطة.....140

الفرع الثاني: تحسين مؤشرات التنمية البشرية.....142

1/1 البطالة.....142

2/1 الصحة.....144

3/1 التعليم.....145

المطلب الرابع: التحول في آليات التخطيط الجهوي ـ دور وكالات التنمية الجهوية ـ.....148

المبحث الثالث: مرحلة الاضطرابات وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية (2013- حتى الآن)..... 153

المطلب الأول: تراجع الاستقلال النقدي، تدهور سعر الليرة والتضخم المرتفع.....154

المطلب الثاني: سياسة النمو مع الفائدة المنخفضة.....157

المطلب الثالث: تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد.....161

المطلب الرابع: التخطيط الجهوي ـ الواقع والتحديات ـ.....165

خلاصة الفصل:.....170

الفصل الثالث: حزب العدالة والتنمية بين محاولات كسب شرعية سياسية جديدة وإدارة الصراع على السلطة.....172

المبحث الأول: حزب العدالة والتنمية ومحاولة كسب شرعية سياسية جديدة.....174

المطلب الأول: الشعبوية وتنامي الاستقطاب الداخلي الحاد.....174

الفرع الأول: احتجاجات غازي بارك سنة 2013 175

الفرع الثاني: الانتخابات البرلمانية سنة 2015.....180

المطلب الثاني: إبطال المحاولة الانقلابية سنة 2016.....186

الفرع الأول: الانقلاب: الخلفية والأبعاد.....186

الفرع الثاني: المساندة الشعبية لإنقاض الديمقراطية في تركيا.....190

الفرع الثالث: تدابير فرض النظام والاستقرار بالبلاد.....194

1/ إعلان حالة الطوارئ.....194

2/ حملات التطهير والتضييق على الحقوق والحريات.....195

المطلب الثالث: تعديل الدستور والانتقال إلى النظام الرئاسي.....198

الفرع الأول: التعديلات الدستورية: السياق والمضامين.....198

الفرع الثاني: الدستور الجديد: الضوابط والتوازنات.....201

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية وإدارة الصراع على السلطة في تركيا.....205

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإعادة تشكيل التحالفات الحزبية سنة 2018 205

الفرع الأول: دوافع التحالفات الحزبية.....206

الفرع الثاني: قراءة في نتائج الانتخابات.....209

الفرع الثالث: استراتيجيات حزب العدالة والتنمية في إدارة العملية الانتخابية..... 213

المطلب الثاني: الانتخابات المحلية سنة 2019..... 216

الفرع الأول: البرامج والحملات الانتخابية.....216

الفرع الثاني: قراءة في نتائج الانتخابات.....219

الفرع الثالث: الانعكاسات والتداعيات.....223

المطلب الثالث: الانتخابات البرلمانية والرئاسية لسنة 2023.....227

الفرع الأول: الذهاب إلى جولة الإعادة للرئاسيات وتفضيل الناخبين للاستقرار السياسي.....228

الفرع الثاني: المشهد الانتخابي وتنامي النزعة القومية.....231
الفرع الثالث: خارطة التمثيل الحزبي في البرلمان ومستقبل المشهد السياسي في البلاد.....233
المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية وتحدي استكمال مسار الاصلاحات الداخلية.....237
المطلب الأول: إصلاح الوضع الداخلي لحزب العدالة والتنمية الحاكم.....237
الفرع الأول: مسألة الديمقراطية ووحدة الصف الداخلي للحزب.....238
الفرع الثاني: تجديد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية على ضوء رؤية "قرن تركيا".....242
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية وقضية اللاجئين.....246
الفرع الأول: التحديات الاقتصادية.....246
الفرع الثاني: قضية اللاجئين.....249
المطلب الثالث: القضية الكردية ومشكلة الاندماج الوطني.....252
الفرع الأول: ظهور القضية الكردية على صعيد السياسة الداخلية في تركيا: ـ طرق المعالجة ـ.....253
1/ سياسة العنف والعنف المضاد.....256
2/ المقاربة التنموية.....259
3/ الحلول السياسية.....261
الفرع الثاني: إدارة القضية الكردية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية...262
خلاصة الفصل:.....268
الفصل الرابع: تفاعلات منطقة الشرق الأوسط وأثرها على الدور الاقليمي لتركيا.....270
المبحث الأول: تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط.....272
المطلب الأول: مركزية الشرق الأوسط ضمن دائرة صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.....272

الفرع الأول: دلالات تشكل مفهوم الشرق الأوسط.....273

الفرع الثاني: أهمية الشرق الأوسط في السياسة الدولية.....277

1/ الأهمية الاستراتيجية.....277

2/ الأهمية الحضارية، التاريخية والثقافية.....278

3/ الأهمية الاقتصادية.....279

الفرع الثالث: مكانة الشرق الأوسط ضمن رؤية صانع القرار التركي.....280

المطلب الثاني: الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط: الاستمرارية والتغير..

.....284

الفرع الثاني: ثوابت السياسة الخارجية التركية..... 285

1/ الأسس.....285

2/ المرتكزات.....288

الفرع الأول: مراحل تطور الدور الإقليمي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط..

.....290

الفرع الثاني: مضامين وأبعاد الإستمرارية والتغير في الدور الإقليمي التركي..

.....292

المبحث الثاني: تركيا والأمن الاقليمي في الشرق الأوسط

ـ الفوضى وعدم الإستقرار بالمنطقة ـ 294

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي في ظل حالة الفراغ الاقليمي.....296

الفرع الأول: الاستجابة التركية لثورات الربيع العربي.....297

الفرع الثاني: النقاش حول جاذبية النموذج التركي للديمقراطية والتنمية

في المنطقة العربية.....301

المطلب الثاني: تركيا والمتغيرات الاقليمية والأمنية الجديدة في منطقة

الشرق الأوسط.....307

الفرع الأول: الحرب في سوريا واللجوء إلى القوة الصلبة.....308

الفرع الثاني: سياسة المحاور والأحلاف.....315

الفرع الثالث: المصالحة وإعادة ضبط الأوضاع الاقليمية.....320

المبحث الثالث: تركا والقوى الاقليمية والكبرى: البحث عن التوازن الاستراتيجي المفقود في الشرق الأوسط.....327

المطلب الأول: تركيا والأمن/ الاستقرار الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط: الرهانات والتداعيات.....328

الفرع الأول: انتشار الأسلحة النووية.....329

الفرع الثاني: أمن الخليج العربي.....334

الفرع الثالث: الصراع على الطاقة في منطقة شرق المتوسط.....339

الفرع الرابع: حرب السابع من أكتوبر 2023 بين إسرائيل وحماس، وخطر تمددها إقليميا 346

المطلب الثاني: تركيا وتحدي الحفاظ على توازن العلاقات الخارجية مع القوى الكبرى 350

الفرع الأول: تركيا وإعادة التموضع ضمن التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.....351

الفرع الثاني: تركيا والدور الروسي المتنامي في منطقة الشرق الأوسط..356

الفرع الثالث: تركيا والعلاقات مع الإتحاد الأوروبي.....362

الفرع الرابع: العلاقات التركية الصينية.....367

خلاصة الفصل:.....372

خاتمـة.....374

قائمة المراجع.....382

فهرس.....420

فهرس التوضيحات.....428
ملخص.....430

فهرس التوضيحات:

1/ الخرائط:

خريطة رقم 01: التقسيم الإقليمي في تركيا وفق مقياس "NUTS2" تسمية الوحدات الجهوية للإحصاءات الأوروبية.....150
خريطة رقم 02: توزيع السكان الأكراد في تركيا.....255
خريطة رقم 03: تطور حدود منطقة الشرق الأوسط إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرون..... 276
خريطة رقم 04: دول منطقة الخليج العربي.....334
خريطة رقم 05: مناطق الاستكشاف، والبنية التحتية لتصدير الغاز، ومطالبات بالمنطقة الخالصة/الجرف القاري، والاتفاقيات المبرمة في شرق المتوسط.....343

2/ الجداول:

الجدول رقم 01: نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا بتاريخ 03 نوفمبر 2002.....47
الجدول رقم 02: نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا بتاريخ 22 جويلية 2007.....73
الجدول رقم 03: الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، صافي التدفقات الداخلة.....110
الجدول رقم 04: إجمالي الناتج المحلي للقوى الاقليمية شرق الأوسطية 1999-2010....115
الجدول رقم 05: النموالاقتصادي، التضخم (من الناتج المحلي الاجمالي)..... 117
الجدول رقم 06: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2002-2021 121

الجدول رقم 07: سكان الأرياف واستغلال الأراضي في تركيا بين 1945و2017.....124
الجدول رقم 08: الدخل الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي التركي.....125
الجدول رقم 09: مساهمة قطاعي الخدمات والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002-2021..... 128
الجدول رقم 10: الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية في24 جوان 2018... 210
الجدول رقم 11: المترشحين للرئاسة ونتائج الانتخابات.....211
الجدول رقم 12: نتائج الأحزاب الرئيسة في الانتخابات البلدية.....220
الجدول رقم 13: مقارنة نتائج الانتخابات البلدية في 2019 بسابقتها في 2014.....221
الجدول رقم 14: توزيع أصوات المترشحين للانتخابات الرئاسية خلال الجولتين الأولى والثانية 2023.....229
الجدول رقم 15: توزيع نتائج التصويت لفائدة الأحزاب خلال الانتخابات البرلمانية 2023.....234

03/ الأشكال:

الشكل رقم 01: تنفيذ الخصخصة في تركيا..... ..105
الشكل رقم 02: مستويات التضخم في تركيا..... ..133
الشكل رقم 03: قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي في ظل احتجاجات غازي بارك، محاولة الانقلاب الفاشلة ، وأزمة النقد..... 162
الشكل رقم 04: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار) في تركيا.....167
الشكل رقم 05: مستوى التشغيل في تركيا سنة 2019.....168
الشكل رقم 06: النموذج المقترح من إعداد الطالب.....324

الملخص:

إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وحصوله على الأغلبية البرلمانية عبر الفوز بعدة انتخابات؛ حقق نوعا من الاستقرار السياسي النسبي تدعم بنمو اقتصادي، وبشكل يؤكد رسوخ التقاليد المؤسساتية والديمقراطية، وكذا جاذبية النموذج التنموي في تركيا لاسيما الديمقراطية المحافظة لحزب العدالة والتنمية وانفتاحه على مختلف فئات المجتمع ووفق سياسة التسامح مع الأقليات؛ بحيث أهلها لتلعب دوراً نشطاً في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل نقطة مركزية ضمن رؤية صانع القرار التركي.

غير أن الاصلاحات السياسية والقانونية بحق المؤسسة العسكرية في بعدها التنموي السياسي وتلبية لمتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ثم محاولة الانقلاب سنة 2016، شكلت مرحلة حاسمة في مسار التطور الديمقراطي في تركيا، فقد ساهم انهيار التحالف بين حزب العدالة والتنمية وحركة غولن، إضافة إلى دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية، وما تلاه من تراجع للمكانة السياسية والتاريخية للجيش؛ كلها عوامل كانت حاسمة في التعجيل بإجراء التعديلات الدستورية والانتقال إلى النظام الرئاسي بهدف ضمان الاستقرار السياسي لاسيما في أعلى هرم السلطة، قصد تلافي الائتلافات الحكومية غير المستقرة والسرعة في اتخاذ القرارات، غير أن الحزب الحاكم واجه انتقادات كبيرة تتعلق بالانحراف الاستبدادي للنظام بفعل تركيز السلطات بيد رئيس الجمهورية، فأصبح على رأس جدول أعمال السياسة التركية نقاشات حول نوع أو طبيعة النظام السياسي الأنسب للبلاد وارتفاع أصوات المعارضة المطالبة بالعودة إلى النظام البرلماني.

حيث طرأت متغيرات جديدة على ديناميكيات السياسة الداخلية في تركيا، فإضافة إلى دخول البلاد في تحالفات وتحالفات مضادة (تحالف الشعب وتحالف الأمة) ومارافقها من ارتفاع لحدة الاستقطاب الداخلي والصراع على السلطة كنتيجة لانخفاض منجزات التنمية عموما في البلاد كرد فعل من المعارضة على استمرار هيمنة حزب العدالة والتنمية على

الحكم في تركيا، إلا أنه قد تنامى الخطاب الشعبوي والميل إلى النزعة القومية المرتبطة بالقضية الكردية وهجرة اللاجئين. فقد صارع الحزب من أجل البقاء في السلطة بحث اتضح جليا خلال انتخابات الإعادة لتولي كرسي الرئاسة سنة 2023، وكذا تراجع لشعبية الحزب عموما في الانتخابات البرلمانية والمحلية الأخيرة، وهو ما يرهن مستقبل الحزب وبقائه في السلطة، الأمر الذي يتطلب إجراء اصلاحات وتحسين مؤشرات التنمية عموما وخاصة الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة، وإيجاد حل جذري للقضية الكردية أحد أكبر مهددات الاستقرار الداخلي ووحدة الدولة الأمة.

على المستوى الاقليمي، حاولنا تبيان مدى الارتباط الوثيق بين الاستقرار الداخلي والاستقرار الاقليمي، بحيث شكلت أحداث الربيع العربي اختبارا حقيقيا وحاسما للدبلوماسية التركية، وأوقعتها في عزلة اقليمية ودولية، لكنها حققت هدفا استراتيجيا تمثل في منع إقامة حكم ذاتي للأكراد. وللخروج من هاته العزلة، وتجاوز تأثيرات الأزمة الاقتصاية الداخلية، حاولت تركيا تدارك الوضع بالسعي إلى المصالحة وإعادة ضبط الأوضاع الاقليمية عبر خفض حدة التوترات والانخراط في تحسين العلاقات وبخاصة مع دول الخليج العربي وإسرائيل، غير أن المناوشات في شرق المتوسط حول مصادر الطاقة، ونشوب حرب السابع أكتوبر 2023 بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، أخلطت الأوراق وأظهرت محدودية قدرات أنقرة الهادفة إلى الزعامة الاقليمية والاستقلال الاستراتيجي عن المعسكر الغربي ورغبتها في العمل بشكل أحادي الجانب، في ظل تعدد المنافسين الاقليمين وانخراط القوى الكبرى كالصين وروسيا في مسرح الأحداث في الشرق الأوسط بكل ما يحمله من تعقيد في بنيته الأمنية وغياب إطار أمني شامل يمكن الاحتكام إليه.

ABSTRACT:

The rise of the Justice and Development Party (AKP) to power and its securing of a parliamentary majority through multiple election victories resulted in a relative political stability, supported by economic growth. This stability reinforced the institutional and democratic traditions in Turkey, as well as the appeal of the country's developmental model, particularly the AKP's conservative democracy and its openness to various segments of society. The party's policy of tolerance towards minorities helped position Turkey to play an active role in the Middle East, which is a central point in Turkey's foreign policy vision.

However, the political and legal reforms regarding the military institution, especially in its political development and in response to the requirements for European Union membership, along with the failed coup attempt of 2016, marked a decisive phase in Turkey's democratic development. The collapse of the alliance between the AKP and the Gülen movement, coupled with the democratization of civil-military relations and the subsequent decline in the military's political and historical standing, were all key factors in accelerating constitutional amendments and the shift to a presidential system. This shift aimed to ensure political stability, especially at the highest levels of power, to avoid unstable government coalitions and to expedite decision-making processes.

Nonetheless, the ruling party has faced significant criticism regarding the authoritarian tendencies of the system, particularly with the concentration of power in the hands of the president. As a result, discussions on the most appropriate political system for Turkey have become a central issue in Turkish politics, with increasing calls from the opposition to revert to a parliamentary system.

New variables have emerged in Turkey's domestic political dynamics, with the country entering into both alliances and counter-alliances (the People's Alliance and the Nation's Alliance). This has intensified internal polarization and power struggles, partly as a reaction to the opposition's discontent with the AKP's prolonged dominance. The rise of populist rhetoric and an emphasis on nationalism, particularly in relation to the Kurdish issue and refugee migration, have also been notable. The AKP struggled to maintain its grip on power, as evidenced in the 2023 presidential election rerun, as well as a decline in the

party's overall popularity in the recent parliamentary and local elections. This puts the future of the party and its hold on power at risk, necessitating reforms and improvements in development indicators, particularly the economy, the depreciating currency, and finding a lasting solution to the Kurdish issue, which remains one of the biggest threats to internal stability and national unity.

Regionally, we sought to demonstrate the close connection between domestic stability and regional stability. The events of the Arab Spring presented a real and critical test for Turkish diplomacy, leading Turkey into regional and international isolation. However, Turkey achieved a strategic goal by preventing the establishment of Kurdish autonomy. To break free from this isolation and mitigate the effects of the internal economic crisis, Turkey attempted to restore its position by seeking reconciliation and rebalancing regional conditions through reducing tensions and improving relations, especially with the Gulf states and Israel. However, tensions in the Eastern Mediterranean over energy resources, coupled with the outbreak of the October 7, 2023 war between Israel and Palestinian resistance groups in Gaza, have complicated matters. These developments revealed the limitations of Ankara's ambitions for regional leadership and strategic independence from the Western bloc, as well as its desire to act unilaterally, amidst numerous regional competitors and the involvement of major powers such as China and Russia in the Middle East, with all the complexities of its security structure and the absence of a comprehensive security framework.